المدخل إلى علم أصوات العربية

الدكتور
غانم قدوري الحمد



دار عمار

المدخل إلى علم أصوات العربية
الدكتور غانم قدوري الحمد
دار عمار



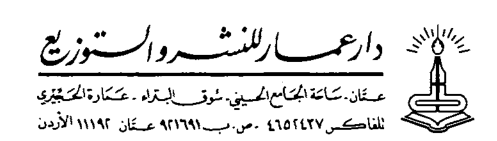
المدخل إلى

علم أصوات العربية

الطَّبْعَة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٤٣٤/ ٢/ ٢٠٠٤)



المدخل إلى
علم أصوات العربية

الدكتور

غانم قدوري الحمد



دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد بَدأتْ صلتي بعلم الأصوات اللغوية منذ عقود من الزمن، حين تلقيت مبادىء علم التجويد في أول حياتي العلمية[١]، ثم عرفتُ مبادىء علم الأصوات خلال دراستي الجامعية في كلية الآداب بجامعة الموصل[٢]، وتعمقت تلك المعرفة حين تتلمذت على يد شيوخ هذا العلم في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة[٣]، وتتوَّجت تلك الصلة بدراستي علم التجويد دراسة علمية منظمة، بحثاً وتأليفاً وتحقيقاً[٤].

ووجدت خلال تلك الرحلة الطويلة التي تجاوزت ثلاثة عقود أن هناك شِبْهَ قطيعةٍ بين الأصواتيين العرب المُحْدَثين والتراث الصوتي العربي القديم متمثلاً بما كتبه علماء العربية أمثال الخليل وسيبويه وابن جني، وبما كتبه علماء التجويد أمثال مكيٍّ والدانيِّ وعبد الوهاب القرطبي، وأن أكثر ما كُتِبَ في علم أصوات العربية في عصرنا ينحو منحى الترجمة من كتب هذا العلم عند الغربيين، ولم يأخذ التراثُ الصوتي العربي موقعه المناسب في تلك المكتوبات على الرغم من عراقته وأصالته.

ووجدت أن هناك حاجةً إلى إعاجة كتابة علم التجويد بالاستناد إلى حقائق علم الأصوات المعاصر، وخَطَوْتُ في هذا الاتجاه خطوةً متواضعة في كتابي «علم

---

(١) على يد الشيخ صالح مطلوب - رحمه الله تعالى - إمام جامع الصديق في بيجي.

(٢) على يد الدكتور أمين علي السيد، الأستاذ في كلية دار العلوم في سنوات انتدابه للعمل في جامعة الموصل، في أواخر الستينات من القرن الماضي، جزاه الله تعالى خيراً.

(٣) وهم: الدكتور كمال محمد بشر، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور محمد سالم الجرح، جزاهم الله تعالى خيراً.

(٤) كتبتُ رسالتي للدكتوراه عن «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» سنة ١٩٨٥ بكلية الآداب بجامعة بغداد بإشراف الدكتور عدنان محمد سلمان، جزاه الله تعالى خيراً.

التجويد: دراسة صوتية مُيَسَّرة»[١]، وفي كتابي الآخر «أبحاث في علم التجويد»[٢]، ووجدت أيضاً أن هناك حاجة إلى إعادة كتابة علم أصوات العربية بالاستناد إلى المادة العلمية التي كتبها علماء السلف - رحمهم الله تعالى - من علماء العربية وعلماء التجويد، وجاء هذا الكتاب لتحقيق ذلك الهدف، مستفيداً من أمهات كتب التراث، ومعتمداً على ما كُتِبَ في علم الأصوات اللغوية المعاصر بالعربية أو ترجم إليها من اللغات الأخرى.

واتبعت في تأليف هذا الكتاب خطة تستند إلى ثلاثة أسس:

الأول: اعتماد عبارات علماء السلف ومصطلحاتهم الصوتية، ما دامت مُؤَدِّيَةً للمعنى، ومُوَفِّيَةً بالغرض، إحياءً لذلك التراث، حتى يأخذ مكانه المناسب في علم أصوات العربية.

الثاني: الاستفادة من حقائق علم الأصوات المعاصر، التي تزيد من فهمنا للنظام الصوتي للعربية، أو تُوَضِّحُ شيئاً من ظواهره، أو تصحح مفهوماً أو تعبيراً في ذلك التراث.

الثالث: تناول موضوعات علم الأصوات الأساسية التي تهم دارس اللغة العربية بشكل مباشر، والاكتفاء بالإشارة الموجزة إلى النظريات والقضايا الصوتية الأخرى.

وجاءت موضوعات الكتاب في خمسة فصول، هي:

الفصل الأول: دراسة في المصادر والمنهج.

الفصل الثاني: إنتاج الأصوات اللغوية وأُسس تصنيفها.

الفصل الثالث: مخارج أصوات العربية وصفاتها.

الفصل الرابع: أصوات العربية في السلسلة الكلامية.

الفصل الخامس: تطور الأصوات اللغوية.

---

(١) قامت كلية الشريعة بجامعة بغداد بطبعه سنة ١٩٨٨م.

(٢) طبع في دار عمار للنشر في عمان ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢.

وأرجو أنني تمكنت في هذا الكتاب من معالجة أهم قضايا علم الأصوات المتصلة باللغة العربية، بأسلوب سهلٍ وواضحٍ وموجزٍ، يناسب الغرض الذي يهدف إلى تحقيقه هذا الكتاب، وهو التعريف بعلم أصوات العربية بصورته الأصلية والمستندة إلى حقائق علم الأصوات المعاصر، وأن يكون مرجعاً لمن يريد دراسة هذا العلم دراسة علمية من أقرب طريق، تفتح له آفاق البحث الواسعة في مسائله وقضاياه.

والله تعالى أسألُ الإخلاص في القصد، والسداد في القول، والرشاد في العمل، هو حسبنا، ونعم الوكيل.

المؤلف

١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ

١٤ مايس ٢٠٠١م

تكريت

الفصل الأول

دراسة في المصادر والمناهج

المبحث الأول

نشأة الدراسات الصوتية العربية وتطورها

يرتبط ظهور الدرس الصوتي العربي بنشأة الدراسات اللغوية العربية، التي يمكن أن يُؤَرَّخَ لبدئها بنزول القرآن الكريم وتدوينه، ثم تلاوته وتعليم قراءته، وإذا كانت الملاحظات اللغوية الأولى قد صدرت من عدد من أُولي الأمر والعلماء من الصحابة والتابعين بصورة شفهية فإن الجهد اللغوي المُنظم بدأ بالأوراق الأربع التي ذكر ابن النديم أنه شاهدها بخط يحيى بن يَعْمَرَ عن أبي الأسود الدُّؤَلِيِّ، فيها كلامٌ عن الفاعل والمفعول[1]. ثم اتسعت حركة جمع اللغة واستخلاص قواعدها، حتى انتهى ذلك الجهد بظهور الكتب الجامعة التي تضم ألفاظ اللغة، على نحو ما نجد في المعجمات كـ«العين» للخليل، أو تعرض قواعد اللغة على نحو ما نجد في كتاب سيبويه وغيره من كتب النحويين واللغويين.

وكانت بواكير الدرس الصوتي العربي قد جاءت مختلطة بالدراسات اللغوية والنحوية الأولى، فنجد في مقدمة معجم العين ملاحظات عن أصوات العربية[2]، كما تضمن كتاب سيبويه مباحث مهمة عن أصوات العربية خاصة في باب الإدغام وباب الوقف[3]. ولا يكاد يخلو بعد ذلك كتاب قديم من الكتب المؤلفة في النحو أو الصرف من مباحث صوتية، على نحو ما يتضح من قائمة مصادر الدرس الصوتي

---

(١) «الفهرست» ص٤٦.

(٢) «العين» ١/٤٧-٦١.

(٣) «الكتاب» ٤/٤٣١ و٤/١٦٨.

العربي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

والذي نريد أن نؤكده ونحن بصدد البحث في نشأة الدراسات الصوتية العربية وتتبع مراحل تطورها، مما لا يتضح من مجرد النظر في قائمة المصادر المشار إليها، هو أن المباحث الصوتية العربية قد تطورت في القرن الرابع والخامس للهجرة إلى علم مستقل، كما يبدو ذلك عند ابن جني في كتابه «سر صناعة الإعراب»، حيث قال في مقدمته: «رسمتَ - أطال الله بقاءك... أن أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب»[١]، ثم قال: «وسَأتَجَشَّمُ لطاعتك المَضَضَ، بانكشاف أسرار هذا العلم»[٢]. وبَيَّن ابن جني ما يريده بقوله (هذا العلم) حين قال: «ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف»[٣]. ولا يقلل من شأن كتاب «سر صناعة الإعراب» في ميدان الدرس الصوتي العربي ما ورد فيه من مباحث صرفية ولغوية أخرى.

ويظهر استقلال هذا العلم بصورة أكثر جلاء لدى علماء التجويد، الذين خصصوا للمباحث الصوتية المتعلقة بقراءة القرآن الكريم كتباً مستقلة عن كتب القراءات، وأطلقوا عليها اسم علم التجويد، وكان بدء ذلك في القرن الرابع الهجري على يد ابي مزاحم الخاقاني الذي نظم قصيدة في حسن أداء القرآن، قال عنها ابن الجزري: إنها أول مصنف في علم التجويد[٤]، على نحو ما سنذكر في مصادر الدراسة الصوتية في المبحث الآتي.

وتُبَيِّنُ الكتبُ المؤلفة في علم التجويد في القرن الخامس التي وصلت إلينا اكتمال صورة هذا العلم وشمول مباحثه دراسة أصوات اللغة من جميع الوجوه. وكان الحسن بن القاسم المرادي قد لخص مباحث علم التجويد بقوله: «إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

---

(١) «سر صناعة الإعراب» ١/١.

(٢) المصدر نفسه ١/٤-٥.

(٣) نفسه ١/١٠.

(٤) «غاية النهاية» ٢/٣٢١.

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»[1].

ولا يكاد كتاب من كتب علم التجويد يخلو من الأمور الثلاثة الأولى: المخارج، والصفات، وأحكام التركيب. وهي الموضوعات الرئيسة في أصوات العربية، قديماً وحديثاً، أما الأمر الرابع فإنه ذو جانب عملي يتعلق بالتلقي من المعلم وتمرين اللسان على النطق الصحيح.

وظلت المباحث الصوتية تحتل مكانة بارزة في كتب النحو وكتب الصرف إلى عصور متأخرة، أما في كتب علم التجويد فإن الاهتمام بها قد استمر على نحو واضح، لا سيما في شروح «المقدمة الجزرية» لأبي الخير محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ، وعلى يد عدد من العلماء المتأخرين الذين عُنُوا بتعليم قراءة القرآن الكريم، مثل محمد المرعشي الملقب ساجقلي زاده، المتوفى سنة ١١٥٠هـ= ١٧٣٧م، الذي ألَّفَ كتابه «جهد المقل» وشَرَحَهُ بكتابه «بيان جهد المُقل» في علم التجويد. وقد تضمن هذا الكتاب وشرحه دراسة عميقة وواسعة لأصوات العربية، تلتقي مع كثير من الحقائق الصوتية التي أثبتتها الدراسات المعاصرة[2].

ومن المناسب أن نذكِّرَ القارىء أن الدراسات الصوتية العربية نشأت نشأة أصيلة، وتطورت تطوراً ذاتياً، استجابة لحاجة الناطقين بالعربية والدارسين قواعدها، وقطعت في ذلك شوطاً بعيداً، وجاءت الدراسات الصوتية العربية الحديثة مؤسَّسَةً عليه، ومُكَمِّلة له. ويعترف بعض المؤرخين لتأريخ الدراسة الصوتية اللغوية في العالم بسبق الدراسة الصوتية العربية غيرها في تثبيت حقائق هذه الدراسة على أسس علمية[3].

---

(١) «المفيد» ص٣٩، و«شرح الواضحة» ص٣٠.

(٢) حقق أخي الدكتور سالم قدوري الحمد كتاب «جهد المقل» في رسالته للدكتوراه، وقد طبع بدار عمار بعمان ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: برجشتراسر: التطور النحوي ص١١، و أ. شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا =

وتتفاوت الكتب المؤلفة في علم أصوات العربية في العصر الحديث في مقدار اعتمادها على مصادر الدراسة الصوتية العربية القديمة، فمنها ما يحس القارىء فيه أنه ترجمة حرفية من كتب علم الأصوات الغربية، ومنها ما خلط بين المصادر القديمة والمصادر الحديثة، لكن أكثر المؤلفين يعطون مصادر الدرس الصوتي الغربي مساحة أكبر في كتبهم، والخير في الاعتدال وتحري الحقيقة، فما دامت الحقيقة في كتب الدراسة الصوتية العربية القديمة فالأَوْلى الرجوع إليها، وإلاَّ فالحكمةُ ضالة المؤمن!

= ص٣٠، وجورج مونين: تاريخ علم اللغة ص٢٠٦.

المبحث الثاني

مصادر الدرس الصوتي العربي

حظيت أصوات العربية بعناية طوائف من العلماء والباحثين، منذ عصر تدوين علوم العربية في القرن الثاني الهجري حتى عصرنا، فقد تناولها بالبحث علماء العربية من نحاة ولغويين، كما تناولها علماء قراءة القرآن، وجعلوا من دراسة أصوات العربية وظواهرها في قراءة القرآن علماً مستقلاً سُمِّيَ علم التجويد، ونشطت دراسة أصوات العربية في عصرنا على أيدي المستشرقين أولاً، ثم على يد الباحثين العرب بعد ذلك. وكانت حصيلة ذلك كله عشرات الكتب والبحوث التي أغنت علم أصوات العربية.

وهذه إشارة إلى أهم تلك الكتب والبحوث:

أولاً: كتب علماء العربية[١]:

١- مقدمة معجم «العين»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)[٢].

٢- باب الإدغام من «كتاب سيبويه» (أبي بشر عمرو بن عثمان ت١٨٠هـ)[٣]. ومواضع أخرى من الكتاب[٤].

٣- أبواب الإدغام من كتاب «المقتضب» للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد

---

(١) قال الدكتور محمود السعران شهادة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٥١، عن بحثه الموسوم (دراسة نقدية للملاحظات الصوتية للنحاة العرب).

(٢) «العين» ١/٤٧-٦١. وقد نال السيد موفق عليوي خضير شهادة الماجستير عن بحثه الموسوم (الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء علم اللغة الحديث) (من كلية الآداب بالجامعة المستنصرية) سنة ١٩٨٥).

(٣) «الكتاب» ٤/٤٣١-٤٨٥.

(٤) مثل باب الهمز ٣/٣٤١، وباب الإمالة ٤/١١٧، وباب الوقف ٤/١٦٨.

ت٢٨٥هـ)[١].

٤- باب الإدغام من كتاب «الأصول» لابن السراج (أبي بكر محمد بن السري ت٣١٦هـ)[٢].

٥- كتاب «سر صناعة الإعراب» لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)[٣]، وفي كتابه «الخصائص» عدة أبواب عن الحركات وحروف المد[٤].

٦- باب الإدغام من كتاب «المفصل في علم العربية» للزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر جار الله ت٥٣٨هـ)، وشروحه، مثل «شرح ابن يعيش» (يعيش بن علي ت٦٤٣هـ)[٥]، و«شرح ابن الحاجب» (أبي عمرو عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ)[٦].

٧- باب الإدغام من «الشافية في الصرف» لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وشروحها مثل «شرح الاستراباذي» (رضي الدين محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ)[٧].

٨- هناك عدد من كتب علماء العربية تضمن فصلاً أو باباً صغيراً عن مخارج حروف العربية وصفاتها وما يتعلق بإدغامها، منها «كتاب الجمل» للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٤٠هـ)[٨]، وكتاب «الواضح في علم العربية» للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسن ت٣٧٩هـ)[٩]، وكتاب «المقرب» لابن عصفور

---

(١) «المقتضب» ١/ ١٩٢-٢٢٦.

(٢) «الأصول» ٣/ ٣٩٩-٤٣٤.

(٣) حقق الأستاذ مصطفى السقا وجماعته، الجزء الأول، ونشر في مصر سنة ١٩٥٤م، وحققه كاملاً الدكتور حسن هنداوي ونشره في دمشق سنة ١٩٨٥م في جزأين.

(٤) «الخصائص» ٢/ ٣١٧-٣٢٩ و٣/ ١٢٢-١٣٥. وقد نال الدكتور حسام سعيد النعيمي شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد عن رسالته (الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني)، وطبعت في بغداد سنة ١٩٨٠م.

(٥) «شرح المفصل» ١٠/ ١٢٠-١٤٣.

(٦) «الإيضاح في شرح المفصل» ٢/ ٤٧٦-٥٢٢.

(٧) «شرح شافية ابن الحاجب» ٣/ ٢٣٤-٢٩١.

(٨) «الجمل» ص٤٠٩-٤١٨.

(٩) «الواضح» ص٢٨١-٢٨٦.

(علي بن مؤمن ت٦٦٩هـ)[١]، وكتاب «ارتشاف الضَّرَبِ» لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ)[٢]، وكتاب «همع الهوامع» للسيوطي[٣] (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ)[٤].

ثانياً: كتب علم التجويد:

استقلت المباحث الصوتية المتعلقة بقراءة القرآن الكريم بكتب خاصة بها منذ القرن الرابع الهجري، بعد أن كانت مختلطة بكتب علماء العربية وكتب القراءات القرآنية، وصارت تعرف بعلم التجويد. وذكر ابن الجزري أن قصيدة أبي مزاحم الخاقاني البغدادي (موسى بن عبيد الله ت٣٢٥هـ). التي قالها في حُسْنِ أداء القرآن[٥]، هي أول مُصَنَّفٍ في علم التجويد[٦].

وكثرت المؤلفات في هذا العلم بعد القرن الرابع، ولم ينقطع التأليف فيه إلى زماننا، ومؤلفاته تتنوع طولاً وقصراً، نظماً ونثراً، وهي مصدر غني وأصيل للدراسات الصوتية العربية[٧]، ولا غنى لدارس العربية عنها، ومن أشهرها في عصرنا:

١- «الرعاية لتجويد القراءة»، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)[٨].

---

(١) «المقرب» ٢/ ٥-١٧.

(٢) «ارتشاف الضرب» ١/ ٤-١٢.

(٣) «همع الهوامع» ٢/ ٢٢٥-٢٣١.

(٤) لابن سينا (أبي علي الحسن بن عبد الله ت٤٢٨هـ): أسباب حدوث الحروف، وقد طبع طبعات كثيرة.

(٥) مطلع القصيدة:

أقــول مقــالاً معجبــاً لأولــي الحِجــر   ولا فخر إن الفخر يدعو إلى الكِبر

وتتألف من واحد وخمسين بيتاً، وهي منشورة ضمن بحث (علم التجويد: نشأته ومعالمه الأولى) في مجلة كلية الشريعة، العدد السادس (١٩٨٠). وشرحها أبو عمرو الداني، ومن هذا الشرح نسخة في مكتبة رضا بمدينة رامبور في الهند، رقمها (٢٧٩).

(٦) «غاية النهاية» ٢/ ٣٢١.

(٧) كتبت رسالتي للدكتوراه عن (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد).

(٨) حققه الدكتور أحمد حسن فرحات ونشر في دمشق سنة ١٩٧٣م.

٢- «التحديد في الإتقان والتجويد»، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)[١].

٣- «الموضح في التجويد»، لعبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ)[٢].

٤- «نهاية الإتقان في تجويد القرآن» لشريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ)[٣].

٥- «التجريد في التجويد»، لسهل بن محمد الحاجي (ت٥٤٣هـ)[٤].

٦- «التمهيد في معرفة التجويد»، لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني (ت٥٦٩هـ)[٥].

٧- «التمهيد في علم التجويد»، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)[٦].

والقائمة تطول، ويمكن الاطلاع على أسماء أشهر تلك الكتب في كتاب «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد»[٧].

ثالثاً: كتب علم الأصوات الحديثة:

تقدمت الدراسات الصوتية اللغوية في عصرنا تقدماً كبيراً، وكان الباحثون الغربيون أسبق من غيرهم في خوض غمار تلك المباحث في هذا العصر، فتعددت مناهج دراسة علم الأصوات، وتنوعت موضوعاته، وقد أمد التقدم الصناعي في بلدان الغرب الباحثين بوسائل وآلات جديدة ساعدتهم كثيراً في دراساتهم.

---

(١) حققته ونشر في بغداد سنة ١٩٨٨م وطبع في دار عمار/ الأردن سنة ٢٠٠٠م.
(٢) حققته ونشره معهد المخطوطات العربية في الكويت سنة ١٩٩٠م وطبع في دار عمار/ الأردن سنة ٢٠٠٠م.
(٣) منه نسخة خطية في مكتبة الجمعية الملكية الآسيوية في كلكتا بالهن، رقمها (٧٩٥).
(٤) منه نسخة خطية في مكتبة رضا بالهند، رقمها (٢٨٥).
(٥) حققته، ونشر في دار عمار بعمان سنة ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
(٦) حققته، ونشرته مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٦م.
(٧) «الدراسات الصوتية» ص٢٤-٤٤.

وعادت الحياة إلى الدراسات الصوتية العربية من جديد، بعد رقدة استمرت سنين كثيرة، وأسهم فيها رافدان كبيران، هما: الدراسات الصوتية العربية القديمة عند علماء العربية وعلماء التجويد، والدراسات الصوتية لدى الغربيين على يد عدد من المستشرقين وعدد من الباحثين العرب الذين درسوا في جامعات الغرب فاطلعوا على مصادر هذا العلم وترجموا أو نقلوا كثيراً من موضوعاته إلى العربية.

وكانت من نتيجة ذلك ظهور عدد كبير من المؤلفات الحديثة في هذا العلم، وهي متعددة المناهج، ومتنوعة الموضوعات، منها المترجم، ومنها المؤلف، منها ما ينحو منحى الدراسات القديمة، ومنها ما ينسج على منوال الدراسات الحديثة، ومنها ما يجمع بين القديم والحديث، ودارس الأصوات به حاجة إلى الاطلاع على تلك الدراسات.

وأهم ما وقفت عليه من أسماء الكتب العربية المؤلفة في علم الأصوات اللغوية في العصر الحديث، ما يأتي، مرتبة حسب تأريخ صدورها:

١- «الأصوات اللغوية»، للدكتور إبراهيم أنيس ١٩٤٧م، وظهرت له طبعات أخرى.

٢- «مناهج البحث في اللغة»، للدكتور تمام حسان ١٩٥٥م، قسم الدراسة الصوتية (ص٥٩-١٧٠).

٣- «علم اللغة مقدمة للقارىء العربي»، للدكتور محمود السعران ١٩٦٢م، الباب الثاني في الأصوات.

٤- «أصوات اللغة»، للدكتور عبد الرحمن أيوب ١٩٦٣م.

٥- «علم اللغة العام» (قسم الأصوات)، للدكتور كمال محمد بشر ١٩٦٩م.

٦- «دراسة الصوت اللغوي»، للدكتور أحمد مختار عمر ١٩٧٦م.

٧- «دراسة السمع والكلام»، للدكتور سعد عبد العزيز مصلوح ١٩٨٠م.

٨- «المدخل إلى علم الأصوات»، للدكتور صلاح الدين حسنين ١٩٨١م.

٩- «أصوات اللغة العربية»، للدكتور محمد حسن حسن جبل ١٩٨٢م.

١٠- «في البحث الصوتي عند العرب»، للدكتور خليل إبراهيم العطية ١٩٨٣م.

١١- «الكلام إنتاجه وتحليله»، للدكتور عبد الرحمن أيوب ١٩٨٤م.

١٢- «في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية»، للدكتور غالب فاضل المطلبي ١٩٨٤م.

١٣- «الأصوات العربية»، للدكتور محمد علي الخولي ١٩٨٧م.

١٤- «علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية»، لبسام بركة ١٩٨٨م.

١٥- «المصطلح الصوتي في الدراسات العربية»، لعبد العزيز سعيد أحمد الصيغ، (رسالة ماجستير - جامعة بغداد)، ١٩٨٨م، [طبع دار الفكر بدمشق ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م].

١٦- «علم اللغة المبرمج»، للدكتور كمال إبراهيم بدري ١٩٨٨م.

١٧- «في صوتيات اللغة العربية»، للدكتور محيي الدين رمضان ١٩٨٩م.

١٨- «أصوات العربية بين التحول والثبات، للدكتور حسام سعيد النعيمي ١٩٨٩م.

١٩- «علم وظائف الأصوات» (الفوتنيكا)، للدكتور عصام نور الدين ١٩٩٢م.

٢٠- «علم وظائف الأصوات» (الفونولوجيا)، للدكتور عصام نور الدين ١٩٩٢م.

٢١- «المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء»، للدكتور عبد القادر مرعي العلي الخليل ١٩٩٣م.

ومن الدراسات المتعلقة بعلم الأصوات اللغوية مما كتبه المستشرقون أو مما ترجم عن اللغات الأوروبية ما يأتي:

١- «التطور النحوي للغة العربية»، للمستشرق الألماني برجشتراسر، محاضرات ألقاها سنة ١٩٢٩م، وأعاد نشرها د. رمضان عبد التواب ١٩٨٢م.

٢- «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، للمستشرق الألماني أرتور شاده ١٩٣١م، وأعاد نشره د. صبيح التميمي ٢٠٠٠م.

٣- «دروس في علم أصوات العربية»، لإرنست بولجرام، ترجمة الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح ١٩٧٧م.

٥- «التشكيل الصوتي في اللغة العربية» (فونولوجيا العربية)، لسلمان حسن العاني، ترجمة الدكتور ياسر الملاح ١٩٨٣م.

٦- «علم الأصوات»، لبرتيل مالمبرج، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين ١٩٨٥م.

ولا يخفى على القارىء أن ما ورد من ذكر لمصادر الدراسة الصوتية العربية هنا وراءه أبحاث وكتب أخرى فاتني الاطلاع عليها، أو وردت في كتب علم اللغة العربية أو المجلات اللغوية ولم أجد ضرورة لتتبعها وسردها هنا، لأني أردت أن أذكر أهم المصادر في هذا الباب من العلم اللغوي[1].

(١) يمكن أن أشير هنا إلى كتاب «دراسات في علم أصوات العربية» للدكتور داود عبده، لم يذكر تاريخ صدوره، وكتاب «الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٩٨٠» للدكتور حسام سعيد النعيمي، وكتاب «أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١٩٨٧م) لأستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين، وكتاب «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٩٨٦م» لكاتب هذه السطور، ومن الفصول المهمة التي وردت في كتب علم اللغة ما ورد في كتاب «اللغة ١٩٥٠م) لفندريس، وكتاب «كلام العرب ١٩٧١م» للدكتور حسن ظاظا، وكتاب «المدخل إلى علم اللغة ١٩٨٢م) للدكتور رمضان عبد التواب، وكتاب «محاضرات في اللسانيات ١٩٩٩م» للدكتور فوزي حسن الشايب.

المبحث الثالث

قضايا منهجية

تعددت مناهج الدرس اللغوي، وتنوعت وجهات نظر الباحثين في تناول ظواهر اللغة، وكان للدراسة الصوتية نصيب كبير من ذلك، ومن المفيد أن نحدد موقف هذه الدراسة من عدد من القضايا المنهجية منذ أولى مراحلها، حتى لا تختلط فيها المفاهيم، أو تلتبس على القارىء فيها الآراء، ومن أهم تلك القضايا ما يأتي:

أولاً: فروع علم الأصوات:

اللغة أصوات منطوقة تصدرها آلة النطق لدى الإنسان، وتنتقل من فم الناطق إلى أذن السامع عبر الهواء، وقد تطورت دراسة الأصوات في عصرنا وشملت مراحل إنتاج الصوت، وانتقاله وتلقيه، وتخصَّصَ لدراسة كل مرحلة من مراحله الثلاث هذه فرع من فروع علم الأصوات، وتتفاوت أهميتها لدارس الأصوات اللغوية تبعاً لنوع الدراسة التي يقوم بها، وتبعاً لتخصصه العلمي وسعة اطلاعه. وهذا تعريف موجز بها:

١- علم الأصوات النطقي:

وهو الذي يهتم بدراسة حركات أعضاء النطق من أجل إنتاج أصوات الكلام، وتحديد مخارج الأصوات وبيان الصفات الصوتية التي تشكل الصوت[1].

وهذا الفرع من فروع الدراسة الصوتية أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قدماً وأكثرها حظاً في الانتشار في البيئات اللغوية كلها، ويرجع السر في ذلك إلى وظيفة هذا الفرع وإلى طبيعة الميدان المخصص له، فهو يدرس نشاط المتكلم بالنظر في أعضاء النطق، وما يعرض لها من حركات، فَيُعيِّنُ هذه الأعضاء ويحدد وظائفها ودورَ

---

(١) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٧٧، وماريو باي: «أسس علم اللغة» ص٤٧.

كل منها في عملية النطق، منتهياً بذلك إلى تحليل عملية إصدار الأصوات من جانب المتكلم.

وهذا النوع من الدراسة سهل المنال للملاحظة الذاتية. فالممارسة الشخصية بطريق ذوق الأصوات ونطقها مرة بعد أخرى، وتحديد نقاط النطق، وتعيين حركات أعضاء النطق، كلها أمور في متناول يد الدارس، وليست في حاجة إلى عناء كبير أو تدريب شاق، ومعظم الأعضاء التي تشترك في إصدار الأصوات تخضع لنظر العين المجردة أو يمكن ملاحظتها بمساعدة آلات بسيطة، ومن ثم كانت الدراسات الصوتية في العصور القديمة مبنية في أساسها على هذا النوع من الدرس، بوصفه الوسيلة المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها في وقت لم تكن فيه الوسائل الآلية قد عرفت. وكان الدرس الصوتي العربي القديم مثالاً ممتازاً لهذا المنهج في دراسة الأصوات.

وقد أتاح التقدم العلمي لعلم الأصوات النطقي أن يخطو خطوات بعيدة المدى في دراسة أعضاء آلة النطق وكيفية إنتاج الأصوات، فاستعان الدارسون بعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء في التعرف الدقيق على العملية النطقية والكشف عن الكثير من أسرارها[١].

٢- علم الأصوات الفيزياوي:

الصوت طاقة أو نشاط خارجي تقوم به أجسام مادية، ويؤثر في الأذن تأثيراً يحدث عنه السماع[٢]. والصوت اللغوي أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة أعضاء النطق[٣]. ويشتمل الصوت على موجات تنتشر في الهواء بسرعة ٣٤٠ متراً في الثانية[٤].

ووظيفة علم الأصوات الفيزياوي (وقد يسمى علم الأصوات الأكوستيكي) دراسة التركيب الطبيعي للأصوات، فهو يحلل الذبذبات والموجات الصوتية المنتشرة في

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٧-١٩.
(٢) عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٢١.
(٣) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٨١.
(٤) مالمبرج: «علم الأصوات» ص١٢.

الهواء بوصفها ناتجة عن ذبذبات ذرات الهواء في الجهاز النطقي المصاحبة لحركات أعضاء هذا الجهاز. ومعنى هذا أن وظيفته مقصورة على تلك المرحلة الواقعة بين فم المتكلم وأذُن السامع[١].

وفيزياء الصوت والموجات موضوع كُتبت فيه كتب مستقلة يدرسها المتخصصون بعلم الفيزياء، ويعنى بها المشتغلون بوسائل الاتصالات، ومعظم مباحثها لا تهم المشتغل بدراسة أصوات اللغة، لكن بعضاً من تلك المباحث يمكن أن يستفيد منه دارس أصوات اللغة، وقد تفاوت الاهتمام بهذا الجانب في الكتب المؤلفة في علم الأصوات اللغوية، فمن الكتب ما أهمل الإشارة إليه، ومنها ما توسع فيه، لكن تظل هناك صعوبة تعترض اللغوي في تناوله، لأنه - كما يقول فندريس: «لا يمكن الاقتراب منه دون تحضير رياضي متين»[٢].

وأكثر اهتمامنا في هذا الكتاب متجه نحو موضوعات علم الأصوات النطقي، فهو الذي يهم دارسي اللغة أكثر من غيره، ومباحثه في متناول يد معظم الدارسين، وجُلُّها يمكن أن يدرك بالملاحظة الذاتية، لكني أحسب أن توضيح بعض القضايا المتعلقة بفيزياء الصوت يكشف لدارس أصوات اللغة أموراً لا غنى له عنها إذا أراد أن ينطلق من فهم صحيح لحقائق الصوت وهو يعالج أصوات اللغة. ومن تلك القضايا معرفة الذبذبة، والموجة الصوتية وأنواعها، ودرجة الصوت، وعلوه، وشدته، وتنوعه[٣]. ولا يتسع المقام للدخول في تفصيلات هذه الموضوعات[٤].

---

(١) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٠.

(٢) «اللغة» ص٤٤.

(٣) يمكن مراجعة هذه الموضوعات الصوتية في المصادر الآتية: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٩٥، و«الكلام: إنتاجه وتحليله» (له) ص٢١٣، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣، ومالمبرج: «علم الأصوات» ص١١.

(٤) يمكن أن نذكر هنا هذه الخلاصة عن مفهومات فيزياوية ومقابلاتها السمعية:

١- التردد = عدد الذبذبات في الثانية، ويقابله: الدرجة = الإحساس السمعي بالتردد.

٢- الاتساع = أقصى بُعد للذبذبة، ويقابله: العلو = الإحساس السمعي بالاتساع.

٣- الضغط = مقدار الطاقة في ١ سم٢، ويقابله: الشدة = الإحساس السمعي بالضغط.

٤- الشكل الكلي للموجة المركبة، ويقابله: نوع الصوت = س أو ج أو ع إلخ. =

٣- علم الأصوات السمعي:

لا تتحقق للصوت الذي تنتجه أعضاء آلة النطق قيمة فعلية إلا بعد أن تستقبله أذن السامع، كما أن وظيفة اللغة - التي هي أصوات منطوقة - لا تتم إلا إذا كان الكلام يحصل بين شخصين أو أكثر. فعملية سماع الأصوات جزء أساسي في أداء اللغة لوظيفتها، لكن آلة السمع يرتبط عملها بعمل آلة النطق أو مصدر التصويت. وكان علماء اللغة يعنون بدراسة إنتاج الأصوات في آلة النطق من دون الاهتمام بأثرها في السمع.

وازدادت عناية الباحثين في العصر الحديث بالجانب السمعي للأصوات اللغوية، وأدت بحوثهم في هذا الجانب إلى نشأة علم الأصوات السمعي الذي كان أحدث فروع علم الأصوات، وهو ذو جانبين: جانب عضوي (أو فسيولوجي)، وجانب نفسي (أو عقلي). أما الأول فوظيفته دراسة الذبذبات الصوتية، وهو بهذا يقع في مجال علم وظائف أعضاء السمع. وأما الثاني فيهتم بدراسة كيفية انتقال تأثير الأصوات من الأذن الداخلية إلى عقل الإنسان وإدراك دلالتها المعنوية، وهو أقرب إلى مباحث علم النفس[1].

إن هذا النوع من الدراسة يحتاج إلى أجهزة وآلات ليست متاحة للغوي عادة، أو هو ليس بقادر على التعامل معها بطريقة تضمن له الدقة في عمله، فليس من الغريب إذن أن تتخلف الدراسة في علم الأصوات السمعي بجانبيه أشواطاً بعيدة عن مثيلاتها في الفرعين الآخرين، وهما علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الفيزياوي. ومن النادر أن تجد بحثاً صوتياً عاماً أو باحثاً لغوياً عاماً يعرض لهذا العلم ومشكلاته، قانعاً بعلم الأصوات النطقي وقدر معين من مباحث علم الأصوات الفيزياوي[2].

= (ينظر: عبد الرحمن أيوب: الكلام إنتاجه وتحليله ص٢٢٩).

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٤.

(٢) المصدر نفسه ص١٥، وينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٧، وبسام بركة: «علم الأصوات العام» ص٥٠.

ثانياً: مناهج الدرس الصوتي:

إن الباحث في اللغة يمكن أن يتجه إلى دراسة اللغة في فترة معينة من حياتها، فيصف عناصرها ويكشف عن نظمها، من غير أن ينظر إلى ما كانت عليه في حقب سابقة، ومن غير أن ينظر إلى ارتباطها بمجموعة لغوية معينة، أو يوزان بينها وبين أية لغة أخرى، فتكون دراسته حينئذ وصفية خالصة.

فإذا وازن بين اللغة التي يدرسها ولغة أو مجموعة من لغات أخرى تنتمي إلى فصيلة لغوية واحدة كانت دراسته تسير على المنهج المقارن في دراسة اللغة.

فإذا نظر في اللغة المدروسة وتتبع تطور نظمها الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية، خلال حقب تاريخية متعاقبة كانت دراسته للغة تتبع المنهج التاريخي.

ويلجأ علماء اللغة حين يكون هدف دراستهم تعليمياً إلى المنهج المعياري الذي يقوم على تحديد قواعد اللغة على أسس منطقية، تُعنى بالمُطَّرِدِ من الظواهر، وتهمل الشاذ والقليل والنادر، لتكون تلك القواعد نموذجاً يُحتذى من المجموعة اللغوية التي تتكلم اللغة(١).

ويمكن لدارس اللغة أن يسلك أيّاً من مناهج البحث الأربعة في اللغة: الوصفي، والمقارن، والتأريخي، والمعياري، في دراسة أي ظاهرة لغوية أو أي مستوى من مستويات الدرس اللغوي: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي. ويهمنا في هذا الكتاب أن نحدد المنهج المناسب لدراسة أصوات اللغة العربية.

إن الدراسات الصوتية العربية القديمة لم تتضح فيها مناهج البحث اللغوي المذكورة، لكونها لم تتحدد إلا في القرن الأخير، ولكن المتأمل في تلك الدراسات يلحظ أنها تستند إلى الوصف لأصوات اللغة مع ميل إلى تقرير القواعد، فهي إذن يمكن أن تسلك في إطار الدراسة الوصفية - المعيارية.

أما الدراسات الصوتية العربية المعاصرة فقد تعددت مناهجها، وتنوعت تبعاً لهدف

---

(١) ينظر عن مناهج البحث في اللغة: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٣١، ومحمود فهمي حجازي: «المدخل إلى علم اللغة» ص١٧، وماريوباي: «أسس علم اللغة» ص٣٦.

كل دراسة وتوجه كاتبها، فكان يغلب على بعضها المنهج المقارن كما في كتاب «التطور النحوي» للمستشرق الألماني برجشتراسر، ومثله ما ورد عن أصوات العربية في كتاب «فقه اللغات السامية» لكارل بروكلمان. وغلب على بعضها المنهج الوصفي مع عناية كبيرة بتتبع تطور أصوات العربية، مما يجعلها أقرب إلى المنهج التاريخي، كما في كتاب «دروس في علم أصوات العربية» لجان كانتينو. والتزم بعض المؤلفين بالمنهج الوصفي الخالص في دراسة أصوات العربية، كما نجد عند الدكتور محمود السعران في كتابه «علم اللغة: مقدمة للقارىء العربي».

ونحا بعض المؤلفين منحى يأخذ من كل منهج بطرف، فدرس الأصوات دراسة وصفية لكنه تحدث عن التطور التاريخي لأصوات العربية، كما استفاد من مقارنة بعض الظواهر الصوتية العربية بأخواتها مما يعرف باللغات السامية، على نحو ما يظهر ذلك في كتاب «الأصوات اللغوية» للدكتور إبراهيم أنيس.

إن تصنيف الدراسات الصوتية العربية القديمة والمعاصرة على هذا النحو أمر لا يخلو من التعميم، كما أنه قد يفتقر إلى الدقة أحياناً، لكنه مفيد فيما أحسب لتحديد وجهة الدراسة في هذا الكتاب، فقد وجدت أن الدراسة لا يمكن أن تنبني على منهج واحد فقط، كما أن تدافع المناهج فيها قد يكون مُضِرّاً من بعض الوجوه. ولمَّا كان الهدف من هذا الكتاب أن يكون كتاباً علمياً وتعليمياً لأصوات العربية الفصحى فقد وجدت أن المنهج الوصفي المقترن بنظرة معيارية هو الأكثر مناسبة لتحقيق ذلك الهدف، مع الأخذ بما يلزم من حقائق صوتية تقدمها الدراسة المقارنة أو تدعو النظرة التاريخية إليها.

ثالثاً: مستويات الدرس الصوتي:

إن دراسة قابلية آلة النطق لدى الإنسان على إنتاج الأصوات، والنظر في الحركات العضوية التي تسهم في إنتاج كل صوت، ودراسة الخواص الفيزياوية للصوت الإنساني وتتبع رحلته من فم المتكلم إلى أذن السامع وتحليلها - يمكن أن تتم بمعزل عن لغة مَن يقوم بتلك الدراسة أو أية لغة أخرى. أي أن هذا النوع من الدراسة يُعنى بالجانب المادي للصوت، من غير النظر إلى وظيفته في اللغة وائتلافه مع غيره في أبنية تدل على المعاني. وهذه الدراسة للأصوات الإنسانية أشبه ما تكون

بدراسة الأصوات الطبيعية التي يسمعها الإنسان من حوله، فيتعرف على كيفية إنتاجها ويحلل خواصها الفيزياوية من غير أن يربطها بمعنى معين.

ويمكن للدارس أن ينحو منحى آخر في دراسة الأصوات الإنسانية، وذلك بالنظر إليها من خلال لغة معينة، أو بالنظر في أصوات لغة معينة من غير أن يرتبط ذلك بإمكانيات آلة النطق لدى الإنسان. ويمكن أن تشتمل هذه الدراسة على تحديد الأصوات التي تستخدمها لغة ما، فنقول: إن هذه اللغة استخدمت ثلاثين صوتاً وتلك استخدمت ستاً وثلاثين صوتاً مثلاً. ثم النظر في طريقة اللغة التي ندرسها في تنظيم هذه الأصوات في كلمات لتدل على المعاني، وإبراز الأشكال الممكنة لنسج الكلمات والأشكال غير المستعملة في تلك اللغة. ويدخل ضمن هذه الدراسة أيضاً الظواهر الصوتية التي تلحق الأصوات عند ائتلافها في كلمات وعبارات، وتحديد القوانين الصوتية التي تتحكم في تلك الظواهر.

إن هذا التمييز في مستويات الدرس الصوتي بدا واضحاً لدى الدارسين الغربيين في هذا القرن، وخصصوا لكل مستوى مصطلحاً غلب إطلاقه عليه، فأطلقوا على الدراسة العضوية والفيزياوية للأصوات مصطلح الفونتيك Phonetics، واستخدموا لدراسة الأصوات من حيث وظائفها في اللغة مصطلح الفنولوجيا Phonology. وترجم بعض الدارسين المصطلح الأول بعلم الأصوات العام، والثاني بعلم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات التنظيمي. واختلف علماء اللغة الغربيون في استخدام هذين المصطلحين وفي دلالتهما اختلافاً كبيراً، تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم أو المدارس اللغوية التي ينتمون إليها[١].

إن السؤال الذي تلزم الإجابة عليه هنا هو: هل يجب على دارس أصوات العربية أن يلتزم بهذا المنهج، فيدرس الأصوات على مستويين؟ والإجابة على السؤال تنبع من حقيقة موضوعية هي أن دراسة أصوات اللغة لا يمكن أن تكون تامة ومفيدة من غير التعرف على خصائصها النطقية، كما أن دراسة الأصوات على أنها أحداث

---

(١) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٣، وماريو باي: «أسس علم اللغة» ص٤٥، ومحمود فهمي حجازي: «المدخل إلى علم اللغة» ص٤١، وبسام بركة: «علم الأصوات العام» ص٦.

مادية لا تكون مفيدة من غير أن ترتبط بلغة معينة. وبناء على هذه الحقيقة يبدو الفصل بين المستويين المذكورين لدراسة الأصوات أمراً غير عملي، لا سيما في دراسة عامة لأصوات العربية تُقَدَّم لدارسين متخصصين في اللغة العربية لكنهم لم تتح لهم فرصة دراسة أصوات العربية دراسة منهجية منظمة في منهاجهم الدراسي الجامعي الأولي.

وهذا التوجه في عدم الفصل بين جانبي الدرس الصوتي كان قد ظهر قوياً لدى الدارسين الغربيين، وقد انتهى الدكتور كمال محمد بشر بعد مناقشة طويلة للموضوع وعرض مفصل لوجهات نظر الدارسين الغربيين إلى القول: «ونحن من جانبنا نقرر أن الفوناتيك والفنولوجيا ليسا إلا مرحلتين أو خطوتين من خطوات البحث، وكلاهما مرتبط بصاحبه ومعتمد عليه، فسادتهما واحدة وهي أصوات اللغة، وهدفهما واحد، وهو دراسة هذه الأصوات، والفرق بينهما إنما هو في المنهج والطريقة. ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما أو عزل أحدهما عن الآخر... وفي كل الظروف وعلى كل حال، استقر الرأي لدينا على أن الفنولوجيا - بمعنى نظام البحث في الأصوات من حيث قيمتها ووظيفتها في اللغة - لا يمكن تصوره منفصلاً برهة واحدة عن الفوناتيك عند مراحل التطبيق والتحليل الفعلي للأصوات، لهذا كله ليس من الخطأ أو سوء التقدير أن ننظر إلى الفرعين على أنهما جانبان لشيء واحد، وأن نشير إليهما معاً باسم واحد هو (علم الأصوات) ما لم تكن هناك ضرورة علمية ملحة، وذلك عندما يكون العمل مركزاً على أحد الجانبين دون الآخر»[١].

ويقول الدكتور محمود السعران: «إن هذين النوعين من الدراسة يعتمد أحدهما على الآخر، وهما متكاملان، ومن العبث أن نحاول أن نقرر أيهما أفضل من أخيه، وتبعاً لهذا يَحْسُنُ تجميع الدراستين معاً تحت التسمية العامة التقليدية: علم الأصوات اللغوية»[٢].

---

(١) «الأصوات» ص٧٤-٧٦.

(٢) «علم اللغة» ص٢٢٠.

رابعاً: الدراسة الصوتية الآلية:

إن أهم إنجاز حققته الدراسات الصوتية في العصر الحديث هو استخدام الأجهزة والآلات في دراسة وتحليل الأصوات اللغوية، وكان ذلك من أهم أسباب التقدم الكبير الذي حققه علم الأصوات بالنسبة إلى علوم اللغة الأخرى، وتقسم الوسائل الآلية اللغوية اليوم على قسمين هما[١]:

١- الوسائل الآلية المستخدمة في دراسة اللغة.

٢- الوسائل الآلية المستخدمة في تعليم اللغة.

ولا يهمنا هنا الحديث عن الوسائل التعليمية للغة[٢]، بقدر ما تهمنا الإشارة إلى الوسائل المستخدمة في دراسة اللغة، والأصوات منها خاصة فهي التي يحتاج إليها دارس أصوات اللغة، وهي التي تحدث عنها المؤلِّفون في الأصوات اللغوية.

وقد تنوعت الوسائل الآلية لدراسة الأصوات كما أنها تطورت تطوراً كبيراً يعكس ما حصل من تطور للصناعة في العالم في العقود الأخيرة، وصارت دراسة الأصوات بالوسائل المذكورة فرعاً مهماً من فروع علم الأصوات، بل صارت علماً قائماً بذاته يسمى علم الأصوات الآلي أو علم الأصوات المعملي[٣].

وتقسم الآلات المستخدمة في دراسة أصوات اللغة بحسب العلم الذي تستخدم فيه أو الموضوع الذي تعالجه إلى ما يأتي[٤]:

١- الآلات المستخدمة في علم الأصوات النطقي (الفيزيولوجي).

٢- الآلات المستخدمة في علم الأصوات الفيزياوي (الأكوستيكي).

---

(١) محمد صالح بن عمر: «الثورة التكنولوجية» ص١٥ و٣٦.

(٢) ينظر عنهما: علي القاسمي: «كتاب مختبر اللغة».

(٣) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٣.

(٤) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» مقدمة للقارىء العربي ص١٠٩، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٢٦، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٤، ومحمد صالح بن عمر: «الثورة التكنولوجية» ص١٥.

٣- آلات إنتاج الأصوات الصناعية[١].

ولا تتوفر هذه الآلات في المؤسسات العلمية في بلادنا، ومن ثم فإن الحديث عنها أو عن استخدامها في دراسة أصوات العربية في هذا الكتاب يظل حديثاً نظرياً ومحدود الفائدَة أو عديمها. لكن الاستعانة بالدراسات السابقة المستندة إلى الوسائل الآلية التي تضمنها عدد من الكتب المؤلفة في أصوات العربية أمر مرغوب فيه ما دام ذلك يؤدي إلى تحقيق فائدة علمية.

ولعل من المفيد التذكير بأن دراسة أصوات اللغة من خلال الملاحظة الذاتية أمر ممكن، وقد حققت في العصور القديمة نتائج مهمة جداً، كما نجد عند سيبويه وغيره من علماء العربية، وهي اليوم يمكن أن تصل إلى نتائج مُرْضية، مستفيدة من كل ما حققته الدراسات الصوتية اللغوية القديمة والمعاصرة، لاسيما أن علماء الأصوات المحدثين يقولون إن «أهم أجهزة عالم الأصوات هو الأذن التي تظل أداته الثمينة، على الرغم من جميع المخترعات التقنية في عصرنا»[٢].

خامساً: الكتابة الصوتية:

اللغة الإنسانية أصوات منطوقة تنتجها آلة النطق لدى الإنسان، وتستقبلها أذن السامع فيفسرها عقله في ضوء ما تعارف عليه أفراد جماعته اللغوية من دلالتها على المعاني. وكانت تلك الأصوات تذهب وتضمحل ويختفي أثرها في الهواء، قبل أن يهتدي الإنسان إلى وسائل لتسجيل أصوات اللغة، فقد مرت قرون كثيرة على البشرية

---

(١) يمكن أن نشير هنا إلى أهم أجهزة علم الأصوات الفيزياوي وهي: راسم الذبذبات: Oscillograph (الأوسيلوكراف)، وجهاز رسم الأطياف: Spectrograph (الأسبكتروكراف). وأشهر أجهزة علم الأصوت النطقي هو راسم الموجات الصوتية Kymograph (الكيموكراف) وهو الذي يسجل حركات أعضاء النطق على الورق، ومنها أيضاً: المجهر الحنجري، والأحناك الصناعية - ومن رغب في معرفة خصائص هذه الأجهزة وغيرها وطريقة استخدامها فعليه مراجعة كتاب «أصوات اللغة» للدكتور عبد الرحمن أيوب، وكتاب: «دراسة الصوت اللغوي» للدكتور أحمد مختار عمر، وكتاب «الثورة التكنولوجية واللغة» للدكتور محمد صالح بن عمر.

(٢) مالمبرج: «علم الأصوات» ص٢١١.

قبل اختراع الكتابة التي مرت بمراحل من التطور حتى استقرت نظمها واتجاهاتها المعروفة في العالم اليوم. ومرت قرون طويلة أيضاً قبل أن يصل الإنسان إلى اختراع وسائل التسجيل الصوتي في العصر الحديث، لكن هذه الوسائل لم تحل محل الكتابة ولم تخرجها من الاستخدام، بل ظلت الكتابة أهم وسيلة لتسجيل اللغة، وجاءت الوسائل الحديثة الأخرى مكملة لدور الكتابة في حياة الإنسان.

والكتابة مهما كانت دقيقة في نظمها فإنها تعجز عن تمثيل أصوات اللغة تمثيلاً تاماً، فقد تكتب بعض الحروف ولا تنطق، أو تكتب ولكنها تنطق بغير أصواتها، وقد ترسم بعض الأصوات برموز مخصصة لأصوات أخرى، كما أن بعض ظواهر النطق المصاحبة لنطق أصوات الكلام كالنبر والتنغيم تعجز الكتابة عن التعبير عنها، ومن ثم فإنه «لا يوجد رسم واحد يمثل اللغة المكتملة كما هي»[(١)]، «ولا يوجد شعب لا يشكو منه إنْ قليلاً وإن كثيراً»[(٢)].

وواجهت علماء اللغة الأوروبيين في عصر نهضتهم مشكلتان: الأولى: نظمهم الإملائية غير الموفية بمتطلبات تمثيل أصوات اللغة، خاصة الهجاء الإنجليزي والهجاء الفرنسي، والثانية: حاجتهم إلى وسيلة لدراسة لغات عدد من شعوب قارتي آسيا وأفريقيا حين أخذت دولهم تعمل على استعمار بلدان تلك الشعوب، ومن بينها لغات لم تُدَوَّن من قبل[(٣)].

وقد عمل هؤلاء العلماء على اختراع كتابة تتضمن من الرموز ما يستجيب لتمثيل أصوات اللغات التي يدرسونها، على قاعدة رمز واحد لكل صوت واحد، وتطورت محاولاتهم في هذا الاتجاه، حتى انبثقت عن تلك المحاولات ما يعرف بالكتابة الصوتية الدولية التي أقرتها الجمعية الصوتية الدولية في سنة ١٨٨٨م، وتوالت التعديلات على رموز تلك الكتابة حتى ظهرت آخر صورة معدلة لها سنة ١٩٥١م. وتعتمد رموز هذه الكتابة على الحروف اللاتينية التي تكتب بها معظم لغات أوروبا،

---

(١) فندريس: «اللغة» ص٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه ص٤٠٥، وينظر: ماريو باي: «أسس علم اللغة» ص٦٠.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٦٠.

مع إضافة رموز من الكتابة اليونانية، وهناك علامات تضاف فوق الحروف أو أسفل منها، مثل النقطة أو الخط الصغير، أو تتصلَ بها كالذنب، لتمثيل صفات صوتية معينة[١].

ولا يصعب على الدارس معرفة سبب لجوء علماء اللغة الغربيين إلىَ الكتابة الصوتية الدولية في بحوثهم، فقد كانوا يواجهون كتاباتهم القومية القاصرة أولاً، وحاجتهم إلى وسيلة لدراسة لغات الشعوب التي استعمرتها دولهم في العصر الحديث ثانياً. لكن الدارس قد يجد صعوبة في تعليل لجوء كثير من الدارسين لأصوات العربية في العصر الحديث إلى رموز الكتابة الصوتية الدولية المعقدة والغريبة على القارىء العربي[٢]، وهم يتعاملون مع أصوات تعبر عنها حروف الكتابة العربية خير تعبير!

ويجد الناظر في كتابات (الأصواتيين) العرب عدة اتجاهات ومواقف من رموز الكتابة الصوتية الدولية. فالدكتور محمود السعران - رحمه الله - يدعو إلى تبني كتابة صوتية تناسب العربية، فقال بعد أن تحدث عن تاريخ اختراع وتطور الكتابة الصوتية الدولية: «فلا بد من أن يصطلح العلماء المختصون عندنا على (ألف باء صوتية) يصلح استعمالها عند دراسة العربية، وعند دراسة سواها من اللغات، وعند الكتابة في الميدان اللغوي بوجه عام»[٣].

وكان من بين الأصواتيين العرب من فَضَّل رموز الكتابة الصوتية الدولية في دراسة

---

(١) أوسع ما كتب عن الكتابة الصوتية الدولية في العربية مما اطلعت عليه: ما كتبه الدكتور محمود السعران في كتابه «علم اللغة» ص١٢١-١٣١، والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه «دراسة الصوت اللغوي» ص٥٣-٧٣. ويمكن الاطلاع على جدول برموز الكتابة الصوتية الدولية في هذا المصدر ص٦٤.

(٢) يقول الدكتور فوزي الشايب «محاضرات في اللسانيات» ص١٢٨، «ومعظم حروف الأبجدية الصوتية الدولية مأخوذة من الأبجدية الأغريقية واللاتينية، وهذا يبين بوضوح مدى انحياز الكتابة الصوتية إلى اللغات الأوروبية».

(٣) «علم اللغة» ص١٣١.

أصوات العربية، فقد قال الأستاذ بسام بركة في كتابه «علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية»: «ورغم أن بعض الباحثين يفضلون استعمال الرموز التي يمكن طباعتها على الآلة الكاتبة، فإن هذا النظام الكتابي انتشر - ولا يزال - في أوساط العلماء اللسانيين. ويعني هذا الانتشار الواسع للألفباء الصوتي العالمي أنه أفضل الوسائل المتداولة لتدوين الأصوات اللغوية. وهو النظام الرمزي الذي اتبعنا في دراسة الصوت اللغوي في هذا الكتاب»(١).

وكان من بين الباحثين في أصوات العربية مَن لاحظ وفاء رموز الكتابة العربية بمتطلبات الدرس الصوتي العربي إذا أُحسن استخدامها، فقال الدكتور داود عبده في كتابه «دراسات في علم أصوات العربية»: «فالكتابة العادية لا تصلح للبحوث الصوتية، مما دفع معظم اللغويين العرب المعاصرين إلى اللجوء إلى الحروف اللاتينية لتوضيح بعض النقاط التي لم تكن لتتضح لو كتبت كتابة عادية. وأرى أن الحروف العربية تفي بالغرض (في الدراسات العربية على الأقل) حين تكتب بالطريقة التي استعملت في هذا الكتاب»(٢). وقال أيضاً: «... ومن أجل هذا كله، فقد لجأتَ إلى كتابة الحروف العربية بطريقة تسمح بتجنب المساوىء السابقة، وتجعل هذه الحروف صالحة للدراسة الصوتية، بحيث يكون لكل صوت لغوي رمز، سواء في ذلك الصحاح والعلل الطويلة والعلل القصيرة. أما الرموز التي لا تمثل أصواتاً فتحذف، وتكتب الرموز متوالية على السطر بالترتيب الذي تلفظ فيه، ويكون للصوت المشدد رمزان متواليان»(٣).

ولعل من المفيد هنا إيراد مثال لهذه الطريقة من الكتابة الصوتية، وهو يوضح ما يحدث عند جزم الفعل المضارع، مع ملاحظة أن حروف المد تُكْتَبْ بحركتين متتابعتين(٤):

---

(١) «علم الأصوات العام» ص١٦٤.

(٢) «دراسات في علم أصوات العربية» ص٨.

(٣) المصدر نفسه ص١١.

(٤) المصدر نفسه ص٣٩.

ي ـَـ ك ت ـُـ ب ـُـ ← ي ـَـ ك ت ـُـ ب

ي ـَـ س ع ـَـ ـَـ ← ي ـَـ س ع ـَـ

ي ـَـ د ع ـُـ ـُـ ← ي ـَـ د ع ـُـ

ي ـَـ ب ن ـِـ ـِـ ← ي ـَـ ب ن ـِـ

وكتب الأستاذ الدكتور حسام سعيد النعيمي بحثاً مطولاً عنوانه (الكتابة الصوتية)[1]، تتبع فيه تطور الكتابة الصوتية لدى الغربيين، وأشار فيه أيضاً إلى موقف عدد من الأصواتيين العرب من استخدام رموزها في الدرس الصوتي العربي. وانتهى فيه بعد مناقشة مطولة للموضوع إلى «أن في اصطناع الرسم العربي ما يتفق وخصوصية لغتنا»[2]. ومما قاله في البحث: «ونحن لا نريد أن نغير الرموز الصوتية الدولية وأن نستبدل بها رموزاً من عند أنفسنا، إلا أننا في الوقت نفسه لا نريد أن نقر استعمال رموز رومانية [لاتينية] لأصوات لعلَّ العربية قد اختصت بها، أو لعلَّها وَضَعت لها رموزاً أيسر مما في رموز الكتابة الدولية... ولا نجد أي معنى لأن يستخدم الأصواتي العربي الحروف الرومانية وهو يوجه كتابه إلى أكثر من مئة مليون لهم رموزهم الكتابية الموحدة غير الرومانية...»[3].

ويتكون جدول الرموز الصوتية العربية الذي اقترحه الدكتور حسام النعيمي من واحد وأربعين رمزاً تستند إلى رموز الكتابة العربية مع إضافة رموز عربية أخرى فيها زيادات معينة إلى الرمز للدلالة على صفة صوتية تلحق نطق الصوت، مثل وضع نقطة تحت رمز الصوت للدلالة على تفخيمه، نحو الراء المفخمة، وكذا الدال المفخمة التي تساوي الضاد المصرية الحديثة[4].

---

(١) نشره أولاً في مجلة المورد العراقية، مج١٦، ع١، سنة ١٩٨٧، ثم نشره فصلاً في كتابه: «أصوات العربية بين التحول والثبات».

(٢) «أصوات العربية» ص١٠١.

(٣) المصدر نفسه ص٩٢-٩٣.

(٤) المصدر نفسه ص١٠٦.

وأحسب أن جدول الرموز الصوتية العربية هذا يفي بمتطلبات الدرس الصوتي، مع إجراء التغييرات الطفيفة والزيادات الآتية:

١- خصص الجدول ثلاثة رموز لأصوات النون، وأقترح أن يكتفى برمزين الأول [ن] للنون المظهرة، والثاني [نـ] للنون المخفاة والمدغمة بغنة، بدلاً من تخصيص رمز لكل من هذين الصوتين، لأن المدغمة بغنة تطابق المخفاة صوتياً.

٢- جعل الجدول رموز الحركات الطويلة (حروف المد) حركتين متتابعتين هكذا (ـــُــُــ، ـــًــ، ـــٍــ)، وأقترح أن تكون الحركتان منفصلتين هكذا (ـــُــ ـــُــ، ـــَــ ـــَــ، ـــِــ ـــِــ) لأن الرموز الأولى تلتبس بعلامة التنوين التي اعتادتها عين القارىء العربي.

٣- أغفل الجدول عدداً من الرموز المشتقة من حروف الكتابة العربية لتمثيل أصوات تُسْمَعُ في بعض اللهجات العربية أو بعض اللغات الأعجمية[١]، وأحسب أن إدخالها في جدول الرموز الصوتية العربية أمر يزيد من كفاءة هذا الجدول في الاستجابة لحاجات الباحثين في الأصوات اللغوية، وهي:

ڤ = فاء مجهورة (وهي صوت V في الإنجليزية).

پ = باء مهموسة (وهي صوت P في الإنجليزية).

ژ = شين مجهورة (وهي الجيم الشامية).

گ = كاف مجهورة (وهي الجيم القاهرية).

چ = جيم مهموسة (وهي تمثل الصوت الأول من كلمة chair الإنجليزية).

٤- يمكن أن يزاد على بعض الرموز علامات إضافية لتدل على صفات صوتية تلحق بعض الأصوات في سياقات نطقية معينة، وقد استخدم الجدول نقطة أسفل الرمز لتدل على صفة التفخيم، وذلك في مثل [ر، ل، د] للدلالة على الراء

---

(١) ينظر: نصر الهوريني: «المطالع النصرية» ص٢١٦-٢١٧.

المفخمة، واللام المفخمة، والدال المفخمة (= الضاد المصرية الحديثة)، ويمكن أن تستخدم علامة أخرى لتدل على صفة الجهر التي تلحق الصوت المهموس، وعلامة لتدل على صفة الهمس التي تلحق الصوت المجهور في بعض السياقات. وأقترح أن تكون علامة الجهر هكذا (٧) توضع تحت الرمز، وهي العلامة نفسها التي وردت في جدول الكتابة الصوتية الدولية للإشارة إلى صفة الجهر. ويمكن أن تستخدم العلامة نفسها مقلوبة فوق الرمز (٨) للدلالة على صفة الهمس إذا لحقت الصوت.

وهذه صورة معدلة لجدول الرموز الصوتية العربية التي سأستعملها في هذا الكتاب، عند الحاجة إلى إبراز صورة نطقية معينة[(١)]:

ومما لا يخفى على دارس الأصوات اللغوية أن الصوت الواحد قد تتنوع صور نطقه في الكلام ولكن الكتابة الهجائية تحافظ على رسم واحد له في جميع صور النطق، فنحن نرسم في الكتابة الهجائية (العادية) النون في مثل (يَنْظُر) و(يَنْحَر) برمز واحد، ولكننا في الكتابة الصوتية يجب أن نستخدم رمزين لأن النون في الكلمة الأولى مخفاة وفي الثانية مظهرة، فترسم هكذا [ي ـــَـ نظـــُـ ر] و[ي ـــَـ ن ح ـــَـ ر].

ولا يزال نظام الرموز الصوتية العربية به حاجة إلى التجربة الواسعة في الاستعمال في الدراسات الصوتية العربية، وإلى ملاحظات الأصواتيين العرب حتى تستقر صورته، وتشتهر رموزه، ويزول التردد في استخدامه. وأحسب أنه نظام يغني الباحث عن تجشم عناء استخدام رموز الكتابة الصوتية الدولية، فالكتابة العربية بنوعيها: الهجائية والصوتية تتميز بدقة تمثيلها لأصوات اللغة. ويكفينا هنا شاهداً على هذه الحقيقة قول أستاذنا الدكتور كمال محمد بشر في حق الكتابة العربية: «جاء نظام الكتابة في العربية نظاماً مثالياً من حيث وضع رمز واحد مستقل لكل وحدة صوتية.

---

(١) ينظر: كمال إبراهيم بدري: «علم اللغة المبرج» ص٦٧-٦٨، وحسام سعيد النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص١٠٦.

فللباء رمز وللتاء آخر وللثاء ثالث إلخ. وهذا النظام يتمشى مع أحدث منهج في التفكير الصوتي الذي يهدف - فيما يهدف - إلى تأسيس نظم كتابية للغات خالية من الاضطراب والتعقيد. ومن أهم مميزات هذه النظم أن تكون على وفق المبدأ المشهور: رمز واحد لكل (فونيم) أو وحدة صوتية، فهناك في اللغة العربية ثمانية وعشرون صوتاً صامتاً، وهناك بإزائها ثمانية وعشرون رمزاً مختلفاً، خُصِّصَ كلٌّ رمز منها لصوتٍ معين لا يتعداه. وقد اتبع هذا المبدأ نفسه بالنسبة للحركات كذلك. فللفتحة رمز وللكسرة رمز آخر وللضمة رمز ثالث: ثلاثة أصوات وثلاثة رموز. وقد أشير إلى القصر والطول في هذه الحركات الثلاث بتعديل بسيط في شكل الرموز فجاءت رموز الحركات القصيرة على صورة مصغرة لرموز الحركات الطوال...»[1].

(١) «دراسات في علم اللغة» ٢/ ٧٠.

جدول الرموز الصوتية العربية

(١) رموز الأصوات الجامدة (الصامتة)

ت	الرمز	اسم الصوت	ت	الرمز	اسم الصوت
١	ء	همزة	٢٠	ض	ضاد
٢	ب	باء	٢١	ط	طاء
٣	پ	باء مهموسة P	٢٢	ظ	ظاء
٤	ت	تاء	٢٣	ع	عين
٥	ث	ثاء	٢٤	غ	غين
٦	ج	جيم	٢٥	ف	فاء
٧	چ	جيم مهموسة ch	٢٦	ڤ	فاء مجهورة V
٨	ح	حاء	٢٧	ق	قاف
٩	خ	خاء	٢٨	ك	كاف
١٠	د	دال	٢٩	گ	كاف مجهورة
١١	ذ	ذال	٣٠	ل	لام مرققة
١٢	ر	راء مرققة	٣١	لٍ	لام مفخمة
١٣	رٍ	راء مفخمة	٣٢	م	ميم
١٤	ز	زاي	٣٣	ن	نون
١٥	س	سين	٣٤	نـ	نون مخفاة
١٦	ش	شين	٣٥	هـ	هاء
١٧	ژ	شين مجهورة (أشپدق)	٣٦	و	واو
١٨	ص	صاد	٣٧	ي	ياء
١٩	صٍ	مجهورة (مصدر)			

(٢) رموز الأصوات الذائبة (المصوتة)

ت	الرمز	اسم الصوت	مثاله
١	ـَـ	فتحة مرققة	كَتَّبَ
٢	ـَـ̣	فتحة مفخمة	صَوْم
٣	ـِـ	كسرة	عِنْدَ
٤	ـُـ	ضمة	بُعْد
٥	ـَـ ـَـ	فتحة طويلة مرققة (ألف)	كَان
٦	ـَـ̣ ـَـ̣	فتحة طويلة مفخمة (ألف)	صَائم
٧	ـِـ ـِـ	كسرة طويلة (ياء مد)	عليم
٨	ـُـ ـُـ	ضمة طويلة (واو مد)	غفور
٩	يٖ	ألف مُمَالة نحو الياء	مجر'يها (قراءة)
١٠	وا	ألف مُمَالة نحو الواو	يُوْم (عامية)

سادساً: المصطلحات الصوتية:

لكن علم من العلوم مصطلحاته، ولعلوم اللغة العربية مصطلحاتها التي ترسخت منذ عصر التدوين الأول لتلك العلوم، في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقد يلاحظ الدارس تعدداً في المصطلحات المعبرة عن ظاهرة لغوية أو قاعدة نحوية أو صرفية أو صوتية، ويعود ذلك إلى تطور المعرفة أو إلى اختلاف وجهات النظر بحسب الأشخاص أو البلدان أو العصور، لكن ذلك لم يكن إلا في حدود ضيقة.

وكانت المصطلحات الصوتية العربية قد ظهر أكثرها في «الكتاب» لسيبويه (ت١٨٠هـ)، ثم استخدمها النحاة والصرفيون من بعده، وكذلك القراء وعلماء التجويد، ويمكن أن يلاحظ المتتبع للمصطلحات الصوتية بعد سيبويه أمرين: الأول: ظهور مصطلحات جديدة لقضايا استخدم لها سيبويه مصطلحات أخرى، والثاني: ظهور مصطلحات جديدة لم ترد عند سيبويه مرادفات لها، لكن ما ظهر من مصطلحات جديدة من خلال هذين الأمرين كان محدوداً جداً.

وحين نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد، وبرز علم أصوات العربية بشكله المتميز الجديد، حصل اضطراب في استخدام المصطلحات في علوم العربية، وكان نصيب علم الأصوات من ذلك كبيراً لسببين: الأول: كون أكثر المتخصصين بهذا العلم والمؤلفين فيه، خاصة من الجيل الأول، درسوا في الجامعات الغربية وترجموا كثيراً مما كتبوه عن اللغات الأجنبية. الثاني: عدم اطلاعهم على كثير من التراث الصوتي العربي القديم. فكانت نتيجة ذلك ما حصل من اضطراب في استخدام المصطلحات الصوتية لدى المحدثين الذي يتمثل بعدة أمور منها:

١- تعدد المصطلحات المستخدمة للدلالة على معنى واحد، مثل ما وضع للتعبير عن المصطلحين الغربيين Consonants & Vowels.

٢- تعريب بعض المصطلحات الصوتية الغربية مثل: الفونيتك، والفنولوجيا، والفونيم، وغيرها.

٣- وضع المصطلح الغربي بجانب المصطلح العربي، حتى إن كان المصطلح العربي من المصطلحات القديمة الواضحة الدلالة التي لم يُثَرْ حولها غبارٌ، ولم يتقدم

أحد بالدعوة إلى تبديلها.

إن بعض هذه الاضطرابات كان بالإمكان تجاوزها من الباحثين في علم أصوات العربية، ويجب عليهم أن يفعلوا ذلك من غير تأخير، لأن الاضطراب في استخدام المصطلحات يشوش على الدارسين وقد يعيقهم عن التقدم في الدراسة والبحث، ولا يعني ذلك أن الاختلاف والتباين في وجهات النظر يمكن أن يرتفع كلياً، لكن المعقول أن يكون ذلك في حدود ضيقة.

وسبب الحديث عن المصطلحات هنا أمران: الأول: ما ذكرته من اضطراب استخدامها لدى الأصواتيين العرب المحدثين. والثاني: رغبتي في تنبيه الدارسين إلى أثر هذه القضية من ناحية الدقة العلمية أولاً، وعلاقتها بالأصالة العلمية ثانياً. ولا بد من توضيح خطتي في هذا الكتاب من استخدام المصطلحات الصوتية حتى تتضح للقارىء بعض الجوانب المهمة لهذا الموضوع:

١- إذا تعددت المصطلحات القديمة أو الحديث المعبرة عن قضية أو معنى فإني آخذ بالمصطلح الصوتي القديم، ما دام يحقق الدقة والوضوح، ومن الأمثلة على ذلك المصطلحات المعبرة عن معنى كلمة Consonant وكلمة Vowel. فقد وجدت تسعة أزواج من المصطلحات العربية التي أريد لها أن تكون ترجمة لذينك المصطلحين، وكنت آثرت استخدام مصطلحي (الصامت) و(المصوت) منذ مدة[١]. ثم وجدت بعد سنوات أن بعض علماء التجويد استخدم مصطلح (الجامد) و(الذائب)، فرجحتهما على ما سواهما من مصطلحات[٢]. والأمر يقتضي الاطلاع على التراث الصوتي العربي القديم، ولو أن الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - كان قد وقف على هذه المصطلحات واستعملها في كتابه «الأصوات اللغوية» بدلاً من «الأصوات الساكنة» و«أصوات اللين» اللذين لم يلقيا من الباحثين القبول التام، لوفَّر على الدرس الصوتي العربي الحديث كثيراً من الجهد، وغير قليل من النقاش.

٢- لا أجد سبباً علمياً يفسر وضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح

---

(١) وذلك في بحث (المصوتات عند علماء العربية) ص٣٩٥-٤٠٤.

(٢) ينظر: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص١٥٥.

العربي، مما نصادفه كثيراً في كتب علم أصوات العربية الحديثة، ولعل ذلك مُتَأتٍّ من القاعدة العلمية للمؤلفين المستندة إلى دراستهم في جامعات الغرب، ولكن هذا التعليل يفقد جدواه حين يكون المؤلف قد درس في جامعات عربية، ولعله لا يحسن أي لغة أجنبية!

٣- هناك عدد من المفهومات الحديثة في علم الأصوات لدى الغربيين، وقد حاول عدد من الأصواتيين العرب ترجمتها إلى العربية، أو اقترحوا مقابلات مُعرَّبة لها، ولم يتفقوا على مصطلح موحد بشأنها، ويجد الدارس نفسه ملزماً بذكر المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلحات العربية المقترحة لترجمته أو تعريبه، إذا أراد الحديث عن تلك المفهومات، وذلك مثل تعريب كلمة Phoneme بكلمة الفونيم، أو ترجمتها بكلمة (الوحدة الصوتية) أو الكلمات الأخرى التي وردت في بعض كتب علم أصوات العربية الحديثة(١).

٤- أحسب أن الاضطراب في استخدام المصطلحات الصوتية دليل على عدم استقرار حقائق هذا العلم لدى الدارسين من العرب، وعلى عدم التعاون بين المهتمين بهذا العلم، الذي لم يلق من الاهتمام ما لقيته علوم لغوية أخرى مثل النحو والصرف والمعجم، مع أنه أكثر علوم اللغة تطوراً في العصر الحديث.

٥- إن الدارس الصوتي العربي من أقدم الدراسات الصوتية اللغوية في العالم، وكانت له مصطلحاته الدقيقة والواضحة، فينبغي أن يحرص دارسو أصوات العربية على المحافظة على تلك المصطلحات وإظهارها، ما دامت موفية بشروط المصطلح العلمي التي تتلخص بالدقة والوضوح، كما أن عليهم أن يحرصوا على إبراز أصالة هذا العلم عندنا حرصهم على نقل كل فكرة جديدة حققها علم الأصوات في العالم اليوم.

---

(١) ينظر: حسام النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٩٠.

الفصل الثاني

إنتاج الأصوات اللغوية وأسس تصنيفها

الأصوات التي يسمعها الإنسان في حياته كثيرة، ومصادرها متعددة، فمنها ما مصدره الطبيعة كالرعد وخرير الماء، وحركة الرياح واصطدامها بالأشجار والجبال والمباني، ومنها ما مصدره الحيوانات، أو الآلات والمكائن، ومنها ما مصدره الإنسان. وما يسمى بالأصوات اللغوية لا يشمل إلا الأصوات التي يُصْدِرُها الإنسان، بل حتى هذه الأصوات لا تدخل كلها ضمن الأصوات اللغوية. فأصوات الضحك والبكاء والتثاؤب والعطاس والتَّشجَشُّؤ والشخير، والصفير والتصفيق، ليست من الأصوات اللغوية، وإن كانت تصدر عن الإنسان.

إن الأصوات اللغوية هي الأصوات التي تصدر من آلة النطق لدى الإنسان واصطلحت المجموعة البشرية التي يعيش بينها ذلك الإنسان على دلالة تلك الأصوات على المعاني حين تنظم في كلمات وجمل، وقديماً قال ابن جني في تعريف اللغة: إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، واهتمام اللغوي يتركز حول هذه الأصوات التي تتشكل منها اللغات. أما الأصوات الأخرى التي يسمعها الإنسان فيهتم بها علماء الطبيعة، ويدرسها علم من علوم الطبيعة يُعرفُ اليوم بعلم الفيزياء. ويمكن أن تكون الأصوات اللغوية موضع اهتمام علم الفيزياء كما رأينا من قبل في ما يسمى بعلم الأصوات الفيزياوي، لكنه يتعامل معها على أنها ظاهرة تُدْرَسَ كما تدرس أصوات الطبيعة.

إن اللغوي إذا أراد أن يدرس أصوات اللغة فعليه أولاً أن يدرس كيفية إنتاج تلك الأصوات، وأن يعرف خصائص كل صوت، ويحدد أسس تصنيف الأصوات إلى مجموعات ليقف على وجوه التشابه والاختلاف بينها، ومقدار التقارب والتباعد فيها. ومما يساعد على ذلك معرفة أعضاء آلة النطق عند الإنسان، والوقوف على كيفية

عملها. وسوف تتناول في هذا الفصل هذه الموضوعات الثلاثة: آلة النطق، وإنتاج الأصوات اللغوية، وأسس تصنيفها، قبل أن ندرس أصوات العربية في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

المبحث الأول

أعضاء آلة النطق

تصدر الأصوات اللغوية من مجموعة من الأعضاء عند الإنسان، ويقوم بعض هذه الأعضاء بوظائف أخرى مهمة لحياة الإنسان، مثل تقطيع الطعام ومضغه، وتذوق الأشياء، وشم الروائح، واستنشاق الهواء لتنقية الدم من نواتج نشاط خلايا الجسم، مما لا تستمر الحياة بدونه. ونظراً لأهمية هذه الأعمال في حياة الإنسان فإن بعض العلماء ذهب إلى أن عملية النطق وظيفة ثانوية تقوم بها هذه الأعضاء، ومن ثم فإن تسميتها أعضاء آلة النطق تسمية مجازية[١]، أو من وجهة نظر علم الأصوات اللغوية[٢].

وقد أساء بعض الأصواتيين العرب التعبير عن كون عملية النطق وظيفة ثانوية يقوم بها عدد من الأعضاء لدى الإنسان، بما يُشعر القارىء أنها لم تكن موجودة أو في طوق الإنسان في حقبة سابقة من تأريخ حياته على الأرض. قال الدكتور تمام حسان: «وهناك حقيقة أخرى لا بد من الإشارة إليها وهي أن الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز ليست متصلة بالنطق اللغوي، وإنما تؤدي وظيفة حيوية بالعمل على جعل استمرار الحياة أمراً ممكناً... ولكن الضرورة الاجتماعية مضافة إلى الذكاء الإنساني خَلَقا وظيفةً ثانوية لهذا الجهاز الحيوي، هي وظيفة النطق اللغوي»[٣].

وأخذ بعضهم هذه الفكرة وأضاف إليها فكرة التطور فقال: «لا يملك الإنسان عضواً مختصاً بالكلام وحده. وما نسميه أعضاء النطق أو الكلام فقد تعدلت وظيفتها

---

(١) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٨٤.

(٢) محمود السعران: «علم اللغة» ص١٤٠.

(٣) «مناهج البحث في اللغة» ص٦٥.

لهذا الغرض في فترة متأخرة من تاريخه، أما وظيفتها الأساسية فهي حفظ الحياة... ولكن الضرورة الاجتماعية بالإضافة إلى الذكاء الإنساني خَلَقا وظيفةً ثانوية لهذا الجهاز الحيوي، وهي وظيفة النطق اللغوي»(١). وتكررت هذه الأفكار في كتب علم أصوات العربية كأنها حقائق مسلمة، فتجد من يقول: «وفي تسمية هذه الأعضاء كلها بالجهاز النطقي إجحاف بوظائفها الحيوية الأخرى... غير أن الإنسان استخدم ذكاءه على توالي الأيام والعصور، فاستطاع أن يُكَيِّفَ جهازه الصوتي في أوضاع مختلفة، مع إخراج الهواء من الرئتين، فأنتج بذلك أصواتاً مختلفة المخارج والصفات، يتألف منها كلامه الإنساني»(٢).

ويبدو أن هذه الفكرة مترجمة عن كتابات اللغويين الغربيين الذين تأثرت أفكارهم في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بنظرية داروِن في التطور التي كان لها صدى مدوياً في تلك الحقبة(٣)، قبل أن ينكشف زيفها وينبذها الدارسون في مجال الظواهر الطبيعية والإنسانية على السواء(٤).

ولو أن الأصواتيين العرب وقفوا عند حد القول إن النطق وظيفة ثانوية لتلك الأعضاء لكان ذلك أمراً مقبولاً، لكنهم حين أردفوا ذلك بقولهم إن هذه الأعضاء لم تكن مخلوقة للقيام بوظيفة النطق ثم تعدلت وظيفتها في حقبة لاحقة من تاريخ البشرية بفضل ذكاء الإنسان، واستجابة للضرورة الاجتماعية فإنهم قد ابتعدوا عن المنهج العلمي، وعطلوا عقولهم عن التفكير، فرددوا تلك الفكرة من غير أن يسألوا

---

(١) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٧٩.

(٢) رمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٢٢-٢٣، وينظر مثله: بسام بركة: «علم الأصوات العام» ص٥٩، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٥٤-٥٥.

(٣) ينظر محمود السعران: «علم اللغة» ص٦٤-٦٥، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٧٩، هامش (١)، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٥٤-٥٥.

(٤) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص٣٧٢، وكتاب: «داروِن ونظرية التطور»: لشمس الدين آق بلوت.

عن الدليل، ومن غير أن يفطنوا إلى أن العلم قد أثبت اليوم أن أعضاء آلة النطق وما يتصل بها مخلوقة ومكيفة للقيام بوظيفة النطق إلى جانب الوظائف الأخرى التي تقوم بها.

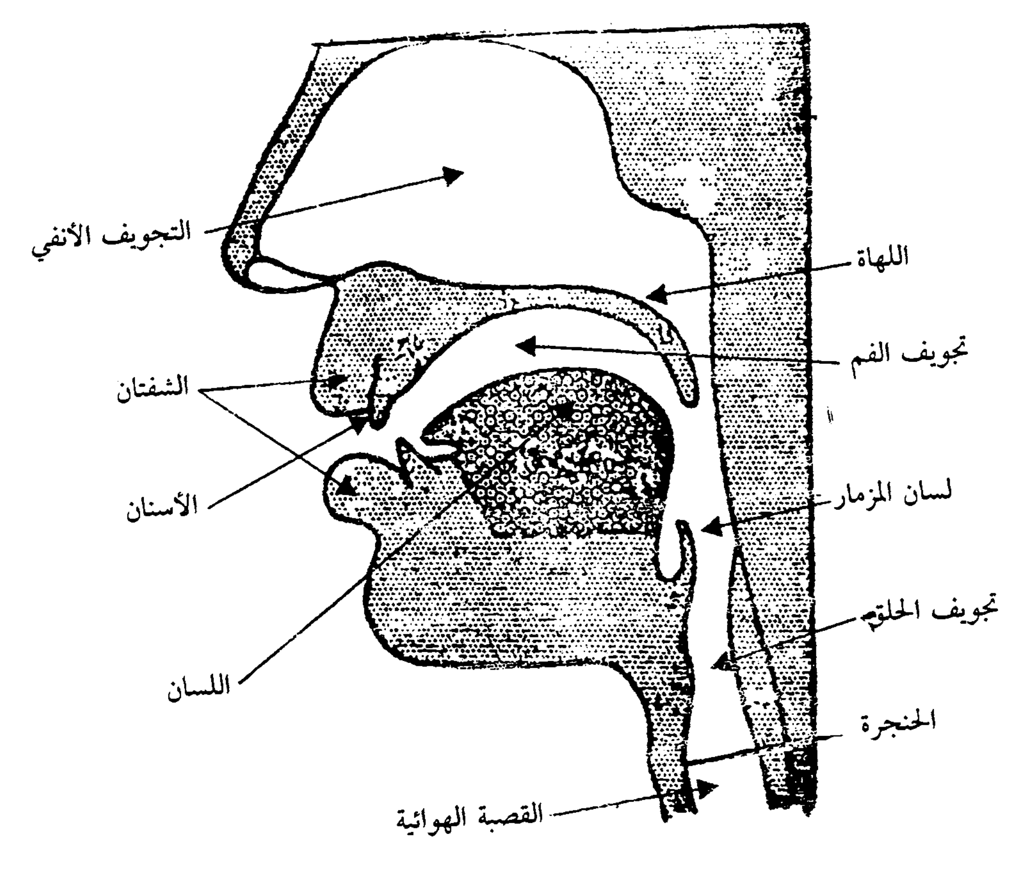
يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: «كان من المعتقد أن عملية الكلام تمثل وظيفة ثانوية يقوم بها جهاز التنفس[١]، وذلك باستغلال الهواء الخارج من الرئتين عند عملية الزفير في إنتاج الأصوات... ولكن مثل هذا الرأي لم يعد مقبولاً عند علماء الصوت. وهم يرون الآن أن أعضاء النطق بالشكل الذي هي عليه قد هُيِّئَتْ للقيام بعملية الكلام بمقدار ما شُكلت للقيام بعملية التنفس وتناول الغذاء. واللسان الإنساني من المرونة بمقدار يزيد بكثير عما تتطلبه عملية ابتلاع الطعام، وسبب هذا أن المرونة الزائدة لازمة لإنتاج مختلف الأصوات اللغوية. والبلعوم الإنساني والقصبة الهوائية قد شُكِّلَتا بحيث تلائمان بين عمليتي التنفس والتغذي. والأذن الإنسانية قد شُكِّلَتْ لتتلاءم مع استقبال الأصوات الكلامية لا لمجرد استقبال أي صوت، ولهذا فقد بلغت من الدقة بحيث تدرك أقل الفروق الصوتية، وخاصة هذه الفروق التي يلزم إدراكها لإدراك الكلام. والمخ الإنساني يحتوي على مركز خاص وظيفته إدراك الكلام وإنتاجه»[٢].

ويمكن القول بناء على ما سبق، إن من الخير لدارسي الأصوات أن يتجهوا إلى دراسة أعضاء آلة النطق مباشرة، ويتعرفوا عملَها في إنتاج الأصوات اللغوية، بدلاً من الحديث عن أشياء مفترضة لم يقم عليها دليل، ومرددين قول الله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون]، ومستفيدين من الحقائق التي يقدمها علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء لتوضيح طبيعة عمل تلك الأعضاء، من غير أن تكون هناك ضرورة ملحة للدخول في دقائق هذه العلوم التي يحتاجها المتخصصون بدراسة الطب أكثر من حاجة اللغويين إليها.

---

(١) كان الدكتور عبد الرحمن أيوب نفسه يقول ذلك، ينظر: «أصوات اللغة» ص٤٠.

(٢) «الكلام إنتاجه وتحليله» ص٢٧-٢٨.



الشكل رقم (١)

أعضاء آلة النطق

من كتاب: تلفظ الإنكليزية لدانيال جونز ص ٦

١ - أعضاء التنفس أسفل الحَنْجَرَة:

تحدث الأصوات اللغوية في الحَنْجَرَةِ والتجاويف التي فوقها، لكن إنتاج الأصوات يحتاج إلى الهواء الذي تدفعه الرئتان في الزفير. ومن ثم فإن على الدارس أن يعرف شيئاً عن الرئتين وما يتصل بعملهما، حتى يحظى بفهم أفضل لعملية النطق وإنتاج الأصوات اللغوية.

تقع الرئتان في تجويف الصدر، ويفصلهما عن تجويف البطن غشاء الحجاب الحاجز، وترتبطان بالقصبة الهوائية التي تنتهي في أعلاها بالحنجرة. والرئة جسم مخروطي من أنسجة لها قابلية على التمدد والانكماش بتأثير حركة الحجاب الحاجز وتمدد وانقباض عضلات الصدر[١].

أما القصبة الهوائية فهي أنبوبة مكونة من غضاريف على شكل حلقات غير مكتملة من الخلف، يتراوح قطرها بين ٢-٢,٥سم، وطولها حوالي ١١سم. وتنقسم من أسفلها إلى فرعين، يرتبط كل فرع بإحدى الرئتين، ثم يتشعب كل فرع إلى شُعَبٍ أدقَّ، حتى تنتهي بالحويصلات الهوائية[٢].

وللحجاب الحاجز دور في عملية التنفس وفي عملية إنتاج الأصوات، فهو عبارة عن غشاء عضلي مرن يفصل تجويف الصدر عن الأحشاء في النصف الأسفل من جسم الإنسان، فإذا تمدد الحجاب الحاجز نحو الأسفل، واتسع التجويف الصدري بتباعد الأضلاع بعضها عن بعض، فإن ذلك يؤدي إلى اندفاع الهواء إلى داخل الرئتين، وإذا ارتد الحجاب الحاجز وعضلات الصدر إلى وضعها السابق فإن ذلك يؤدي إلى الضغط على الرئتين فيندفع الهواء حينئذ إلى الخارج من خلال القصبة الهوائية والمنافذ العليا للتنفس، وهكذا تستمر هذه الحركة من الانقباض والتوسع مع كل عملية شهيق وزفير. ويحدث الكلام عادة من هواء الزفير، لكن عملية الزفير التي

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٤٢، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٨٠، وعبد القادر خليل: «المصطلح الصوتي» ص٢٨.

(٢) عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٤٦، وعبد القادر خليل: «المصطلح الصوتي» ص٢٩.

يتم خلالها النطق ليست مجرد إخراج الهواء على نحو منساب، وإنما يخرج الهواء في دفعات تتفق كل دفعة منها مع مقطع صوتي كامل، وذلك تبعاً لتتابع خفقات الحجاب الحاجز[١].

٢- الحَنْجَرَة:

تنتهي القصبة الهوائية من الأعلى بالحنجرة، وهي تجويفٌ غضروفيٌّ صغيرٌ مكوَّنٌ من عدد من الغضاريف التي تضم في داخلها الوترين الصوتيين، ويمكن تحسس موضع الحنجرة عند النتوء البارز في وسط الرقبة. ويَحْسُنُ بدارس الأصوات اللغوية معرفة الأجزاء الرئيسة التي تتكون منها الحنجرة، والوقوف على كيفية عملها وتأثيرها في إنتاج الأصوات اللغوية وتنوعها، ويمكن أن نُعَرِّف بأجزاء الحنجرة الرئيسة من خلال الحديث عن الغضاريف والوترين الصوتيين.

١- الغضاريف الحنجرية:

تُشكل الغضاريف الحنجرية صندوقاً صغيراً يرتبط من الأسفل بالقصبة الهوائية وينفتح من الأعلى على التجويف البلعومي المؤدي إلى الفم والأنف، وأهم تلك الغضاريف[٢]:

١- الغضروف الحَلَقِيُّ: وهو تام الاستدارة، يقع في أعلى القصبة الهوائية، على شكل حَلَقة[٣] أو خاتم، عريض من جهة الخلف حيث يبلغ ارتفاعه ٢-٣سم، ثم يضيق تدريجياً من جهة الأمام حيث يتراوح ارتفاعه بين ٥-٧ملم، ويشكل هذا الغضروف القاعدة التي تستند إليها أجزاء الحنجرة الأخرى.

٢- الغضروفُ الدَّرَقِيُّ: وهو أكبر غضاريف الحنجرة، ويقع في مقدمة الرقبة فوق النصف الأمامي من الغضروف الحَلَقي، وهو يشبه الدَّرَقة أو التُّرْس، ويتكون من

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٤٢.

(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٤٧-٤٩، ومالمبرج: «علم الأصوات» ص٤٥-٤٦، وعبد القادر خليل: «المصطلح الصوتي» ص٣١.

(٣) جاء في «لسان العرب» (١١/٣٤٣ حلق): «وقال أبو عبيد: أختار في حلقة الحديد فتح اللام، ويجوز الجزم، وأختار في حلقة القوم الجزم، ويجوز التثقيل».

صفيحتين غضروفيتين تلتحمان من الأمام مكونة بروزاً واضحاً في الرقبة، وهو أشد وضوحاً لدى الرجال منه في النساء، بينما يكون مفتوحاً من الخلف عند الجزء العريض من الغضروف الحلقي. وهو يوفر بهذا الشكل حماية للأجزاء الداخلية الحساسة في الحنجرة، ويوفر الجزء العريض من الغضروف الحلقي الحماية من الخلف، إلى جانب ما توفره الفقرات العنقية من حماية.

وينتهي الغضروف الدرقي بقرنين من كل جانب أحدهما علويٌّ والآخر سفليٌّ، ويتصل كل من القرنين السفليين بالجانب الذي يليه من الغضروف الحلقي برباط يسمح للغضروف الدرقي بالحركة إلى أسفل وإلى أعلى. أما القرنان العلويان فينتهيان برباطين يصلانهما بالعظم اللامي المتصل بقاعدة اللسان.

٣- الغضروفان الهرميان: وهما غضروفان صغيران، كل واحد منهما على شكل هرم مثلث القاعدة، ويرتكز على مؤخرة الغضروف الحَلَقِيِّ بإحدى زواياه. أما الزاويتان الأخريان فيتجه رأس إحداهما إلى داخل فراغ الحنجرة، ويسمى بالنتوء الصوتي، وهو الذي ترتبط به الأوتار الصوتية، ويتجه رأس الأخرى خارجه، ويسمى بالنتوء العضلي.

ويتحرك الغضروفان الهرميان بأشكال متعددة عن طريق العضلات التي تسيطر عليهما، فيمكن أن يقترب أحدهما من الآخر فيقفلا فراغ الحنجرة قفلاً تاماً، أو يتباعدا أو يميل أحدهما نحو الآخر فيفتحا فراغ الحنجرة بأشكال متعددة[١].

ب- الوتران الصوتيان:

وهما أهم أجزاء الحنجرة في عملية التصويت وأكثرها رقة وحساسية، وتسميتهما

---

(١) حصل اضطراب وخلط في وصف الغضاريف الحنجرية في كتاب «علم الأصوات العام» لبسام بركة (تنظر ص٦١-٦٢) وأحسب أن ذلك ناتج عن عدم التدقيق أولاً، وعدم كفاية ما يرد في كتب علم الأصوات في إعطاء تصور واضح عن تلك الغضاريف ثانياً. ووجدت أن الاستعانة بتشريح حنجرة بعض الأنعام التي تذبح يساعد كثيراً في فهم أجزاء حنجرة الإنسان ومعرفة كيفية عملها.

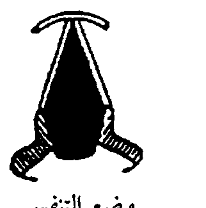
بالوترين الصوتيين لا تخلو من المسامحة، فإنهما في الواقع يشبهان شفتين رقيقتين ترتبط كل واحدة منهما بأحد الغضروفين الهرميين، فيتشكل من ذلك نظام يتحكم في فتح مجرى النفس أو غلقه أو تضييقه في داخل الحنجرة. ويوجد فوق الوترين الصوتيين زوج من الشفاه يماثلهما في الشكل تقريباً، لكنهما ليس لهما علاقة بعملية التصويت: ومن ثم فإنهما يسميان بالوترين الصوتيين الزائفين. ويبدو أن لسان المزمار يستند إليهما ويلامسهما حين يغطي الحنجرة في عملية بلع الطعام أو شرب الماء.

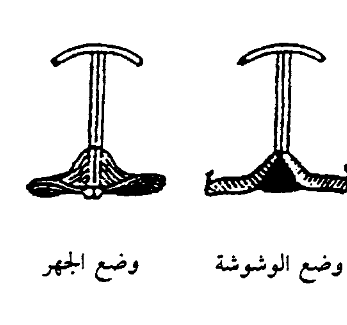
ويمكن للوترين الصوتيين أن يتخذا أشكالاً متعددة في طريق النفس في الحنجرة، وهما يرتبطان بالغضروفين الهرميين اللذين يستندان على مؤخرة الغضروف الحَلَقي عند طرفه العريض، ويمتدان داخل الحنجرة حيث يرتبط بهما الوتران الصوتيان اللذان يمتدان أفقياً في الحنجرة ويلتقيان عند النتوء البارز من الغضروف الدرقي الذي يسميه الغربيون تفاحة آدم. ونظراً لقابلية الغضروفين الهرميين على الحركة باتجاهات متعددة فإنهما يمكن أن يتخذا مع الوترين الصوتيين الأشكال الآتية[١]:

١- تكون الحنجرة مفتوحة، ويحدث ذلك في أثناء التنفس، وإن كانت في عملية الشهيق أكثر اتساعاً منها في عملية الزفير. ويكون الغضروفان الهرميان في هذه الحالة متباعدين ويسحبان معهما الوترين الصوتيين اللذين يرتبطان بهما بالنتوء الصوتي، وتكون فتحة فراغ الحنجرة، التي تسمى بفتحة المزمار، حينئذ على شكل مثلث، قاعدته الجزء الخلفي من الغضروف الحَلَقي، وضلعاه كل من الغضروفين الهرميين والوترين الصوتيين اللذين يلتقيان بالغضروف الدرقي من الأمام (ينظر الشكل رقم ٢).

وتسمى الأصوات التي تنطق عندما يتخذ الوتران هذا الوضع الأصوات المهموسة،

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٤٥، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٥٧، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٠٦، ومالمبرج: «علم الأصوات» ص٤٧، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٦٠-٦٤.

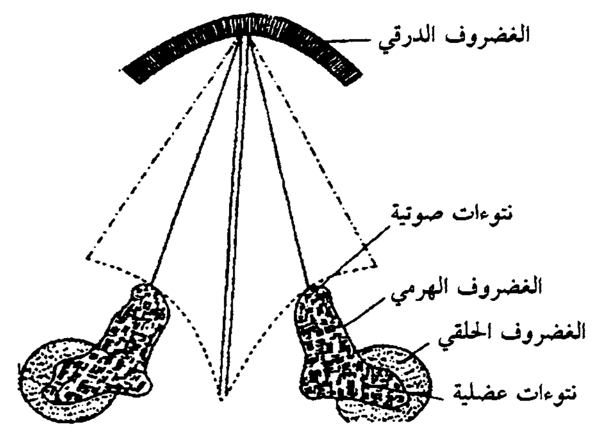




وضع التنفس العادي

وضع التنفس العميق

أوضاع الأوتار الصوتية على انفراد



الشكل رقم (٢)

أوضاع الوترين الصوتيين

من كتاب : محاضرات في اللسانيات للدكتور فوزي الشايب ص ٦١

وذلك عند نطق الأصوات العربية الآتية:

ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، هـ.

٢- وإذا انقبضت عضلات الحنجرة وجذبت الغضروفين الهرميين أحدهما نحو الآخر، فإن ذلك يؤدي إلى انطباقهما، وانطباق الوترين الصوتيين أيضاً، فتنغلق بذلك فتحة المزمار. ويحدث هذا في عدة أحوال منها:

أ- قد يكون انطباق الوترين ضعيفاً بحيث يتمكن النَّفَسُ من فتحهما ثم يعودان إلى التضام والانطباق، ثم يفتحهما النَّفَسُ مرة أخرى ويعودان إلى الانطباق، وهكذا يستمر الانفتاح والانغلاق بسرعة، ويكوِّن كل فتح وغلق للوترين ذبذبة واحدة، ويتفاوت عدد الذبذبات في الثانية الواحدة بحسب شدة ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، كما يتفاوت بحسب طول الوترين وشدة انقباضهما أو ارتخائهما. وقد لوحظ أن متوسط الذبذبات للرجل هو ١٠٠-١٥٠ ذبذبة في الثانية، و٢٠٠-٣٠٠ للمرأة.

وينتج عن ذبذبة الوترين الصوتيين نغمة صوتية تسمى (الجهر) وتسمى الأصوات التي تصحبها هذه النغمة الأصوات المجهورة، وهي في العربية حروف المد والحركات، وما عدا الأصوات المهموسة الاثني عشر.

ب- وقد يكون انطباق الوترين انطباقاً تاماً فلا يسمحان للهواء بفتحهما وغلقهما على نحو ما شاهدنا في الحالة السابقة، فينضغط الهواء لحظة في الحنجرة، وعندما ينفرج الوتران يُسْمَعُ صوتٌ انفجاري نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان مضغوطاً، ويحدث حينئذ صوت (الهمزة) العربية.

جـ- ينطبق الوتران الصوتيان في حالات أخرى، مثل حمل الأثقال ودفع الأشياء وغير ذلك، ولولا ذلك لما استطاع الإنسان الوقوف أو حمل أي شيء بذراعيه، وهذه وظيفة أخرى للحنجرة لا علاقة لها بدراسة الأصوات وإن كانت ضرورية لنشاط الإنسان في حياته.

٣- إذا التقى النتوآن الصوتيان من الغضروفين الهرميين وبقي النتوآن العضليان متباعدين فإن ذلك يؤدي إلى تضام الوترين الصوتيين، ويصير فراغ الحنجرة حينئذ

على شكل مثلث، قاعدته الغضروف الحَلَقي، وضلعاه الغضروفان الهرميان، أما الوتران الصوتيان فيكونان متضامين ويشكلان خطاً مستقيماً يصل رأس المثلث بالغضروف الدرقي، ويكون ذلك في حالة الإسرار بالكلام أو ما يسمى بالوشوشة[١]، حيث يتحول الصوت المجهور إلى صوت أقرب ما يكون إلى حالة الهمس بينما يظل الصوت المهموس على حالته[٢].

٣- تجويف الحلق:

يتداخل المعنى اللغوي لكلمة (الحَلْق) بمعنى كلمة (البُلْعُوم)[٣]، وكان علماء العربية قد استخدموا كلمة (الحلق) وهم يتحدثون عن مخارج الأصوات، وقسم سيبويه تجويف الحلق على ثلاثة أقسام: أقصى الحلق (ويريد به موضع الوترين الصوتيين) ووسط الحلق، وأدنى الحلق[٤]. وتابعه في ذلك علماء العربية وعلماء التجويد.

أما المحدثون من دارسي أصوات العربية فأكثرهم استخدم كلمة (الحلق) مريداً بها التجويف الذي ينتهي من الأسفل بالحنجرة والمريء، ومن الأعلى بالتجويف الفموي والتجويف الأنفي، عند التقاء أقصى اللسان بأقصى سقف الفم[٥]. واستخدم بعضهم كلمة (البلعوم) بدلاً من كلمة (الحلق) وقسمه على ثلاثة أقسام: البلعوم الحنجري، والبلعوم الفموي، والبلعوم الأنفي[٦]. ومن الدارسين المحدثين من أوقعه ذلك

(١) الأسرار أو الوشوشة ترجمة للكلمة الإنجليزية Whisper.

(٢) جعل الدكتور عبد الرحمن أيوب وضع الوترين في الوشوشة هو الوضع الذي تنتج معه الأصوات المهموسة (ينظر: «أصوات اللغة» ص٥٨، و«الكلام إنتاجه وتحليله» ص١٨٨) لكن كتب علم الأصوات الأخرى التي اطلعت عليها تنص على أن همس الأصوات يحدث في وضع الوترين عند الزفير.

(٣) ينظر: ابن منظور: «لسان العرب» ١١/٣٤٣ (حلق) و٩/٣٦٧ و١٤/٣٢٢ (بلع، بلعم).

(٤) «الكتاب» ٤/٤٢٣.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٨، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١١٤، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٨٦.

(٦) عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٦٣.

الاستخدام في مَظِنة التمايز بين الكلمتين، فتحدث عن البلعوم وأقسامه أولاً، ثم تحدث عن الحلق وأقسامه بعد ذلك وكأنهما شيئان مختلفان[١].

ويترجح لديَّ استخدام كلمة (الحلق) وحدها في مجال دراسة الأصوات اللغوية، لتجنب ما يحصل من خلط أو غموض من استخدام (البلعوم)، التي ترادف كلمة (الحلق) في دلالتها المعجمية[٢].

ولتجويف الحلق وظيفتان أساسيتان: الأولى كونه ممراً للطعام والشراب من الفم إلى المريء الذي تقع فتحته خلف الحنجرة، ويقوم لسان المزمار بتغطية الحنجرة وحمايتها من تسرب شيء في داخلها إلى القصبة الهوائية عند بلع الطعام، كما أن تجويف الحلق يشكل مجرى للهواء الداخل من الأنف أو الفم إلى الحنجرة، فالقصبة الهوائية، ثم الرئتين، وكذلك الهواء الخارج من الرئتين الذي يمر بالحنجرة يعبر من تجويف الحلق إلى الخارج عن طريق الأنف أو الفم[٣].

والوظيفة الثانية هي أن تجويف الحلق يكون مخرجاً لعدد من الأصوات اللغوية، ففي أسفل منه تخرج الهمزة والهاء من الحنجرة، ومن حافته العليا من جهة الفم تخرج الغين والخاء، ومن وسطه تخرج العين والحاء، على نحو ما سنبين لاحقاً، إن شاء الله.

---

(١) حصل ذلك في كتاب «المصطلح الصوتي»... للدكتور عبد القادر الخليل، الذي تحدث عن البلعوم أولاً (ص٣٧) وقسمه على ثلاثة أقسام: البلعوم الحنجري، والفموي والأنفي، ثم تحدث عن التجويف الحلقي ص(٣٩) وقسمه على ثلاث مناطق: الحلق الأنفي، والحلق الفموي، والحلق الحنجري، وهناك تشابه في المعلومات التي أوردها في الموضعين سوى أنه قال في طول البلعوم أنه حوالي ٥,٥ بوصة، وقال في طول التجويف أنه ١٥سم، وهما شيء واحد، كما أنه استخدم مع البلعوم مصطلح Pharyngeal، وهو وصف من كلمة Pharynx التي تترجم بكلمة الحلق أو البلعوم. فدلالة المصطلحين واحدة في كتب علم الأصوات. كما أن دلالتهما اللغوية متقاربة.

(٢) ينظر: عبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص٢٨.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٦٤، وبسام بركة: «علم الأصوات العام» ص٦٦.

٤- **تجويف الفم:**

يضم تجويف الفم أكثر أعضاء آلة النطق، فهو يبدأ من نهاية تجويف الحلق العليا عند مؤخرة اللسان المقابلة للّهاة، وينتهي بالشفتين، ويشمل اللسان والأسنان واللِّثَة وسقف الفم والشفتين. ويمكن للإنسان أن يُغَيِّر من شكل الفم وحجمه بتحريك الأجزاء التي يتكون أو يستند إليها، ويتيح ذلك قابلية لإنتاج عدد كبير من أصوات اللغة في هذا الجزء من أعضاء آلة النطق. وهذا وصف للأجزاء التي يتكون منها:

أ- سقف الفم أو الحَنَك الأعلى:

ويبدأ باللِّثَة، وهي اللحم الذي فيه منبت الأسنان. ثم يلي اللثة جزء محزز، ثم يأخذ بالتقعر ويزول التحزز منه، وهو جزء عظمي صُلْبٌ مبطن بنسيج لحمي لين، يسميه بعض الدارسين بمنطقة الغار. وينتهي الجزء الصلب بعد منتصف سقف الفم بقليل، ويبدأ الجزء اللين الذي ينتهي باللهاة. ويسمي بعض الدارسين الجزء اللين بالطبق.

أما اللهاة فهي لحمة مسترخية في آخر سقف الفم تقابل أقصى اللسان، ولها القابلية على التصعد والانخفاض، مع ما يحيط بها من الحنك اللين، فتسد مجرى النفس إلى الأنف أو تفتحه[1].

ب- اللسان:

اللسان عضو عضلي مرن، وهو معقد التركيب، ومكون من مجموعة العضلات التي تمنحه مقدرة على الحركة باتجاهات مختلفة، مما يجعله يساهم بدور كبير في إنتاج الأصوات اللغوية، حتى سميت اللغة باسم اللسان[2].

ويقسم دارسو الأصوات اللسان على عدة أقسام لتسهيل تحديد مخارج الأصوات،

---

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٤٢، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٨٤.

(٢) عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٧٢-٧٧.

وكان سيبويه قد استخدم: طرف اللسان، ووسطه، وأقصاه، وحافته وهي جانبه[١]. ولم يتفق علماء الأصوات المحدثون على استخدام مصطلحات محددة لأجزاء اللسان[٢]. ويبدو أن مصطلحات سيبويه لا تزال صالحة للاستخدام في الدراسة الصوتية العربية، لاسيما أنها تتسم بالدقة إلى حد كبير، وأنها كانت شائعة الاستخدام في التراث الصوتي العربي.

جـ- الأسنان:

للأسنان دور في إنتاج عدد من الأصوات اللغوية، ومن ثم حرص علماء الأصوات قدماء ومحدثين على الإشارة إليها عند الكلام على أعضاء آلة النطق. وكان سيبويه قد ذكر وهو يتحدث عن المخارج: الأضراس والثنايا والضاحك والناب والرَّباعية[٣]. ولعلماء اللغة العربية عناية بذكر أسماء الأسنان لدى الإنسان، ويحسن بدارس الأصوات اللغوية معرفتها حتى يتمكن من تحديد مخارج الأصوات التي تشترك الأسنان في إنتاجها، قال رضي الدين الإستراباذي: «اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سناً، سِتَّ عَشْرَةَ في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل، فمنها:

الثنايا: وهي أربع من قدَّام: ثنتانِ من فوق، ومثلهما من أسفل.

ثم الرَّباعيات: وهي أربع أيضاً: رباعيتان من فوق يَمْنَة ويَسرة، ومثلهما من أسفل.

وخلفهما الأنياب الأربع: نابان من فوق يَمْنَة ويَسْرة، ومثلهما من أسفل.

وخلف الأنياب الضواحك: وهي أربع، ضاحكتان من فوق يَمْنَة ويَسْرَة، ومثلهما من أسفل.

وخلف الضواحك الأضراس، وهي ست عشرة، ثمان من فوق أربع يَمْنَة وأربع يَسْرَة، ومثلها من أسفل.

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

(٢) ينظر: عبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص٤٤.

(٣) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ، وهي أربع من كل جانب، ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل، فتصير ستاً وثلاين سناً»[١].

د- الشفتان:

الشفتان عبارة عن عضلتين عريضتين في مقدم الفم، ولهما القدرة على الحركة المرنة لِلَمِّ ما في داخل الفم، ولإنتاج عدد من الأصوات حين تنطبقان أو تنفتحان أو تنفرجان أو تستديران، على نحو ما سيتضح ذلك عند الحديث عن إنتاج الأصوات[٢].

هـ- التجويف الأنفي:

يبدو المَنْخِرَان في مقدم الأنف، ويستخدمان للشهيق والزفير، وينفتح مجرى النَّفس إلى الحلق عند نهاية الحنك اللين واللهاة، أو عند ما يسميه بعض الدارسين بالبلعوم الأنفي أو الحلق الأنفي، وبين مبدأ مجرى النفس عند المنخرين ونهايته عند الحلق هناك مجموعة من التجاويف والجيوب التي يمر خلالها الهواء، وهي معقدة التكوين، وتحتوي على خلايا الشم، كما تقوم بترطيب الهواء وتدفئته وترشيحه قبل دخوله إلى القصبة الهوائية والرئتين. أما في مجال إنتاج الأصوات فإن التجويف الأنفي يشترك في إنتاج أصوات الغنة، وهي النون والميم، التي تتكون حين ينخفض الحنك اللين ويندفع الهواء خلال التجويف الأنفي بعد قيام عارض في مجرى النفس في الفم[٣].

وكان سيبويه وعلماء العربية والتجويد قد عرفوا دور التجويف الأنفي في إنتاج الأصوات، وكانوا يسمونه بالخياشيم غالباً، قال سيبويه: «ومن الخياشيم مخرج النون

---

(١) «شرح الشافية» ٣/ ٢٥٢، وينظر: الزجاج: «خلق الإنسان» ص٢٥.

(٢) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٤٩، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٨٥.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٦٨، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص٤٠.

الخفيفة»[1]. وقال: «إلا أن النون والميم قد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة»[2]. كما استخدم كلمة الأنف في حديثه عن الميم والنون[3]. وكان بعض علماء التجويد قد استخدم مصطلح الخيشوم، فقال مكي بن أبي طالب القيسي: «والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة، هو المركب فوق غار الحنك الأعلى»[4]. وقال أبو عمرو الداني: «والخيشوم خرق الأنف المنجذب داخل الفم»[5].

إن الوصف السابق لأعضاء آلة النطق الهدف منه هو الإلمام بخصائص تلك الأعضاء للوقوف على كيفية إسهامها في إنتاج الأصوات اللغوية، ومن ثم فهو يفتقر إلى التدقيق الذي يجده الدارس في كتب علم التشريح الحديثة، كما يفتقر إلى التفصيل الذي يغلب على تلك الكتب عند تعرضها لبحث هذه الأعضاء. وهذا التفصيل وذلك التدقيق إنما يعنيان المتخصصين بدراسة الطب، أما اللغوي فإنه يقنع بهذه المعرفة المتواضعة التي تساعده كثيراً في دراسة الأصوات اللغوية وفهم كيفية إنتاجها.

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٣) «الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(٤) «الرعاية» ص٢١٤.

(٥) «التحديد» ص١١٥.

المبحث الثاني

إنتاج الأصوات اللغوية

حين يكون الإنسان في حالة صمت فإن مجرى النَّفَس يكون مفتوحاً خلال الحنجرة والتجاويف التي تكون فوقها، فيمر الهواء في عمليتي الشهيق والزفير من غير أن يُحْدِث احتكاكاً يؤدي إلى إنتاج صوت مسموع. فإذا أراد الإنسان إخراج أصوات لغوية احتاج إلى اعتراض آلة النطق لهواء الزفير مع تشديد ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين حتى يندفع الهواء بقوة في نقطة الاعتراض فيَنْتجُ صوتٌ مسموع. فالصوت اللغوي يحدث من هواء الزفير، وقد تحدث بعض الأصوات من هواء الشهيق لكنها ليست أصواتاً لغوية، مثل صوت النشيج والتقبيل[1].

ولا بد لإنتاج الأصوات اللغوية من وجود شيئين: النَّفَس والعارض[2] أما النَّفَس فيتحصل من هواء الزفير، وأما العارض فيمكن أن يحدث في أي نقطة من آلة النطق، وقد يكون ذلك العارض على شكل قفل تام لمجرى النفس، ثم إطلاقه فجأة، وقد يكون على شكل تضييق لمجرى النَّفَس فيمر الهواء من خلال ممر ضيق يَنْتجُ عنه صوت مسموع.

وهناك عوامل أخرى تسهم في إنتاج الصوت اللغوي وتمنحه جَرْسَهُ المميز له، أهمها حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت، وهذه العناصر الثلاثة: حالة الوترين، والنقطة التي تعترض فيها آلة النطق تيار النفس، ومقدار ذلك الاعتراض ونوعه، هي أهم العوامل المؤثرة في إنتاج الأصوات اللغوية على نحو ما يتضح من العرض الآتي:

---

(١) المرعشي: «جهد المقل» ص١١٣، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٩١.

(٢) شاده: «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا» ص٣٧، وكانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص١٩.

أولاً: دور الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات:

فإذا نطقتَ صوت الذال بنفس متصل هكذا [ذذذ... إلخ] ووضعت في أثناء ذلك راحة يديك على أُذنيك[1] فإنك سوف تحس بدَوِيٍّ أو طنين يملأ الأُذنين ويتردد صداه في الرأس. هذا الدويُّ أو الطنين ناتج عن اهتزاز الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت، وذلك حين يتضامان أو ينطبقان انطباقاً غير شديد، فيفتحهما النَّفَس المضغوط في القصبة الهوائية والرئتين ثم يعودان إلى الانطباق بسرعة، وهكذا يتكرر انفتاحهما وغلقهما مما يؤدي إلى سماع تلك النغمة الصوتية التي يسميها علماء الأصوات بالجهر، ويسمون الصوت الذي تصاحب تكوُّنه في مخرجه مجهوراً.

وإذا كررت نطق صوت الذال أيضاً بنفس متصل [ذ ذ ذ... إلخ] ثم أوقفت اهتزاز الوترين الصوتيين، مع الاستمرار في دفع النفس، واللسان في موضعه من مخرج الذال، فإنك سوف تسمع حينئذ صوت الثاء [ث ث ث... إلخ]، وإذا وضعت راحة يديك على أذنيك فإنك لا تسمع حينئذ الدويَّ أو الطنين الذي كنت تسمعه عند نطق الذال، والذي أطلق عليه علماء الأصوات اسم الجهر، وقد أطلقوا على الصوت الذي لا تصاحبه النغمة الحنجرية اسم الصوت المهموس، مثل صوت الثاء. ويكون الوتران الصوتيان عند نطق الصوت المهموس متباعدين، فلا يعترضان النفس فلا تحدث تلك النغمة.

فإن أردت أن تتبين الفرق بين الصوت المجهور والمهموس فعليك أن تعيد ملء رئتيك هواءً ثم تنطق الثاء والذال بنفس واحد متصل، لكنك تنطق الثاء مرة والذال أخرى هكذا [ث ذ ث ذ... إلخ] وتضع راحة يديك على أُذنيك، فإنك حينئذ سوف

---

(١) وضع الأصبع في الأذن أو وضع راحة اليد على الأذن إحدى الطرق للوقوف على أثر اهتزاز الوترين، وهي أكثرها وضوحا، ويمكن تحسس ذلك الأثر بوضع اليد على الجبهة أو الرقبة أو الصدر عند النطق بالصوت المجهور. (ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٠، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٧٠).

تسمع دوي اهتزاز الوترين مع الذال، ولا تسمع ذلك الدوي مع الثاء لعدم اهتزاز الوترين، وهكذا فإن اهتزاز الوترين مع أي صوت لغوي يعني أنه مجهور، وعدم اهتزاز الوترين يعني أن الصوت مهموس. ويمكنك أن تعيد تجربة الثاء والذال مع أزواج الأصوات الآتية: ز س - ث ف - ع ح - غ خ - د ت - ج چ وغيرها، فإنك سوف تلاحظ اهتزاز الوترين مع أحد الصوتين، وعدم اهتزازهما مع الصوت الآخر، والأول يكون مجهوراً حينئذ والثاني يكون مهموساً.

٢- وإذا نطقت بألف المد التي في مثل (دَعَا) وأطلت النطق بها، ووضعت راحة يديك على أُذنيك، سمعت الطنين الذي يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين، فإن أوقفت اهتزاز الوترين وتابعت دفع الهواء من الرئتين فإن الصوت سوف يختفي، ويتحول إلى نَفَس غير مسموع، وذلك بسبب اتساع مجرى النفس في التجاويف التي فوق الحنجرة. وكذلك يتحول الصوت إلى نفس غير مسموع إذا نطقت الواو في (يدعو) والياء في (نرمي) وأطلت النطق بهما، ثم أوقفت اهتزاز الوترين.

وإذا وازنت بين نطق الذال وألف المد وما ينتج عنهما عند إيقاف اهتزاز الوترين الصوتيين لوجدت أن الذال يتحول إلى صوت الثاء، بينما يختفي صوت الألف ولا يتحول إلى صوت آخر، وإنما يستحيل إلى نفس غير مسموع. وهذا يدلك على أن مصدر التصويت في صوت الذال هو النغمة المنبعثة من اهتزاز الوترين يضاف إليها ما يحدث في مكان اعتراض النفس الذي يسميه دارسو الأصوات المخرج، من تدافعٍ لجزيئات الهواء حين يَنْفُذُ النفَسُ من ممر ضيق بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، فالذال إذن صوت ثنائي التصويت، والثاء أحادي التصويت، وكذا صوت الألف أُحادي التصويت، لكن مصدر التصويت في الثاء هو مخرج الصوت بينما مصدر التصويت في الألف اهتزاز الوترين الصوتيين.

ويُشْبِهُ صوت الألف في هذه الخاصية صوت الميم والنون، فإنك إذا نطقت الميم وأطلت النطق بها، ثم أوقفت اهتزاز الوترين، تحول الصوت إلى نفسٍ غير مسموع، وكذلك الحال في النون.

وما يحدث في صوت اللام والراء عند إيقاف اهتزاز الوترين يشبه إلى حد كبير ما يحدث في الألف والميم والنون، فإنهما يتحولان إلى حفيف لا يكاد يسمع، ومن

ثم فإنه لا يوجد نظير مهموس للام والراء. وقد سميت الأصوات الأربعة: اللام والراء والنون والميم بسبب هذه الخاصية بالأصوات المائعة[١].

٣- قد ينطبق الوتران الصوتيان انطباقاً تاماً محكماً، فلا يسمحان للنَّفَس بالمرور إلى تجويف الحلق مدة انطباقهما، وعندما ينفرجان بعد انطباقهما لحظة يسمع صوت يشبه الانفجار، نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان مضغوطاً خلف الوترين فجأة، وهذا الصوت هو ما نسميه في العربية بصوت الهمزة.

وإذا تباعد الوتران على نحو ما يحدث في حالة التنفس وكانت الفتحة بينهما أضيق مما تكون عليه في حالة التنفس، وكان الوتران مشدودين، فإن اندفاع النفس خلالهما يؤدي إلى احكاك الهواء بحافة الوترين وينتج عن ذلك صوت مسموع هو الذي نسميه بصوت الهاء.

ثانياً: العارض وأثره في إنتاج الأصوات:

إن مرور النفس من خلال الوترين الصوتيين في الحنجرة لا يؤدي وحده إلى إنتاج أصوات لغوية، وإن ما يحدث في الوترين من جهر أو همس ما هو إلا جزء من عملية مركبة من عدد من أنشطة تشترك فيها أعضاء آلة النطق التي تقع فوق الحنجرة لإنتاج الصوت اللغوي، وهذه الأنشطة هي التي تعطي الصوت جرسه الخاص به وصفاته التي تميزه.

إن النقطة التي تعترض فيها أعضاء آلة النطق النَّفَس بعد أن يجتاز الوترين الصوتيين تسمى المخرج، وهناك عدة مواضع في آلة النطق يمكن أن يحدث فيها اعتراض للنَّفَس يؤدي إلى إنتاج أصوات لغوية، وذلك على النحو الآتي:

١- يمكن أن يحدث اعتراض النفس في الحنجرة، فإذا قَفَل الوتران مجرى النفس لحظة ثم أطلقاه حدثت الهمزة، على نحو ما أشرنا إلى ذلك في الفترة السابقة، وإذا

---

(١) الأصوات المائعة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Liquids ينظر: محمد علي الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص١٢٨.

انفتح الوتران واندفع الهواء خلالهما في ممر ضيق حدث صوت الهاء.

٢- وإذا تقارب جانبا التجويف الحلقي حدث عدد من الأصوات، فلدينا في اللغة العربية صوتان يخرجان من وسط منطقة التجويف الحلقي وهما الحاء والعين، والفرق الرئيسي بينهما أن الحاء مهموس والعين مجهور. ويحدث في أعلى منطقة الحلق صوتان آخران هما الخاء والغين، والخاء مهموس والغين مجهور.

٣- إن النَّفَس بعد مروره خلال الحنجرة وتجاوزه التجويف الحلقي يمكن أن يتخذ مجراه في التجويف الفموي أو في التجويف الأنفي، فإذا انخفضت اللهاة وما حولها من الحنك اللين انفتح مجرى النفس إلى التجويف الأنفي، فإذا حصل اعتراض للنفس في بعض أجزاء الفم جرى النفس من الأنف، وسُمِّيَ الصوت حينئذ أنفياً، وذلك مثل صوت النون والميم، ففي صوت النون يستند طرف اللسان على اللثة وأصول الثنايا العليا فَيَسُدُّ مجرى النفس في الفم ويجري من الأنف، وكذلك تنطبق الشفتان عند نطق الميم، ويخرج النفس من الأنف. والذي فرَّق بين الصوتين هو اختلال آلة النطق في الفم فيؤدي ذلك إلى تباين شكل الفراغ الرنان الذي يعطي لكل من النون والميم جرسه المميز له.

٤- وإذا ارتفعت اللهاة وما يتصل بها من الحنك اللين ولامست أعلى الجدار الخلفي انسد مجرى النفَس من الأنف، وجرى من الفم، ويمكن أن تعترض أعضاء آلة النطق النفس في الفم في نقاط كثيرة، ويؤدي ذلك إلى إنتاج عدد كبير من الأصوات.

فمن أقصى اللسان مع ما يقابله من اللهاة وأقصى الحنك يخرج القاف والكاف.

ومن وسط اللسان مع ما يقابله من وسط الحنك يخرج الجيم والياء والشين.

ومن طرف اللسان حين يلامس مقدم الحنك أو الأسنان يخرج اللام والراء والنون، والتاء والدال والطاء والضاد (الحديثة) والسين والزاي والصاد، والثاء والذال والظاء، وتقسم هذه الأصوات إلى مجموعات بحسب الجزء الذي يلتقي به طرف اللسان من الحنك الأعلى.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا تخرج الفاء.

ومن بين الشفتين تخرج الباء والواو، وتنطبق الشفتان عند نطق الميم.

ثالثاً: مقدار الاعتراض وأثره في نطق الأصوات:

إن طريقة اعتراض آلة النطق النفسَ في النقاط التي ذكرناها في الفقرة السابقة، ودرجة الاعتراض ومقداره، تؤثر في تنوع الأصوات وتمايزها، وذلك على النحو الآتي:

١- قد يكون اعتراض أعضاء آلة النطق للنفس في مخرج الصوت كاملاً، بحيث يؤدي التقاء عضوين من تلك الأعضاء إلى قفل مجرى النفَس، فينحصر الهواء لحظة، ثم ينفتح العضوان فجأة، فيُحْدِث الهواء المحبوس خلف العضوين صوتاً شديداً، يشبه الانفجار، وقد سَمَّى المتقدمون من علماء العربية وعلماء التجويد هذا النوع من الأصوات شديداً، وسماه كثير من دارسي أصوات العربية المحدثين انفجارياً. ومن أمثلة هذه الأصوات في العربية: ق، ك، د، ت، ط، ب.

٢- وقد يكون اعتراض أعضاء آلة النطق للنفس في مخرج الصوت غير كامل، بحيث يظل بين العضوين منفذ ضيق يتسرب منه الهواء فيحدث الصوت من احتكاك الهواء في ذلك المنفذ الضيق في أثناء تسربه للخارج. وتتفاوت الأصوات التي تتكون بهذه الطريقة في مقدار التضييق للمجرى وفي موضعه، وهذا التفاوت هو الأساس في اختلافها في السمع. وسَمَّى المتقدمون هذا النوع من الأصوات بالأصوات الرخوة، بينما سماها كثير من المحدثين بالأصوات الاحتكاكية. ومن أمثلتها في العربية: هـ، ح، خ، غ، ش، س، ز، ث، ذ.

٣- وهناك مجموعة من الأصوات يحدث في أثناء إنتاجها اعتراض لمجرى النفَس لكنه يتسرب من موضع آخر من آلة النطق، فهي تبدو شديدة (انفجارية) في مبدئها، رخوة (احتكاكية) في منتهاها، ويحدث ذلك في إنتاج صوت النون والميم واللام والراء خاصة، فالنون والميم ينسد مجرى النفس معهما في الفم أو الشفتين، لكنه ينفتح من الخيشوم، فيخرج الصوت من الأنف. واللام يعترض اللسان في إنتاجها في مجرى النفس باستناد طرفه على اللثة، لكنه يتسرب من جانبي اللسان، والراء تنتج من حبس طرف اللسان النفس باستناده على اللثة، ثم إطلاقه بسرعة، وتكرار ذلك مرتين أو ثلاث مرتين. ومن ثم سميت هذه الأصوات بالمتوسطة، أي هي بين

الشديدة والرخوة.

٤- وإذا اشترك طرف اللسان في إنتاج الأصوات، سواء كانت شديدة أم رخوة، فإن أقصى اللسان قد يتصعد نحو أقصى الحنك، فتحدث من ذلك أصوات غير التي تحدث وأقصى اللسان منخفض. فأنت إذا نطقت صوت الذال على نحو متصل [ذ ذ ذ إلخ] ثم حاولت أن تجعل أقصى اللسان يتصعد فإن ذلك سيؤدي إلى سماع صوت جديد هو الظاء. ويمكن تكرار هذا المقطع الصوتي [ذ ظ ذ ظ] حتى تدرك ما يحدث لشكل اللسان من تغيير. وسمى علماء العربية تصعد أقصى اللسان عند اشتراك طرفه في إنتاج صوت ما بالإطباق، وسموا الصوت مطبقاً، ويقابله الانفتاح. والأصوات الأخرى المطبقة في العربية حسب النطق المعاصر هي الصاد ومقابله المنفتح السين، والطاء ويقابله التاء، والضاد ويقابله الدال.

٥- وهناك مجموعة من الأصوات لا يحدث في اثناء إنتاجها إلا اعتراض محدود على مجرى النفس، فيمر الهواء حراً طليقاً خلال الحلق والفم، ولا يصاحبه إلا أدنى تضييق، ويحدث هذا في نطق ما سماه علماء العربية بأصوات اللين والمد الثلاثة: الألف والواو والياء، وتتميز الألف بانفتاح الفم عند نطقها، والواو باستدارة الشفتين، والياء بتصعد يسير في مقدم اللسان نحو الحنك. والحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة شأنها شأن أصوات المد الثلاثة، لأن الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء، وإنما فرَّق بينها الطول والقصر. وهذه الأصوات جميعها مجهورة، ولولا الجهر لصارت أقرب إلى النفس المجرد غير المسموع.

ولعل القارىء يدرك من خلال العرض السابق لكيفية إنتاج الأصوات اللغوية أن إنتاج الصوت الواحد يتطلب عدداً من حركات أعضاء آلة النطق، لأن عملية التصويت عملية مركبة تتجمع عناصرها من خلال حركة أكثر من عضو من تلك الأعضاء. ولكي نحدد كيفية إنتاج صوت ما علينا أن نحدد النقطة التي يتم إنتاجه فيها أولاً، ثم معرفة كيفية مرور النفس في تلك النقطة ثانياً، ثم معرفة حالة الوترين الصوتيين في أثناء إنتاج الصوت ثالثاً. وقد تشارك عوامل أخرى في إعطاء الصوت جرسه المميز له عن غيره. ويحرص علماء الأصوات على الرغم من ذلك التنوع في

عملية إنتاج الأصوات على تصنيفها إلى مجموعات مستندين في ذلك على ما يوجد بينها من تشابه في عدد من الجوانب، وذلك لتسهل دراستها والوقوف على خصائصها، وهو ما سنعرضه في المبحث الآتي بعد هذا، إن شاء الله.

المبحث الثالث

تصنيف الأصوات اللغوية

إن عدد الأصوات التي تنتجها آلة النطق لدى الإنسان كبير جداً، لكن اللغات البشرية تستخدم عدداً محدوداً من تلك الأصوات، وهي تتفاوت في الأصوات التي تستخدمها من لغة إلى أخرى، تبعاً لاعتبارات تأريخية ولغوية، وإن كانت أصوات معينة أكثر استخداماً من غيرها في أكثر اللغات. ويتنوع نطق أصوات اللغة الواحدة عند المتكلمين بها حسب عمر الناطق وجنسه، وحسب الموقف الكلامي وملابساته.

ويلجأ علماء الأصوات إلى تصنيف أصوات الكلام إلى مجموعات حسب أسس معينة، لتيسير دراستها وتحديد خصائصها الصوتية، وأشهر صور تصنيف الأصوات في التراث الصوتي العربي هي تصنيفها ودراستها بالاستناد إلى تحديد مكان إنتاج الصوت في آلة النطق، وهو ما يعرف بالمخرج، وجمعه مخارج، وبالاستناد إلى تحديد كيفية تكوُّن الصوت في مخرجه وهو ما يعرف بالصفات. واعتنت الدراسات الصوتية المعاصرة بصور أخرى لتصنيف الأصوات وردت إشارات إليها في التراث الصوتي العربي القديم، لكنها لم تُعرض بالإطار النظري الذي صارت تعرض فيه الآن.

وليس هناك ما يحتم علينا التقيد بصورة المنهج القديم لتصنيف الأصوات لولا أننا نجد أن كثيراً من ملامح ذلك المنهج لا تزال مناسبة للدرس الصوتي العربي، خاصة بالنسبة إلى الطريقة المتبعة في دراسة أصوات العربية في هذا الكتاب. لكن ذلك لا يمنع من مراعاة ما تحقق من منجزات في الدراسات الصوتية المعاصرة. ووجدت أنه يمكن أن يستند تصنيف الأصوات إلى اعتبارات لا تتخلى عن المنهج القديم كما أنها لا تهمل الدرس الحديث من خلال الأسس الثلاثة الآتية:

١- تصنيفها إلى أصول وفروع.

٢- تصنيفها إلى جامدة وذائبة.

٣- تصنيفها إلى مجموعات بحسب المخارج والصفات.

أولاً: تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع:

إن تحديد عدد أصوات لغة ما يخضع لاعتبارات غير صوتية أحياناً، فلو أن دارساً أراد أن يحدد أصوات لغة غير مكتوبة، وهي مجهولة لديه، فإنه سوف يجد عند تحليل نص كلامي منطوق لتلك اللغة أن عدد أصوات تلك اللغة كبير جداً، وأن هذا العدد سوف يتناقص كلما تعمق الدارس في دراسة تلك اللغة وزادت معرفته بنظامها الصرفي والنحوي، حتى يستقر أخيراً على رقم هو أقل بكثير مما لاحظه في نظرته الأولى إلى أصوات تلك اللغة، وأنه إذا أراد أن يضع نظاماً كتابياً لها فإنه سوف يتغاضى عن كثير من الفوارق الصوتية الدقيقة بين الأصوات، ويُخَصِّص رمزاً واحداً لمجموعة من الأصوات التي بينها اختلافات صوتية صغيرة، وفق اعتبارات صرفية أو دلالية.

ويمكن توضيح ذلك بمثال من اللغة العربية، فعند تحليل الخصائص الصوتية الدقيقة لصوت النون، وهو واقع في سياقات نطقية مختلفة، نجد أن هناك عدداً من النونات المختلفة صوتياً، لكننا ننظر إليها، على الرغم من ذلك، على أنها نون واحدة.

فالنون في (يَنْهَوْنَ عَنْهُ) لثوية أنفية.

وهي في (أَنْفُسِكُم) أسنانية شفوية أنفية.

وفي (مُنْذِر) أسنانية أنفية.

وفي (مَنْشوراً) غارية أنفية.

وفي (مِنْكم) طبقية أنفية.

وفي (مُنْقلبون) لَهوية أنفية.

فهذه ستة أصوات تشترك في صفة الأنفية وتختلف في المعتمد، أو المخرج، لكننا نمثلها في كتابتنا الهجائية برمز واحد، ونتغاضى عما بينها من فوارق، بينما نجد صوتاً أنفياً آخر قد ميزته الأبجدية العربية برمز مستقل وهو صوت الميم، في

حين أن الفرق بينه وبين النون في (عنه) من الناحية الصوتية لا يزيد على الفرق بين صوت النون في (منذر) أو (منكم) والنون في (عنه)، فلا بد إذن أن تكون هناك اعتبارات أخرى تجعلنا ننظر إلى عدد من الأصوات ونعدها صوتاً واحداً.

وحين نريد أن نحدد الملامح الصوتية للنون في العربية فإننا نقول: إن النون صوت لثوي أنفي مجهور، ونعد الصور النطقية الأخرى للنون تنوعات موقعية لا تؤدي إلى تغير معاني الكلمات. فلو تأملت في قوله تعالى: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف] لوجدت أن النون في (نَفِدَ) تختلف صوتياً عن النون في (تَنْفَدَ) لكن ذلك لم يُؤَدِّ إلى تغير المعنى في الكلمتين، وأن ما بينهما من فرق في الدلالة متأتٍّ من اختلاف الصيغة في الفعلين، وليس من الاختلاف الصوتي للنون في الكلمتين[1].

وهذا التفريق بين الأصوات على هذا النحو مرتبط بنظرية صوتية غربية حديثة هي نظرية الفونيم[2]، التي اختلفت حولها الآراء، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: «ربما لم يُخْتَلَفْ حول أي نظرية من نظريات علم اللغة، كما اختُلفَ حول نظرية الفونيم»[3] ولا تستوجب خطتنا في هذا الكتاب الدخول بتفصيلات هذه النظرية وما قيل عنها، لكن بعضاً من أسس هذه النظرية يمكن أن يكون مفيداً في تصنيف الأصوات إلى أصوات أصول وفروع، «إن نظرية الفونيم - مهما كان تفسيرها - قد انبثقت من ملاحظة كيفيات النطق المختلفة، ووظائف الأصوات المتنوعة، ومن

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٠٢-٢٠٤.

(٢) كلمة Phoneme إنجليزية، وقد عرفه بعضهم بأنه: «أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني» (ينظر: محمد علي الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص٢٠٩). واستخدمه أكثر الأصواتيين العرب بلفظه الأجنبي مرسوماً بالحرف العربي (فونيم) و(الفونيم)، لكن بعضهم يترجمه بـ(الوحدة الصوتية) (ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٠٤)، واستخدم له الدكتور سعد مصلوح مصطلح (الصوتيم) («دراسة السمع والكلام» ص١٧٩) واستخدم الدكتور حسام النعيمي مصطلح (الصويتة) بالتصغير («أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٩٠). أما التنوعات الصوتية للفونيم الواحد فيطلق على الواحد منها ألوفون allophone (ينظر: «معجم علم اللغة النظري» ص١١).

(٣) «دراسة الصوت اللغوي» ص١٣٩.

محاولة وضع ألفبائيات للغات المختلفة. فقد لاحظ العلماء أنه على الرغم من أن الأصوات المستخدمة في الكلام تُعَدُّ ذات تَنَوُّع غير محدود، فإن المتكلمين والسامعين يكونون عادة واعين بعدد صغير فقط من الأنماط الصوتية المستقلة»[١].

كان سيبويه - رحمه الله - أول من قَسَّم أصوات العربية إلى أصول وفروع، حيث قال: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار. وهي:

النون الخفيفة،

والهمزة التي بين بين،

والألف التي تمال إمالة شديدة،

والشين التي كالجيم،

والصاد التي كالزاي،

وألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم الصلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة مَنْ تُرتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الشعر، وهي:

الكاف التي بين الجيم والكاف،

والجيم التي كالكاف[٢]،

والجيم التي كالشين،

والضاد الضعيفة،

والصاد التي كالسين،

---

(١) المصدر نفسه ص١٤٤.

(٢) لعل سيبويه عد هذين الصوتين صوتاً واحداً، وإلا فإن المجموع يكون ثلاثة وأربعين حرفاً.

والطاء التي كالتاء،

والظاء التي كالثاء،

والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تَمَّمَتْهَا اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة»[(١)].

وقد اعتنى علماء العربية وكثير من علماء التجويد ببيان الحروف الأصول والفروع بعد سيبويه، وكان أكثر من دقق فيها ومَثَّل لها عبد الوهاب القرطبي (٤٦١هـ) في كتابه «الموضح في التجويد» فذكر أولاً الحروف الستة المستحسنة ووضحها ومثَّل لها، وأضاف إليها أصواتاً أخرى من جنس ما ذكره سيبويه منها، ثم ذكر من غير المستحسنة الثمانية التي ذكرها سيبويه لكنه قال: إن حروف العربية تصير بها ثلاثة وأربعين، وبعد أن وضحها ومثَّل لها قال: إن حروف العربية تبلغ على قياس ما عدَّه سيبويه اثنين وخمسين حرفاً، ولا أجد ضرورة هنا لعرضها[(٢)].

إن التأمل في الأصوات الفرعية التي ذكرها سيبويه وما أضاف إليها عبد الوهاب القرطبي يكشف أن من تلك الأصوات ما هو تَنَوُّعٌ موقعي للأصوات الأصلية، مثل النون المخفاة في نحو أنفسكم ومنذر ومنكم... إلخ، ومنها ما هو تنوع لهجي يُسمع في نطق بعض العرب مثل ألف الإمالة وألف التفخيم وغير ذلك.

وقول سيبويه إن الحروف الفرعية لا تُبَيَّنُ إلا بالمشافهة يشير إلى إدراك علماء العربية أن هذه الأصوات تنوع موقعي أو لهجي لأصوات العربية، وأنها لا تؤدي إلى تغيير معاني المفردات، ومن ثم لم يخصص لها في الكتابة الهجائية رموز مستقلة.

ولعل القارىء يدرك الآن ما أشرنا إليه من أن هناك تشابهاً بين بعض أسس نظرية الفونيم المتعلقة باعتبار بعض الاختلافات النطقية تنوعاً موقعياً لصوت واحد وبين تقسيم الأصوات إلى أصول وفروع، وذهب بعض علماء السلف إلى أبعد من ذلك،

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣١-٤٣٢.

(٢) «الموضح» ص٨١-٨٧.

فقد نقل الدركزلي عن الفخر الرازي: «لقائل أن يقول: إن نسبة اللام الرقيقة إلى الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد، فإن الذال يُذْكَرُ بطرف اللسان والظاء يُذْكر بكل اللسان، وكذلك السين يُذْكر بطرف اللسان والصاد يُذْكَرُ بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد. قال: ثم رأينا أن القوم قالوا: الذال حرف والظاء حرف آخر، وكان الواجب أيضاً أن يقولوا: اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، وأنهم ما فعلوا ذلك، ولا بد من الفرق، انتهى!

قلت (الدركزلي): قد مرَّ أنهم جعلوا الحروف إلى أصول وفروع، وعَدُّوا من الفروع اللام المفخمة كلام الطلاق والصلاة، بل صرحوا بلام الجلالة نفسها أنها منها، وفرقوا بين الأصل والفرع بإزالته عن مخرجه الأصلي»[1].

ولا شك في أن أساس عَدِّهم الذال حرفاً والظاء حرفاً، وعدم عدهم اللام الرقيقة واللام الغليظة حرفين هو قدرة الذال والظاء على التبادل في الموقع، مع تغير المعنى، وكذا السين والصاد، وذلك في نحو (محذوراً ومحظوراً) و(سار وصار)، فالفرق الصوتي بين الكلمتين الذي أدى إلى اختلاف المعنى هو وجود الذال في الأولى والظاء في الثانية، ووجود السين في الأولى والصاد في الثانية. أما اللام الرقيقة واللام الغليظة فليس لهما هذه القدرة على تبادل المواقع وتغيير المعنى، فهما في الواقع تنوع صوتي لصوت واحد هو اللام.

ونحن لا نزعم هنا أن علماء العربية وعلماء التجويد سبقوا إلى القول بنظرية الفونيم، فهذه نظرية صوتية حديثة، وهي مرتبطة بالدرس الصوتي الغربي خاصة، لكن إهمال الأفكار الصوتية المتميزة في التراث الصوتي العربي أمر لا يتفق والمنهج العلمي، ومن هذا المنطلق حاولت الربط بين تقسيم الأصوات إلى أصول وفروع وبعض الأسس التي قامت عليها نظرية الفونيم، حتى يشعر متعلم أصوات العربية أن كثيراً من قضايا هذا العلم عربية المَحْتِدِ، لا يضيرها تهويل بعض المحدثين للإنجازات التي حققها علم الأصوات اللغوية في زماننا.

---

(١) «خلاصة العجالة» ١٧٨و.

ثانياً: تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة:

لاحظ علماء الأصوات اللغوية أنه يمكن أن تقسَّمَ أصوات اللغة على مجموعتين كبيرتين استناداً إلى درجة انفتاح آلة النطق عند إنتاج تلك الأصوات، فقد لاحظوا أن مجموعة من الأصوات لا يحدث في أثناء إنتاجها إلا اعتراض محدود على مجرى النَّفَس، مع اهتزاز الوترين، فيمر الهواء حراً خلال الحلق والفم، من غير أن يحدث احتكاكاً مسموعاً في مخرج الصوت، ويكون ذلك في نطق الذوائب (المصوتات)، التي سمَّاها أكثر علماء العربية حروف المد واللين، وهي الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. والحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، شأنها شأن حروف المد، لأنها أبعاضها، وهذه الأصوات كلها مجهورة، ولولا الجهر فيها لصارت أقرب إلى النَّفَس المجرد غير المسموع، بسبب اتساع مخارجها.

وما عدا الذوائب يسمى الجوامد (الصوامت)، ويحدث في أثناء نطقها غلق لمجرى النفس أو تضييق كبير في مخارجها، يؤدي إلى حدوث احتكاك تتفاوت شدته بتفاوت درجة التضييق أو الغلق. وقد يهتز الوتران الصوتيان عند النطق بعدد من هذه الأصوات فتكون مجهورة، وقد لا يهتزان مع عدد آخر فتكون مهموسة.

ويعرِّف علماء الأصوات المحدثون الصوت الذائب (المصوِّت) بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حرّاً طليقاً خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يُحْدِثَ احتكاكاً مسموعاً.

كما عرَّفوا الصوت الجامد (الصامت) بأنه الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في أثناء نطقه اعتراض لمجرى النفس في مخرج الصوت اعتراضاً كاملاً أو اعتراضاً جزئياً يؤدي إلى حدوث احتكاك مسموع[1].

ويتصل بموضوع تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة أمران، الأول: الحديث عن

---

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٠-١٦١، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٩٢-٩٣.

وجود هذا التصنيف للأصوات في كتب التراث الصوتي العربي، والثاني: الإشارة إلى المصطلح المناسب للتعبير عن هذين الصنفين.

أما وجود هذا التصنيف في كتب التراث الصوتي العربي فإن حديث كثير من الأصواتيين العرب يُفهم منه أنه شيء جديد في علم أصوات العربية، وأنه جاء ترجمة لتصنيف الأصوات عند الغربيين إلى ما يعبرون عنه بالمصطلح consonants وبالمصطلح vowels. ولكن ذلك شيء غير دقيق، وينم عن عدم اطلاع على كثير من كتب التراث الصوتي العربي.

ونحن هنا لا نستدل على وجود هذا التصنيف في تراثنا من خلال ما ورد فيه من نصوص توضح إدراك علماء العربية لطبيعة حروف المد والحركات وتمييزها عن الأصوات الأخرى، مثل قول سيبويه: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسعَ مخارجَ منها، ولا أَمدَّ للصوت، فإذا وقفتَ عندها لم تضمَّها بشفةٍ ولا لسان ولا حلق كضم غيرها»[1].

ومثل قول المبرد «وحروف اللين تمتنع من الإدغام لِعِلَلٍ: منها أن الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء، ولا يدغم فيها شيء... ومنها أن في الياء والواو مدّاً وليناً... وهي حروف بائنة من جميع الحروف... لأنه ليس كلمة تخلو منهما ومن الألف، أو من بعضهن، وبعض حركاتهن، فحروف المد حَيِّزٌ واحد على حدة»[2].

وإنما نستدل على وجود هذا التصنيف من خلال نصوص واضحة الدلالة، من علماء متعددي الأزمان، متنوعي التخصصات والتوجهات، مثل قول أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت في حدود ٥٠٠هـ)[3].

«والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف

---

(١) «الكتاب» ٤/١٧٦.

(٢) «المقتضب» ١/٢١٠-٢١١.

(٣) تنظر ترجمته: ابن الجزري: «غاية النهاية» ١/٩٣.

ولا يجيء إلا مفتوحاً ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سُمِّيَت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد. وما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد»[1].

ومثل قول أبي شجاع محمد بن علي المعروف بابن الدهان (ت٥٩٢هـ) اللغوي والفقيه البغدادي الأصل[2]: «والحروف تنقسم إلى صامتة ومصوتة: فالصامت ما يتمكن من مطلعه، ويتميز به الصوت، مثل س ع د. والمصوِّت ما يخرج في الهواء، فيحمل الحرف الصامت إلى السمع، كالضمة والفتحة والكسرة، التي متى مُطلت صارت و، ا، ي»[3].

وهذه النصوص واضحة في الدلالة على إدراك علماء العربية والتجويد لطبيعة صنفي الأصوات الجامدة والذائبة (الصامتة والمصوتة)، ولا تحتاج منا إلى تأويل للدلالة على أنها تلتقي مع أسس تصنيف الأصوات لدى المحدثين إلى ذينك الصنفين، وهي ليست النصوص الوحيدة في هذا المجال، ولكن طلب الإيجاز يحملنا على الاكتفاء بها هنا، وسوف نعود إلى جوانب من هذه القضية عند الحديث عن الذوائب في التراث الصوتي العربي، في المبحث الخاص بالذوائب، إن شاء الله تعالى.

أما المصطلحان المعبِّران عن هذين الصنفين من الأصوات فأنت ترى أن من علماء السلف من استخدم مصطلح (الجامد) ومصطلح (الذائب) خاصة عند علماء التجويد[4]، ومنهم من استخدم مصطلح (الصامت) و(المصوت) خاصة عند الفلاسفة والحكماء[5].

أما الأصواتيون العرب المحدثون فإنهم اختلفوا في استخدام مصطلحين لذينك الصنفين من الأصوات، اختلافاً يُربكُ المتعلمَ، ويُشوِّشُ على القارىء، ويدل على

---

(١) «الإيضاح» ٧٤ظ.

(٢) ينظر: الزركلي: «الأعلام» ٦/ ٢٧٩.

(٣) «تقويم النظر في الأدلة واختلاف الفقهاء» ٢و.

(٤) ينظر: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص١٦٠-١٦١.

(٥) مثل ابن سينا في «أسباب حدوث الحروف» ص١٦، والرازي في «التفسير الكبير» ١/ ٢٩، والشريف الجرجاني: «شرح المواقف» ٥/ ٢٧١.

تشتت الجهود وبعثرتها في مجال البحث في هذا العلم والتأليف فيه.

فكان الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - رائد الدراسات الصوتية العربية الحديثة، قد استخدم مصطلح الأصوات الساكنة، وأصوات اللين[1]. واستخدم الدكتور تمام حسان مصطلحي الصحاح والعلل[2]، واستخدم الدكتور محمود السعران - رحمه الله - مصطلحي الصوامت والصوائت[3]، واستخدم الباحثون الآخرون الذين جاءوا بعد هؤلاء مصطلحين من تلك المصطلحات[4]، لكنهم لم يتفقوا على استخدام موحد.

وهذا التعدد في الاستخدام للمصطلح أحد مظاهر القصور في الدراسات الصوتية العربية المعاصرة، ولا بد للأصواتيين العرب من تجاوز ذلك، وهو أمر قريب المنال، لأن في التراث الصوتي العربي ما يعين عليه، إذا ما صحت النوايا وتوحدت الجهود.

وكنت قد استخدمت مصطلحي (الصامت - والمصوِّت) ورجَّحتهما على ما سواهما في بحث «المصوتات عند علماء العربية» لأصالتهما في التراث الصوتي العربي، ولأن اشتقاقهما الصرفي يساعد في ذلك[5]، ولكني اطلعت بعد ذلك بسنوات على استخدام عدد من علماء التجويد لمصطلحي (الجامد والذائب)، فصرت أُرجح استخدامهما، لأسباب بيَّنتها من قبل[6]. ولكني الآن أفضل الاستخدام المزدوج: الجامد (الصامت) والذائب (المصوت) إلى أن يغلب الاستخدام لأحد المصطلحين، وقد لا أدرك ذلك الزمان، والله أعلم.

---

(١) «الأصوات اللغوية» ص٢٦.

(٢) «مناهج البحث في اللغة» ص١١٣.

(٣) «علم اللغة مقدمة للقارىء العربي» ص٣٢.

(٤) ربما أضاف بعضهم مصطلحات جديدة مثل الأستاذ محمد الأنطاكي الذي استخدم مصطلح: الحبيسة والطليقة (ينظر «الوجيز في فقه اللغة» ص١٤٦).

(٥) ينظر: «المصوتات عند علماء العربية» ص٤٠٤ (بحث في مجلة).

(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص١٦٤-١٦٥.

ثالثاً: تصنيف الأصوات بحسب المخارج والصفات:

إن دارس الأصوات اللغوية يحتاج إلى معرفة مكوِّنات الصوت اللغوي وخصائصه حتى يحدد علاقة كل صوت بالأصوات الأخرى، وأثر ذلك على سلوك الصوت في اللغة، وما يطرأ عليه من تغيرات في السلسلة الكلامية. وقام علماء اللغة لتحقيق ذلك بتصنيف الأصوات إلى مجموعات بالاستناد إلى عدد من الاعتبارات النطقية الخاصة بتلك الأصوات.

وكان علماء العربية وعلماء التجويد قد صنفوا الأصوات بالاستناد إلى أمرين اثنين: الأول: مخارج الأصوات، والثاني: صفات الأصوات، وكلمة (مخرج) تشير إلى المكان الذي تعترض فيه آلة النطق مجرى النَّفَس، فتُعَدِّل في طريقة مروره، من قفلٍ تام للمجرى يُعقبه انفتاح، أو تضييق ينتج من تقارب عضوين من أعضاء آلة النطق، وقد سَمَّوْا موضع القفل أو التضييق مَخْرَج الصوت[1].

وكلمة الصفة تشير إلى الأوضاع التي تتخذها آلة النطق عند إنتاج الصوت، فتحدد ملامحه الصوتية من خلال تلك الأوضاع، وهي تتعلق بنوع الاعتراض ودرجته في المخرج[2]، وبحالة الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت[3]، وبحالة أقصى اللسان عند النطق بأصوات طرف اللسان خاصة[4]، وبوضع أقصى الحنك واللهاة وأثر ذلك في فتح مجرى النفس إلى التجويف الأنفي أو غلقه[5].

وأشهر تصنيف للأصوات بحسب المخارج والصفات في التراث الصوتي العربي هو ما ورد في كتاب سيبويه، الذي جعل المخارج ستة عشر مخرجاً[6] وذكر من

---

(١) يمكن تحديد مخرج الصوت بالنطق به ساكناً بعد همزة وصل، فيكون المخرج حيث تكون آخر حركة لآلة النطق (ينظر: الخليل: «العين» ١/٤٧، وابن جني: «صناعة الإعراب» ١/٧، والداني: «التحديد» ص١٠٢).

(٢) فيوصف الصوت بأنه شديد (انفجاري) أو رخو (احتكاكي).

(٣) فيوصف الصوت بأنه مجهور أو مهموس.

(٤) فيوصف الصوت بأنه مطبق أو منفتح.

(٥) فيوصف الصوت بأنه أغن (أنفي) أو فموي.

(٦) «الكتاب» ٤/٤٣٣.

الصفات سبع عشرة صفة[1]. وكان لهذا التصنيف تأثير مستمر في الدراسات الصوتية العربية القديمة سواء أكان ذلك عند علماء العربية أم عند علماء التجويد، على نحو ما سنوضح في الفصل اللاحق، إن شاء الله. لكن ذلك التأثير لم يمنع عدداً من علماء السلف من مراجعة تصنيف سيبويه والتعديل فيه أو الإضافة عليه، بناء على نظرات علمية صحيحة ومعتبرة.

أما الأصواتيون العرب المحدثون فإن طريقة تصنيفهم للأصوات بحسب المخارج والصفات قد تأثرت بالدرس الصوتي الأوروبي كثيراً من جوانب متعددة، فغلب على كثير منهم جعل المخارج عشرة، وربما زاد بعضهم مخرجاً أو نقص مخرجاً، وبعض ذلك يستند إلى اعتبارات صحيحة، وبعضه لا تتضح معه مثل تلك الاعتبارات[2].

أما الصفات عندهم فإن أثر الدرس الصوتي الغربي أكثر ظهوراً في طريقة دراستهم لها، وهم عادة ما يعرضون تصنيف الأصوات بحسب المخارج والصفات في إطار واحد يستند إلى ثلاثة أمور هي[3]:

الأول: موضع النطق (المخارج).

الثاني: حالة الوترين الصوتيين (الجهر والهمس).

الثالث: الطريقة التي تتدخل بها أعضاء النطق، ويذكرون في الغالب هنا الصفات الآتية: الانفجارية، والاحتكاكية، والمركبة، والجانبية، والمكررة، والأنفية، وأنصاف الحركات.

ولسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل موضوع المخارج والصفات، لأننا قد

---

(١) ذكر سيبويه اثنتي عشرة صفة بعد ذكره المخارج (٤/ ٤٣٤-٤٣٨) ثم ذكر خمس صفات أخرى في مواضع متفرقة من الكتاب (٤/ ١٢٩ و١٧٤ و٤٤٦ و٤٤٨ و٤٦٤).

(٢) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٤، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١٩٩.

(٣) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٦، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٥، وعبد الرحمن أيوب: «محاضرات في اللغة» ص٩٤، و«أصوات اللغة» (له) ص١٧٧.

خصصنا الفصل الثالث لذلك، وإنما أردنا أن نستوفي الكلام هنا على أسس تصنيف الأصوات، وهو مكمل لموضوع إنتاج الأصوات اللغوية الذي عقدنا هذا الفصل لدراسته. وسوف نعرض وجهات نظر علماء السلف والباحثين المحدثين في دراسة المخارج والصفات مفصلة، في الفصل الآتي، وسوف نحدد هناك المنهج الذي نرجحه لتلك الدراسة، إن شاء الله تعالى.

الفصل الثالث

مخارج أصوات العربية وصفاتها

المبحث الأول

مخارج الأصوات الجامدة (الصامتة)

المَخْرَجُ: هو موضع في آلة النطق يخرج منه الصوت، أو يظهر فيه ويتميز[1]. وموضوع مخارج الأصوات ودراستها من أهم مباحث علم الأصوات اللغوية، وحظي بعناية علماء العربية والتجويد، كما حظي باهتمام الباحثين المحدثين، وقد اختلفت وجهة نظر الباحثين، قدماء ومحدثين، في عدد مخارج أصوات العربية، وكان أكثر القدماء يَعُدُّون المخارج ستة عشر مخرجاً، كما أن أكثر المحدثين يعدونها عشرة مخارج[2]. وسوف نعرض وجهات نظرهم باختصار، يكون الدارس معه مُلِمّاً بأشهر الآراء في هذا الموضوع، متمكناً من تَبَيُّنِ الرأي الراجح منها، إن شاء الله تعالى.

أولاً: آراء علماء العربية والتجويد في عدد المخارج:

أشهر ترتيب لأصوات العربية على المخارج هو ترتيب سيبويه، فقد تابعه فيه جمهور علماء العربية وأكثر علماء التجويد، قال أبو عمرو الداني عن ترتيب سيبويه: «هو الصحيح المُعَوَّلُ عليه»[3]، وقال الرضي: «وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه، وعليه العلماء بعده»[4]. كما نال ذلك الترتيب إعجاب المحدثين، فقد قال المستشرق الألماني أرتور شادِهْ عن سيبويه: إنه «بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من

---

(١) ينظر: «الدراسات الصوتية» ص١٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص١٧٦، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص٦٣.

(٣) «التحديد» ص١٠٢.

(٤) «شرح الشافية» ٣/ ٢٥٤.

الصحة والدقة ما يعسر علينا الزيادة والإصلاح، وإن كانت عبارته تحتاج في بعض الأمكنة إلى التفسير»[١].

قال سيبويه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً:

١- فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف.

٢- ومن أواسط الحلق مخرج العين والحاء.

٣- وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء.

٤- ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحَنك الأعلى مخرج القاف.

٥- ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.

٦- ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

٧- ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

٨- ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى [وما فُوَيْقَ الضاحك والناب الرَّباعية والثنية مخرج اللام.

٩- ومن طرف اللسان بينه وبين][٢] ما فُوَيْقَ الثنايا مخرج النون.

١٠- ومن مخرج النون غير أنه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

١١- ومِمَّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

١٢- ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد.

---

(١) «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا» ص١٥، وينظر: جان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص٣١.

(٢) ما بين القوسين المربعين ساقط من طبعة عبد السلام هارون، ونقلته من طبعة بولاق ٢/ ٤٠٥.

١٣- ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

١٤- ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.

١٥- ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

١٦- ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»[(١)].

ومِنَ العلماء مَن جعل لحروف المد مخرجاً مستقلاً هو الجَوْف، وأطلق عليه الجوفية، وصارت المخارج بذلك سبعة عشر مخرجاً، ومن هؤلاء العلماء ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، الذي ذكر هذا المذهب في كتابه «التمهيد في علم التجويد»[(٢)]، واختاره في كتابه «النشر في القراءات العشر» ورجحه على غيره[(٣)]، كما ضمَّنه قصيدته المشهورة في التجويد «المُقَدِّمة فيما على قارىء القرآن أن يعلمه»[(٤)].

ويَنْسِبُ ابن الجزري هذا المذهب إلى الخليل بن أحمد، لكن هذه النسبة ليست دقيقة، لأن الخليل لم يَقُل إن المخارج سبعة عشر، وإن كان قد جعل لحروف المد مخرجاً مستقلاً هو الجوف وسمَّاها هوائية، والمدقق في كلام الخليل في كتاب «العين» يجد أنه يجعل المخارج أحد عشر مخرجاً، وليس سبعة عشر[(٥)]. ويبدو أن مَن يذهب هذا المذهب أخذ برأي الخليل في تخصيص مخرج مستقل لحروف المد، ثم تابع سيبويه في المخارج الأخرى.

وجعل ابن الطحان[(٦)] مخارج الأصوات خمسة عشر مخرجاً، بإسقاط مخرج النون الخفية (الخفيفة) من مخارج سيبويه[(٧)].

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

(٢) «التمهيد» ص١١٣.

(٣) «النشر» ١/ ١٩٨.

(٤) «المقدمة» ص٣٧٣، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».

(٥) ينظر: «العين» ١/ ٥٧-٥٨.

(٦) أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي السماتي الإشبيلي المتوفى بعد سنة ٥٦٠هـ، له مؤلفات في التجويد وأصول القراءات (ينظر: ابن الجزري: «غاية النهاية» ١/ ٢٩٥).

(٧) ابن الطحان: «مخارج الحروف وصفاتها» ص٧٩، و«مرشد القارىء» ص٣٢ و٤٠.

ومن علماء العربية من جعل المخارج أربعة عشر مخرجاً، قال الداني: «وزعم الفرَّاءُ وقطربٌ والجرميُّ وابن كيسان[1] أن مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج»[2].

وهناك عدد من الملاحظات تتعلق بكلام سيبويه على المخارج، نُرْجِىءُ الحديث عنها الآن، لنعرض آراء الأصواتيين العرب المعاصرين في عدد المخارج، ثم نعود لمناقشة تلك الملاحظات ومحاولة استخلاص الرأي الذي يتوافق مع النطق المعاصر للعربية الفصحى، وتتحقق فيه الدقة العلمية المطلوبة.

ثانياً: آراء الأصواتيين العرب المعاصرين في عدد المخارج:

يذهب معظم الأصواتيين العرب المعاصرين إلى أن مخارج أصوات اللغة العربية الجامدة (الصامتة) عشرة مخارج، ويزيد بعضهم مخرجاً، وقد ينقص بعض آخر مخرجاً، وسوف أعرض هنا الرأي الغالب لديهم، ثم أشير إلى الآراء الأخرى[3]:

١- الشفة، ويُسَمَّى الصوت شفوياً، والأصوات الشفوية هي: ب م و.

٢- الشفة مع الأسنان، ويسمى الصوت شفوياً أسنانياً، والأصوات الشفوية الأسنانية هي: ف.

---

(١) الفراء: يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ، وقطرب: محمد بن المستنير ت٢٠٦هـ، والجرمي: صالح بن إسحاق ت٢٢٥هـ، وابن كيسان: محمد بن أحمد ت٢٩٩هـ.

(٢) الداني: «التحديد» ص١٠٤، وابن الجزري: «النشر» ١/ ١٩٨.

ومن أخذ بهذا المذهب ابن المؤدب الذي قال («دقائق التصريف» ص٥٤٧): «ولحروف العربية أربعة عشر مخرجاً» ثم ذكر أن سيبويه جعلها ستة عشر وقال (ص٥٤٨): «لأنه فرق بين مخرج اللام والنون والراء، وغيره جعلها كلها من موضع واحد».

(٣) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٤-٨٥، ومحمد الأنطاكي: «الوجيز في فقه اللغة» ص١٦٣-١٦٤، ورمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٣٠-٣١، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص٦٣.

٣- الأسنان، ويسمى الصوت أسنانياً، والأسنانية هي: ث ذ ظ.

٤- الأسنان مع اللِّثَة، ويسمى الصوت أسنانياً لِثَوِيًّا، والأسنانية اللثوية، هي: د ض ت ط، س ص ز.

٥- اللِّثَة، ويسمى الصوت لثوياً، واللثوية هي: ل ر ن.

٦- الغار، ويسمى الصوت غارياً، والغارية هي: ش ج ي.

٧- الطَّبَقْ، ويسمى الصوت طبقياً، والطبقية هي: ك غ خ.

٨- اللهاة، ويسمى الصوت لهوياً، واللهوية هي: ق.

٩- الحَلْق، ويسمى الصوت حلقياً، والحلقية هي: ع ح.

١٠- الحنجرة، ويسمى الصوت حنجرياً، والحنجرية هي: ء هـ.

وعَدَّ الدكتور سعد مصلوح مخارج أصوات العربية الجامدة تسعة، وهي تتفق مع المذهب الذي عرضناه، إلا أنه جعل مخرج (ل ر ن) من مخرج (ت د ط ض س ص ز)، فنقصت المخارج عنده واحداً، وهناك اختلاف يسير في طريقته في وصف المخارج، وفي المصطلحات التي يستخدمها[١].

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين المذهب نفسه في عَدِّ (ل ر ن) من مخرج (ت د ط ض - س ص ز)، لكنه أفرد مخرج (غ خ) عن مخرج (ك)، وجعلهما في مخرج مستقل، على نحو ما فعل سيبويه وعلماء العربية من قبل، فعادت المخارج لديه عشرة[٢].

وعَدَّ الدكتور أحمد مختار عمر المخارج أحد عشر مخرجاً، وهي تتفق مع مذهب القائلين بأنها عشرة الذي عرضناه أولاً، لكنه زاد مخرجاً للفتحة والألف، فصارت أحد عشر، كما أنه نقل مخرج الواو من الشفتين إلى مخرج (ك)، وذكر معه واو

---

(١) «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٠-٢٠١.

(٢) ينظر: مالمبرج: «علم الأصوات» ص١١٠-١١١.

المد والضمة، كما أنه تحدث عن مخرج ياء المد والكسرة مع مخرج الياء[١]. وهو بذلك قد خلط مخارج الأصوات الجامدة (الصامتة) بمخارج الأصوات الذائبة (المصوتة).

وهناك كتابات أخرى لتحديد عدد المخارج وتوضيحها، لكنها لا تخرج في الجملة عمَّا عرضناه من مذاهب الأصواتيين العرب المحدثين، وقد تكون هناك تفصيلات جزئية لكنها لا تعبر عن أفكار جديدة، مما يُسَوِّغُ الاكتفاء بالإشارة إليها، من غير حاجة إلى عرضها بالتفصيل[٢].

ثالثاً: مخارج الأصوات الجامدة:

موازنة بين موقف علماء العربية والمحدثين:

هناك تباين ظاهر في موقف علماء العربية من عدد المخارج وطريقة تحديدها وموقف الأصواتيين المعاصرين، ولا تُشَكِّلُ طريقة ترتيبها من الحلق إلى الشفتين عند القدماء، ومن الشفتين إلى الحلق عند المحدثين، قضية مهمة[٣]، لأنه لا يترتب عليها أثر عملي في الدرس الصوتي، ولأن «كل مقدار له نهايتان أيُّها فرضت أوَّلَهُ كان مقابلها آخره، ولمَّا كان وضع الإنسان على الانتصاب لَزِمَ منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين، وأولهما مما يلي البَشَرة. وثانيهما اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وثالثهما الحلق، وأوله مما يلي اللسان، وآخره مما يلي الصدر. ولو كان وَضْعُ الإنسان على التنكيس لانعكس، ولمَّا كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخلٍ كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشفتين...»[٤].

وقال محمد المرعشي (ت١٥٠هـ): «إن في ترتيب المخارج اعتبارين:

---

(١) «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٦٢-٢٧٣.

(٢) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٩٩، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١١٨.

(٣) ينظر: عبد القادر خليل: «المصطلح الصوتي» ص٧١.

(٤) أحمد بن الجزري: «الحواشي المفهمة» ١٣ظ.

أحدهما: وهو الذي عليه الجمهور، واختير في هذه الرسالة[١]، أن يكون أول المخارج أقصى الحلق، وآخرها خارج الشفتين.

والآخر: أن يكون أول المخارج خارج الشفتين، وآخرها أقصى الحلق، وهو الذي اختاره بعض العلماء»[٢].

ولا أجد بأساً من ترتيب مخارج أصوات العربية بدءاً بالشفتين وانتهاءً بالحنجرة، وإن كان جمهور علماء العربية والتجويد قد أخذوا بالترتيب المعاكس، وتابعهم في ذلك بعض المحدثين[٣]. فالبدء بالشفتين هو الترتيب المشهور في كتب علم الأصوات اليوم، والمسألة شكلية كما ذكرت.

أما ما وراء ذلك من تباين فإنه يرجع إلى عدد من الأسباب أهمها:

١- التقارب والتداخل بين مخارج النطق، فليس هناك حدود فاصلة فصلاً تاماً بين بعض هذه المخارج، ومن ثم فإنه من الجائز أن تُنْسَبَ مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين، وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه أو متصل به ومتداخل معه[٤]. وهذا يفسر لنا الاختلاف في مخرج (ل ر ن) فسيبويه كان يعدها من ثلاثة مخارج، بينما عدها معظم المحدثين من مخرج واحد، موافقين في ذلك الفراءَ والجرميَّ وقطرباً وغيرهم ممن ذهب من القدماء إلى أنها من مخرج واحد.

٢- تطوُّرُ الأصوات: فإن بعض الأصوات قد تغير نطقها، فليس غريباً أن يعدها علماء العربية من مخرج، ويعدها المحدثون من مخرج آخر، ومن ذلك مخرج الضاد، فإن سيبويه وغيره من علماء العربية والتجويد يجعلون مخرجه من حافة اللسان لا يشاركه غيره في مخرجه، ويعده أكثر المحدثين من مخرج (ت د ط)، بناء على طريقة نطقه في قراءة القرآن في زماننا.

---

(١) يشير إلى كتابه «جهد المقل».

(٢) «بيان جهد المقل» ٩و.

(٣) منهم: د. سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٠، ود. عبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» (لمالمبرج) ص١١٠.

(٤) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٩.

٣- قد يكون جانب من التباين راجع إلى الخطأ في تحديد مخرج عدد من الأصوات، فإن الدارسين تتفاوت خبراتهم ودقة ملاحظتهم، فربما حدد بعضهم مخرجاً لصوت وقد يكون ذلك التحديد غير صحيح، أو غير دقيق. ولعل هذا الأمر يرتبط أكثر من غيره بتحديد مخرج (غ خ)، ومخرج (س ص ز) فأكثر المحدثين ينقلون مخرج الغين والخاء ويضعونهما مع صوت الكاف في مخرج واحد، وكذلك ينقلون مخرج (س ص ز) ويضعونها مع (د ت ط) في مخرج واحد، ويعدون سيبويه ومن تابعه مخطئين في تحديدهم لمخارج هذه الأصوات، وهذا أمرٌ يتطلب عرض وجهات النظر ومناقشتها، حتى يتضح الوجه الراجح في مخارج هذه الأصوات.

أ- مخرج: غ خ:

رتَّبَ سيبويه ومَنْ تابعه من علماء العربية مخارج أصوات أقصى اللسان وأصوات الحلق هكذا: (ء هـ - ع ح - غ خ - ق - ك)، بينما رتبها أكثر علماء الأصوات المحدثين هكذا: (ء هـ - ع ح - ق - غ خ ك)، وهم يزعمون أن ترتيبهم هذا «اقتضاه منهج البحث الحديث»[(١)]، «كما تدل عليه تجارب معامل الأصوات في وقتنا الحاضر»[(٢)].

ولا يتضح للقارىء في كتابات المحدثين الدليل القاطع الذي حملهم على تخطئة علماء العربية في هذا الموضوع، وتكاد الملاحظة الذاتية تدل على عدم صحة ما ذهبوا إليه، فإن سيبويه كان قديماً قد استخدم تجربة عملية يمكن أن تدلنا على عدم صحة وضع الغين والخاء مع الكاف في مخرج واحد، قال: «والدليل على ذلك أنك لو جَافَيْتَ بين حنكَيْك فبالغت، ثم قلت: قَقْ، قَقْ، لم تَرَ ذلك مُخِلاً بالقاف، ولو فَعَلْتَهُ بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ ذلك بهن»[(٣)]، ولو أنك فعلت ذلك بالغين والخاء لم ترَ ذلك مُخِلاً بهما، مما يدلك على أنهما لا يمكن أن يجتمعا مع الكاف في مخرج واحد، وأنهما يخرجان من نقطة هي أعمق من النقطة التي يخرج

(١) تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٤.
(٢) رمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٣٠ و٣١.
(٣) «الكتاب» ٤/ ٤٨٠.

منها الكاف.

وهناك ما يَدُلُّ على أن الغين والخاء يخرجان من نقطة هي أعمق من النقطة التي يخرج منها القاف، وذلك أن القاف تخفى عندها النون الساكنة بإجماع من القراء ومتكلمي العربية، أما الغين والخاء فإن النون الساكنة تظهر عندهما، إلا أن بعض العرب ربما أخفاهما، قال سيبويه: «وبعضُ العرب يُجري الغين والخاء مجرى القاف»[١]، فيقول: مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ فيُخفي النون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم»[٢]. كما أخفاها بعض القراء عند الغين والخاء أيضاً[٣]. ولمَّا كان الإخفاء على قدر القرب والبعد من النون دلَّ ذلك على أن القاف أقرب مخرجاً إلى النون من الغين والخاء، وإن كان ذلك شيئاً قليلاً، كما دلَّ على أن الغين والخاء أعمق مخرجاً من القاف، وهو ما قال به سيبويه وجمهور علماء السلف.

ب- مخرج: س ص ز:

رَتَّبَ سيبويه مخارج أصوات طرف اللسان هكذا: (ل - ن - ر - ط د ت - س ص ز - ذ ش ظ) وتابعه على ذلك جمهور علماء العربية وعلماء القراءة والتجويد، إلا ما ينسب إلى الفراء ومن تابعه من جمع الأصوات الثلاثة (ل ن ر) في مخرج واحد، أما المحدثون فإن عدداً منهم جمع الأصوات العشرة [ل ر ن، ط ذ ت ض، س ص ز] في مخرج واحد هو اللثة[٤]، وأخرج عدد آخر منهم الأصوات الثلاثة (ل ر ن) وجعل مخرجها من اللثة، وجعل الأصوات الأخرى أسنانية لثوية[٥]. ويقدِّمُ بعضهم (س ص ز) على (ط د ت ض) فيكون مخرج الأصوات الثلاثة الأولى أدخل في اللثة، بينما يكون مخرج الأربعة الأخرى أقرب إلى أصول

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٥٤.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٥١.

(٣) ينظر: الداني: «التحديد» ص١١١، وابن الجزري: «النشر» ٢/ ٢٢.

(٤) د. سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠١، وعبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» (لمالمبرج) ص١١٠.

(٥) ينظر: رمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٣١.

الأسنان[1].

وبغض النظر عن موضع طرف الأسنان من الأسنان عند نطق (س ص ز) فإن علماء العربية وعلماء التجويد مجمعون على أن مخرج هذه الأصوات بين طرف اللسان وموضع ما بين الثنايا، وليس بين طرف اللسان واللثة[2]، وقد أكد سيبويه ذلك في مواضع من الكتاب، في غير المكان الذي تحدث فيه عن المخارج، من ذلك قوله: «والطاء والدال والتاء يُدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين لأنهن من الثنايا وطرف اللسان، وليس بينهن في الموضع إلا أن الطاء وأختيها من أصل الثنايا (أي اللثة)، والصاد وأختاها من بين طرف اللسان والثنايا. ولا يزال هذا التحديد لمخارج هذه الأصوات مقبولاً على ما يبدو، ولم يقم دليل أكيد يدعو إلى الخروج عن ترتيب هذه الأصوات الذي تعرضه كتب التراث العربي.

رابعاً: مخارج أصوات العربية الجامدة في النطق المعاصر:

إن تحديد مخارج أصوات العربية ينبغي أن يستند إلى ثلاثة اعتبارات:

١- مراعاة النطق المعاصر للعربية الفصحى، متمثلاً بقراءة القرآن الكريم خاصة، ونطق جمهور مثقفي العرب عامة.

٢- مراعاة الحقائق الصوتية التي أثبتها العلم في العصر الحديث، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام في القضايا التي لم يبتَّ فيها العلم على نحو أكيد.

٣- مراعاة التيسير الذي تقتضيه أغراض التعليم، مما يدعو إلى الإغضاء عن بعض الفوارق الصوتية الدقيقة التي يصعب على متعلم هذا العلم إدراكها، مع عدم التفريط في هذا الجانب بما هو أساسي أو ضروري.

وإذا أخذنا هذه الأمور الثلاثة ينظر الاعتبار وجدنا أنَّ طريقة سيبويه في ترتيب المخارج لم تعد مناسبة في بعض جوانبها، كما أن طريقة المحدثين لا تخلو من

---

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٩١، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١١٦ و١١٨.

(٢) ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٢٠٩-٢١٠.

بعض جوانب القصور، مما يدعو إلى الأخذ بطريقة تستند إلى النطق المعاصر للعربية، وتحقق متطلبات الدقة العلمية والوضوح، وهو ما نحاول عمله هنا بعد أن نعرض ملاحظاتنا حول الطريقتين المذكورتين.

أما ترتيب سيبويه للمخارج فنلاحظ عليه ما يأتي:

١- خَلَطَ مخارج الأصوات الذائبة بمخارج الأصوات الجامدة، فقد ذكر الألف مع الهمزة والهاء، كما يُعْتَقَدُ أنه حين ذكر مخرج الياء والواو قصد بهما الياء والواو الجامدتين والذائبتين، وهذا أمر يؤدي إلى شيء من الغموض أو اللبس.

٢- ذكر سيبويه (أقصى الحلق) وجعله مخرجاً لثلاثة أصوات هي (ءهـا)، وقد اتضح للدارسين اليوم أن أقصى الحلق يشير إلى موضع الحنجرة، التي تضم الوترين الصوتيين اللذين لهما شأن في نطق الأصوات الثلاثة، والأصوات الأخرى، ونسبة هذه الأصوات إلى الحنجرة أدق من نسبتها إلى أقصى الحلق.

٣- لم يَعُدْ تحديد سيبويه مخرج الضاد بأول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مطابقاً لنطق الضاد في زماننا، مما يستدعي وضع الضاد في مخرج واحد مع الطاء والتاء والدال.

٤- جَعَلَ سيبويه اللام والنون والراء من ثلاثة مخارج، وبين هذه الأصوات قرب شديد يخفى معه على المتعلم إدراك التمايز بين مخارجها، ولعل في جعلها من مخرج واحد والاعتماد في التفريق بينها على صفاتها الصوتية ما ييسر الأمر على المتعلم، وكان من علماء السلف من عَدَّها من مخرج واحد، على نحو ما ذكرنا من قبل، كما أن الخليل قال في «العين»: «ثم الراء واللام والنون في حيِّز واحد»[١]. وهو مذهب أكثر المحدثين.

٥- جَعَلَ سيبويه المخرج السادس عشر للنون الخفيفة، وهي أحد الأصوات الفرعية المستحسنة الخمسة التي ذكر أنها كثيرة في كلام العرب وتستحسن في قراءة

---

(١) «العين» ١/٥٨.

القرآن والأشعار[1]، وهذه النون فرع عن النون الأصلية، ويمكن الاكتفاء بمخرج النون الأصلية، على نحو ما فعل ابن الطحان من قبل.

أما طريقة علماء الأصوات المعاصرين في عرض مخارج الأصوات الجامدة فإنها تثير عدداً من الملاحظات أيضاً، وتتلخص في:

١- يبدو أن جمع (س ص ز) و(ط د ت ض) في مخرج واحد غير دقيق، على نحو ما أشرنا إلى ذلك من قبل، كما أنَّ مَن ضَمَّ (ل ر ن) إلى هذه الأصوات وجعلها من مخرج واحد لم يكن مصيباً في ذلك، والأَوْلى إفراد كل مجموعة من هذه الأصوات بمخرج مستقل، وتُرَتَّب على هذا النحو (ل ر ن - ت د ط ض - س ص ز).

٢- لم يكن وضع المحدثين للغين والخاء مع صوت الكاف في مخرج واحد مبنياً على أساس متين، ويظل ترتيب سيبويه (غ خ - ق - ك) مقبولاً، على نحو ما أسلفنا.

٣- كان سيبويه قد استخدم في تحديد مخارج الفم مصطلح الحنك الأعلى، وأقصى الحنك ووسطه، واستخدم المحدثون تسميات أخرى لأجزاء الحنك هي: اللثة، والغار، والطبق، واللهاة، وهي تسميات عربية خالصة، وقد تكون أكثر دقة في التعبير عن المخارج.

ويمكن أن نحدد الآن مخارج أصوات العربية الجامدة، آخذين بنظر الاعتبار الملاحظات التي أوردناها على طريقة سيبويه في تحديد المخارج وطريقة المحدثين:

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٢.

ت	الموضع	الوصف	رموزالأصوات
١	بين الشفتين	شفوي	ب م و
٢	بين أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى	أسناني شفوي	ف
٣	بين طرف اللسان وأطراف الثنايا	أسناني	ذ ث ظ
٤	بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[١]	أسناني لثوي	س ص ز
٥	بين مقدم اللسان وأول اللثة	لثوي أمامي	د ت ط ض
٦	بين مقدم اللسان وآخر اللثة	لثوي خلفي[٢]	ل ر ن
٧	بين وسط اللسان والغار (وسط الحنك)	غاري	ج ي ش
٨	بين أقصى اللسان والطبق (أقصى الحنك)	طبقي	ك
٩	بين أقصى اللسان واللهاة (آخر الحنك)	لهوي	ق
١٠	أدنى الحلق	أدنى حلقي[٣]	غ خ
١١	وسط الحلق	حلقي	ع ح
١٢	الحنجرة (بين الوترين الصوتيين)	حنجري	ء هـ

(١) فويق الثنايا: هذه عبارة سيبويه («الكتاب» ٤/٤٣٣)، وهي تشير إلى أن موضع طرف اللسان أو مقدمه يحاذي أول اللثة وأصل الأسنان، وذكر بعض المؤلفين أن مخرج (س ص ز) بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى (الزجاجي: «الجمل» ص٣٩٧)، وذكر (السفلى) هنا غير دقيق، لأن أسفل طرف اللسان يستند إلى أطراف الثنايا السفلى، لكن الصوت يخرج من بين أسلة اللسان وصفحتي الثنيتين العليين الداخلية وأصولهما من اللثة.

(٢) استخدام كلمتي (أمامي وخلفي) في وصف هذين المخرجين إشارة إلى ما بين المجموعتين (د ت ط ض) و(ل ر ن) من تمايز في موضعهما من اللثة.

(٣) استخدام كلمة (أدنى) هنا إشارة إلى قرب هذا المخرج من مخارج أقصى اللسان، ويمكن وصف هذا المخرج بأنه (لهوي - حلقي).

المبحث الثاني

صفات الأصوات الجامدة

إنَّ تحديد مخرج الصوت لا يكفي وحده لتوضيح خصائصه التي تميزه عن غيره من الأصوات، وذلك لاشتراك أكثر من صوت في المخرج الواحد[١]، وهناك عناصر أخرى في العملية النطقية تسهم في إعطاء الصوت خصائصه المميزة له، ويُشَكِّلُ المخرج أحد تلك العناصر، وهو بمثابة المكان الذي تَحْدُثُ فيه تلك العملية المركبة من عدد من الأنشطة لأعضاء آلة النطق.

وقد اصطلح علماء العربية والتجويد على تسمية ما يصاحب تكوُّنَ الصوت في مخرجه من أنشطة أعضاء النطق المختلفة بالصفات. ويعرِّفون الصفة بأنها «كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحدة بعضها عن بعض»[٢]، ويلزم أولاً النظر في منهج دراسة الصفات قبل الخوض في تفاصيلها:

يضم التراث العربي مباحث واسعة عن صفات الحروف وتصنيفها على وفق تلك الصفات، ولعل من المفيد للدارس الوقوف على مناهج علماء العربية وعلماء التجويد في دراسة الصفات وموازنة ذلك بمناهج علماء الأصوات المحدثين في دراستها، حتى تتبين الأسس التي جعلتنا نعتمد على منهج من تلك المناهج في دراستنا للصفات في هذا الكتاب.

وأقْدَمُ دراسة لصفات الحروف في العربية وأهمها ما ورد في «الكتاب» لسيبويه،

---

(١) ذهب ابن الحاجب إلى القول بأن لكل حرف مخرجاً («شرح الشافية» ٣/ ٢٥٠، و«الإيضاح في شرح المفصل» ٢/ ٤٨٠) وهو قول مخالف لمذهب جمهور العلماء، قدماء ومحدثين (ينظر: «الدراسات الصوتية» ص١٨١).

(٢) طاش كبري زاده: «شرح المقدمة الجزرية» ١١و، وينظر: محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٤٣.

أما ما ورد في كتاب «العين» للخليل فمحدود الأهمية، لقلتهِ وعدم وضوحه أحياناً، فقد لقَّب الخليل الأصوات بنسبتها إلى مخارجها، واستخدم المصطلحات التسعة الآتية (حَلْقيَّة - لَهَويَّة - شَجْريَّة - أسَليَّة - نِطْعِيَّة - لِثَوِيَّة - ذَلَقيَّة - شفويَّة - هوائيَّة)[١]. وهذه المصطلحات تتعلق بموضوع المخارج أكثر من تعلقها بموضوع الصفات التي تعبر عن كيفية تكوُّن الأصوات في مخارجها.

والمدقق في مقدمة كتاب «العين» يلمح بعض المصطلحات المعبرة عن صفات صوتية، لكن أكثر هذه المصطلحات اندثرت، ولم يتسرب منها إلى كتب علماء العربية وكتب التجويد إلا القليل، من ذلك:

حروف الذلاقة (ل ر ن - ف ب م) وما عداها الحروف الصُّتْم[٢].

حروف الطلاقة (أو الطُّلُق) «العين والقاف أطلق الحروف، وأضخمها... لنصاعتهما»[٣].

الصلابة والخفوت «الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها، وارتفعت عن خفوت التاء»[٤].

الحروف الصحاح وحروف العلل (أو المعتلة)[٥].

الهمزة مهتوتة مضغوطة[٦].

الميم مطبقة، لأنها تطبق الفم إذا نطق بها[٧].

هشاشة الهاء ولينها[٨].

---

(١) «العين» ١/ ٥٨.
(٢) «العين» ١/ ٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥.
(٣) «العين» ١/ ٥٣ و٥٥.
(٤) «العين» ١/ ٥٤.
(٥) «العين» ١/ ٥١ و٥٥ و٥٤ و٥٩.
(٦) «العين» ١/ ٥٢.
(٧) «العين» ١/ ٥٨.
(٨) «العين» ١/ ٥٤.

ولم يظهر أثر لهذه المصطلحات في كتاب سيبويه[1]، الذي نحا منحى آخر في دراسة الصفات، أكثر شمولاً، وأوضح تعبيراً، وأبعد أثراً في الدرس الصوتي العربي. فذكر من الصفات: (١) المجهورة (٢) المهموسة (٣) الشديدة (٤) الرخوة (٥) بين الشديدة والرخوة (٦) المنحرف (٧) حروف الغنة (٨) المكرر (٩) اللينة (١٠) الهاوي (١١) المطبقة (١٢) المنفتحة[2].

ووردت إشارة إلى صفات أخرى في مواضع من الكتاب، منها: (١) حروف الصفير (٢) حروف القلقلة (٣) الحروف المستعلية (٤) الاستطالة (٥) التفشي[3].

ويكون مجموع هذه الصفات سبع عشرة صفة، وإذا أضيفت إليها الصفة المقابلة للمستعلية وهي المنخفضة أو المستفلة كانت ثماني عشرة صفة، وصارت هذه الصفات مدار بحث الدارسين من علماء العربية[4]، وعلماء التجويد[5]، ولم يشذ عن ذلك إلا القليل[6].

وحاول بعض علماء العربية والتجويد المتأخرين رسم منهج محدد لدراسة تلك الصفات، مبنيٍّ على أسس صوتية واضحة، وأهم محاولة في ذلك ما عرضه الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) في كتابه «المفيد في شرح عمدة المجيد» حيث قال: «الفصل الخامس: في انقسام هذه الصفات إلى مُمَيِّزٍ ومُحَسِّنٍ، وذي قوة وذي

---

(١) يثير ذلك الشك في صحة نسبتها إلى الخليل، لشدة ولع سيبويه في الكتاب بآراء شيخه.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤-٤٣٦.

(٣) «الكتاب» ٤/ ٤٦٤ و١٧٤ و١٢٩ و٤٤٦ و٤٤٨ على التوالي المذكور.

(٤) ينظر: المبرد: «المقتضب» ١٠٤٣١، وابن السراج: «الأصول» ٣/ ٤٠١، وابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٦٨-٧٤.

(٥) ينظر: الداني: «التحديد» ص١٠٥، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٨٧-٩٨، والعطار: «التمهيد» ص٢٨٠، وابن الجزري: «النشر» ١/ ٢٠٢.

(٦) ذكر مكي في كتابه «الرعاية» أربعة وأربعين لقباً للأصوات، منها الصفات المذكورة، ومنها مصطلحات الخليل، وضم إليها ألقاباً أخرى بعضها صرفي الدلالة («الرعاية» ص١١٥-١٤٢)، ولم يتابع مكي في منهجه هذا في دراسة الصفات، ووجه بعضهم النقد إليه، (ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٢٢٩).

ضعف: اعلم - وفقك الله - إن هذه الصفات المذكورة لها فائدتان:

الأولى: تمييز الحروف المشاركة، ولولاها لاتحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها... فهذه إحدى فائدتي الصفات، وهي تمييز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها.

ولها فائدة أخرى وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج.

فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان: مميِّزٌ ومحسِّنٌ»[1].

وحاول بعض العلماء تقسيم الصفات على نحو آخر، وذلك بتقسيمها إلى ما له ضِدٌّ وما لا ضدَّ له، منهم عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ)، وذلك حيث قال: «وصفات الحروف تنقسم إلى قسمين:

صفاتٍ لها أضداد.

وصفاتٍ لا أضداد لها تضادُّها...»[2] وفي هذا التقسيم ملامح من تقسيم المرادي، لكنه يفتقر إلى ما في ذلك التقسيم من بيان لطبيعة الصفات الصوتية ودورها في تمييز الأصوات[3].

أما الأصواتيون العرب فإن طريقتهم في بحث صفات الأصوات تعتمد على أسس متقاربة، وإن كانت تبدو أحياناً مختلفة، ويغلب على كثير منهم ضَمُّ مبحث المخارج إلى مبحث الصفات وعرضهما في إطار واحد، هو إطار تصنيف الأصوات، الذي يعتمد على ثلاثة أسس رئيسة، هي:

١- تصنيف الأصوات حسب مواضع النطق (المخارج).

٢- تصنيفها حسب حالة الوترين الصوتيين (مجهورة أو مهموسة).

---

(١) «المفيد» ص٥٢، وينظر: الوفائي: «الجواهر المضية» ٢٥ظ.

(٢) «كفاية المستفيد» ٥ظ، وينظر: محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٤٤.

(٣) صنف عدد من علماء التجويد صفات الأصوات إلى ذاتية مثل الجهر والهمس والشدة والرخاوة، وعارضية مثل الترقيق والتفخيم والإدغام (ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٢٣٦).

٣- تصنيفها حسب طريقة تدخل الأعضاء الصوتية في المخارج، وأهم أنواعها بناءً على هذا التصنيف: الانفجارية - الاحتكاكية - المركبة - الجانبية - المكررة - الأنفية - أنصاف الحركات[١].

ويغلب على طريقة المحدثين[٢] في بحث صفات الأصوات محاكاة طريقة الغربيين في دراستها[٣]. لتلقي معظم الجيل الأول منهم مبادىء علم الأصوات وأصوله في جامعات غربية، ولضعف اتصال كثير منهم بالتراث الصوتي العربي، وعدم اطلاعهم على كثير من مصادره الأساسية، مما حمل كثيراً منهم على اختراع مصطلحات - غير موحدة أحياناً - للتعبير عن مفاهيم صوتية لها في التراث العربي مصطلحات راسخة معروفة، أو استخدمت لتحقق بذلك أمرين: الأول وحدة المصطلح الصوتي، والثاني تحقيق التواصيل بالتراث الصوتي العربي مع الإفادة من منجزات علم الأصوات الحديث.

---

(١) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٦، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٥، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٧٧، وجان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص٢٢، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٠٩، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٦٩، ٢٧٦ و٢٧٧.

(٢) نهج عدد من الباحثين المحدثين نهج القدماء في بحث الصفات، من ناحية المصطلحات في الأقل، منهم د. عبد الصبور شاهين في كتاب «علم الأصوات» لمالمبرج (ص١٠٩)، وعبد القادر الخليل في كتاب «المصطلح الصوتي» (ص٨٥ و١٠٣ و١١٦).

(٣) يمكن ملاحظة ذلك بالنظر في ما أورده الدكتور فوزي حسن الشايب في كتابه «محاضرات في اللسانيات» طبعة ١٩٩٩ في فصل (وصف الصوامت ص١٤٧-٢٠٢) قال (ص١٤٩): إن الصوامت حسب طريقة النطق تنقسم إلى سبعة أصناف هي: الوقفات (Stops) والمركبات (Affricatives) والجانبيات (Laterals) والمكررات (Rolled) والأنفيات (Nasals) والاحتكاكيات (Fricatives) ثم أشباه الحركات (Semi - vomels). وموازنة ذلك بما جاء في كتاب دانيال جونز (Daniel Jones) تلفظ الإنجليزية (The Pronunciation of English) (طبعة ١٩٥٦) في فصل تصنيف الصوامت (Clasifacation of Consonants) (ص٢٥- ٢٧ و٦٨-١١٧) حيث تتطابق العناوين والمصطلحات باستثناء إسقاط الدكتور الشايب مصطلح (Flapped Consonants - المستلة أو اللمسية) لعدم ظهوره في أصوات العربية (ينظر: ص٩٨ من كتاب جونز).

وبعد النظر في مناهج العلماء، قدماء ومحدثين، في دراسة صفات الأصوات وأسس تصنيفها، ترجَّح عندي، في دراسة أصوات العربية، اعتماد منهج علماء العربية والتجويد متمثلاً بمنهج الحسن بن قاسم المرادي الذي يقوم على تصنيف الصفات إلى صفات مُمَيِّزةٍ وصفاتٍ مُحَسِّنَةٍ لأن هذا المنهج يقوم على أسس صوتية محضة، ويُفصح عن فهم صحيح لصفات الأصوات وخصائصها، ويعرضها على أساس خطة محكمة شاملة، تحقق متطلبات المنهج العلمي في البحث، وتحافظ على منجزات علماء السلف، ولا تحجب الباحث عن الاستفادة من التقدم الحاصل في دراسة الأصوات اللغوية في العالم[١].

أولاً: الصفات المميزة:

سُمِّيَتْ بهذا الاسم لأن من شأنها التمييز بين الأصوات المتشاركة في المخرج الواحد، مثل (ث ذ ظ) مخرجها واحد والذي جعل جرسها مختلفاً في السمع اختلاف صفاتها المصاحبة لها في تكوُّنها في مخرجها، فالثاء مهموس، والذال مجهور، وصفة الجهر في الذال مَيَّزته عن الثاء، والظاء مجهور مطبق، وصفة الإطباق فيه ميَّزته عن الذال، وهكذا. وأهم الصفات المميِّزة: الجهر ويقابله الهمس، والشدة وتقابلها الرخاوة، والإطباق ويقابله الانفتاح[٢].

١- الجهر والهمس:

يحدث الجهر في الحنجرة حين يتضام الوتران الصوتيان، ويؤدي ضغط هواء الزفير إلى فتحهما ثم انطباقهما بسرعة كبيرة، على نحو ما أشرنا عند الحديث عن أعضاء آلة النطق، وينتج عن ذلك نغمة صوتية واضحة، هي الجهر الذي يصاحب نطق عدد من أصوات اللغة، التي توصف بأنها مجهورة، ويُعَرَّف الصوت المجهور بأنه الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به، ويسمى الصوت الذي لا يتذبذب

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «الكلام إنتاجه وتحليله» ص٢٤٦-٢٤٧.

(٢) ذكر عدد من علماء السلف الذلاقة والإصمات ضمن الصفات المتضادة أو المميزة، وأصل المصطلحين في كتاب «العين» (١/٥١-٥٢)، لكن دلالتهما صرفية أكثر منها صوتية (ينظر: ابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/٧٤-٧٥)، والأزهري: «تهذيب اللغة» ١/٥٠-٥١، ومن ثم أهملت الوقوف عندهما.

الوتران عند نطقه مهموساً[1]. وإنما سُمِّيَ الأول مجهوراً والثاني مهموساً لأن معنى الجهر لغة رفعُ الصوت أو الإعلان، والهمس هو إخفاء الصوت[2].

ويمكنك أن تفرِّق بين الصوت المجهور والصوت المهموس بأن تَسُدَّ أُذنيك وتنطق بالصوت فإن وجدت صدى أو دَوِيّاً للصوت في أُذنيك كان الصوت مجهوراً، وإن لم تجد ذلك كان الصوت مهموساً، فلو أنك نطقت (ث ث ث ذ ذ ذ ث ث ث ذ ذ ذ . . . .) مثلاً بنَفَس متصل لأدركت بسهولة أن الثاء مهموس وأن الذال مجهور، وهكذا في الأصوات الأخرى. ويمكن التفريق بين المجهور والمهموس أيضاً بوضع أصابع اليد أو راحة الكف على الجبهة أو على النتوء البارز في الرقبة أو على الصدر، وسوف تُحِسُّ بأثر اهتزاز الوترين مع الأصوات المجهورة[3]، وسبق الحديث عن ذلك في أثناء الكلام على إنتاج الأصوات.

والأصوات العربية المجهورة: (ع غ ج ي ل ر ن د ض ز ذ ظ ب م و) والمهموسة: (هـ ح خ ق ك ش ت ط س ص ف ث)، واختُلفَ في صوت الهمزة، لأن مخرجها هو موضع صدور نغمة الجهر، فهي تُنْطَقُ بانطباق الوترين ثم انفراجهما بعد ضغط الهواء لحظة من الوقت، والجهر يحدث باهتزاز الوترين وتذبذهما، فقال قسم من الباحثين بأنها صوت مهموس، لعدم تذبذب الوترين معها، وقال آخرون هي صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس نظراً إلى أن وضع الوترين معها يخالف كُلّاً من وضع الجهر ووضع الهمس، فهي تمثل حالة ثالثة[4].

وكان علماء العربية وعلماء التجويد يَعُدُّون صوت القاف والطاء والهمزة أصواتاً مجهورة، متابعين في ذلك سيبويه[5]. وللباحثين المحدثين كلام في تفسير ذلك،

---

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٤٥، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٩-١٠، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٠٦.

(٢) ينظر: «لسان العرب» ٥/ ٢٢٠ مادة جهر، و٨/ ١٣٧ (مادة: همس)، والداني: «التحديد» ص١٠٥، والرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٠.

(٤) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٦١.

(٥) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

سوف نعرضه في المبحث الخاص بالكلام على تطور أصوات العربية، إن شاء الله.

ويتساءل الباحثون المحدثون عن إدراك سيبويه لحقيقة الصوت المجهور والمهموس، ووقفوا طويلاً محللين تعريفه لهما، ولعل من المفيد نقل ذلك التعريف هنا ليشارك القارىء التفكير في هذه المسألة، قال سيبويه: «فالمجهورة: حَرْفٌ أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت... وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت»(١).

ولا يخفى على القارىء صعوبة إدراك المقصود بالمجهور والمهموس في كلام سيبويه، ولعل ذلك راجع إلى عدم معرفته بالوترين الصوتيين، فجاءت عباراته لا تخلو من غموض، وحاول الباحثون المحدثون إماطة ذلك الغموض بإطالة الوقوف أمام ألفاظ التعريف محللين لها ومقدمين التفسير الذي يرونه مناسباً لها(٢)، لكنهم لم ينتهوا من ذلك إلى نتيجة حاسمة. وأحسب أن سيبويه تمكن من إدراك آثار اهتزاز الوترين الصوتيين على الأصوات اللغوية، يدل على ذلك أمور، منها:

الأول: أنه استطاع أن يصنف الأصوات تصنيفاً صحيحاً إلى مجهورة ومهموسة، ويمكن أن نجد تفسيراً لوصفه القاف والطاء والهمزة بالجهر.

الثاني: ورد في كلام سيبويه على الوقف إشارة إلى تقسيم الأصوات إلى مُشْرَبَة، أُشربت صوت الصدر، وإلى مهموسة يخرج صوتها من الفم مع النفس لا صوت الصدر(٣). ونقل السيرافي في شرحه الكتاب ما يوضح ذلك، فذكر أن الأخفش قال: «سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور... قال سيبويه: وإنما فرَّقَ بين

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٢) ينظر: عبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص٩٥-١٠٠، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص١٠٣-١٠٥.

(٣) «الكتاب» ٤/ ١٧٤-١٧٥.

المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن تدخله الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق... وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجي الصوت، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهورة، فأُخرج الصوت من الفم ضعيفاً....»[1]، والراجح أن صوت الصدر هو صوت الجهر المنبعث من الوترين الصوتيين.

وترددت فكرة التمييز بين المجهور والمهموس اعتماداً على صوت الصدر في بعض المصادر العربية القديمة، فجاء في «اللسان»: «قال شَمرٌ[2]: الهمس من الصوت والكلام ما لا غَوْرَ له في الصدر، وهو ما هُمِسَ في الفم... والهمس والهميس حِسُّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة في النطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسر»[3].

الثالث: إدراك سيبويه دَوْرَ الجهر والهمس في التفريق بين الأصوات المشتركة في مخرج واحد، فقال وهو يتحدث عن الإدغام في حروف طرف اللسان: «وكذلك الطاء مع التاء، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً، لأن الدال كالطاء في الجهر[4]، والتاء مهموسة... وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء، لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير... وقصة الصاد مع الزاي والسين كقصة الطاء والدال والتاء، وهي من السين كالطاء من الدال، لأنها مهموسة مثلها، وليس يفرق بينهما إلا الإطباق، وهي من الزاي كالطاء من التاء، لأن الزاي غير مهموسة»[5].

---

(١) «شرح الكتاب» ٦/ ٤٦١-٤٦٣، وينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٢١، وهنري فليش: «العربية الفصحى» ص١٩٩، و«الدراسات الصوتية» ص١٣٠.

(٢) شمر بن حمدويه الهروي: لغوي أديب له كتاب كبير في اللغة، توفي سنة ٢٥٥هـ («الأعلام» ٣/ ١٧٥).

(٣) «لسان العرب» ٨/ ١٣٧ (همس).

(٤) هذا على وصف سيبويه للطاء بأنها مجهورة.

(٥) «الكتاب» ٤/ ٤٦٠-٤٦١.

والأصل في الأصوات اللغوية أن يكون لكلِّ صوتٍ مجهورٍ مقابلٌ مهموسٌ، لأن أعضاء النطق حين تتشكل لنطق صوتٍ ما مع اهتزاز الوترين الصوتيين كان الصوت مجهوراً، فإن حافظت تلك الأعضاء على وضعها السابق مع عدم اهتزاز الوترين كان الصوت مهموساً، وهو المقابل لذلك الصوت المجهور، فإذا نطقت صوت الذال وأوقفت اهتزاز الوترين مع إبقائك على اندفاع النَّفَسِ كان الصوت الناتج هو الثاء، وهو النظير المهموس للذال.

وترد في هذا الصدد ملاحظات:

الأولى: أنَّ عدداً من الأصوات المجهورة لا يقابلها صوت مهموس، وذلك لاتساع مخارجها، فحين يتوقف اهتزاز الوترين في أثناء النطق بها تستحيل إلى نَفَسٍ غير مسموع أو ضعيف لا يتشكل منه صوتٌ لغوي، ومن هذه الأصوات النون والميم واللام والراء، وهي تشبه الأصوات الذائبة (المصوِّتة) من هذه الناحية.

وهناك من الأصوات المهموسة ما يصعب الإتيان بمقابله المجهور، مثل صوت القاف في النطق الفصيح والنطق القرآني، وإبدالُ القاف غيناً في بعض اللهجات لا يعني أن الغين هو النظير المجهور للقاف[1]، فصوت الخاء هو النظير المهموس للغين، وليس القاف. وبين القاف وكلٍّ من الغين والخاء اختلاف في صفة الشدة والرخاوة، على الرغم مما بين هذه الأصوات من تقارب مخرجي[2].

والملاحظة الثانية: أن اللغة قد تهمل بعض المقابلات الصوتية المجهورة أو المهموسة، لأن الأصوات التي يمكن لأعضاء آلة النطق إصدارها أكثر مما يمكن أن تستوعبه لغة واحدة، لكن اللغات تتفاوت في استخدام الأصوات، وليس المقام مخصصاً للموازنة بين اللغات في هذا الجانب، وإنما المقصود هو الإشارة إلى أن عدداً من الأصوات المجهورة لم تستخدم العربية مقابلاتها المهموسة، وبالعكس أيضاً، وهذه مجموعة من الأصوات لم تستخدمها العربية موضوعة بين قوسين:

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٨٥-٨٦.

(٢) لم يرد في كتب علم الأصوات اللغوية تفسير لصعوبة نطق مقابل مجهور للقاف، فيما اطلعت عليه منها.

الصوت المجهور	مقابله المهموس
ب	(پ)
(ڤ)	ف
(ص)	ص
(ژ)	ش
ج	(چ)
(گ)	ك

واستخدمت اللهجات العربية القديمة عدداً من تلك الأصوات، وكان سيبويه قد تحدث عن تلك الحروف، وسماها الحروف الفرعية، وذكر أن عدداً منها كثيرة في الاستعمال، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وبعضها غير كثير ولا مستحسن[١]. كما أن عدداً من تلك الأصوات شائع يستخدم في اللهجات العربية المعاصرة، ولا يتسع المقام لتتبعها والحديث عنها.

والملاحظة الثالثة: أن الأصوات المجهورة تختلف عن المهموسة في خصائصها النطقية والفيزياوية والسمعية:

فمن الناحية النطقية لاحظ العلماء «أن نَفَس الحرف المجهور قليلٌ، وأن نَفَس الحرف المهموس كثيرٌ»[٢]، لأن «الصوامت المهموسة يحتاج نُطقها إلى قوة من إخراج النَّفَس (=الزفير) أعظم من التي يتطلبها نطق الصوامت المجهورة، ويمكن أن نلمس هذا الفارق في قوة النفَس إذا بسطنا الكف أمام الفم ونحن ننطق صامتاً مهموساً متلواً بنظيره المجهور مثل ث-ذ، ت-د، س-ز...»[٣]. ومما يؤكد لك ذلك أيضاً أنك لو ملأت رئتيك هواء ونطقت صوتاً مهموساً مثل الثاء وأَطلتَ

---

(١) ينظر: «الكتاب» ٤/٤٣١-٤٣٢، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٨٤-٨٧، و«الدراسات الصوتية» ص١٧٢.

(٢) المرعشي: «جهد المقل» ص١٤٦.

(٣) محمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٤.

الصوت به حتى يَنْفَدَ ما فيهما من هواء، ثم أعدت العملية مع نطق المقابل المجهور للثاء وهو صوت الذال، لوجدت أن وقت نطق الذال أطول كثيراً من وقت نطق الثاء، وهو أمر يؤكد الملاحظة السابقة.

وتتميز الأصوات المجهورة عن المهموسة بقوة وضوحها في السمع[1]، وذلك راجع إلى النغمة الحنجرية المتولدة من اهتزاز (أو ذبذبة) الوترين الصوتيين. كما أن التحليل الطيفي للأصوات بجهاز (الإسبكتروگراف) يُظهر اختلافاً بين حزم الأصوات المجهورة المسجلة على الورق وحزم الأصوات المهموسة[2].

٢- الشدة والرخاوة:

تتنوع طريقة اعتراض أعضاء آلة النطق للنَّفَس في مخرج الصوت، فيمكن أن يكون الاعتراض تاماً، وذلك بقفل مجرى النفس بالتقاء عضوين من أعضاء النطق التقاءً محكماً، ثم إطلاق الهواء المحبوس خلف العضوين، ويحدث ذلك في نطق صوت الباء مثلاً.

ويمكن أن يكون الاعتراض في أدنى درجاته، وذلك بأن تكون أعضاء آلة النطق مفتوحة بقدر ما تسمح طبيعتها، ويكون ذلك في نطق صوت الفتحة والألف مثلاً.

وبين حالة أعضاء النطق مع صوت الباء وحالتها مع صوت الفتحة والألف درجات كثيرة من الانفتاح، وصور متعددة لاعتراض النفس في مواضع النطق، وتتنوع الأصوات تبعاً لذلك التنوع في درجات الانفتاح وتعدد أشكال الاعتراض.

وتُصَنَّفُ الأصوات اعتماداً على درجة الانفتاح في المخرج إلى مجموعتين كبيرتين، هما: الأصوات الجامدة (الصامتة) والأصوات الذائبة (المصوِّتة)، وهناك خط مقَدَّرٌ لدرجة انفتاح آلة النطق يفصل بين المجموعتين، إذا تجاوز تضييق درجة انفتاح المخرج ذلك الخط انتقل الصوت من مجموعة الأصوات الذائبة إلى الجامدة، وسبق الحديث عن هذين الصنفين في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

---

(١) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٢٥.

(٢) ينظر: حسن سلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٥٢ و٥٦.

ونريد أن نتوقف هنا عند تصنيف الأصوات الجامدة إلى مجموعات حسب درجة الانفتاح أو نوع الاعتراض، وكلنا قد ألمحنا إلى شيء من ذلك عند حديثنا عن إنتاج الأصوات اللغوية في المبحث الثاني من الفصل الثاني. ونحاول هنا أن نقف وقفة أطول نحدد فيها طبيعة كل صنف وعدد أصواته في العربية.

وتُصَنَّفُ أصوات العربية في التراث الصوتي العربي بناء على هذا الأساس على ثلاثة أنواع هي:

أ- الشديدة، ويسميها كثير من المحدثين: الانفجارية.

ب- الرِّخوة، ويسميها كثير من المحدثين: الاحتكاكية.

جـ- المتوسطة، أو البينية، أي بين الشديدة والرخوة.

وقد لا تكون قدرة صفات الشدة والرخاوة على التمييز بين الأصوات بنفس درجة الوضوح في قدرة صفات الجهر واللمس على التمييز بينهما، لكن وضع هذه الصفات في مجموعة الصفات المميزة أولى من وضعها مع الصفات المحسنة، وذلك للتقابل الواضح بين طبيعة الصوت الشديد والصوت الرخو.

أ- **الأصوات الشديدة:**

تتكوَّن الأصواتُ الشديدةُ (الانفجارية) من اجتماع أمرين: الأول: حَبْسُ النفس الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع ما من آلة النطق، فينضغط الهواء خلف ذلك الموضع، والثاني: إطلاق النفس المضغوط بانفصال العضوين انفصالاً سريعاً، فيندفع الهواء مُحْدِثاً صوتاً انفجارياً[1].

والأصوات الشديدة في العربية الفصحى في النطق المعاصر تسعة هي: (ء ق ك ج د ت ض ط ب)، وكان سيبويه لا يَعُدُّ الضاد من الشديدة، كما أن من المحدثين مَن لا يعد الجيم من الشديدة.

أما سيبويه فإنه عَرَّفَ الصوت الشديد بأنه «الذي يمنع الصوت أن يجري فيه،

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٣، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١٩٦، وسلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٥٢.

وهو: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء»[١]، ويبدو أن مفهوم سيبويه للشديد يتطابق مع مفهوم المحدثين، يدل على ذلك قوله وهو يتحدث عن الطاء والدال: «ولأنها حصرت الصوت من موضعها كما حصرته الدال»[٢].

وكان تعريف سيبويه للشديد قد ألقى بظلاله على كلام علماء السلف عند حديثهم عنه[٣]، لكن منهم من استطاع أن يُعَرِّف الشديد على نحو أكثر وضوحاً، فقال طاش كبري زادة: «إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجري يسمى شدة، كما في (الحج)، فإنك لو وقفت على قولك: الحج، وجدت صوتك راكداً محصوراً، حتى لو رُمْتَ مَدَّ صوتك لم يمكنك...»[٤] وقال محمد المرعشي: «إن صوت الحرف ونَفَسه إما أن يَحْتَبِسا بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة، أو لا يحتبسا أصلاً بل يجريا جرياناً كاملاً وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينية»[٥]. وأنت تلاحظ أن الأول استخدم مصطلح (حصر الصوت) وأن الثاني استخدم مصطلح (حبس الصوت)، وهو استخدام صحيح ودقيق.

وكان أبو منصور الحسين بن محمد بن زَيْلَة (ت٤٤٠هـ)، قد استخدم مصطلح الحروف الحَبْسِيَّة، وهي عنده عشرة: ب ت ج د ط ق ك ل م ن ومصطلح الحروف التسريبية، وهي سائر الحروف[٦]. وهما مصطلحان واضحان ودقيقان، وإن كانت طريقة ابن زيلة في حصر حروف القسمين تلغي المتوسطة.

وكان سيبويه قد أخرج الضاد من الأصوات الشديدة لأنه يصف الضاد الرخوة القديمة، وأما من أخرج من المحدثين صوت الجيم من الأصوات الشديدة فإنه

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.
(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٦٠.
(٣) ينظر: «الدراسات الصوتية» ص١٤١-١٤٤.
(٤) «شرح المقدمة الجزرية» ١١ظ.
(٥) «جهد المقل» ص١٤٦.
(٦) «الكافي في القوافي» ص٤٦.

يذهب إلى أنه صوت مُرَكَّبٌ يجمع بين الشدة والرخاوة في نطقه، فقد لوحظ أن انفصال وسط اللسان عن الغار في أثناء النطق بالجيم لا يحدث فجأة، كما يحدث في نطق الأصوات الشديدة، بل يتم الانفصال ببطءٍ، مما يجعل آخر الصوت تشوبه شائبة من الرخاوة أو الاحتكاكية[1].

ولمَّا كانت اللاحقة الاحتكاكية التي تتبع صوت الجيم غير بارزة كثيراً[2]، فإن وصف علماء العربية والتجويد لصوت الجيم بالشدة يبدو مقبولاً، ولا يستوجب تخطئتهم، لاسيما أن من علماء الأصوات المحدثين من يرفض الاعتراف بالطبيعة المركبة لصوت الجيم، ويفضلون النظر إليه باعتباره صوتاً انفجارياً (شديداً)[3].

ب- الأصوات الرخوة:

صفة الرخاوة هي المقابلة لصفة الشدة، وتتكون الأصوات الرخوة (الاحتكاكية) بأن يَحْدُثَ تقاربٌ شديدٌ بين عضوين من أعضاء النطق ينشأ عنه تضييق لمجرى الهواء الخارج من الرئتين، وحدوث حفيف أو احتكاك مسموع[4].

وتتنوع الأصوات الاحتكاكية بحسب المخارج، كما تتنوع بحسب الجهر والهمس، وبحسب شكل التضييق في المخرج، وبحسب الترقيق والتفخيم[5]. والأصوات الرخوة في العربية ثلاثة عشر صوتاً، هي:

---

(١) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٠٣، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص١٨٢، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٦٠.

(٢) ذكر الدكتور أحمد مختار عمر أن الجيم الفصحى يسبق نطقها صويت مما يجعل الجيم صوتاً مركباً (ينظر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٩١) وهو شيء انفرد به.

(٣) ينظر: ماريو باي: «أسس علم اللغة» ص٨٥.

(٤) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٨٩، ود. سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢١٢، وسلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٥٦.

(٥) ينظر: د. سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢١٣-٢١٤.

المجهورة	المهموسة
ـ	ف
ذ	ث
ظ	ـ
ز	س
ـ	ص
ـ	ش
غ	خ
ع	ح
ـ	هـ

وهناك اختلاف بين الدارسين في عَدِّ الواو والياء من الأصوات الرخوة وهو أمر سوف نذكره في الفقرة الآتية عند الحديث عن الأصوات المتوسطة إن شاء الله.

وكان سيبويه قد جعل الحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفاً هي: (هـ ح غ خ ش ص ض ز س ظ ث ذ ف) فأخرج منها العين وجعله متوسطاً، وأخرج الواو والياء ووصفهما باللين، وذكر من بينها الضاد[1].

جـ- الأصوات المتوسطة:

تتنوع أشكال اعتراض أعضاء آلة النطق مجرى النَّفَس فتتنوع تبعاً لذلك الأصوات الناتجة عن تلك الأشكال. ومَرَّ بك عن قريب الحديث عن الأصوات الشديدة التي تقتضي قفلاً تاماً لمجرى النفس، والأصوات الرخوة التي تنشأ عن تضييق للمجرى.

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

ولاحظ علماء الأصوات، قدماء ومحدثين، وجود مجموعة من الأصوات لا تندرج في الأصوات الشديدة ولا الرخوة، لطبيعة شكل اعتراض النفس فيها، وقد سمى علماء العربية والتجويد هذه المجموعة من الأصوات بالمتوسطة أو البينية.

ولم يستخدم سيبويه مصطلح (المتوسطة)، ولكنه قال بعد أن ذكر الأصوات الشديدة والرخوة. «وأما العين فبين الشديدة والرخوة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء». ثم ذكر أصنافاً أخرى من الأصوات: هي أصوات الغنة والمكرر والمنحرف واللينة والهاوي[1]. وجاء ابن جني فنصَّ على أن كل ما عدا الشديدة والرخوة فهو من الأصوات التي بين الشديدة والرخوة، وهي ثمانية جمعها في: (لم يَرْوِ عَنَّا) وفي (لم يُرَوِّعنا) وفي (لم يَرعَوْنا)[2].

ولم يشتهر مصطلح (المتوسطة) إلا عند علماء العربية والتجويد المتأخرين[3]، وهو يعبر عن معنى عبارة (بين الشديدة والرخوة)، وكذلك مصطلح (البينية)[4]، وهو مشتق من كلمة (بين) على طريقة المصدر الصناعي.

وحصل خلاف بين علماء العربية والتجويد في عدد الحروف المتوسطة، فنجد من العلماء من وافق ابن جني في عدها ثمانية أصوات، هي (ع ل ن ر م و ي ا) بغض النظر عن طريقة جمعها في كلمة أو عبارة[5]، ومن العلماء مَن أخرج الألف والواو والياء من الحروف المتوسطة[6].

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٥.

(٢) «سر صناعة الإعراب» ١/ ٦٩.

(٣) ينظر: أبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/ ١٠، وابن الجزري: «النشر» ١/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: الوفائي: «الجواهر المضية» ٣٠و، ومحمد المرعشي: «جهد المقل» ص١٤٦.

(٥) ينظر: مكي: «الرعاية» ٩٤، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٨٩، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/ ١٠.

(٦) ينظر: الداني: «التحديد» ص١٠٦، والعطار: «التمهيد» ص٢٨١، والمرعشي: «جهد المقل» ص١٤٤، و«بيان جهد المقل» ١٦و.

وإذا كان تمييز هذه المجموعة من الأصوات يستند إلى قيام عائق في طريق النفَس عند النطق بها، كالأصوات الشديدة، لكن النَّفَس لا ينحصر في مخرجها انحصاره في الشديدة، كالأصوات الشديدة، لكن النَّفَس لا ينحصر في مخرجها انحصاره في الشديدة، إنما يجد له منفذاً يجري فيه جريانه في الرخوة، فإن إخراج الأصوات الثلاثة (و ي ا) من الأصوات المتوسطة يكون أرجح من ضمها إليها، لما تتميز به هذه المجموعة من اتساع مخارجها، وعدم قيام عائق في أثناء نطقها.

وأُذكِّرُ القارىء هنا بالطبيعة المزدوجة لصوتي الواو والياء، فهما من الأصوات الجامدة إذا تحيَّزَ مخرجهما، ويُعَدَّان حينئذ من الأصوات الرخوة، وهما من الأصوات الذائبة إذا اتسع مخرجهما، ويعدان حينئذ مع الألف قسماً قائماً بذاته في مقابل جميع الأصوات الأخرى، وسبق أن أشرنا إلى تسميتها بالذوائب (المصوتات) في مقابل الجوامد (الصوامت)، وتقسيم الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة أمر خاص بالأصوات الجامدة لا دخل لمجموعة الذوائب فيه.

ويؤيد كثير من الدارسين المحدثين هذا التقسيم لأصوات العربية[1]، خاصة في (ل ن م ر)، ويحتاج عَدُّ العين منها إلى توضيح، لكن ملاحظة طبيعة نطق العين المشددة، يمكن أن يفسر مذهب سيبويه وعلماء العربية والتجويد في ذلك، قال محمد المرعشي: «ويجب أن يحترز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شُدِّدَ، نحو: ﴿يَدُعُّ ۝٢﴾ [الماعون]، و﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ۝١٣﴾ [الطور] لئلا يصير من الحروف الشديدة. قال الرضي: ينسل صوت العين قليلاً[2]. أقول: ولذا عُدَّ من الحروف البينية»[3]. لكن الاتفاق على عد الحاء المقابل المهموس للعين صوتاً رخواً يُسَوِّغ عَدَّ نظيره المجهور رخواً أيضاً[4].

---

(١) ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٢٦١-٢٦٥.

(٢) «شرح الشافية» ٢/ ٢٦٠.

(٣) «جهد المقل» ص٢٩٣.

(٤) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٨٦.

ويمكن أن نخلص من هذا العرض إلى تصنيف الأصوات الجامدة في العربية على أساس صفتي اَلَشدة والرخاوة إلى ما يأتي:

الأصوات الشديدة تسعة، هي: ء ق ك ج د ت ط ض ب.

الأصوات الرخوة خمسة عشر، هي: هـ ع ح غ خ ش ي س ص ز ث ذ ظ ف و.

الأصوات المتوسطة أربعة، هي: ل ن ر م.

٣- الإطباق والانفتاح:

تتميز أصوات طرف اللسان (الأسنانية - والأسنانية اللثوية - واللثوية) بإمكانية تغير ارتفاع أقصى اللسان وموقعه عند وضع طرف اللسان في موضعه من مخارج تلك الأصوات، ويؤدي ذلك التغير إلى تنوع جرس الصوت لتغير شكل الفراغ الرنان الذي يصاحب تكوُّن الصوت في مخرجه.

وتؤدي ظاهرة ارتفاع أقصى اللسان وتراجعه إلى الخلف باتجاه الجدار الخلفي للحلق عند وضع طرف اللسان في مكانه من المخرج إلى تفخيم الصوت، وتتنوع بذلك أصوات طرف اللسان إلى أصوات مفخمة وأصوات غير مفخمة (أي مرققة)[(١)]. لكن هذه الظاهرة أو الصفة الصوتية يمكن أن تكون صفة مميزة مع بعض الأصوات، وأن تكون صفة مُحَسِّنَةٌ مع أخرى، وقد تكون تَنَوُّعاً سياقياً للصوت في مواقعه المختلفة في التركيب. وذلك على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٩، وسلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٧١، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص١١٩، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٦٦.

مخرج الصوت	الصوت المرقق	الصوت المفخم	نوع الصفة
أسناني	ذ	ظ	مميزة
أسناني	ث	-	-
أسناني لثوي	س	ص	مميزة
أسناني لثوي	ز	-	-
لثوي (أمامي)	ت	ط	مميزة
لثوي (أمامي)	د	ض	مميزة
لثوي (خلفي)	ل	(لام مفخمة)	تنوع سياقي
لثوي (خلفي)	ر	(راء مفخمة)	تنوع سياقي
لثوي (خلفي)	ن	-	-

وتجدر الإشارة إلى أن أصوات أقصى اللسان وأصوات أدنى الحلق إلى الفم، وهي ق غ خ، أصوات مفخمة أيضاً، لكن صفة التفخيم فيها مُحَسِّنَةٌ وليست مُمَيِّزة، وهذه الفقرة معقودة للحديث عن الصفات المميزة، وتسمى صفة التفخيم المميزة بالإطباق ويقابله الانفتاح، وسوف نتحدث عن أنواع التفخيم الأخرى في مكان لاحق، إن شاء الله.

ويرجع أساس هذا التقسيم إلى ما ذكره سيبويه في الكتاب، وذلك حيث قال، وهو يتحدث عن صفات الأصوات: «ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف، لأنك لا تُطبقُ لشيءٍ منهن لسانكَ، ترفعه إلى الحنك الأعلى. وهذه الحروف الأربعة إذا وضعتَ لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من

اللسان ترفعه إلى الحنك الأعلى، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيِّنَ بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرُها»[1].

وهذا الوصف لهذه الأصوات في كلام سيبويه مبني على ما كان ينطق في زمانه، والمناسب للنطق المعاصر أن يقال: ولولا الإطباق لصارت الطاء تاءً، والضاد دالاً... إلخ.

وواضح لديك الآن كيف كانت صفة الإطباق صفة مميزة للأصوات المشتركة في المخرج، فالتاء صوت منفتح، وإذا صاحبه إطباق صار طاءً، وكذلك الدال صوت منفتح، وإذا صاحبه إطباق صار ضاداً، وكذلك السين مع الصاد، والذال مع الظاء.

ويشير علماء الأصوات المحدثون إلى أن اللسان يأخذ شكلاً مقعراً في حالة الإطباق، فيرتفع من طرفه، ويتصعد من أقصاه[2]، ولعل هذا هو مراد سيبويه من قوله: «فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان». وكان بعض علماء العربية والتجويد أكثر وضوحاً في التعبير عن هذا المعنى، فقال الرضي: «فيصير الحنك كالطبق على اللسان»[3]. وقال المرعشي: إن اللسان يكون مُقَوَّساً عند النطق بالصوت المطبق[4].

وأشار بعض الدارسين المحدثين إلى ضرورة التفريق بين مصطلح الإطباق، ومصطلح الطبقية، فالأول يشير إلى الصفة التي تحدثنا عنها، والثاني يشير إلى المخرج، وهو الجزء اللين من الحنك الأعلى، حيث مخرج الكاف، فالكاف طبقية،

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٦.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٧، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٢٩، وعبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» لمالمبرج ص١١٥.

(٣) «شرح الشافية» ٣/ ٢٦٢.

(٤) «بيان جهد المقل» ١٨ظ.

ولكنها ليست مطبقة[١].

ثانياً: الصفات المحسنة:

وهي مجموعة الصفات التي لا ضدَّ لها، ومعنى التحسين في هذه الصفات أنها تعطي الصوت جرسه الخاص به، من غير أن يكون لها سمة التفريق بين الأصوات، فهي مُحَسِّنَة للأصوات التي تتصف بها فقط، ولا تكون سبباً لتمييزها عن غيرها.

ويمكن أن تتضح طبيعة هذه الصفات من خلال موازنتها بالصفات المميزة، فالذال مثلاً صوتٌ مجهور، فإذا سلبنا صفة الجهر منه صار صوتاً آخر هو الثاء، وانقلبت صفته من الجهر إلى الهمس. وكذلك كل الصفات المجهورة لها مقابلات صوتية مهموسة، ومثل الجهر والهمس صفة الإطباق والانفتاح، الصاد مثلاً صوت مطبق، فإذا سلبنا منه صفة الإطباق صار صوتاً آخر هو السين، وانقلبت صفته إلى الانفتاح المقابل لصفة الإطباق، فهذه الصفات صفاتٌ مميزة.

أما الصفات المحسنة فإنها لا تتيح مثل ذلك التقابل بين الأصوات وصفاتها، فالصفير مثلاً صفة لثلاثة أصوات، هي: س ص ز، فإذا حاولنا سلب هذه الصفة منها فإن ذلك - إن أمكن تحققه - لا يؤدي إلى إنتاج أصوات تقابل تلك الأصوات الثلاثة، بل يؤدي إلى اختلال الصوت وربما زواله، فهي إذن صفة مُحَسِّنَةٌ لأصواتها فقط.

ولم يُسَمَّ القسيمُ المقابلُ للصفة المحسنة باسم باعتبار مخالفته، لعدم تحققه في الواقع، كما تبين في المثال السابق، فإن أريد وصف ما عداه من الأصوات بانتفاء تلك الصفة عنه استخدم النفي، قال ابن الحاجب: «فإذا قُصِدَ وصفه بذلك ذُكِرَ منفياً عنه ذلك الوصف، كما تقول: ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر، وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار»[٢].

والصفات المحسنة ثماني صفات، هي: القلقلة، والصفير، والغنة، والانحراف،

---

(١) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٨٩، ورمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٣٨، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٦٦.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» ٢/ ٤٨٥.

والتكرير، والتفشي، والاستعلاء، واللين[1]، وكل صفة منها تكشف عن جانب من طريقة تكوُّنِ الصوت في مخرجه، وكيفية جريان النَّفَس فيه. وهذا بيان لتلك الصفات وتحديد الأصوات التي تتصف بها.

أ- القلقلة:

تتميز الأصوات الشديدة (الانفجارية) بأن نطقها يقتضي حبس النفس في المخرج لحظة ثم إطلاقه، فيندفع الهواء المحصور بشدة محدثاً صوتاً يتبع انفصال أعضاء النطق، ولا يتأتى نطق الصوت الشديد نطقاً كاملاً من غير أن يُتْبَعَ بهذا الصوت، سواء كان مجهوراً أم مهموساً، لكنه يكون مع المجهور أوضح منه مع المهموس[2].

ولاحظ علماء العربية والتجويد هذه الظاهرة في الأصوات الشديدة، وحددوا أصواتها، وأطلقوا عليها مصطلح القلقلة[3]، وكان سيبويه أول من أشار إليها بقوله: «واعلم أنَّ من الحروف حروفاً مشربة ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْتٌ ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستبين أيضاً في الإدغام إن شاء الله، وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذْقُ فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة الضغط...»[4].

وأثارت هذه الصفة مناقشات بين علماء العربية والتجويد، تتركز حول عدد أصواتها، وحقيقة الصوت الذي يُسمع عند الوقف على حروفها، وهل تختص بالوقف

---

(١) كان علماء السلف يذكرون صفة الاستطالة ضمن الصفات المحسنة، ويصفون بها صوت الضاد (ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٣٢، والداني: «التحديد» ص١٠٨) ويعرفونها بأنها: «امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها» (المرعشي: «جهد المقل» ص١٣٢). وهذا الوصف ينطبق على الضاد القديمة. (ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٣٢٠).

(٢) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٧١-١٧٢.

(٣) القلقلة: شدة الصياح، وقلة الثبوت في المكان (الخليل: «العين» ٥/ ٢٦) وقلقل الشيء قلقله: إذا حرَّكه (ابن منظور: «لسان العرب» ١٤/ ٨٥ قلقل). وعرف بعضهم القلقلة اصطلاحاً بأنها: «نبرة لطيفة يأتي بها القارىء في الحرف المقلقل» (البقري: «غنية الطالبين» ص١٤).

(٤) «الكتاب» ٤/ ١٧٤.

أو تحصل أيضاً في درج الكلام؟

أما عدد أصوات هذه الصفة فإن مذهب جمهور العلماء أنها خمسة مجموعة في قولهم: قُطْبُ جَدٍّ. وبقي من أصوات الشدة الكاف والتاء والهمزة، وذكر المبرد الكاف معها[١]، ويلزم من ذلك عَدُّ التاء معها أيضاً[٢]، لكن ضعف الصوت الذي يتبع هذين الصوتين لكونهما مهموسين وخاليين من التفخيم جعل العلماء يخرجونهما من مجموعة أصوات القلقلة. أما الهمزة فإن علماء التجويد نصوا على إخراجها منها، لما يلحقها من التخفيف من جانب، ولصعوبة النطق بها من جانب آخر[٣].

ولاحظ علماء السلف أن أصوات القلقلة تجتمع فيها شدة صفة الشدة والجهر وجعلوا ذلك شرطاً فيها[٤]. وكانوا يعدون الطاء والقاف مجهورين، لكنهما في النطق المعاصر من الأصوات المهموسة، ومن ثم فقد نقص فيهما أحد شَرْطَيِ القلقلة، وهو الجهر، لكن الملاحظ أن قراء القرآن في زماننا وناطقي العربية يحرصون على إظهار قلقلتهما، وكأنَّ ما فيهما من التفخيم، للإطباق في الطاء، والاستعلاء في القاف، قد قوَّى الصوت الذي يلحقهما، وأشبها في ذلك أصوات القلقلة الشديدة المجهورة[٥].

أما صوت القلقلة الذي يُسْمَعُ عند الوقف على حروف (قطب جد) فإنه صوت ناتج من انفتاح مخرج الصوت الشديد، وهو مكمل للصوت، لكنه يكون أكثر وضوحاً في الوقف منه في دَرْجِ الكلام، ومن ثم فإن العلماء حاولوا توضيح طبيعته،

---

(١) «المقتضب» ١/١٩٦.

(٢) المرعشي: «جهد المقل» ص١٤٩.

(٣) ينظر: ابن الجزري: «النشر» ١/٢٠٣، والمرعشي: «جهد المقل» ص١٥٠.

(٤) ينظر ابن الحاجب: «الإيضاح شرح المفصل» ٢/٤٤٨.

(٥) صوت الضاد في النطق المعاصر هو النظير المجهور للطاء، وهو يجمع بين صفتي الشدة والجهر، ويقتضي ذلك أن يعد من أصوات القلقلة، لكني لم أجد نصاً على ذلك في كتب التجويد المؤلفة حديثاً، وينبغي أن تكون هذه القضية موضع نظر من المتخصصين بالتجويد ومن أهل الأداء.

وقد وصفه سيبويه بأنه صُوَيْتٌ[١]، ووصفه مكيٌّ بأنه «يصوت يُشْبِهُ النبرة»[٢]. وذكر بعض العلماء أنه يشبه الحركة[٣]، وهو ما أكده بعض الدارسين المحدثين[٤]. إلا أن ذلك الصوت لا يبلغ أن يكون حركة تامة، وهو بالحركة المختلسة أشبه، وقد حذر علماء القراءة من «أن يبلغ القارىء بالقلقلة في حروفها رتبة الحركة»[٥].

أما الموضع الذي تُقَلْقَلُ فيه هذه الأصوات فإن للعلماء في ذلك مذهبين:

الأول: يرى بعضهم أن القلقلة لا تكون إلا عند الوقف[٦]، وهو ما يُفْهَمُ من كلام عدد من علماء العربية، لأن أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً[٧].

الثاني: ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يشترط لحصول القلقلة سوى سكون هذه الحروف، سواء وقعت وسطاً أو متطرفة[٨]، إلا أن ذلك الصوت في حالة الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن[٩].

وذكر ابن الجزري المذهبين في كتابه النشر، ونظراً لأهمية كلامه في توضيح هذه الصفة وبيان مداها في النطق العربي، فإني أنقل نص كلامه، قال: «وسُمِّيَت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضُغطت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت

---

(١) «الكتاب» ٤/ ١٧٤، وينظر: الداني: «التحديد» ص١٠٩.

(٢) «الرعاية» ص١٠٠.

(٣) أبو شامة: «إبراز المعاني» (باب مخارج الحروف وصفاتها) ص١٣. والمرعشي: «جهد المقل» ص١٥٠.

(٤) محمود السعران: «علم اللغة» ص١٧٦.

(٥) محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٢٠.

(٦) ابن الطحان: «مخارج الحروف وصفاتها» ص٩٦، و«مرشد القارىء» ص٩٨.

(٧) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ١٧٥، والمبرد: «المقتضب» ١/ ١٩٦، وابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٧٣.

(٨) أحمد بن أبي عمر: «الإيضاح» ٧٤ظ.

(٩) مكي: «الرعاية» ص١٠٠.

يشبه النبرة حال سكونهن في (الوقف)[1] وغيره، وإلى زيادة إتمام النطق بهن. فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشد استعلائه.

وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقَوَّى الشبهةَ في كون القلقلة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركة، وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة: شدة الصياح، واللقلقة شدة الصوت[2].

وقال الأستاذ أبو الحسن شُرَيحٌ [ت٥٣٩هـ] بن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح، رحمه الله، في كتابه «نهاية الإتقان في تجويد القرآن» لمَّا ذكر أحرف القلقلة الخمسة، فقال: وهي متوسطة كباء (الأبْواب)، وجيم (النَّجْدَيْنِ)، ودال (مَدَدْنا)، وقاف (خَلَقْنا)، وطاء (أطْوارا)، ومتطرفة كباء (لم يَتُبْ) وجيم (لم يخرجْ) ودال (قَدْ) وقاف (مَن يُشَاقِقْ) وطاء (لا تُشطِطْ)، فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من التوسط»[3].

وقَسَّمَ بعض المتأخرين القلقلة إلى: كبرى في حالة سكون الحرف عند الوقف، وصغرى عند مجيء الحرف ساكناً في وسط الكلمة أو درج الكلام[4].

ويبدو أن عدداً من الأصواتيين العرب قد غفلوا عن هذه الصفة، فأوقعهم ذلك في بعض الأوهام في تصور النطق العربي الصحيح للأصوات الشديدة (الانفجارية). فنجد الدكتور عبد الرحمن أيوب يقول، وهو يتحدث عما سماه (الانحباس دون انفجار): إن نطق الباءين في كلمة (الباب) مختلف «فإن صوت الباء الأولى يحتوي على صفتين هما الانحباس والانفجار بينما يحتوي صوت الباء الثانية على صفة الانحباس

---

(١) في الأصل المطبوع (الوقت) وهو تحريف.

(٢) «العين» ٥/٢٦.

(٣) «النشر» ١/٢٠٣-٢٠٤.

(٤) ينظر: جان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص٣٨، وفرج توفيق الوليد: «قواعد التلاوة» ص٤٠٠.

دون صفة الانفجار»[١]. وهذا الوصف لا يتناسب مع النطق العربي ولا الأداء القرآني، وربما كان متأثراً بالدرس الصوتي الأوروبي.

وكذلك وقع الدكتور فوزي حسن الشايب في الوهم ذاته وهو يتحدث عن أنواع الأصوات الشديدة (الانفجارية) وهو يستخدم لها مصطلح (الوقفات)، وذلك حيث قال: «أيُّ وقفة يمر نطقها بالمراحل الثلاث: الانسداد، فالإمساك، فالانفجار، تُسَمَّى وقفة كاملة، وإذا نقصت مرحلة أو أكثر كانت الوقفة ناقصة... أما الوقفات الناقصة سمعياً لا مخرجياً فهي تلك المتبوعة مباشرة بوقفة ليست من مخرجها، وذلك بالباء والتاء في الفعل: كَتَبْتُ: Katabtu. فالباء قد تحقق في نطقها المرحلتان الأولى والثانية، أما المرحلة الثالثة فلم تتحقق، إذ لم تنفصل الشفتان حتى يتم الانفجار، وإنما بقيتا متصلتين، ولم تنفصلا إلا بعد نطق التاء، فالصوت إذن وقفي غير انفجاري...»[٢].

وهذا أمر نرجِّحُ أنه وَهْمٌ من الأستاذين الفاضلين، ومن يتابعهما في مذهبهما[٣]، يؤكد ذلك ما نقلناه من كتب القراءات والتجويد، وما نسمعه من قُرَّاء القرآن الكريم، من مختلف الأقطار والبلدان.

٢- الصَّفِيرُ:

الصَّفِير: مصدرٌ للفعلِ صَفَرَ يَصْفِرُ: إذا صَوَّت بفمه وشفتيه، وصَفَر الطائر صَوَّت، وصَفَر بالحمارِ: دعاه إلى الماء[٤]. واستخدمت هذه الكلمة في وصف ثلاثة من أصوات العربية، هي: السين والصاد والزاي، ولعل سيبويه أول من استخدم هذا المصطلح حيث قال: «وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمن في الحروف التي

---

(١) «أصوات اللغة» ص١٧٩، وينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٢.

(٢) «محاضرات في اللسانيات» ص١٥٥.

(٣) ينظر: د. سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٢-٢٠٣ حيث يذكر أن نطق الباء في كلمة (جبن) لا يتم بانفصال الشفتين، بل بانفصال الحنك اللين من الجدار الخلفي للبلعوم، ويكون حينئذ انفجاراً أنفياً. ولا يكون ذلك إلا إعدام صفة القلقلة من نطق الباء.

(٤) «لسان العرب» ٦/ ١٣٠ و١٣٤ (صفر).

أُدغمت فيهن، لأنهم حروف الصفير، وهن أندى في السمع»[1].

وسُمِّيت هذه المجموعة بأصوات الصفير تشبيهاً لصوتها بصوت الصفير فقال مكي: «وإنما سميت بحروف الصفير لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير»[2]. وقال ابن الطحان: «والصفير حدة الصوت، كالصوت الخارج عن ضَغْطِ ثُقْبٍ»[3]، وقال المرادي «وهو صُويتٌ يصحب هذه الأحرف يشبه صفير الطائر»[4].

وكما أدرك علماء العربية والتجويد صفة الصفير في هذه الأصوات أدرك علماء الأصوات المحدثون ذلك فيها، وحاولوا زيادتها إيضاحاً، فقال ماريو باي: «ويوصف الصوتان س ز غالباً بأنهما صفيريان، لما يصحبهما من صفير أو أزيز، وهما في الحقيقة صوتان من النوع الاحتكاكي»[5]. وقال الدكتور أحمد مختار عمر: «وسُمِّيَت صفيرية لقوة الاحتكاك معها، والسبب في قوة الاحتكاك هو أن نَفْسَ المقدار من الهواء مع الثاء يجب أن يمر مع السين من خلال منفذ أضيق»[6].

وتحدَّث الدكتور فوزي حسن الشايب عن الجانب النطقي الذي تنتج عنه هذه الصفة فقال: «وينتج الصفير عن قوة الاحتكاك الناتجة عن التضييق الكبير لمجرى الهواء في أثناء نطقها بالقياس إلى غيرها. وعند نطق الأصوات الصفيرية يتقلص اللسان بحيث ينتفخ على الجوانب مما ينجم عنه ملامسة أطراف اللسان لحواف الأسنان مُشَكِّلَةً أخدوداً ضيقاً فقط على طول خط وسط اللسان لحصر الهواء أو توجيهه، وعندما يُجْبَرُ الهواء على التحرر من هذا الأخدود بحدة ضد اللثة والأسنان يعطي أزيزاً مسموعاً هو ما اصطلح على تسميته بالصفير»[7].

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٦٤.

(٢) «الرعاية» ص١٠٠، وينظر: الداني: «التحديد» ص١٠٧.

(٣) «مخارج الحروف وصفاتها» ص٩٤، و«مرشد القارىء» ص٣٧.

(٤) «شرح الواضحة» ص٣٦.

(٥) «أسس علم اللغة» ص٨٥.

(٦) «دراسة الصوت اللغوي» ص٩٨.

(٧) «محاضرات في اللسانيات» ص١٩٦-١٩٧.

٣- الغُنَّةُ:

الغُنَّةُ: الصوت الذي يخرج من الأنف[١]، وترد في كتب علماء العربية والتجويد كلمة الخيشوم أو الخياشيم مكان كلمة الأنف[٢]. والخيشوم: الخَرْقُ المنجذب إلى داخل الفم[٣]. ويعبر عنه في كتب علم الأصوات بالتجويف الأنفي[٤]، وأكثر الأصواتيين المحدثين يسمون هذه الصفة بالأنفية، نسبة إلى الأنف، متأثرين بالمصطلح الغربي (Nasal)[٥] ويبدو أن تسمية علماء العربية تستند إلى الأثر السمعي لهذه الصفة، وتسمية المحدثين تستند إلى موضع صدورها.

وتنشأ هذه الصفة باعتراض النَّفَس في نقطة ما في فراغ الفم، مع انخفاض الحنك اللين (الطبق) واللهاة والسماح لهواء الزفير بالانطلاق من خلال التجويف الأنفي، من غير أن تسد اللهاة طريق النفس إلى فراغ الفم، فيتشكل بذلك فراغ رنان يقوي الصوت الخارج من الأنف، وتتنوع الأصوات الأنفية باختلاف مواضع اعتراض النفس في فراغ الفم[٦].

ويمكن أن يُنْتَجَ صَوْتٌ أنفيٌّ في أيِّ نقطة يتمُّ فيها اعتراض النفس في فراغ الفم، سواء كان ذلك في الشفتين أم باتصال أي جزء من أجزاء اللسان بما يقابله من الحنك الأعلى، شرط بقاء طريق النفس مفتوحاً إلى الأنف، وتتفاوت اللغات في عدد الأصوات الأنفية التي يحتويها نظامها الصوتي[٧].

---

(١) الأندرابي: «الإيضاح» ٧٤ظ.

(٢) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٣٤، والداني: «التحديد» ص١٠٩، وابن منظور: «لسان العرب» ١٥/ ٦٨ (خشم) و١٧/ ١٩١ (غنن).

(٣) الداني: «التحديد» ص١٠٩.

(٤) ينظر: عبد القادر خليل: «المصطلح الصوتي» ص٤٠.

(٥) ينظر: عبد الرحمن: «أصوات اللغة» ص١٩١، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٦، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٨٢.

(٦) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٩١، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٦.

(٧) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٨٢.

وأصوات الغنة (أي الأنفية) في العربية صوتان هما النون والميم، قال سيبويه: «ومنها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يَجْرِ معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم»[1]. وقال أبو العلاء العطار: «والأغنُّ النونُ والميم، سُمِّيا بذلك لأن فيهما غنة، وهو صوت يخرج من الخياشيم»[2].

واشترط عدد من علماء العربية والتجويد لوجود الغنة في النون والميم أن يكونا ساكنين غير مظهرين، فإن تحركا صار العمل فيهما للسان والشفتين دون الأنف، كذلك إن أظهر التنوين أو النون عند حروف الحلق[3]، وقال ابن يعيش: «فإذا لم يكن بعدها حرفٌ البتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: مَنْ وعَنْ ونحوهما مما يوقف عليه»[4].

ويبدو أن هؤلاء العلماء قد وَهِمُوا في ذلك، لأن الغنة لا تنفك عن النون والميم في جميع أحوالهما، اللهم إلا أن يدغما إدغاماً كاملاً في حرف ليس فيه غُنَّةٌ. وربما أوقعهم في ذلك إفراد سيبويه النون الخفيفة (أو الخفية) بمخرج مستقل هو الخياشيم، على نحو ما مر من قبل.

وكان عدد من علماء السلف قد أشار إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: «والنون لها غنة في نفسها سواءٌ كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم»[5]. وقال إبراهيم بن عمر الجعبري: «والغنة صفة النون ولو تنويناً، والميم، تحركتا أم سكنتا ظاهرتين أو (مُخْفاتين) أو مُدغمتين... وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المُخْفى أزيد من المُظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى»[6]. وهذا هو القول

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٥.
(٢) «التمهيد» ص٢٨٢.
(٣) ينظر: القاسي: «اللآلىء الفريدة» ٢١٣ظ، والسمرقندي: «روح المريد» ص٨٤.
(٤) «شرح المفصل» ١٠/ ١٢٧.
(٥) «الموضح» ص١٤٥.
(٦) ينظر: القسطلاني: «لطائف الإشارات» ١/ ١٩٥.

الصحيح الذي يتفق مع طبيعة النطق في عدد الأصوات.

وهناك شبه كبير بين صوت الغنة والأصوات الذائبة (حروف المد) فكما أن هذه الأصوات تتميز بجريان النفس حراً طليقاً في تجويف الحلق والفم، كذلك يجري صوت الغنة في تجويف الأنف من غير عائق، ولو أوقف الناطق اهتزاز الوترين، وهو مصدر الجهر الذي يجعل هذه الأصوات مسموعة، في أثناء نطق الأصوات الذائبة والأصوات الأنفية، لأدى ذلك إلى اختفاء الصوت وتحوله إلى نفس لا يكاد يسمع لضعف الاحتكاك فيه. ومن ثم فإنه لا توجد أصوات مهموسة تقابل هذه الأصوات[1].

وهناك ظاهرة سماها علماء الأصوات المحدثون التأنيف، وهي نطق الأصوات غير الأنفية مع السماح للهواء أن يمر خلال التجويف الأنفي والفموي في نفس الوقت[2]. وكان علماء التجويد قد حذروا من إعطاء الغنة لغير أصواتها، لاسيما الأصوات التي تقارب النون في المخرج أو الصفة، وذلك مثل اللام، والدال، وحروف المد، والحركات[3].

٤- الانحراف:

تتكون الأصوات المنحرفة بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرفة (أو الجانبية) ومن أمثلتها صوت اللام في اللغة العربية[4].

وكان سيبويه أول من استخدم هذا المصطلح في وصف اللام، وذلك حيث يقول: «ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت،

---

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٩٥ و١٠١، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٠٧.

(٢) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٨٣.

(٣) المرعشي: «جهد المقل» ص٣٠٥ و٣١١، وينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص٦٩-٧١.

(٤) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٨٥، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٧٤.

ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام، وإن شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك»[١].

ومما يوضح هذه الصفة الوقوف على طريقة سيبويه في وصف مخرج اللام، وذلك حيث يقول: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرَّباعية والثنية مخرج اللام»[٢]. وسيبويه هنا يحدد موضع العقبة أو العائق الذي يعترض النَّفَس، وليس مجرى النفس، على نحو ما حَدَّد مخرج النون حيث قال: «ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون»[٣]، فهذا تحديد لموضع استناد اللسان في الفم، وليس تحديداً لمجرى النفس، لأنه يجري في النون من الأنف، فَمُقَدَّمُ اللسان يستند عند نطق اللام على اللثة ومقدم الحنك مما يقابل الأسنان الثمانية الأمامية من الفك الأعلى، وهي الثنيتان والرباعيتان والنابان والضاحكان. ويتسرب النفس من بين أول الأضراس من جهة مقدم اللسان، إلى الجانبين، ليتخذ طريقه إلى خارج الفم في الأخدود المحصور بين اللحيين وصفحة الأسنان الخارجية. فوصف اللام بالانحراف يستند إلى ما تقدم من أن النفس ينحرف إلى الجانبين عند النطق به، ويستخدم كثير من المحدثين مصطلح (جانبي) في وصف اللام[٤]، وهو عين معنى وصفه بالانحراف لدى علماء العربية والتجويد[٥].

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٥.

(٢) «الكتاب» (طبعة بولاق) ٢/ ٤٠٥.

(٣) «الكتاب» (طبعة بولاق) ٢/ ٤٠٥.

(٤) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٩١، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٦٦، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٢٠.

(٥) قال الدكتور سعد مصلوح («دراسة السمع والكلام» ص٢٠٨): «عند النطق بالصامت الانطلاقي الجانبي يلتقي نصل اللسان مع الجزء الأوسط من اللثة على حين تسمح حافتا اللسان الجانبيتان للهواء بالانطلاق إلى الخارج والالتفاف حول نقطة القفل»، وعبارة: «والالتفاف حول نقطة القفل» توهم أن النفس يأخذ مجراه عند النطق باللام داخل الفم من جانبي اللسان، بينما الواقع يشير أن الهواء يخرج من الجانبين خارج تجويف الفم، لاعتراض مقدم =

ووَصَفَ بعض علماء السلف الراء بأنه صوت منحرف، كما فعل مكيُّ حين قال: «حرفا الانحراف، وهما اللام والراء، وإنما سميا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما وعن صفتهما إلى صفة غيرهما»(١). ونسب الداني إلى الكوفيين وصف الراء بالانحراف(٢) لكن معنى الانحراف لا ينطبق على الراء، ولا يكفي القول بانحراف مخرج الراء إلى مخرج اللام، أو بانحراف الراء عن الشدة إلى الرخاوة(٣)، لوصف الراء بالانحراف، قال المرادي: «وأكثر البصريين لا يصف بالانحراف إلا اللام وحدها»(٤)، وهو الرأي الراجح.

٥- التكرير:

التكرير صفة صوت الراء، وهو «ارتعاد طرف اللسان بالراء»(٥). ويحصل ذلك بأن طرف اللسان يطرق اللثة طرقاً ليناً يسيراً مرتين أو ثلاثاً(٦). وهذه الطرقات لا تحدثها حركة عضلية محسوسة (أو واعية) من طرف اللسان بل تحدث بوضع طرف اللسان مسترخياً في موضعه المناسب، ويذبذبه العمود الهوائي(٧).

وكان سيبويه قد ذكر هذه الصفة للراء، فقال وهو يتحدث عن صفات الحروف: «ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه، وهو الراء»(٨). وقال

= اللسان مجرى النفس وسده طريق الفم.

(١) «الرعاية» ص١٠٧.

(٢) «التحديد» ص١٠٨.

(٣) ينظر: مكي: «الرعاية» ص١٠٨، والداني: «التحديد» ص١٠٨.

(٤) «المفيد» ص١٢٠.

(٥) مكي: «الرعاية» ص١٧٠.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٦٧.

(٧) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٨٧، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٧٧.

(٨) «الكتاب» ٤/ ٤٣٥.

أيضاً: «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً»(١).

وتابع علماء العربية والتجويد سيبويه في وصف الراء بالتكرير، وقد يقال: التكرار أيضاً(٢). ولكنهم اختلفوا في مقدار اتصاف الراء بها، فذهب بعضهم إلى أن التكرير صفة ذاتية لازمة للراء، وذهب آخرون إلى إنكارها، حتى قال بعضهم: «فهذه الصفة يجب أن تُعْرَفَ لِتُجْتَنَبَ لا ليُؤتى بها»(٣).

وكان مكيٌّ قد تحدث عن إخفاء تكريرها كثيراً، فقال: «فواجب على القارىء أن يخفي تكريره ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخفف حرفين»(٤). وذهب الجعبري إلى أن «تكريره لحن، فيجب التحفظ عنه... قال: وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لَصْقاً محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راءٌ»(٥).

وذهب عدد من علماء التجويد إلى أن التكرير صفة ذاتية للراء، وهذا موافق لظاهر كلام سيبويه(٦). قال شريح بن محمد الرعيني: «واعلم أن الراء متكررة في جميع أحوالها، وأبين ما يكون ذلك عند الوقف عليها، وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أنَّا لا نقول بالإسراف فيه، وأما ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط بحال»(٧).

وتعرض ابن الجزري لهذه القضية، فقال: «وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحققون، فتكريرها رُبُوُّها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها، خصوصاً إذا شددت، ويعدون ذلك عيباً في

---

(١) «الكتاب» ٤/١٣٦.

(٢) ينظر: المبرد: «المقتضب» ١/٢١٢.

(٣) ينظر: محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٥٧.

(٤) «الرعاية» ص١٧٠، وينظر أيضاً ص٢٣٠.

(٥) ينظر: المرادي: «شرح الواضحة» ص٤٤.

(٦) ينظر: أبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/١١.

(٧) نقلاً عن المرادي: «شرح الواضحة» ص٤٣، و«المفيد» ص٥١.

القراءة»[1]. وقال في موضع آخر: «وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليه بعض الأندلسيين. والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين، وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز...»[2].

ويتضح من هذا النقاش بين العلماء أن الراجح في التكرير أنه صفة ذاتية للراء، لكن يجب عدم المبالغة في إظهار التكرير، خاصة مع التشديد، حتى لا يخرج النطق بهذا الصوت إلى السماجة، قال ابن الطحان: «ولا يبلغ به حداً يَقبُحُ»[3].

٦- التفشي:

التفشي لغة: الانتشار والانبثاث، واصطلاحاً: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك عند النطق بالشين[4]. ووصف سيبويه صوت الشين بالتفشي خاصة[5]، وذكر غيره أصواتاً أخرى مع الشين، منها الضاد والفاء والثاء[6]، وقال المرعشي: «وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتفق في تفشيه، وفي البواقي قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي»[7].

وأهمل أكثر دارسي الأصوات العربية من المحدثين ذكر هذه الصفة[8] وهي وإن

---

(١) «النشر» ١/ ٢٠٤.

(٢) «النشر» ٢/ ٢١٨-٢١٩.

(٣) «مخارج الحروف وصفاتها» ص٩٥، و«مرشد القارىء» ص٣٧.

(٤) ينظر: مكي: «الرعاية» ص١٠٩، ومحمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٥٧-٥٨.

(٥) «الكتاب» ٤/ ٤٤٨.

(٦) ينظر: المبرد: «المقتضب» ١/ ٢١١، ومكي: «الرعاية» ص١١٠، والداني: «التحديد» ص١٠٨، مع ملاحظة أن وصف الضاد بالتفشي يستند إلى نطقه القديم.

(٧) «جهد المقل» ص١٥٩.

(٨) وهم الدكتور عبد القادر الخليل في نسبة الكلام في التفشي إلى (مالمبرج) في كتاب («علم الأصوات» ص١٢٠) بينما هو لمعرب الكتاب الدكتور عبد الصبور شاهين الذي أضاف =

كانت من الصفات المحسنة التي لا تميز بين الأصوات، وإنما تُوضِّحُ خاصيةً في صوتٍ معين، فإنها قد تكون ذات فائدة في تفسير بعض الظواهر الصوتية، فحين تحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن عدم إدغام الزاي والشين في غيرهما في الأمثلة القرآنية لم يجد تفسيراً لذلك إلا المصادفة، فقال: «وليس لهذا ما يبرره من الناحية الصوتية سوى مجرد المصادفة»[١].

ويترجح عندي أن التفشي منع من إدغام الشين في غيرها، لأن «كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتاً منه»[٢]. وقال المبرد: «لا تدغم الشين في الجيم البتة، لأن الشين من حروف التفشي»[٣].

٧- **الاستعلاء:**

الاستعلاء لغة: العلو والارتفاع[٤]، واصطلاحاً: أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالصوت إلى جهة الحنك الأعلى[٥]. وهو من المصطلحات القديمة، فقد ذكر الأزهري أن الخليل وصف به عدداً من الأصوات[٦]، كما أن سيبويه خص به الحروف السبعة التي تمنع الإمالة وهي: ط ض ظ ص غ خ ق[٧].

قال الداني: «والمستعلية سبعة أحرف يجمعها قولك: ضغط خص قظ، الخاء والغين والصاد والضاد والطاء والظاء، سُمِّيت مستعلية لأن اللسانُ يعلو بها إلى جهة الحنك، ولذلك تمنع الإمالة، إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق، وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق، وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف، والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سُمِّيت مستفلة لأن اللسان لا يعلو بها

= دراسات حول الأصوات العربية إلى نص الكتاب (ينظر: «المصطلح الصوتي» ص١٢٠).

(١) «الأصوات اللغوية» ص١٩٠.

(٢) ابن يعيش: «المفصل» ١٠/١٣٣.

(٣) «المقتضب» ١/٢١١، وينظر: الداني: «الإدغام الكبير» ٦ظ.

(٤) ينظر: محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد» ص٤٩.

(٥) ينظر: المرعشي: «جهد المقل» ص١٥١.

(٦) هي: ط ض ص ظ ق، ينظر: «تهذيب اللغة» ١/٥١.

(٧) «الكتاب» ٤/١٢٨-١٢٩.

إلى جهة الحنك»[1].

وعلى الرغم من استخدام مصطلح الاستفال والمستفلة مقابلاً لمصطلح الاستعلاء والمستعلية فإن صفة الاستعلاء تظل أدخل في الصفات المحسنة، خاصة بالنسبة إلى الأصوات الثلاثة: الغين والخاء والقاف. وهناك فرق بين صفة الإطباق وصفة الاستعلاء في الأصوات الثلاثة، فالإطباق من الصفات المميزة، والاستعلاء الخالي من الإطباق من الصفات المحسنة، وإنما جمع العلماء الأصوات السبعة في هذه الصفة لاشتراكها في الوضع الذي يتخذه أقصى اللسان عند النطق بها، وهو الارتفاع، الذي يترتب عليه تفخيم هذه الأصوات[2].

وأدرك علماء العربية والتجويد العلاقة بين صفة الاستعلاء والتفخيم، فقال المرعشي: «إن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء... وبالجملة إن قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق»[3]. وقال عبد الوهاب القرطبي: «إن التفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحد»[4]. إلا أن صفة التفخيم بشكل عام من الظواهر التي تربط بالسياق والتركيب، ومن ثم سوف نتناول مواقع هذه الظاهرة في النطق العربي في الفصل الخاص بدراسة أصوات العربية في السلسلة الكلامية، إن شاء الله.

٨- اللين:

شاع في الدرس الصوتي العربي القديم استخدام مصطلح حروف المد واللين للدلالة على الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، وهو استخدام قديم يرجع إلى

---

(١) «التحديد» ص١٠٦.

(٢) المعتبر في الاستعلاء ارتفاع أقصى اللسان، ولهذا لم تعد الكاف من حروف الاستعلاء لأن المستعلي معه ما بين أقصى اللسان ووسطه، وكذا الجيم والياء والشين، لأن المستعلي معها وسط اللسان (ينظر: المرعشي: «جهد المقل» ص١٥٢).

(٣) «جهد المقل» ص١٥٤-١٥٥.

(٤) «الموضح» ص١٧٩.

سيبويه[١]، لكنه وصف الواو والياء باللّيِّنَة لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما، ووصف الألف بالهاوي لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو[٢].

ولاحظ مَن جاء بعد سيبويه من علماء السلف الطبيعة الصوتية المتغيرة لهذه الأصوات، فحاولوا تخصيص مصطلح لكل حالة من أحوالها، قال مكي: «حروف المد واللين: وهي ثلاثة أحرف: الألف والواو الساكنة التي قبلها ضمة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة... وحرفا اللين: وهما الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة»[٣].

وقال عبد الوهاب القرطبي: «الواو والياء: تكونان تارة من حروف المد واللين بأن تسكنا ويكون ما قبلهما منهما، وتارة يتحيز مخرجهما إذا تغيرتا عن هذا الوضع بأن تسكنا وينفتح ما قبلهما، ومتى وجدَ ذلك زال عنهما معظم المد وبقي اللين وانبسط اللسان بهما، وصارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة...»[٤].

وحاول ناصر الدين الطبلاوي (ت٩٦٦هـ) تحديد المصطلحات الصوتية التي تخص الواو والياء في أحوالهما المختلفة، فقال: «الواو والياء إن تحركا بأي حركة فحرفا عِلَّة، وإن سكنا: فإن لم تُجانسهما حركة ما قبلهما كالخوف والبَيْت فحرفا لين، وإن جانستهما فحرفا مد ولين»[٥].

ولسنا بصدد بحث أحوال هذه الأصوات الثلاثة من كل جوانبها هنا، وإنما نريد توضيح صفة (اللين) التي يتصف بها صوتا الواو والياء حين يكونان من الأصوات الجامدة، وهما في هذه الحالة أكثر الأصوات الرخوة رخاوة، وذلك لاتساع مخرجهما أكثر من غيرهما من الأصوات الرخوة. ويمثلان منزلة وسطىً بين الأصوات الرخوة والأصوات الذائبة، وقد سماهما عدد من الأصواتيين العرب المحدثين بأشباه

---

(١) ينظر: «الكتاب» ٤/١٧٦.

(٢) «الكتاب» ٤/٤٣٥-٤٣٦.

(٣) «الرعاية» ص١٠١.

(٤) «الموضح» ص١٢١.

(٥) «مرشدة المشتغلين» ٩ظ.

الحركات، أو أنصاف الحركات[1]، لما فيها من اللين الذي يقربهما من طبيعة الأصوات الذائبة (أي الحركات وحروف المد).

وسوف نتحدث عن العلاقة الصوتية بين الحركات وأنصاف الحركات، بعد أن نستوفي الكلام على الأصوات الذائبة في المبحث الآتي، إن شاء الله تعالى، مع الإشارة إلى آراء علماء الأصوات في حقيقة الواو والياء الصوتية حين يكونان صوتي لين، وهل هما حينئذ صوتان مزدوجان (أي مركبان)[2] أو صوتان بسيطان مثل بقية أصوات العربية الجوامد؟

---

(١) وذلك ترجمة للمصطلح الإنجليزي Semivowels، ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٠٨، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص١٩٩.

(٢) أي ما يقابل المصطلح الإنجليزي diphthong.

المبحث الثالث

الذوائب (المصوتات) في العربية

القسم الثاني من الأصوات اللغوية المقابل للجوامد (الصوامت) هو الذوائب (المصوتات)، التي تتميز باتساع مخارجها، على نحو ما أشرنا من قبل عند الحديث عن تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة. ويبدو أن تحديد الملامح الصوتية للذوائب لا يخلو من مصاعب ومشكلات، شكا منها العلماء قديماً وحديثاً، فقد قال ابن سينا: «أمر هذه الثلاثة عليَّ مشكل»[١]، وقال المستشرق الألماني برجشتراسر: «فللحروف الصائتة مخارج مثل مخارج الحروف الصامتة، غير أن تحديدها وتمييزها مشكل»[٢].

وتتأتى صعوبة وصف الذوائب قياساً بالجوامد من اتساع مخارجها، فلا يحدث اتصال أو تقارب واضح لأعضاء آلة النطق في أثناء نطقها، كما يحدث في نطق الجوامد مثل انطباق الشفتين عند النطق بالباء، واتصال أطراف الثنايا العليا بباطن الشفة السفلى عند النطق بالفاء، لا يحدث مع الذوائب مثل هذا الاعتراض المحسوس لمجرى النفس، وإنما يحدث تغيير في شكل اللسان يصعب تعيين موضعه، وتحديد مقداره بالملاحظة الذاتية، ومن ثم وجد الدارسون المحدثون حاجة ماسة إلى الاستعانة بالأجهزة الحديثة لدراسة الذوائب وتحديد خصائصها الصوتية[٣].

---

(١) «أسباب حدوث الحروف» ص٤٣.

(٢) «التطور النحوي» ص٦٢.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٦١، وسلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٣٨، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢٢.

وتتميز الذوائب بقلة عددها في معظم اللغات، قياساً بعدد الجوامد التي تستعملها كل لغة، فبينما نجد أن آلة النطق يمكن أن تنتج أكثر من خمسين صوتاً من الذوائب، نجد أن ما تستخدمه كل لغة من ذلك العدد قليل نسبياً[1].

ولعل العربية الفصحى من أكثر اللغات اقتصاداً في استخدام هذا النوع من الأصوات، إذ لا يتجاوز عدد الذوائب العربية الثلاثة من حيث النوع، والستة من حيث الكم، كما هو معروف.

ولا تعنى قلة عدد الذوائب (المصوتات) في العربية ضَعْفَ أهميتها في بناء الكلمات، أو قلة نسبة شيوعها في الاستخدام، فإذا كانت نسبتها من أصوات العربية لا تزيد على الخُمُس، فإن نسبة استخدامها قد تصل إلى قريب من النصف. وقد أدرك ذلك علماء العربية، فقال سيبويه: «فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام، هُنَّ لكل مد، ومنهن كل حركة... وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يحصى ويدرك»[2].

وليس من غرضنا هنا الحديث عن دور الأصوات في بناء الكلمات فإن ذلك موضعه علم الصرف، لكننا أردنا أن نذكر القارىء بأن قلة عدد الذوائب في العربية لا تعني قلة استخدامها في الكلام، كما أن قلة عددها لا تعني ضعفاً في النظام الصوتي العربي بقدر ما تعني وضوح ذلك النظام وسهولته على الدارس والمتعلم والمتكلم، لاسيما إذا وازنّا ذلك ببعض النظم الصوتية مثل نظام اللغة الإنجليزية الذي يضم أكثر من عشرين صوتاً ذائباً[3].

وتردد في كتابات الأصواتيين العرب المعاصرين أن علماء العربية لم يُعْطوا الذوائب (المصوتات) حقها من العناية، فكانت الإشارة إليها دائماً سطحية حسب

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٣٦، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢١.

(٢) «الكتاب» ٤/٣١٨، وينظر: المبرد: «المقتضب» ١/ ٢١١.

(٣) ينظر: دانيال جونز: «تلفظ الإنجليزية» (ص٢٤)، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٧٧.

تعبير بعضهم[1]، وهذه المقولة لا تخلو من المبالغة، وغير قليل من عدم الدقة، وجاءت نتيجة لعدم الاطلاع على كثير من مصادر التراث الصوتي العربي، والتعجل في إصدار الأحكام قبل سبر غور المسائل والتعمق في دراستها والتقصي في بحث جوانبها. ولعل هذا المبحث هو المكان المناسب لتصحيح تلك النظرة، ولكني أجد أن تناول موضوع الذوائب من خلال ما يقدمه الدارس الصوتي الحديث أولاً، ثم الحديث عن موقف علماء السلف من هذا الموضوع بعد ذلك هو الأسلوب الأمثل، حتى لا تختلط الأفكار على القارىء أو تتشوش المفاهيم لديه.

أولاً: الذوائب (المصوتات) في الدرس الصوتي الحديث:

١- تعريف الصوت الذائب:

يُعَرَّفُ الصوتُ الذائبُ بأنه الصوت المجهور الذي يخرج الهواء عند النطق به في مجرى مستمر خلال الحلق والفم، من غير أن يتعرض لتدخل أعضاء آلة النطق تدخلاً يؤدي إلى حبسٍ أو تضييق يسبب احتكاكاً مسموعاً[2].

ويتضمن هذا التعريف أمرين أساسيين في إنتاج الصوت الذائب، هما:

١- الجهر، وهو اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت، وجميع الأصوات الذائبة أصوات مجهورة، وتكاد النغمة الحنجرية تشكل جوهر هذه الأصوات، فهي تتشكل أساساً من النغمات الحنجرية التي تؤثر فيها غرف الرنين الموجودة في الممر الصوتي والمتمثلة بتجويف الحلق وتجويف الفم[3]. وإذا فقدت هذه الأصوات النغمة الحنجرية بإيقاف اهتزاز الوترين فإنها تتحول إلى نَفَسٍ يصاحبه حفيف لا يتشكل منه

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٣٧.

(٢) أصل هذا التعريف لعالم الأصوات الإنجليزي دانيال جونز، ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٥٦، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٩٢، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢١٩.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «الكلام إنتاجه وتحليله» ص٢٣٧، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٢٥-٢٢٦.

صوت لغوي[1].

٢- عدم حصول حبس أو تضييق في مجرى النفس، من النوع الذي يحدث عند نطق الأصوات الجامدة، فيمر الهواء حراً طليقاً خلال الحلق والفم، ولكن ذلك لا يعني عدم حصول تغيير في مجرى النفس البتة، إذ لولا وجود تضييق، وإن كان محدوداً، لما اختلفت أجراس الذوائب في السمع، ولكانت صوتاً واحداً ينتج عن النغمة الحنجرية، لكن التضييق الذي تنشأ عنه الذوائب تضييق تجويفي لا موضعي.

ولمَّا كان التضييق الذي يرافق نطق الذوائب تضييقاً تجويفياً لا موضعياً فإن الصفة المميزة لأي صوت ذائب تتحدد بناء على الشكل العام الذي يتخذه الفم والحلق في أثناء النطق به، وهذان التجويفان يشكلان معاً تجويفاً أنبوبياً، أو مجرى صوتياً يمتد من الحنجرة إلى الشفتين، ويمكن تسمية هذا التجويف الأنبوبي بالقناة النطقية، التي يختلف شكلها من ذائب إلى آخر، وهو ما يؤدي إلى اختلاف الرنين[2]، ومن ثم اختلاف الصوت، فكل صوت ذائب يمتلك نمطاً رنينياً مختلفاً نوعاً ما عن الذوائب الأخرى[3].

٢- منطقة الذوائب:

أثبتت الصور الملتقطة بالأشعة السينية لفراغ الفم في أثناء النطق بالذوائب

---

(١) قد تظهر أصوات ذائبة مهموسة في بعض السياقات الكلامية في بعض اللغات.

(٢) الرنين: هو تذبذب جسم بتأثير ذبذبات جسم آخر (ينظر: محمد الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص٢٤١)، فذبذبة عمود الهواء المار بالحنجرة عن طريق اهتزاز الوترين الصوتيين يولد النغمة الحنجرية، التي تتعرض لظاهرة الرنين في تجاويف الحلق والفم، وتختلف الأصوات الذائبة باختلاف شكل التجويف نظراً لاختلاف الرنين الناتج من مرور النغمة الحنجرية في هذه التجاويف (ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١١٨، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٤، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٩).

(٣) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٢٤-٢٢٥، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢٢.

(المصوتات) المختلفة أن هناك منطقة في فراغ الفم هي التي يمكن أن يتحرك فيها اللسان دون أن يشكل تحركه اعتراضاً أو عقبة في طريق تيار الهواء. وقد شاعت تسمية هذه المنطقة بمنطقة الذوائب (المصوتات)[١].

وليست هناك صعوبة في تعيين الحد السفلي لهذه المنطقة، وذلك بفتح الفم إلى أقصى مدى يمكن أن يصل إليه فتح الفك الأسفل، مع بقاء اللسان مستلقياً في قاع الفم[٢]، أما تعيين الحد العلوي لهذه المنطقة فليس بهذه السهولة، إذ على اللسان إذا أراد النطق بصوت ذائب من أعلى منطقة الذوائب أن يقف عند نقطة معينة تمثل حداً لا ينبغي تجاوزه حتى لا يشكل اللسان اعتراضاً حقيقياً لتيار الهواء بتضييق مساره، فيؤدي ذلك إلى إضافة عنصر مؤثر من الاحتكاك أو الضجيج، بله القفل التام الناتج عن التقاء جزء من اللسان بالحنك[٣]. (ينظر عن منطقة الذوائب: الشكل رقم ٣).

ويمكن أن يتبين القارىء حدود منطقة الأصوات الذائبة في الفم من خلال الموازنة بين وضع اللسان عند النطق بياء المد، وهي صوت ذائب، ووضعه عند النطق بياء اللين، وهي صوت جامد، فأقصى ما يصل إليه مقدم اللسان في ارتفاعه نحو الحنك الأعلى بحيث لا يُحْدِثُ الهواء المار بينهما أي نوع من الحفيف، ينتج معه ما يشبه صوت الكسرة في اللغة العربية وصوت ياء المد، وهما صوتان ذائبان، ولو صعد اللسان نحو الحنك أكثر من هذا، سُمِعَ الحفيف الذي ينتقل معه الصوت من الأصوات الذائبة إلى الجامدة، وينتج حينئذ الياء الجامدة، فالياء في مثل كلمة (كريم) صوت ذائب، فإذا أردنا الانتقال إلى الياء الجامدة في مثل (بَيْت) أمكن ذلك بتضييق الفراغ بين اللسان والحنك الأعلى[٤].

---

(١) يستخدم بعض الدارسين مصطلح: منطقة الحركات.

(٢) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٣٧.

(٣) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٣٧.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٣١-٣٢.

٣- الذوائب المعيارية[١]:

أحس علماء الأصوات العربية بصعوبة وصف الأصوات الذائبة بسبب عدم حصول حبس في آلة النطق أو تضييق واضح عند النطق بها، ولأن التباين في نطق هذه الأصوات من شخص إلى آخر، أو من مجموعة لغوية إلى أخرى، أكثر وضوحاً من التباين في نطق الأصوات الجامدة، لشدة تأثر أصواتها بأدنى تغيير في شكل قناة الصوت.

وتضافرت جهود علماء الأصوات من الغربيين لتحقيق قدر من الدقة في دراسة الذوائب ووصفها، وانتهت تلك الجهود على يد عالم الأصوات الإنجليزي دانيال جونز Daniel Jones إلى ابتكار مقاييس دقيقة في وصف الأصوات الذائبة، أطلق عليها مصطلح Cardinal Vowels[٢].

وتستند فكرة المقاييس التي تُصَنَّفُ بموجبها الأصوات الذائبة على ثلاثة أمور، هي[٣]:

الأول: النقطة التي تتصعد من اللسان نحو الحنك الأعلى.

الثاني: مقدار الانفتاح بين النقطة المتصعدة من اللسان والحنك الأعلى.

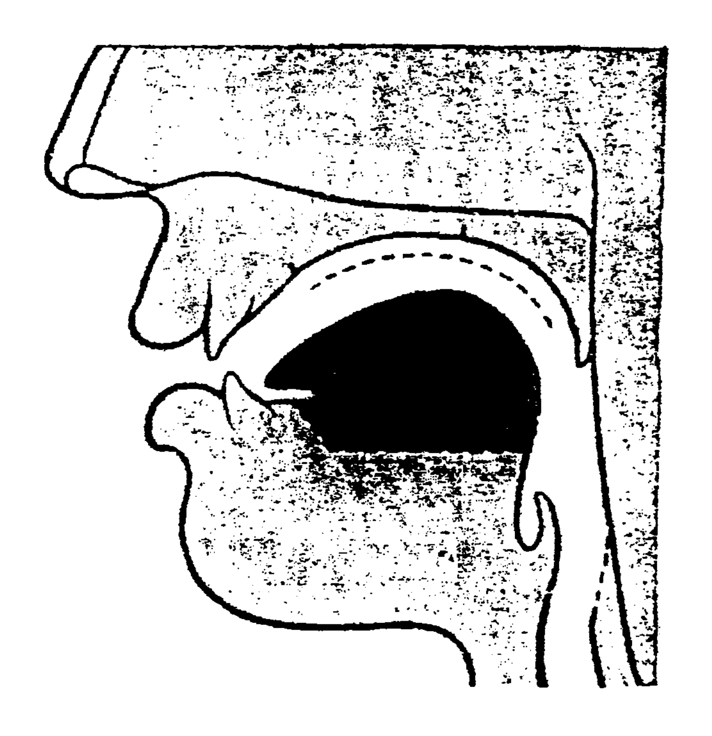
الثالث: الشكل التي تتخذه الشفتان عند النطق بالصوت.

---

(١) يستخدم كثير من الأصواتيين العرب مصطلح (الحركات المعيارية) في ترجمة المصطلح الإنجليزي Cardinal Vowels، وأرجح هنا استخدام (الذوائب المعيارية) أو (المصوتات)، لأن كلمة (الحركات) في التراث الصوتي العربي تدل على الفتحة والضمة والكسرة، ولا تشمل حروف المد.

(٢) ينظر: دانيال جونز: «تلفظ الإنجليزية» ص١٨، و«الملخص في أصوات الإنجليزية» ص٣١.

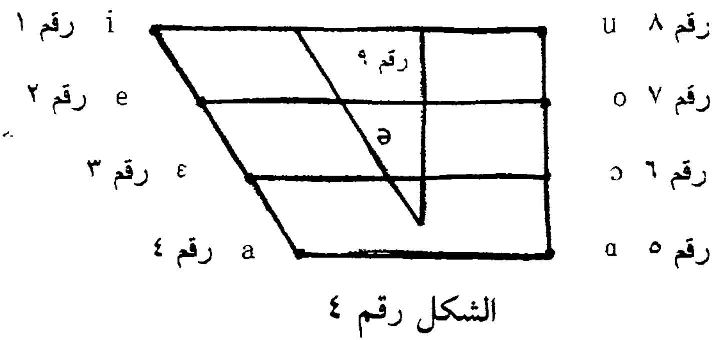
(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٢٣-١٢٤، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢٤.



الشكل رقم (٣) منطقة الذوائب

من كتاب: تلفظ الإنكليزية لدانيال جونز ص ١٣

فإذا تَصَعَّدَتْ مقدمة اللسان نحو الحنك الصلب (الغار) إلى الحد الذي لا يَحْدُثُ معه احتكاكٌ مَسْمُوعٌ حَدَثَ صوتٌ ذائب يشبه الكسرة في العربية (ـِ) في نحو [ز ـِ ن]، وياء المد في مثل [ك ـَ ر ـِ ـِ م]. ويرمز لهذا الصوت في الكتابة الصوتية الدولية إذا كان قصيراً بالرمز (i) وأعطاه دانيال جونز رقم (١). [ينظر الشكل رقم ٤].



الشكل رقم ٤

وإذا فتح الناطق فاه إلى أقصى حد، وكان اللسان مستلقياً في قاع الفم، مع ارتفاع خفيف في مقدمة اللسان، حدث صوت ذائب يشبه الفتحة العربية المرققة (ـَ) والألف في مثل [د ـَ ع ـَ ـَ]. ويرمز لهذا الصوت في الكتابة الصوتية الدولية إذا كان قصيراً بالرمز (a)، وأعطاه دانيال جونز رقم (٤).

وإذا أخذ الفم شكله مع الذائب رقم (٤) مع تراجع اللسان قليلاً وارتفاع خفيف في مؤخرته حدث صوت ذائب يشبه الفتحة العربية المفخمة (ـَ) في مثل [ص ـَ ف ـَ ر]، والألف المفخمة في مثل [ط ـَ ـَ ب ـَ]، ويرمز له بالرمز [ɑ] ويأخذ رقم (٥).

وإذا ارتفعت مؤخرة اللسان نحو الحنك الأعلى (الطبق) إلى الحد الذي لا يحدث معه احتكاك مسموع، حدث صوت ذائب يشبه الضمة في العربية (ـُ) في مثل [ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ] وواو المد في مثل [ي ـَ د ع ـُ ـُ]، ويرمز له بالرمز [u]، ويأخذ رقم (٥).

وبين الذائب رقم (١) ورقم (٤) يمكن إنتاج ذوائب أخرى حسب درجة انفتاح ما بين اللسان والحنك، وقد رصد دانيال جونز صوتين ذائبين أعطاهما رقم (٢) و(٣)،

ورمز لهما بالرمزين (e) (ɛ)، وهما يقابلان ألف الإمالة في العربية (ىٰ) حين تكون شديدة (e) ومتوسطة (ɛ)، ويقرب منهما النطق العامي الشائع للياء في كلمة (بيت).

وبين الذائب رقم (٨) ورقم (٥) يمكن إنتاج ذوائب أخرى أيضاً، وقد رصد دانيال جونز صوتين ذائبين أعطاهما رقم (٦) و(٧)، ورمز لهما بالرمزين (ɔ) و(O)، وهما يمثلان صوتين ذائبين بقرب منهما النطق العامي الشائع في كلمة (يوم).

وتمثل الأصوات التي تأخذ الأرقام من (١-٤) الذوائب الأمامية، أي أن الجزء الذي يتصعد عند نطقها هو الجزء الأمامي من اللسان، وتمثل الأصوات التي تأخذ الأرقام (٥-٨) الذوائب الخلفية لأن الجزء الذي يتصعد معها هو مؤخرة اللسان. وتسمى الأصوات (١ و٨) الذوائب الضيقة، لأن الفراغ الكائن بين اللسان والحنك عند نطقها يبلغ أعلى نقطة تسمح بإنتاج صوت ذائب، فإذا تجاوزها اللسان في ارتفاعه أدى ذلك إلى حدوث احتكاك مسموع يخرج الصوت معه إلى مجموعة الأصوات الجامدة.

وتسمى الأصوات رقم (٤ و٥) الذوائب الواسعة، لأن الفراغ بين اللسان والحنك يكون أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفم في انفتاحه، أما الأصوات رقم (٢ و٧) فتسمى نصف ضيقة ورقم (٣ و٦) فتسمى نصف واسعة، بحسب درجة انفتاح الفم معها.

ولاحظ دانيال جونز أن هناك صوتاً ذائباً يحدث من أخذ اللسان وضعاً محايداً في قاع الفم، مع أدنى ارتفاع في وسطه، وانفتاح للفم لا يصل إلى أقصى درجاته، وسمى هذا الصوت بالذائب المركزي وأعطاه رقم (٩) ورمز له بالرمز (ə)، وهو يتنوع بحسب درجة انفتاح الفم. ويمثله بعض الدارسين بالصُوَيْت الذي يتبع أصوات القلقلة عند الوقف عليها في مثل (بابْ) ونحوها في اللغة العربية[١].

---

(١) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٧٦، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» =

وتأخذ الشفتان شكلاً مع كل صوت من الأصوات الذائبة، فهما منفرجتان مع الذوائب الأمامية، ويزداد الانفراج حتى يصل إلى درجة الانفتاح بالتدرج بنطق الذوائب الأمامية الأربعة (a Eei) وهما مستديرتان مع الذوائب الخلفية وتبلغان أقصى درجات الاستدارة عند نطق الذائب الخلفي الضيق رقم (٨)، ولهذا ربط علماء العربية مخرج الضمة والواو بالشفتين[١]، (ينظر الشكل رقم ٥).

والشكل الهندسي الذي ارتضاه دانيال جونز لتمثيل الذوائب المعيارية مستطيل شبه منحرف، وتظهر عليه مواقع الأصوات على مسافات متساوية، لكن مواقع هذه الأصوات في واقع النطق لا تتطابق تماماً مع مواقعها على هذا الشكل الهندسي، فهي تتخذ شكلاً بيضوياً[٢] تتوزع عليه الذوائب بمسافات ليست متطابقة تماماً، لكن المتطلبات التعليمية حملت علماء الأصوات على التضحية بقليل من الدقة العلمية باتخاذ ذلك الشكل الهندسي المناسب للأغراض التعليمية العملية.

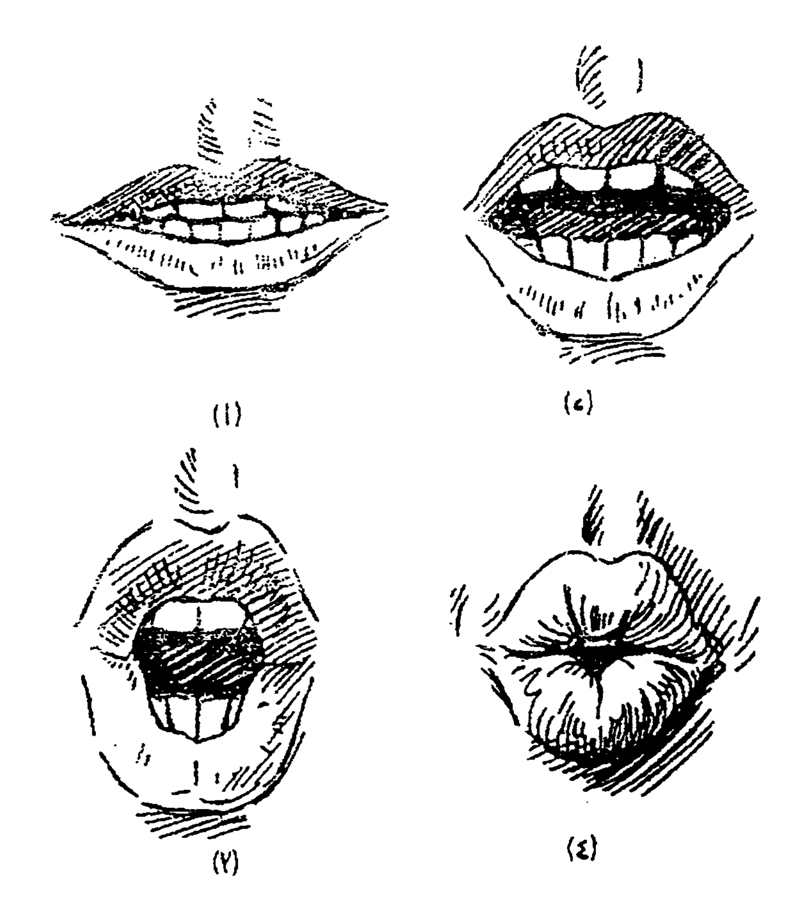
وكان دانيال جونز قد سجل الأصوات الذائبة المعيارية في أجهزة تسجيل الصوت، ومَثّل لها بكلمات من اللغات الأوربية، ويُظهر نظام الذوائب المعيارية برموزه المستخدمة فيه وبالكلمات التي اتخذت مفاتيح لتلك الرموز انحيازاً واضحاً تجاه اللغات الاوربية[٣]. وهذا أمر لا ينبغي أن يتوقع المرء غيره ما دام هذا النظام قد تم على أيدي علماء الأصوات الغربيين لخدمة أغراضهم البحثية في دراسة لغاتهم القومية ولغات الشعوب التي استعمرتها دولهم.

= ص٢٤١.

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٣٥، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٤٢، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢٤.

(٢) استخدم الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه («أصوات اللغة» ص١٦٠) عبارة (الشكل البيضاوي) وتابعه على ذلك الدكتور فوزي الشايب في كتابه («محاضرات في اللسانيات» ص٢٣) لكن قواعد النسب في العربية تشير إلى أن (بيضاوي) نسبة إلى (بيضاء) وأن النسبة إلى البيضة (بيضي) لكن الغالب (بيضوي) وهي كلمة محدثة. (ينظر: «المعجم العربي الأساسي» ص١٨٨).

(٣) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٣٨.



الشكل رقم (٥)

أوضاع الشفتين عند النطق بالذوائب

من كتاب : تلفظ الإنكليزية لدانيال جونز ص ١٧

وبناءً على ما سبق عرضه تُصنَّفُ الذوائب المعيارية إلى مجموعات، كما يمكن وصف كل صوت على حدة، فهي بحسب الجزء الذي يعمل من اللسان:

١- أمامية: ei ɛ a.

٢- خلفية: ou] ɑ.

٣- مركزية: ə .

وهي بحسب درجة الانفتاح بين اللسان والحنك الأعلى:

١- ضيقة: i u.

٢- نصف ضيقة: e o.

٣- نصف واسعة: ɛ].

٤- واسعة: a ɑ.

وهي بحسب الوضع الذي تتخذه الشفتان:

١- منفرجة: i e.

٢- منفتحة: ɛ aɑ.

٣- مستديرة:] o u.

ويمكن وصف كل صوت على حدة بجمع ثلاث صفات من الأمور التي تُصنَّفُ بموجبها الذوائب، التي عرضناها هنا، فمثلاً:

١- (i): ذائب أمامي، ضيق، منفرج.

فكلمة (أمامي) تشير إلى الجزء الذي يعمل من اللسان، وهي بمثابة المخرج بالنسبة للصوت الجامد، وكلمة (ضيق) تشير إلى درجة الانفتاح، وهي بمثابة الصفة، وكلمة (منفرج) تشير إلى وضع الشفتين عند النطق بالصوت. ولم نذكر صفة الجهر

لأن كلمة الذائب تحمل معها صفة الجهر دائماً. وهكذا يمكن وصف الذوائب الأخرى[١].

٤ - **الذوائب في العربية وموقعها من الذوائب المعيارية:**

تتألف مجموعة الأصوات الذائبة في العربية من ثلاثة أصوات أساسية، وتصير ستة إذا أخذنا الطول بنظر الاعتبار، فلدينا ثلاثة ذوائب قصيرة، هي التي تسمى في كتب التراث اللغوي العربي بالحركات، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ولدينا ثلاثة ذوائب طويلة، هي التي تسمى بحروف المد، وهي الألف وواو المد وياؤه، فهي ثلاثة من حيث النوع، ستة من حيث الكم، لأن الألف فتحة طويلة، وواو المد ضمة طويلة، وياء المد كسرة طويلة[٢].

ونظر علماء الأصوات العرب في موقع الذوائب العربية من المقاييس المعيارية للذوائب، وهم متفقون على أن الذوائب العربية تحتل زوايا الشكل الهندسي للذوائب المعيارية، فتحتل الضمة والكسرة الزاويتين العُلْيَيَيْنِ، وتحتل الفتحة بنوعيها: المرققة والمفخمة الزاويتين السُفْلَيَيْن، ولدى بعضهم وجهات نظر في تطابق الذوائب العربية مع الذوائب المعيارية أو عدم تطابقها، يمكن أن نشير إليها هنا بإيجاز، لكنها لا تغير من التصور العام لموقع الذوائب العربية.

فالفتحة في العربية في رأي الدكتور إبراهيم أنيس قريبة الشبه بالصوت الذائب رقم (٤)، وتتجه قليلاً نحو الذائب رقم (٥) حين تتأثر بأصوات التفخيم[٣] وأنكر بعض الدارسين وجود شبيه للذائب رقم (٤) في العربية[٤] بينما أكد بعضهم وجوده ممثلاً

---

(١) ينظر: عن موضوع الذوائب المعيارية عامة: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٩-٣٦، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٦٠-١٧١، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٧٩-١٨٨، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٢٥-١٣٢.

(٢) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص٢٠٠٢، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٩١-١٩٢.

(٣) «الأصوات اللغوية» ص٤١، وينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٩٦.

(٤) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٣٩.

بالفتحة في نحو (سار) (س ـَ ـَ ر ـَ][1] ويترجح لديَّ أن الفتحة، ومثلها الألف، تكون أقرب إلى الذائب رقم (٤) إذا كانت مرققة، وذلك إذا وقعت بعد صوت من أصوات الترقيق، وهي ما عدا أصوات الاستعلاء، وتكون أقرب إلى الذائب رقم (٥) إذا وقعت بعد صوت من أصوات الاستعلاء السبعة: ص ط ض ظ، غ خ ق. ويمكنك أن تلاحظ نوعي الفتحة والألف من تأمل نطقهما في نحو كَتَبَ - طَرَقَ، ومَالَ - طالَ.

أما الكسرة في العربية فتكاد كلمة الأصواتيين العرب تجمع على أنها أقرب ما تكون إلى الحركات المعيارية رقم (١) أو هي مثلها تقريباً، وكذلك الضمة في العربية أقرب ما تكون إلى الحركة المعيارية رقم (٨) أو هي مثلها تقريباً[2].

وإذا كانت الذوائب في العربية ثلاثة من حيث النوع، هي الفتحة والكسرة والضمة، فإنها ستة من حيث الطول، ويقصد بالطول المدة التي يحتفظ فيها شكل الفراغات العليا بوضع معين أثناء التصويت، أو هو الثبات النسبي لشكل الفراغات العليا في أثناء النطق بالصوت الذائب[3].

والاختلاف بين الذوائب القصيرة (الحركات) والذوائب الطويلة (حروف المد) في اللغة العربية يستند إلى اختلاف مقدار الزمن الذي يستغرقه نطق كل منهما بشكل أساسي، ويمكن أن يلاحظ المتأملُ لنطق فتحة الكاف في كَتَبَ [ك ـَ ت ـَ ب ـَ] ونُطقِ الألف في كاتَب [ك ـَ ـَ ت ـَ ب ـَ] وجود فرق في درجة انفتاح الفم[4]، لكن ذلك الفرق ليس كبيرا ويمكن التغاضي عنه عند تحديد العلاقة بين الصوتين، أما

---

(١) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٢٣.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٠-٤١، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٩٦- ١٩٧، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٣٨- ٢٣٩.

(٣) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٤٣ و٢٤٧.

(٤) يذهب الدكتور سعد مصلوح إلى أن الفروق الكيفية بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة (الألف) أقل وضوحا من الفروق في بقية الذوائب («دراسة السمع والكلام» ص٢٤٤)، ولكني أجد الأمر على العكس مما ذهب إليه.

الضمة وواو المد والكسرة وياء المد فإن الفروق الكيفية بينها أقل ظهوراً مما لاحظناه بين الفتحة والألف.

وأشار عدد من الأصواتيين العرب إلى أن كل واحد من الذوائب في العربية يتنوع نطقه بحسب نوع الجامد الذي يسبقه، فيكون مفخماً بعد أصوات الإطباق (ط ظ ص ض)، ومتوسط التفخيم بعد أصوات الاستعلاء الثلاثة (ق غ خ)، ومرققاً بعد أصوات العربية الأخرى، فتكون الحركات من الناحية الصوتية (النطقية) تسعاً، لا ثلاثة(١). لكن من الدارسين المحدثين من أنكر تأثر الضمة والكسرة بأصوات الإطباق والاستعلاء على نحو واضح، وقصر ذلك على الفتحة(٢).

٥- هل في العربية ذائب مزدوج؟

كلمة المزدوج ترجمة لمصطلح إنجليزي هو Diphthong، وبعضهم يستخدم كلمة (المركب) لترجمته(٣). ويُعَرَّفُ بأنه «تتابع مباشر لصوتي علة [أي صوتين ذائبين] يوجدان في مقطع واحد فقط»(٤)، وهو في واقع الأمر (صوت انزلاقي) إذ تبدأ أعضاء النطق متخذة الوضع الخاص بصوت ذائب، ثم تنتقل مباشرة نحو الوضع الخاص بذائب آخر(٥).

وتتميز اللغة الإنجليزية بغنى نظامها الصوتي بالذوائب المزدوجة، ففي الوقت الذي نجدها تضم اثنتي عشرة حركة خالصة (بسيطة) نجد أنها تحتوي على تسع حركات

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٩٢-١٩٥، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٤٤.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٠-٤١، وعبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» لمالمبرج ص٧٦-٨١.

(٣) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص٢٠٢، وسعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٤٧.

(٤) ماريو باي: «أسس علم اللغة» ص٨٠. وقال فندريس («اللغة» ص٥٤): «هو الجمع بين حركتين في مقطع واحد».

(٥) ينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص٢٠٣.

مزدوجة (مركبة)[١]. «وليس في الفرنسية الحديثة حركات مزدوجة، فأما المجموعات (oui - oi - ui - ie)... فإنها تُفَسَّرُ على أنها تتابع من صامت + حركة... وتتطلب الحركات المزدوجة في أغلب الأحوال نطقاً مرتخياً، أما نطق الفرنسية المعاصر فهو متوتر شديد التوتر، ومن ثم فاللغة الفرنسية عصية على الحركات المزدوجة»[٢].

وحين نظر الأصواتيون المحدثون في أصوات العربية وجدوا مجموعة من الأصوات التي تتقارب في طبيعتها النطقية، وتتداخل في الاستخدام الصرفي ويرمز لها في الكتابة العربية برمزي الواو والياء، والرأي الغالب في حقيقة هذه الأصوات أنها أربعة من الناحية الصوتية، فالواو في (وَعد ويَوم) تُعَدُّ من الأصوات الجامدة، والواو في يَدْعُو ويَقومُ من الأصوات الذائبة، وكذلك الياء في يَكتب وبَيْت تعد من الأصوات الجامدة، والياء في نبيع ونرمي من الأصوات الذائبة[٣].

وذهب عدد من الأصواتيين العرب إلى أن في العربية ذوائب مزدوجة، وكان الدكتور عبد الصبور شاهين من أكثرهم حديثاً عن الفكرة وتبييناً لها، وفسر من خلالها عدداً من الظواهر الصوتية في العربية[٤]، وهو يرى «أن المزدوج حقيقة ثابتة في العربية»[٥].

وأنكر بعض الدارسين المحدثين وجود المزدوج في العربية، فقال الدكتور كمال محمد بشر: «وقد وَهِمَ بعض الدارسين فظن أن الواو والياء في (حَوْض وبَيْت) جزءان من حركة مركبة، وهو وهم خاطىء لاشك، إذ الحركة المركبة وحدة واحدة، والموجود في (حَوْض وبَيْت) ليس وحدة واحدة، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما

---

(١) ينظر: دانيال جونز: «الملخص في أصوات الإنجليزية» ص٦١، و«تلفظ الإنجليزية» (له) ص٢٤.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٢.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٢.

(٤) ينظر: كتاباه: «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث» ص٣٩-٤٨، و«المنهج الصوتي للبنية العربية» ص٣٠-٣١.

(٥) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» (تعريب د. عبد الصبور) ص٨٢.

الفتحة + الواو في (حَوْض) والفتحة + الياء في (بيت)»[1].

ومن الدارسين مَن مَيَّزَ بين مستويين في الدرس الصوتي، وهما المستوى النطقي (الفوناتيكي) والمستوى الوظيفي (الفونولوجي)، وذهب إلى أن العربية قد تعرف الحركات المزدوجة في المستوى الأول، لكنها بالتأكيد لا تعرفها في المستوى الثاني، فالواو والياء في هذا المستوى تأخذ موقع الأصوات الجامدة، وتعطى حكمها[2].

ونحن في هذه الدراسة قد جرينا على التغاضي عن هذين المستويين للدرس الصوتي، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ومن ثم فالراجح لدينا في هذه القضية أن العربية لا تعرف الذوائب المزدوجة، وأن الواو والياء يرمزان إلى صوتين جامدين إذا سُبقا بحركة أو تلتهما حركة، ويرمزان إلى صوتين ذائبين إذا كانا إشباعاً للضمة أو الكسرة.

ولعل مما يؤيد ذلك ويؤكده هو النظام المقطعي للكلمة العربية والبناء الصرفي لها، فنجد ما سمَّاه بعضهم بالمزدوج يقع موقع الصوت الجامد مع حركة تسبقه أو تتبعه، فكلمة (وَعَدَ) تتساوى مقاطعها مع كلمة (كَتَبَ) وأن (و ـَ) = (ك ـَ)، وكذلك كلمة (بَيْتٌ) تناظر كلمة (بَذْر) وأن (ب ـَ ي) = (ب ـَ د). والبناء الصرفي لهذه الكلمات وما يشبهها يقتضي اعتبار الواو والياء فيها صوتين جامدين، حتى يتسق بناؤها المقطعي، ويستقيم وزنها الصرفي.

ولا شك في أن طبيعة الواو والياء الصوتية حين يكونان صوتين جامدين ويقومان بوظيفة الأصوات الجامدة في الكلمة العربية، تظل تحمل شبهاً بالأصوات الذائبة، ومن ثم كان علماء العربية على صواب حين أطلقوا عليهما (أصوات اللين)، وكان الأصواتيون المحدثون على حق حين وصفوهما بأنهما أنصاف الحركات (أو أنصاف الذوائب)، أو أنهما أشباه أصوات اللين (أي الذوائب أو المصوتات).

ولست أقصد هنا إلى نفي وجود المزدوج في غير العربية، فإذا كان النظام

---

(١) «الأصوات» ص١٠٨، وينظر أيضاً: ص١٧١-١٧٣.

(٢) ينظر: سعد مصلوح: «دراسة السمع والكلام» ص٢٤٧-٢٥٠، و«المنهج الصوتي للبنية العربية»: دراسة نقدية (بحث في مجلة) ص١٠٠-١٠١.

المقطعي للكلمات في الإنجليزية والبناء الصرفي لها يناسبه تفسير تتابع الأصوات الذائبة على أنها ذوائب ثنائية (المزدوج) أو ثلاثية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة القول بوجود المزدوج في العربية، فالمعروف أن للواو والياء حالتين في العربية، فهما إما أن يكونا صوتين ذائبين، أو صوتين جامدين، ويمكن التفريق بين هاتين الحالتين من الناحية الصوتية، ومن ناحية الوظيفة اللغوية، فمن الناحية الصوتية يعدان صوتين ذائبين إذا خرجا من الفم دون أن يقف في طريق الهواء عائق، وهما جامدان إذا ضاق مجرى الهواء بحيث يبقى مسار ضيق يسمح بمروره، ولكن مع حدوث احتكاك مسموع. ويمكن التفريق بينهما على أساس الوظيفة اللغوية أيضاً، فهما من الجوامد إذا وقعا موقع الأصوات الجامدة بأن تسبقهما حركة أو تتلوهما حركة، وهما من الذوائب في ما سوى ذلك[1] وبذلك لا يضطر الدارس للأصوات العربية إلى القول بوجود المزدوج، وما يثير من إشكالات صوتية أو تقعيدية.

ثانياً: الذوائب في التراث الصوتي العربي:

١- سبب بحث الموضوع:

الذي حملني على تخصيص هذه الفقرة للحديث عن الذوائب (المصوتات) في التراث الصوتي العربي هو ما تردد في كتب ودراسات الأصواتيين العرب المعاصرين من دعاوى حول عدم عناية علماء العربية بالذوائب عامة والحركات خاصة، وأن إشارتهم إليها كانت سطحية دائماً، وكذلك معالجتهم لها. ويكفي دليلاً على ذلك قول الدكتور إبراهيم أنيس الذي ردد معناه من بعده كثيرون، يقول: «أصوات اللين [يعني الذوائب] مع أنها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنها أكثر شيوعاً فيها، لم يُعْنَ بها المتقدمون من علماء العربية، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية، لا على أنها من بنية الكلمات، بل كعَرَض يعرض لها، ولا يكوِّن منها إلا شطراً فرعياً. ولعل الذي دعا إلى هذا أن الكتابة العربية منذ القدم عنيت فقط بالأصوات الساكنة [يعني الجوامد]. . .»[2].

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٧٣.

(٢) «الأصوات اللغوية» ص٣٧، وكان برجشتراسر قد سبق إلى مثل هذه المقولة (ينظر: «التطور النحوي» ص٥٣).

وقال الدكتور كمال محمد بشر: «ولسنا نجاوز الحقيقة حين نقرر أن علماء العربية القدامى لم يُعْنَوْا بالحركات العناية اللائقة بها، فقد عدوا الحركات أشياء عارضة تعرض للأصوات الصامتة، فهي تَبَعٌ لها وليست مستقلة مثلها...»[1].

ولا يخلو موقف الأصواتيين العرب هذا من المبالغة وعدم الدقة، ولعل عدم اطلاعهم على كثير من مصادر الدرس الصوتي العربي القديم قد أدى بهم إلى ذلك، فكل من يقف على ما ورد عن الحركات وحروف المد في كتب التراث لا يمكنه إلا أن يقدر ذلك الجهد ويُنَوِّهَ به، ولا يقلل من قيمته ما أحرزه الدرس الحديث من تقدم كبير في دراسة الأصوات، بفضل ما تيسر للباحثين من وسائل جديدة، فلا تزال الأفكار الصوتية العربية القديمة في مجال الذوائب لها قيمتها من الناحية التاريخية والعلمية.

ولعل في محاولة تصحيح تلك النظرة ما يُسَوِّغُ عرض خلاصة لجهود علماء السلف في دراسة الذوائب، بعد أن درسنا الموضوع في العربية في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ولا أحسب أن ذلك من التكرار الذي لا فائدة منه، فيمكن أن يتحقق من هذا العرض أمران في الأقل:

الأول: تصحيح موقف الأصواتيين العرب حول الموضوع.

الثاني: إلقاء الضوء على عدد من القضايا المتعلقة بالذوائب في التراث الصوتي العربي.

٢- إدراك علماء السلف لطبيعة الأصوات الذائبة:

أدرك علماء العربية وعلماء التجويد طبيعة الأصوات الذائبة وتمييزها عن الأصوات الجامدة، ويتمثل ذلك الإدراك بعدد من الجوانب، منها ملاحظتهم اختلاف شكل آلة النطق عند إنتاج هذه الأصوات، فكان الخليل يقول كثيراً: «الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء»[2].

---

(١) «الأصوات» ص١٩٠.

(٢) «العين» ١/ ٦٤، وينظر: الأزهري: «تهذيب اللغة» ١/ ٤٨.

ويقول سيبويه: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد ومخارجها متسعة لهواء الصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها...»[(١)]. ويقول ابن جني: «فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يَقتطعَ الصوتَ عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتداً حتى يَنْفَدَ... والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو»[(٢)].

وقَسَّمَ عدد من علماء السلف الأصوات بناء على ذلك على قسمين رئيسين: الجوامد (الصوامت) والذوائب (المصوتات)، فقال الأندرابي: «والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجيء إلا مفتوحاً ما قبله، وهذه حروف المد واللين، سُمِّيت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد، وما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد»[(٣)].

ويقول ابن الدهان: «والحروف تنقسم إلى صامتة ومصوتة، فالصامت ما يتمكن من مطلعه، ويتميز به الصوت، مثل س ع د، والمصوِّت ما يخرج في الهواء، فيحمل الحرف الصامت إلى السمع، كالضمة والفتحة والكسرة، التي متى مطلت صارت واي»[(٤)].

وسبق الحديث عن تصنيف الأصوات إلى هذين الصنفين من قبل، ونريد هنا أن نؤكد أصالة هذا التقسيم في التراث العربي.

ومما يؤكد إدراك علماء السلف لطبيعة الأصوات الذائبة حديثهم عن العلاقة بين الحركات وحروف المد، وأنها من طبيعة واحدة، يقول سيبويه: «فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو»[(٥)]. وأفاض ابن جني في شرح هذه الفكرة في أكثر من كتاب من كتبه، من ذلك قوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات

---

(١) «الكتاب» ٤/١٧٦.

(٢) «سر صناعة الإعراب» ١/٨.

(٣) «الإيضاح» ٧٤ظ.

(٤) «تقويم النظر» ٢و.

(٥) «الكتاب» ٤/٢٤٢، وينظر: المبرد: «المقتضب» ١/٥٦.

ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة. . .»(١).

ويقول السيد الشريف الجرجاني: «الحركات داخلة في المصوتات، فلذلك (انقسمت) المصوتة إلى مقصورة هي الحركات، وممدودة هي الحروف المخصوصة»(٢).

ولم يقف علماء السلف عند حد القول إن الحركات أبعاض حروف المد، ولكنهم حاولوا تحديد نسبة الحركة من حرف المد، ولم يكتفوا بوصف الحركة بأنها مصوت قصير ووصف حرف المد بأنه مصوت طويل، فنجد محمد بن قيصر المارديني النحوي (ت٧٢١هـ) يذكر في قصيدته (الدر النضيد في معرفة التجويد) رأيين في مقدار نسبة الحركة من حرف المد، الأول أنها ثلث حرف المد، والثاني أنها نصفه، وهو يرجح الرأي الثاني، وذلك حيث يقول:

ومِقْدَارُه ثُلْثٌ من الأُمِّ والأَصَحّ نصفٌ معاً والحرفَ رأسين أرْسِلا

قال شارحه: «مقدار الفتحة ثلث ألف، والضمة ثلث واو، والكسرة ثلث ياء، والأصح عند الشيخ أنه نصف»(٣).

وقال علي القاري (ت١٠١٤هـ) في كتابه «المنح الفكرية على متن الجزرية»: «اعلم أن الألف مُركَّبٌ من فتحتين، والواو مركب من ضمتين، والياء مركب من كسرتين، فإذا أُشبعت الفتحة يتولد منها ألف، وإذا أُشبعت الضمة يتولد منها الواو، وإذا أُشبعت الكسرة يتولد منها الياء، كذا ذكره الشارح اليمني»(٤).

ولعل الشارح اليمني هذا هو محمد بن عمر الحضرمي الملقب بَحْرَق المتوفى سنة

(١) «سر صناعة الإعراب» ١/ ١٩، وينظر: «الخصائص» ٢/ ٣١٥.
(٢) «شرح المواقف» ٥/ ٢٧٥.
(٣) «الدر النضيد» ٦٣و.
(٤) «المنح الفكرية» ص٥٠.

٩٣٠هـ، فإن له شرحا على المقدمة الجزرية نقل منه علي القاري عدة نصوص.

ويبدو أن القول بأن الحركة نصف حرف المد هو الراجح عند علماء السلف، فقال القسطلاني (ت٩٢٣هـ): «ووزن الحركة في التحقيق نصف الحرف المتولد عنها»[١]. وهو القول الذي أكدته الدراسات الحديثة، يقول الدكتور سلمان العاني: «إن الحركات الطويلة تبدو ضعف طول الحركة القصيرة»[٢].

ولا يغض من شأن موقف علماء السلف من إدراك حقيقة الذوائب تسمية المقصورة حركات، وتسمية الممدودة حروفاً، فإن ذلك يرجع إلى رواسب تاريخية قديمة، وهم مع ذلك مدركون أن القصيرة والطويلة أصوات من طبيعة واحدة، فهذا أبو علي الفارسي يقول: «وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة أنه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أنهن حروف كما أنها حروف، إلا أن الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختها، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً...»[٣].

ويؤكد السيوطي هذا المعنى بقوله: «إن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً»[٤].

وأدرك علماء السلف أيضاً الطبيعة المزدوجة للواو والياء، يقول عبد الوهاب القرطبي: «الواو والياء تكونان تارة من حروف المد واللين بأن تَسْكُنا ويكون ما قبلهما منهما وتارة يتحيَّزُ مخرجهما إذا تغيرتا عن هذا الوضع بأن تَسْكُنَا وينفتح ما قبلهما، ومتى وجد ذلك زال عنهما معظم المد وبقي اللين وانبسط اللسان بهما، وصارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة»[٥].

---

(١) «لطائف الإشارات» ١/ ١٧٨.

(٢) «التشكيل الصوتي» ص٣٨.

(٣) «البغداديات» ص٤٨٧-٤٨٨.

(٤) «الأشباه والنظائر» ١/ ١٧٧.

(٥) «الموضح» ص١٢١.

ويجد المتتبع نصوصاً كثيرة لدى علماء السلف تؤكد هذه الفكرة، لكن أوضح ما رأيت من تلك النصوص قول السيد الشريف الجرجاني: «وأما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مُصَوِّتاً، كما عرفت، وقد يكون صامتاً بأن يكون متحركاً أو ساكناً ليس حركة ما قبله من جنسه»[1]. وليس هذا موضع الاستقصاء لتلك النصوص، كما أنه ليس موضع تحليل أو تعليق، ويستطيع القارىء أن يقوم بذلك من خلال موازنة هذه النصوص بما سبق عرضه في فقرة الذوائب في الدرس الصوتي الحديث.

٣- مخارج الأصوات الذائبة:

إن تحديد مخارج الأصوات الذائبة أصعب من تحديد مخارج الأصوات الجامدة، لأن الصوت الجامد لا بد فيه من تضييقٍ ظاهر لمجرى النفس أو قفل تام في موضع ما من آلة النطق، فيتعين بذلك مخرجه، ولا يحدث مثل ذلك في إنتاج الصوت الذائب، لأن التضييق الذي يصاحبه تجويفيٌّ لا موضعي، مما يزيد من صعوبة تحديد موضعه من اللسان، وتبين نوعه أو درجته.

ومما زاد الأمر صعوبة عند علماء السلف وهم يحاولون تحديد مخارج الأصوات الذائبة عدم معرفتهم بالوترين الصوتيين ودورهما في إنتاج الأصوات عامة، والذائبة خاصة.

ومع قيام هاتين العقبتين في طريقهم فإن عدداً منهم تمكنوا من الاقتراب من تحديد مخارج الأصوات الذائبة على نحو محدد وواضح، وسوف نعرض هنا عدداً من النصوص المتعلقة بهذا الموضوع، وعلى القارىء أن يحاول فهمها أو تفسيرها في ضوء ما تقدم من توضيح لطبيعة الأصوات الذائبة التي تقوم على عنصرين اثنين، هما:

أ- النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين.

ب- ما يلحق النغمة الحنجرية من تغيير نتيجة لمرورها في تجاويف الحلق والفم.

وكذلك ينبغي ملاحظة تداخل الأصوات الذائبة في العربية، وهي حروف المد

---

(١) «شرح المواقف» ٥/ ٢٧٢.

الثلاثة وتتبعها الحركات، بكل من الواو والياء الجامدتين، فهناك في الواقع خمسة أصوات تتدانى في المخارج وتتقارب في الصفات، وهي الواو والياء الجامدتان في مثل (بَيْت وحَوْض)، وحروف المد الثلاثة في مثل (نُوحِيهَا)، وسبق بيان ما بينها من وشائج عند الحديث عن الذوائب في الدرس الصوتي الحديث.

وكانت لعلماء السلف اتجاهات في تحديد مخارج الأصوات الذائبة، تتداخل في بعض التفصيلات، لكنها تتباين في أمور تجعلنا ننظر إليها على أنها اتجاهات متعددة، وأهمها اتجاهان اثنان: الأول لا يفرق بين مخارج الأصوات الخمسة حين تكون جامدة أو ذائبة، والثاني يفرِّق بينها في الحالتين.

الاتجاه الأول: ينظر هذا الاتجاه إلى الأصوات الخمسة على أنها ثلاثة: الألف والواو والياء، دون تفريق بين كون الواو والياء جامدتين أو ذائبتين، ونجد مذهبين لتحديد مخارج هذه الأصوات في إطار هذا الاتجاه هما:

المذهب الأول: مذهب الخليل بن أحمد الذي يَعُدُّ هذه الأصوات هوائية ومخرجها من الجوف، يقول في كتابه «العين»: «في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جُوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة و(الهمزة)[1] وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيِّز تنسب إليه إلا الجوف، وكان يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء»[2].

وجاء في رواية نقلها الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة» عن الخليل بن أحمد أنه قال: «والعويصُ في الحروفِ المعتلَّةُ، وهي أربعة أحرف: الهمزة والألف اللينة والياء والواو... فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة، والهمزة أقواها متناً،

---

(١) وضع الهمزة مع هذه الأصوات مشكل، وإنما جعل الخليل الهمزة ضمن حروف العلة لأنها تصير بالتسهيل أحدها، يقول «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رفه عنها لانت، فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح» (ينظر: «العين» ١/ ٥٢).

(٢) «العين» ١/ ٥٧.

ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين. قال: والياء والواو والألف اللينة منوطات بها، ومدارج أصواتها مختلفة، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين، وأصلهن من عند الهمزة»[١].

ويعرض هذان النصان وجهتي نظر مختلفتين للخليل في مخارج هذه الأصوات، وكأن تطوراً قد حصل في موقفه، ففي النص الأول يقول: لا تقع في مدرجة من المدارج، بينما هو يعين مدارجها في النص الثاني، والمشهور عن رأي الخليل في هذا الموضوع ما جاء في النص الأول، ولكن ينبغي ملاحظة ما جاء في النص الثاني من أن الأصوات الثلاثة «منوطات بالهمزة» فقد أكد الخليل هذا المعنى في كتاب «العين»، وذلك حينما قال: «قال الخليل: المدات الثلاث منوطات بالهمز، ولذلك قال بعض العرب في الوقوف: افْعَلِىء وافْعَلأْ وافْعَلؤ، فهمزوا الياء والألف والواو حين وقفوا»[٢].

المذهب الثاني: مذهب سيبويه الذي جعل لكل صوت من الأصوات الثلاثة مخرجاً محدداً، على ما سبق بيانه عند الحديث عن المخارج، فالألف من أقصى الحلق، مع الهمزة والهاء، والياء من وسط اللسان مع الجيم والشين، والواو من الشفتين مع الباء والميم[٣].

وأشار سيبويه إلى اتساع مخارج هذه الأصوات في النص الذي نقلناه عنه من قبل، والذي قال في آخره: «فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها، فيهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطنت وجدت مَسَّ ذلك، وذلك قولك: ظلموا ورَمَوْا، وعَمِيَ، وحبلى، وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا: ظلموا ورموا، فكتبوا بعد الواو ألفاً»[٤].

---

(١) «تهذيب اللغة» ١/ ٥١.

(٢) «العين» ٧/ ٤٥٦.

(٣) «الكتاب» ٤/ ١٧٦.

(٤) «الكتاب» ٤/ ٣٣٥.

ويلتقي ما ذكره سيبويه هنا من أن الصوت يهوي مع هذه الأصوات حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، مع قول الخليل أن أصل هذه الأصوات من عند الهمزة، وأنهن منوطات بها، وهو ما يحتاج إلى تفسير، نعرض له بعد قليل.

ومما يكمل رأي سيبويه في تحديد مخارج الأصوات الثلاثة ويوضح فهمه لطبيعتها قوله، وهو يتحدث عن صفات الحروف: «ومنها الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف»[1].

وكان ابن جني أكثر العلماء عناية بتوضيح مذهب سيبويه في مخارج الأصوات الثلاثة، وذلك حيث قال[2]: «فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتداً حتى ينفد، فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها.

والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو. والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو. والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال، مختلف الأشكال:

أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين، غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر.

وأما الياء فتجد معها الأضراس سُفْلاً وعلواً قد اكتنفت جَنْبَتَي اللسان وضغطته، وتفاجَّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال[3].

---

(١) «الكتاب» ٤/٤٣٣.

(٢) تجب الإشارة إلى قول الفراء في «معاني القرآن» (٢/١٣) الذي يتضمن محاولة لتحديد مخارج الحركات الثلاث، مع ما فيه من غموض في بعض جوانبه.

(٣) ما: زائدة للتوكيد.

وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج فيه النَّفَس، ويتصل الصوت.

فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك في الألف أاْ، وفي الياء إِيْ، وفي الواو أوْ»[1].

ولا أجد ما يلزم التعليق عليه في كلام هؤلاء الأئمة إلا إشارتهم إلى انقطاع أصوات الحروف الثلاثة عند موضع الهمزة، وأنها منوطات بها، كما يقول الخليل، وهذه الإشارة تبين إدراكهم لأثر النغمة الحنجرية الناتجة من اهتزاز الوترين الصوتيين في إنتاج هذه الأصوات، لكنهم لعدم معرفتهم بتشريح الحنجرة، ودور الوترين في إحداث الجهر، جعلهم ذلك يربطون بين هذه الأصوات والهمزة، لأن الهمزة تخرج من انطباق الوترين الصوتيين ثم انفراجهما، والنغمة الحنجرية تنتج من تذبذب الوترين، فاستطاع هؤلاء العلماء بحسهم المرهف أن يدركوا تلك العلاقة بين الهمزة والجهر، لكن عدم انكشاف موضعهما للعيان جعل عبارتهم عنها لا تخلو من الغموض أو القصور.

الاتجاه الثاني: ينظر إلى هذه المجموعة على أنها تتألف من خمسة أصوات، ثلاثة ذائبة هي حروف المد الثلاثة، والواو والياء الجامدتين: وهو اتجاه يتوافق مع ما يقول به الدارسون المحدثون، وإن كانت عبارة علماء السلف أحياناً تفتقر إلى الوضوح، بسبب صعوبة الموضوع التي أشرنا إليها في أول هذه الفقرة.

ويمثل هذا الاتجاه ابن سينا في رسالته (أسباب حدوث الحروف) وعدد من علماء التجويد من المتأخرين خاصة الذين انتهى بهم التدقيق في مسائل هذا العلم إلى الكشف عن حقائق صوتية مهمة.

يقول ابن سينا: «وأما الواو الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث الفاء، ولكن بضَغْطٍ وحَفْزٍ للهواء ضعيفٍ لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه بسطح الشفة.

والياء الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث السين والزاي[2]، ولكن بضغط وحفز

---

(١) «سر صناعة الإعراب» ١/٨.

(٢) في طبعة تفليس ص١٩: «حيث تحدث الطاء والجيم، وغير ذلك» وهذه العبارة أقرب إلى =

للهواء ضعيف، لا يبلغ أن يُحْدِث صفيراً.

وأما الألف المصوتة، وأختها الفتحة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مُزاحم.

والواو المصوتة، وأختها الضمة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سَلسٌ إلى فوق.

والياء المصوتة، وأختها الكسرة، فأظن أن مخرجهما من إطلاق الهواء من أدنى تضييق للمخرج، وميل به سلسٌ إلى أسفل»[1].

أما علماء التجويد فلهم مشاركة واسعة في هذا الموضوع، ولكن تتبعَ كل ما قالوه في ذلك هنا يخرج بنا عن الغرض الذي عقدنا له هذه الفقرة، وسوف أكتفي بالإشارة إلى أشهر أقوالهم التي تحمل أفكاراً متميزة، فمن ذلك قول محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ): «وقيل: إن الألف والواو والياء، إذا سكنت وتحرك ما قبلها بجنسها، جوفية أو هوائية، أو هاوية، لأنها لا تقع في الأحياز التي ذكرناها فتنسب إليها، لكنها تخرج من الجوف، فتذهب في هواء الفم، والأصح:

أن الألف من هواء الحلق.

والياء الساكنة المكسور ما قبلها من هواء وسط الفم.

والواو الساكنة المضموم ما قبلها من هواء الشفة.

والياء المتحركة والساكنة المفتوح ما قبلها شَجْرية.

والواو المتحركة والساكنة المفتوح ما قبلها شفوية»[2].

وقسم محمد المرعشي مخارج الأصوات إلى مخرج محقق ومخرج مقدَّر، وهذا يشبه ما ذهب إليه الأصواتيون المحدثون من أن التضييق الذي يصاحب الأصوات

= الصواب.

(١) «أسباب حدوث الحروف» طبعة السلفية ص١٦.

(٢) «روح المريد» ص٦٥-٦٦.

الذائبة تجويفي، وما عداها موضعي، وذلك حيث يقول: «فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد، إذ لا تنضغط أصواتها في موضع انضغاطاً ينقطع به الصوت... وبالجملة إن حروف المد لمّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإن المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه، بل قَدَّرُوا لها جوف الحلق والفم مخرجاً... فالمخرج المقدَّر هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطاً ينقطع به الصوت، بل يمكن لك قطعه فيه»[١].

ذهب محمد المرعشي إلى أن مخرج الواو والياء الذائبتين من مخرج الياء والواو الجامدتين. إلا أن المخرج في الذائبتين أكثر انفتاحاً منه في الجامدتين وذلك حيث يقول: «أما الواو المدية فضم شفتيك فيها اعتراض على الصوت، وكذا رفع وسط لسانك إلى جهة الحنك في الياء المدية، لكنْ ذانك الاعتراضان قليلان لا يمنعان جريان الصوت بالكلية»[٢]، وهو يؤكد هذا المعنى بقوله: «وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو غير المدية»[٣].

وهذا الاتجاه في تحديد مخارج الأصوات الذائبة أقرب ما يكون إلى رأي الأصواتيين العرب المحدثين، على نحو ما أشرنا من قبل[٤].

٤- هل الذوائب أصوات ساكنة؟

السكون هو سلب الحركة[٥]، والساكن «ما أمكن تحميله الحركات الثلاث، نحو كافِ بَكْرٍ، وميمِ عَمْرو، ألا تراك تقول: بَكرَ وعَمرَو، وبَكرُ وعَمرُو، فلما جاز أن تُحَمِّله الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكناً»[٦].

وذكر عدد من علماء السلف أن وصف الحرف بالحركة والسكون مجاز، لأن

---

(١) «جهد المقل» ص١٢٣-١٢٥.

(٢) «بيان جهد المقل» ٧ظ.

(٣) «جهد المقل» ص١٣٥.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٢، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٦-١٠.

(٥) ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٦٧.

(٦) ابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٣١، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٧٣.

الحركة لا تحل في الحرف[1]، وقال الشريف الجرجاني: «الحرف إما متحرك أو ساكن، ولا تعني بذلك حلول الحركة والسكون في الحرف، لأنهما بالمعنى المشهور من خواص الأجسام، بل نعني بكونه متحركاً أن يكون الحرف الصامت بحيث يمكن أن يُوجَدَ عَقِيبهُ مُصَوِّتٌ مخصوصٌ من المصوتات الثلاثة، وبكونه ساكناً أن يكون بحيث لا يمكن أن لا يوجد عقيبه شيء من تلك المصوتات»[2].

وهذا تصور صحيح للعلاقة بين الحروف والحركات، وبيان دقيق لتعريف المتحرك والساكن، لكن علماء السلف مجمعون على وصف حروف المد بأنها ساكنة، يقول ابن جني: «إلا أن هذه الأحرف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكُنَّ إلا سواكنَ، لأنَّهُنَّ مَدَّات، والمداتُ لا يتحركن أبداً»[3].

فإذا كانت حروف المد ذوائب (مصوتات) طويلة، ناشئة من إشباع الحركات، وأنها من طبيعة واحدة، ولا فرق بينها إلا في الطول، فيكون وصفها بالسكون حينئذ مشكلاً، إذ كيف يمكن وصف الحركة بالسكون؟

ووصف علماء السلف حروف المد زيادة على كونها سواكن أنها مسبوقة بحركات من جنسها، فالألف قبلها فتحة، والياء قبلها كسرة، والواو قبلها ضمة[4]، واستشكل الدارسون المحدثون هذا التصور لحروف المد أيضاً[5].

وأدرك بعض علماء السلف أن سكون حروف المد يختلف عن سكون غيرها من حروف العربية، وذلك لأنها لا تقبل الحركة أبداً، ومتى ما تحركت فإنها تخرج عن طبيعتها وتتحول إلى أصوات جامدة، وقد وصفها سيبويه بأنها حروف مَيِّتَة لا تدخلها حركة[6]. وأخذ ابن الطحان هذه الفكرة عن سيبويه وبني عليها تقسيمه للسكون إلى

---

(١) ينظر: ابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٣٦.

(٢) «شرح المواقف» ٥/ ٢٣٧، وينظر: الرازي: «التفسير الكبير» ١/ ٤٥.

(٣) «سر صناعة الإعراب» ١/ ٣١، وينظر: مكي: «الرعاية» ص١٠١.

(٤) ينظر: المبرد: «المقتضب» ١/ ٥٦ و٩٥، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص١٢١.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٣٩، ورمضان عبد التواب: «فصول في فقه العربية» ص٣٥٤، وحسام النعيمي: «الدراسات اللهجية والصوتية» ص٣٣٠.

(٦) ينظر: «الكتاب» ٣/ ٣٥٥-٣٥٦.

حَيٍّ ومَيِّت، وجعل السكون في حروف المد مَيِّتاً وفي ما سواها سكوناً حَيّاً[١].

ولعل النظام الكتابي العربي ترك أثراً في وصف حروف المد بالسكون، فتخصيص رموز لهذه الأصوات، وعلامات للحركات، جعلهم يعاملون حروف المد معاملة الحروف الأخرى التي تعتقب عليها الحركات الثلاث والسكون، ووجدوا أن حروف المد لا تعتقب عليها الحركات فاستحقت أن توصف بالسكون لخلوها من علامات الحركات الثلاث[٢].

ويبدو أن تقاليد الكتابة العربية كانت سبباً للقول بوجود حركات قبل حروف المد أيضاً، فهي تستخدم رمزي الواو والياء لتمثيل حروف المد (وهي أصوات ذائبة) والواو والياء حين يكونان صوتين جامدين، وصارت الإشارة إلى الحركات المصاحبة لهما دليلاً على جنسهما، على نحو ما قال الشريف الجرجاني: «وأما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مصوتاً، كما عرفت وقد يكون صامتاً بأن يكون متحركاً أو ساكناً ليس حركة ما قبله من جنسه»[٣].

ومما حمل علماء السلف على القول بسكون حروف المد ووجود حركة من جنسها قبلها بالإضافة إلى تقاليد الكتابة العربية - الوظيفة الصرفية والنحوية لحروف المد، وما يترتب على ذلك من صور للتحليل الصرفي لبنية الكلمات المعتلة، وكذلك أشكال التركيب النحوي وأثرها على سلوك تلك الحروف في التركيب.

ويتضح مما تقدم أن علماء السلف أدركوا طبيعة حروف المد الصوتية، وأنهم حين درسوا وظائفها الصرفية والنحوية عاملوها معاملة تتناسب وطريقتهم في التحليل الصرفي والنحوي بشكل عام[٤].

---

(١) ينظر: «مرشد القارىء» ص٥٨، وكتاب «الإنباء في التجويد» (له) ص٥٩.

(٢) ينظر: كمال محمد بشر: «دراسات في علم اللغة» ١/ ١٩٥.

(٣) «شرح المواقف» ٥/ ٢٧٢.

(٤) يرى هنري فليش أن ذكر الحركات قبل حروف المد يمكن أن يكون مسوغاً في أن هذه الحركات يمثلن أوائل حروف المد التالية لها ويؤذن بتمامها («التفكير الصوتي عند العرب» بحث في مجلة ٢٣/ ٧٩)، وهذه فكرة تستشف من كلام ابن جني في «سر صناعة الإعراب»، ينظر: ١/ ٢٧ و٣٥-٣٦.

٥- أنواع أخرى من الذوائب:

حدَّدَ علماء السلف الذوائب الرئيسة في العربية، وهي الحركات الثلاث، وحروف المد الثلاثة، وأدركوا وجود ذوائب أخرى لهجية أو سياقية، ووصلوا في تعيين الأصوات الذائبة في العربية إلى ما يقرب ما هو موجود في الذوائب المعيارية.

وكان سيبويه قد ذكر في الحروف الفرعية المستحسنة الألف التي تُمالُ إمالة شديدة، وألف التفخيم بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة[(١)].

وذكر الداني في كتابه «الموضح في الفتح والإمالة»: أن الفتح والإمالة لغتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب، وأن الفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[(٢)]. ثم قال بعد ذلك:

«والفتح على ضربين: فتح شديد، وفتح متوسط.

والفتح الشديد: هو نهاية فتح القارىء لِفيهِ بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، ويسمى أيضاً التفخيم، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان ومَن قَرُبَ منهم، لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروه معيب.

والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء، كابن كثير وعاصم وغيرهما.

والإمالة أيضاً على ضربين: إمالة متوسطة وإمالة شديدة، والقراء تستعملهما معاً، فالإمالة المتوسطة حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف الساكنة من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ»[(٣)].

وزاد الداني هذا الأمر تأكيداً وتوضيحاً في كتابه «التحديد في الإتقان والتجويد»

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٢.

(٢) «الموضح» ٢٣و، وينظر: السخاوي: «جمال القراء» ٢/ ٤٩٩.

(٣) المصدران السابقان ٢٤و و٢/ ٥٠٠.

فقال: «وأما المفتوح فحقه أن يؤتى به بين منزلتين: بين التفخيم الشديد الذي يستعمله أهل الحجاز في نحو الصلاة والزكاة، فينحون بالألف نحو الواو من شدة التفخيم، وهذه اللغة لا تستعمل في القرآن لأنه لا إمام لها، وبين الإمالة المحضة التي يستعملها القراء، وهي التي دون الكسر الصحيح.

وأما الممال فعلى ضربين: مُشبِع وغير مُشبع، فالمشبعُ حقه أن يؤتى به بين الكسر الشديد الذي يوجب القلب لشدته، وليس له إمامٌ، وبين الفتح المتوسط الذي ذكرناه ووصفنا حقيقته، وغير المشبع حقه أن يؤتى به بين الفتح المتوسط وبين الإمالة التي دون الكسر»[1].

ولعل وصف الداني ألف التفخيم عند أهل الحجاز بأنها لا تستعمل في القرآن لأنه لا إمام لها - أمر يثير الاستغراب، وقد يكون سيبويه حين ذكر هذه الألف إنما أراد بها ألفاً مفخمة تفخيماً شديداً، وأنها ليست الألف التي ذكرها في مقابل الإمالة[2]. ويدل على ذلك أن عبد الوهاب القرطبي فرّق بين الألف الأصلية وألف التفخيم، حيث قال: «فإن قال قائل: فما الألف المفتوحة الأصلية حينئذ؟ قلنا: الألف المفتوحة الأصلية هي التي يؤتى بها بين منزلتين، بين التفخيم الذي تقدَّم وبين الإمالة المشبعة[3] التي تقدم ذكرها»[4]. ويدل على ذلك أيضاً ملاحظة ابن جني «اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوحة»[5].

ومما يتمم كلام علماء السلف عن الذوائب ما ذكره ابن جني عن أنواع الحركات من غير الحركات الثلاث الأصلية، وذلك حيث قال: «باب في كمية الحركات: أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أن بين كل حركتين حركة.

فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة التي قبل الألف الممالة، نحو فتحةِ عينِ

---

(١) «التحديد» ص١٠٠-١٠١.

(٢) ينظر: «الكتاب» ٤/١١٧-١٢١.

(٣) كذا في «الموضح»، والمناسب (الإمالة [غير] المشبعة).

(٤) «الموضح» ص٨٣.

(٥) «الخصائص» ٣/١٢٣.

عالمٍ، وكافِ كاتب، فهذه حركة بين الفتحة والكسرة، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء.

والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو فتحة لامِ الصلاة، والزكاة والحياة، وكذلك ألف قام وعاد.

والتي بين الكسرة والضمة، ككسرة قاف (قِيل) وسين (سِيرَ) فهذه الكسرة مُشَمَّةٌ ضَمّاً. . . »[1].

ولا شك في أن ما ورد هنا من أنواع الحركات القصيرة وأنواع حروف المد يحتمل الموازنة مع ما سبق ذكره من أنواع الذوائب المعيارية، لكن الرغبة في الاختصار، مع الثقة بقدرة القارىء على القيام بذلك تجعلني أنتقل إلى مناقشة قضية أخرى تتعلق بموقف علماء السلف من الأصوات الذائبة.

٦- المد والقصر في الذوائب:

ومما يتصل بجهود علماء السلف في دراسة الذوائب ملاحظتهم ما يلحقها من زيادة في كميتها أو نقص، في بعض المواضع. وهذه القضية يمكن أن تبحث في الفصل الخاص بالأصوات في السلسلة الكلامية، لكن الإشارة إليها هنا تكمل الصورة التي نريد توضيحها عن تلك الجهود.

ويُعْنَى الأصواتيون في زماننا بتحديد طول الأصوات اللغوية، وما يستغرقه نطقها من وقت، وهناك تفاوت بين الأصوات في هذه الناحية[2]، وكان لعلماء السلف عناية بهذا الموضوع فحاولوا ترتيب أصوات العربية بحسب قابليتها للامتداد، فقال المرعشي: «وبالجملة إن الحروف على أربع مراتب:

آني: لا يمتد أصلاً، وهي الحروف الشديدة.

وزماني: يمتد قدر ألف، وهي حروف المد.

وزماني: يقرب من قدر ألف، وهي الضاد المعجمة، وحروف التفشي.

---

(١) «الخصائص» ٣/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٥٥، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٧٥.

وزماني: يقرب من الآني، وهي بواقي الحروف»[1].

ويُشَكِّلُ الطول مَعْلَماً تمييزاً للأصوات الذائبة في العربية، فلدينا الذوائب القصيرة، وهي الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، والذوائب الطويلة، وهي حروف المد الثلاثة. ولاحظ علماء السلف أن الذوائب القصيرة قد يلحقها التقصير في بعض السياقات، كما أن الذوائب الطويلة قد يلحقها التطويل أيضاً، من غير أن يكون لذلك أثر على المعنى.

فالحركات الثلاث لها ثلاث درجات أو مراتب: الكمال، والاختلاس، والإخفاء أو الرَّوْم[2]. وقد وَضَّح الداني هذه المراتب بقوله: «فأما المحرك من الحروف بالحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، فحقه أن يُلفَظَ به مشبعاً، ويُؤتى بالحركات الثلاث كوامل، من غير اختلاس ولا توهين.

وأما المُخْتَلَسُ حركتهُ من الحروف فحقُّه أن يُسْرَعَ اللفظ به إسراعاً يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تُمَطَّطْ ولا تُرسَّلَ بها. فخفي إشباعها، ولم يتبين تحقيقها.

وأما المُرامُ حركتُه من الحروف عند الوقف أو في حال الوصل فحقه أن يُضَعَّفَ الصوت بحركته، أي حركة كانت، ولا يتم النطق بها، فيذهب معظمها، ويسمع لها صويتٌ خفي، يدركه الأعمى بحاسة سمعه، وهو مع ذلك في الوزن محرك.

وكذا المخفى حركته من الحروف سواء»[3].

أما حروف المد فتلحقها الزيادة في بعض المواضع، وقد لخصها ابن جني بقوله: «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوِّتة، وهي الألف والياء، والواو، اعلم... أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مَدَّتها ثلاثة، وهي:

---

(١) «جهد المقل» ص١٦١.

(٢) ينظر: ابن الطحان: «مرشد القارىء» ص٥٧، و«الإنباء» (له) ص٥٨ و٦٩.

(٣) «التحديد» ص٩٥-٩٦.

أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن - الهمزة.

أو الحرف المشدَّدُ.

أو أن يوقف عليها عند التذكر...»[1].

ولعلماء القراءة القرآنية والتجويد كلام مفصّل في تقسيم المد إلى: طبيعيٍّ وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، وزائدٍ وهو إطالة الصوت بحروف المد إذا وقع بعدهن الهمزةُ أو الساكنُ مشدداً كان أم مخففاً، ويقسِّمُون المد الزائد أنواعاً بحسب السبب الموجب له، وبحسب موقعه، وحددوا مقدار الزيادة التي تلحق تلك الحروف، ويمكن الرجوع إلى كتب علم التجويد والقراءة للوقوف على تفصيل ذلك[2].

٧- الذوائب وعلاقتها بالكتابة العربية:

أخذت الكتابة العربية كثيراً من خصائصها عن أصلها القديم الذي يرجع إلى الكتابة الآرامية في الرأي الراجح، ومن أبرز تلك الخصائص عدم تخصيص رموز للذوائب القصيرة (الحركات)، وتمثيل الذوائب الطويلة (حروف المد) برموز الجوامد: الواو والياء والهمزة (الألف).

وحين كُتِبَ القرآن الكريم بالكتابة العربية، وهي تحمل تلك الخصائص، اجتهد علماء العربية باستكمال مظاهر القصور فيها، وابتكروا نظامين لتمثيل الحركات: القديم الذي ابتكره أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) ويقوم على استخدام النقاط الحُمْر، فالفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف، والضمة نقطة أمام الحرف، وللتنوين نقطتان، واستخدم هذا النظام في المصاحف خاصة.

والنظام الثاني الذي ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، ويقوم على استخدام العلامات الصغيرة المأخوذة من صور حروف المد، واسْتُخدِم أولاً في

---

(١) «الخصائص» ٢/١٢٦-١٢٧.

(٢) ينظر: «الدراسات الصوتية» ٥٢١ وما بعدها.

كتابات علماء العربية خاصة، ثم استخدم في المصاحف وشاع بعد ذلك في كل مجالات الكتابة العربية إلى وقتنا الحاضر.

وكان أمام علماء العربية لوضع علامات للحركات طريقان في الأقل:

الأول: وضع رموز جديدة، تستخدم مثل رموز الأصوات الجامدة.

الثاني: استخدام العلامات الخارجية، وهو نظام الحركات المعمول به اليوم.

واعتمد علماء السلف الطريق الثاني لتمثيل الحركات، لأنه يكمل النقص، ويحافظ على صور رسم الكلمات، فلم يكن من السهل تغيير الشكل الكتابي للكلمات الذي استقر قبل ابتكار نظام تمثيل الحركات. ومن ثم فإنهم استبعدوا استخدام رموز للحركات، ولجأوا إلى استخدام العلامات، التي لا تؤدي إلى تغيير الشكل الموروث للكتابة العربية(١).

وهكذا استقر نظام تمثيل الذوائب في الكتابة العربية، فالعلامات للذوائب القصيرة: الضمة والفتحة والكسرة، ورموز الواو والياء والألف للطويلة. واستند علماء العربية إلى هذا النظام في التحليل الصرفي والنحوي لنصوص اللغة العربية، وكانوا من الناحية العلمية مدركين لطبيعة كل من الذوائب القصيرة والطويلة والعلاقة بينها، ولكنهم من الناحية العملية عاملوا حروف المد على أنها حروف ساكنة، ورسموا قبلها حركات من جنسها، على نحو ما أشرنا من قبل.

وبالغ بعض الأصواتيين المحدثين في إبراز أثر النظام الكتابي للذوائب العربية على فهم علماء العربية لطبيعة هذه الأصوات، وطريقة تحليلهم للظواهر الصرفية والنحوية للغة العربية. فقال برجشتراسر: «إن النحويين القدماء، وإن كانوا ألمُّوا بخواص الحروف الصامتة إلماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة، لأنهم كانوا يتأثرون بالخط، خلافاً للنطق، فرأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة، نحو: فَعَلَ، وأحياناً يكتب بينها حرف من حروف المد، نحو: فاعَل، فلم يدروا أن الحالتين سيان، في أن تنطق بعد الفاء حركة في

---

(١) ينظر في تفصيل ذلك: كتابي «رسم المصحف»: الفصل الخامس ص٣٩١-٥١٥. وكتابي: «علم الكتابة العربية» (تحت الطبع): الفصل الثالث: العلامات في الكتابة العربية.

كلتيهما، إلا أنها مقصورة في الأولى، وممدودة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين، أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها، هو الألف. وهذه الضلالة هي منبع ضلالات ومشكلات كثيرة، نجتنبها نحن، إذا فهمنا أن الحركات منها مقصورة ومنها ممدودة، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد»(١).

وكلام برجشتراسر مبني على تضخيم بعض جوانب الضعف في التحليل اللغوي العربي القديم وإغفال الجوانب المشرقة في ذلك التحليل، فالقول بأن علماء العربية لم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة، غير دقيق، ويكفي لرده الرجوع إلى ما ورد في الفقرة (٢). وتقسيم الحركات إلى مقصورة وممدودة ليس جديداً، وإدراك العلاقة بين الفتحة والألف ليس جديداً في التراث الصوتي العربي أيضاً، ويكفي هنا إيراد بعض النصوص لتذكير القارىء بها، ليتضح له ما في كلام المحدثين من مبالغات:

يقول ابن جني: «ويَدُلُّكَ على أن الحركاتِ أبعاضٌ لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين عَمَر، فإنك إذا أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت عَامَر...»(٢).

ويقول السيد الشريف الجرجاني: «الحركات داخلةٌ في المصوِّتاتِ، فلذلك انقسمت المصوتة إلى مقصورةٍ هي الحركات وممدودةٍ هي الحروف المخصوصة»(٣).

وذكر السيوطي: «أن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً»(٤).

وتردد صدى كلام برجشتراسر في كتابات عدد من الأصواتيين العرب، فقال

---

(١) «التطور النحوي» ص٥٣.

(٢) «سر صناعة الإعراب» ١/ ٢٠.

(٣) «شرح المواقف» ٥/ ٢٧٥.

(٤) «الأشباه والنظائر» ١/ ١٧٧.

الدكتور إبراهيم أنيس «فالكتابة التي ليست إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الأصوات اللغوية، صرفت القدماء عن أهمية أصوات اللين، فلم يرمز لها برموز في صلب الكلمات»[١]. وأخذ الدكتور أحمد مختار عمر على علماء العربية «عدم تمثيلهم أصوات العلة القصيرة في الكتابة أول الأمر، ثم تمثيلهم لها في فترة متأخرة برموز تثبت فوق الصوت الساكن أو تحته»[٢].

ويبدو أن هؤلاء الأساتذة الكبار قد غاب عنهم استحضار تاريخ الكتابة العربية حين كتبوا هذا الكلام، وإلا فإن جهود علماء العربية في مجال تكميل الكتابة تستحق التقدير، فقد جعلت من هذه الكتابة أقرب ما تكون إلى الكتابة الصوتية، حين يستخدم الكاتب إمكانياتها كافة.



وأحسب أن ما تقدم في هذه الصفحات، وهو شيء يسير مما يمكن أن يجده المتتبع في مصادر التراث الصوتي العربي، يكفي دليلاً لدى الباحث المنصف على عدم دقة القول بأن إشارة علماء العربية إلى الذوائب كانت سطحية دائماً، أو أنهم لم يُعْنَوْا بها العناية اللائقة، ولا شك في أن مثل هذا الحكم على جهود علماء السلف قد قيل في وقت لم يطلع قائلوه على كثير من النصوص التي ذكرناها، ولو أنهم اطلعوا عليها لتغيير حكمهم على تلك الجهود[٣].

---

(١) «الأصوات اللغوية» ص٣٧.

(٢) «البحث اللغوي عند العرب» ص٩٠.

(٣) يمكن أن تكون الإشارة هنا مفيدة إلى أن من علماء السلف من خصص باباً للحركات وحروف المد، منهم ابن جني في كتابيه «الخصائص» و«سر صناعة الإعراب»، وعبد الوهاب القرطبي في «الموضح» (ص١٩١-٢٠١)، وابن الطحان في «مرشد القارىء» ص٥٧- ٥٨، و«الإنباء» (له) ص٥٨-٥٩.

المبحث الرابع
وصف الأصوات

تعتمد دراسة الكلام المنطوق على أساسين، أحدهما: حركي مدرك بحاسة النظر، ويمثل حركات الجهاز النطقي التي تتحدد بموجبها مخارج الأصوات، والثاني: سمعي مدرك بحاسة السمع، ويتمثل بالآثار السمعية التي تصاحب تلك الحركات، والتي تتحدد بموجبها صفات الأصوات[١]. ولا يكفي تحديد مخرج الصوت وحده في توضيح حقيقته، لاشتراك عدد من الأصوات في المخرج الواحد، ولوجود جوانب أخرى تسهم في إعطاء الصوت شكله المتميز، وهي الكيفيات المصاحبة لتكوّن الصوت في مخرجه والتي يطلق عليها في التراث الصوتي العربي اسم الصفات.

ولا بد في وصف الصوت اللغوي من تحديد مخرجه وبيان صفاته الصوتية الأخرى التي تجعله متميِّزاً عن غيره من الأصوات، وسبق أن درسنا أصوات العربية من حيث المخارج والصفات في المباحث السابقة، لكن تلك الدراسة كانت تهتم بتصنيف الأصوات إلى مجموعات تبعاً للموضوع الذي تدرس في إطاره، ومن ثم لم تعط وصفاً كاملاً للصوت اللغوي في موضع واحد، فصوت الباء مثلاً تكرر ذكره في عدة مواضع:

١- عند الحديث عن المخارج (شفوي).

٢- عند الحديث عن كيفية مرور النفس في المخرج (شديد أو انفجاري).

٣- عند الحديث عن حالة الوترين عند النطق به (مجهور).

---

(١) ينظر: تمام حسان: «العربية معناها ومبناها» ص٤٦-٤٨.

ولا يكفي لتوضيح خصائص (الباء) النطقية بأن نصفه بكلمة شفوي أو شديد أو مجهور، ولا بد من تجميع هذه العناصر الثلاثة حتى يكتمل وصفه، فنقول: الباء صوت شفوي شديد مجهور، وهكذا في كل صوت لغوي ينبغي تحديد عناصره الصوتية المكونة له، التي تجعله متميزاً عن غيره.

وحظي موضوع وصف الأصوات بعناية علماء العربية والتجويد الذين تعددت طريقتهم في ذلك، كما حظي الموضوع بعناية الأصواتيين العرب، وسوف أعرض وجهة نظر الفريقين، وأتْبعُ ذلك بعمل جدول يلخص ما يترجح عندي من صفات أصوات العربية.

أولاً: وصف أصوات العربية عند علماء العربية والتجويد:

لم يعن علماء العربية المتقدمون بوصف الأصوات وصفاً يستغرق جميع صفات الصوت في موضع واحد، وأول من اعتنى بهذا الموضوع منهم هو ابن جني، فإنه كان يذكر بعض صفات الحروف حين درسها في كتابه «سر صناعة الإعراب»، لكن أكثر اهتمامه كان بصفتي الجهر والهمس، وذكر مع عدد من الحروف صفة أخرى تميزت بها عن غيرها، مثل قوله:

الراء حرف مجهور مكرر.

الغين حرف مجهور مستعل.

النون حرف مجهور أغن[1].

وكان علماء التجويد أكثر عناية بهذا الموضوع من علماء العربية، لكن المتأخرين منهم بالغوا في ذكر الصفات، فذكروا صفات ليست ذات دلالة صوتية، فالمتقدمون منهم كانوا مقتصدين في ذكر الصفات، فكان الداني يذكر صفتين أو ثلاثاً، مثل قوله:

---

(١) «سر صناعة الإعراب» ١/١٩١ و٢٤٣، ٢/٤٣٥ (طبعة دمشق).

الظاء: حرف مجهورٌ، مستعل، مطبقٌ.

الصاد: حرفُ صفيرٍ، مهموسٌ، مطبقٌ، مستعلٍ.

الراء: حرفٌ مجهورٌ، شديدٌ، مكرَّرٌ.

الواو: حرفُ مَدٍّ، مجهورٌ، يخرج من الشفة[1].

وتزداد الصفات التي يذكرها علماء التجويد مع تقدم الزمن، فنجد محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ) يذكر للحرف الواحد خمس صفات في الأقل، وقد تزيد حتى تصل إلى سبع صفات، وذلك مثل قوله:

الدال: شديدة، منفتحة، متقلقلة، متسفلة، مجهورة.

للميم ست صفات: السكون، وبين الرخوة والشديدة، والتسفل، والجهر، والانفتاح، والغنة.

وللياء سبع صفات: الانفتاح، والجهر، والرخاوة، والتسفل، والسكون، والمد، واللين[2].

وتزداد الصفات التي ذكرها القسطلاني (ت٩٣٠هـ) حتى وصلت إلى أكثر من عشر صفات، مثل قوله:

الغين: مجهور، رخو، مستعل، منفتح، مصمت، حلقي.

الجيم: مجهور، منفتح، مستفل، شديد، مقلقل، مصمت، شَجْري.

الواو: مجهور، رخو، منفتح، مستفل، ممدود، معتل، مصمت، زائد، مبدل، خفي، هوائي[3].

---

(١) «التحديد» ص١٤١ و١٤٥ و١٥١ و١٦٧.

(٢) «روح المريد» ص٧٩ و٨٤ و٨٧.

(٣) «لطائف الإشارات» ١/ ٢٠٤-٢٠٦.

وتختلط عند القسطلاني الصفات الصرفية بالصوتية، فوصفه للواو بالاعتلال والزيادة والإبدال والإصمات يدل على معان صرفية، لا ضرورة لها في الدراسة الصوتية. لكن كلامه عن الصفات تضمن عنصراً جديداً، وهو إدراجه مخرج الصوت ضمن الصفات التي يذكرها له، فكلمة: حلقي وشَجْري وهوائي تشير إلى المخارج، وهذا أمر مهم في وصف الأصوات، لم ينتبه إليه المتقدمون للقسطلاني أو لم يولوه العناية المناسبة.

ثانياً: وصف الأصوات عند المحدثين:

اعتنى الأصواتيون العرب بوصف أصوات العربية أيضاً، لكنهم لم يسلكوا طريقاً واحداً في ذلك، ويكفي دليلاً على ذلك أن نذكر وصفهم لصوت واحد من أصوات العربية هو الدال:

١- الدال: صوت شديد مجهور[١].

٢- الدال: صوت أسناني لثوي، شديد مجهور، مرقق[٢].

٣- الدال: صوت صامت، مجهور، سني، انفجاري[٣].

٤- الدال: صوت أسناني - لثوي، انفجاري، مجهور[٤].

ويمكن أن يجد المتأمل في هذه النصوص عدة ملاحظات، منها:

الملاحظة الأولى: لم تتفق النصوص الأربعة على طريقة واحدة في ذكر الصفات وترتيبها، فمنها ما ذكر صفتين، ومنها ما ذكر ثلاث صفات، ومنها ما ذكر أربعاً، ثم إن ترتيب الصفات لا يجري على نسق واحد، ويكفي النظر إلى موضع صفة

---

(١) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٨.
(٢) تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٩٣.
(٣) محمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٨.
(٤) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٢٩.

(مجهور) في النصوص الأربعة لإدراك ذلك. ويبدو أن الأمر خاضع لاجتهاد الدارسين، ولا يوجد منهج مستقر أو خطة موحدة لذلك.

الملاحظة الثانية: وجود تباين في المصطلحات المستخدمة للتعبير عن بعض الصفات، ويرجع جانب من ذلك إلى وجود أكثر من مصطلح للتعبير عن الصفة الواحدة مثل (شديد) و(انفجاري)، ويرجع جانب آخر الاختلاف في تحديد مخرج الدال، فهو (أسناني لثوي) لدى فريق، و(سِنّي) لدى آخرين.

الملاحظة الثالثة: قلة عدد الصفات التي يذكرها المحدثون قياساً بما نجده عند المتأخرين من علماء التجويد، وهذه الملاحظة تنقلنا إلى التساؤل عن الأساس الذي يجب أن يقوم عليه وصف الأصوات، ولا شك في أن منهج علماء التجويد المتقدمين ومنهج الأصواتيين المحدثين أقرب إلى الدراسة الصوتية المحضة، لكن اتباع خطة واضحة في ذلك أمر مطلوب، وأحسب أن تلك الخطة يجب أن تستند إلى الأسس الآتية:

١- تعيين مخرج الصوت: شفوي، أسناني - شفوي... إلخ.

٢- تحديد طريقة مرور النفس في المخرج: شديد (انفجاري)، رخو (احتكاكي)، متوسط (أغن - مكرر - منحرف)... إلخ.

٣- تحديد حالة الوترين الصوتيين: مجهور، مهموس.

٤- تحديد شكل أقصى اللسان: مطبق، منفتح.

٥- ويمكن إضافة الصفة المحسنة للصوت مثل: صفيري، متقلقل، مستعل... إلخ.

ويمكن وصف الأصوات بناء على هذه الخطة بصورة تستوفي العناصر الأساسية المكونة للصوت، مع مراعاة خطة منطقية في ترتيب الصفات الخاصة بكل صوت، فنقول مثلاً:

الباء: صوت شفوي، شديد (انفجاري)، مجهور.

الظاء: صوت أسناني، رخو (احتكاكي)، مجهور، مطبق.

القاف: صوت لهوي، شديد، مهموس، مستعل.

وهكذا في بقية الأصوات.

ثالثاً: جدول وصف أصوات العربية:

أطال الأصواتيون العرب المحدثون في حديثهم عن وصف تكوين أصوات العربية، وينتهي ذلك الحديث بتلخيص صفات كل صوت عادة، وربما بدأ بذكر صفات الصوت ملخصة ثم يأتي تفصيل وصف تكوين الصوت بعده. ونكتفي هنا بإيراد مثال لكل من الطريقتين:

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «الباء: صوت شديد مجهور، يتكوَّن بأن يمر الهواء أولاً بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخد مجراه بالحلق ثم الفم حتى ينحبس عند الشفتين منطبقتين انطباقاً كاملاً، فإذا انفرجت الشفتان فجأة سمعنا ذلك الصوت الانفجاري الذي يسمى بالباء»[1].

ويقول الدكتور كمال محمد بشر في وصف تكوين الباء أيضاً: «عند النطق بالباء يقف الهواء الصادر من الرئتين وقوفاً تاماً عند الشفتين، إذ تنطبق الشفتان انطباقاً كاملاً، ويضغط الهواء مدة من الزمن ثم تنفرج الشفتان فيندفع الهواء فجأة من الفم، محدثاً صوتاً انفجارياً، ويتذبذب الوتران الصوتيان أثناء النطق.

فالباء إذن صوت شفوي انفجاري مجهور»[2].

وينتهي ذلك الحديث عن وصف تكوين الأصوات بجدول يلخص خصائص وصفات أصوات العربية في صفحة واحدة، ولا تخلو هذه الطريقة في وصف الأصوات من إطالة غير ضرورية، لذلك آثرت أن أعرض مذاهب الدارسين في وصف الأصوات، على هذا النحو المختصر، وأتْبِعُ ذلك بجدولٍ يلخص ما جاء في مباحث

---

(١) «الأصوات اللغوية» ص٤٥، وينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص٩١.

(٢) «الأصوات» ص١٢٨، وينظر: محمود السعران: «علم اللغة» ص١٦٧.

هذا الفصل من بيان لمخارج الأصوات وصفاتها المميزة والمحسنة، فيصل المتأمل فيه إلى صفات الصوت كلها من نظرة واحدة.

ويتكون جدول وصف أصوات العربية من قائمتين: عمودية تتضمن مخارج أصوات العربية (مواضع النطق)، وأفقية تتضمن صفات أصوات العربية (أنواع اعتراض النفس). وتتكون القائمة العمودية لدى أكثر الأصواتيين من عشرة عناوين[1]، وجعلها بعضهم أحد عشر عنواناً[2]، وينخفض بها بعضهم إلى تسعة[3]. أما القائمة الأفقية فتكاد تتفق عناوينها لدى الجميع، حيث تتألف من أربعة عناوين رئيسية، تتفرع إلى عناوين فرعية أخرى.

ولا يعني اتفاق أكثر الأصواتيين على عناوين القائمة العمودية (المخارج) أنهم متفقون على توزيع أصوات العربية عليها، فبينهم اختلاف في عدد أصوات نصف تلك العناوين، على الرغم من أن كلاًّ منهم يدعي أنه يستند إلى نتائج التجارب الصوتية في معامل الأصوات الحديثة، ولعل عرض طريقة عدد منهم في توزيع أصوات العربية على المخارج، في جدول موحد، يكشف عن مقدار ما بينهم من اختلاف، من أقرب طريق.

(١) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٢٤، و«العربية معناها ومبناها» (له) ص٧٩، ومحمد الأنطاكي: «الوجيز في فقه اللغة» ص١٦٧، ورمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٦١.

(٢) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٧٥، وعبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» لمالمبرك ص١٢١.

(٣) ينظر: سلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص٤٩.

جدول مخارج الأصوات العربية لدى الأصواتيين العرب المحدثين

ت	المصادر / المخارج	د. تمام مناهج ص١٢٤ العربية ص٧٩	الأنطاكي الوجيز ص١٦٧	د. رمضان(١) المدخل ص٦١	د. كمال الأصوات ص١٧٥	د. عبد الصبور علم الأصوات ص١٢١	د. سلمان التشكيل ص٤٩
١	شفويّ	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و
٢	شفويّ أسنانيّ	ف	ف	ف	ف	ف	ف
٣	أسنانيّ	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث
٤	أسنانيّ لثويّ	ض د ط ت ز س ص	ض د ط ت، ز ص س	د ض ت ط، ز س ص	ض د ط ت، ل ن	ض د ط ت، ل ن	د ض ت ط، س ص ز، ل ر ن(٢)
٥	لِثويّ	ل ر ن	ل ر ن	ل ر ن	ز ص س ر	ز ص س ر	–
٦	غاريٌّ مُلثى	–	–	–	ش ج(٣)	ش ج	–
٧	غاريٌّ	ش ج ي	ش ج ي	ش ج ي	ي	ي	ج ش ي
٨	طبقِيّ	ك	ك غ خ	ك غ خ	ك غ خ (و)	ك (و)	ك خ
٩	لهويّ	ق غ خ(٤)	ق	ق	ق	ق غ خ	ق غ
١٠	حلقيّ	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح
١١	حنْجريّ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ

---

(١) ذكر د. رمضان عبد التواب في جدوله عدداً من الأصوات اللهجية أو الأعجمية، واقتصرتُ على نقل أصوات العربية الفصحى.

(٢) سمَّى د. سلمان العاني هذا العنوان (أسناني) والذي قبله (بين أسناني).

(٣) سمَّى د. كمال محمد بشر هذا العنوان (لثوية حنكية) والذي يليه (وسط الحنك) ثم (أقصى الحنك).

(٤) جعل د. تمام حسان في مناهج البحث (غ خ) مع الكاف تحت عنوان (طبقي)، وما أثبتهُ من كتابه «العربية معناها ومبناها»، لأنه الأخير تأليفاً.

ويُلاحظ الاختلاف بين الأصواتيين في هذا الجدول في أصوات مخارج اللسان: طرفه وأقصاه خاصة، أما أصوات مخارج الشفتين والحلق فلم يختلفوا فيها، ويبدو أن هذا الاختلاف أكثر من كونه اختلافاً في العبارة، على نحو ما اختلف سيبويه والفراء في مخرج اللام والنون والراء من قبل، ولا أريد العودة إلى مناقشة موضوع مخارج أصوات العربية، فقد سبق ذلك في أول الفصل، ولكني أريد هنا تذكير القارىء بما يثيره هذا الاختلاف بين المحدثين من إضعاف الثقة بعملهم، وسوف أعتمد في بناء جدول وصف أصوات العربية على ما سبق تقريره في دراسة المخارج والصفات في المباحث السابقة، وعلى النحو الآتي:

ت	الصفات	شديد (انفجاري)				رخو (احتكاكي)				متوسط (١)			
		مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور			
	المخارج	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	جانبي	مكرر	انفي	لَيِّن
١	شفوي		ب									م	و
٢	اسناني شفوي								ف				
٣	أسناني					ظ	ذ		ث				
٤	أسناني لثوي						ز	ص	س				
٥	لثوي أمامي	ض	د	ط	ت								
٦	لثوي(٢) خلفي									ل	ر	ن	
٧	غاري		ج						ش				ي
٨	طبقي				ك								
٩	لهوي				ق								
١٠	ادنى حلقي(٣)						غ		خ				
١١	حلقي						ع		ح				
١٢	حنجري				(ء)				هـ				

(١) من العلماء من يجعل الواو والياء ضمن الأصوات المتوسطة، ورجحت من قبل كونهما من الأصوات الرخوة، ولكني ذكرتهما ضمن الأصوات المتوسطة لتميزهما بصفة اللين.

(٢) وَصْفُ المخرج اللثوي بأنه أمامي أو خلفي لوجود تمايز في موضع اللسان في المخرجين.

(٣) وَضْعُ كلمة (أدنى) هنا للإشارة إلى أن هذا المخرج من أدنى الحلق إلى الفم.

وهذا الجدول خاص بأصوات العربية الجامدة، ولا يخفى على القارىء أنه إذا أراد وصف صوت فإنه يبدأ بقراءة العنوان الذي في الحقل العمودي (الجانبي) ثم ينتقل إلى العناوين الأفقية (العلوية)، فإذا أراد مثلاً وصف أول رمز في الجدول فإنه يقرأ هكذا:

ب: صوت جامد، شفوي، شديد، مجهور، منفتح[١].

ولم يعن الأصواتيون العرب بوضع جدول لوصف أصوات العربية الذائبة (المصوتة)، عنايتهم بوضع جدول الجوامد، ويمكن عمل مثل ذلك الجدول بالاستناد إلى ما سبق تقريره في مبحث الذوائب في العربية، وهذا شكل مقترح لجدول وصف الذوائب في العربية:

الصفات	ضيق			نصف واسع			واسع		
المخارج	قصير	طويل	حالة الشفتين	قصير	طويل	حالة الشفتين	قصير	طويل	حالة الشفتين
أمامي	ـِـ	ـِـِـ	منفرج		ىٰ	نصف واسع	ـَـ	ـَـَـ	مفتوح
خلفي	ـُـ	ـُـُـ	مستدير		وٰ	نصف مستدير	ـَ̣ـ	ـَ̣ـَ̣ـ	مفتوح

ويمكن للقارىء أن يصف الذوائب المذكورة في هذا الجدول بالطريقة نفسها التي سبق شرحها في وصف الجوامد، فإذا أراد وصف أول رمز في هذا الجدول فإنه يقرأ هكذا:

ـِ: صوت ذائب، أمامي، ضيق، قصير، منفرج[٢].

وهكذا في وصف الأصوات الأخرى.

---

(١) يمكن عدم ذكر صفة (منفتح) ويكفي النص على الصفة المقابلة وهي (مطبقة).

(٢) كلمة (منفرج) تدل على حالة الشفتين، ويمكن عدم ذكر حالة الشفتين في وصف الذوائب، إذا تذكر الدارس أن الشفتين تستديران مع الذوائب الخلفية، وتنفرجان أو تنفتحان مع بقية الذوائب.

الفصل الرابع

أصوات العربية في السلسلة الكلامية

إننا حين تتكلم لا ننطق أصواتاً مفردة، وإنما ننطق سلسلة من الأصوات المتتابعة، تنتظم في مجموعات نسميها الكلمات، وتنتظم الكلمات في جُمَل وعبارات، لتؤدي المعنى الذي يريده المتكلم، وحين يلجأ دارسو الأصوات اللغوية إلى تناول كل صوت منفرداً، وتقديم وصف لخصائصه ومكوناته الصوتية، فإن ذلك يهدف إلى تحقيق هدف تعليمي ييسر دراسة أصوات اللغة[1].

إن النظام الصوتي للغة العربية كما وصفناه في الفصل السابق مبني على أساس نظري تجريدي يصف الأصوات وصفاً عاماً يتغاضى عن بعض ما يصيبها من تغيير في سياقاتها النطقية، فنحن حين نصف صوتاً بأنه مجهور فإن ذلك مبني على ملاحظة أحواله الغالبة، ولا يمنع ذلك من مجيئه مهموساً في بعض المواقع، وكذلك حين نصف صوتاً بأنه مرقق فإن ذلك لا يعني أنه لا يلحقه التفخيم مطلقاً، ومثل ذلك جملة الصفات الصوتية التي تتصف بها اللغة.

ويقرر علماء الأصوات المحدثون أن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه يمكن أن يؤثر بعضُ أصوات الكلمة في بعض، كما يمكن أن تؤثر أصوات كلمة في أصوات كلمة أخرى أيضاً، على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره أكثر مما سواه، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر[2].

---

(١) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص١٣٣.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٧٩.

ولم يكن هذا المعنى غائباً من علماء السلف، فقد قرروا أن «المجاورة لها تأثير»[١]، وأن على قارىء القرآن «أن يعرف ما يُحْدِثُ بعض الحروف في بعض من النقصان، لاستطالة حرف على حرف»[٢].

ويشرح ذلك ابن الجزري على نحو أكثر تفصيلاً حيث يقول: «فإذا أحكم القارىء النطق بكل حرفٍ على حِدَتِهِ مُوَفٍّ حَقَّهُ فَلْيُعْمِلْ نَفْسَه بأحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم مِمَّن يُحْسِنُ الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مُجانِس ومقارب، وقوي وضعيف، ومفخم، ومُرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حَصَّلَ حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب»[٣].

وجعل المرادي معرفة ما يحدث للأصوات في حالة التركيب أحد أركان تجويد القراءة، وذلك حيث يقول: «إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»[٤].

وانتظمت دراسة الظواهر الصوتية التي تنشأ عن التركيب في فرع من فروع علم الأصوات، أطلق عليه بعض الدارسين اسم «علم الأصوات التركيبي»[٥].

---

(١) عبد الدائم الأزهري: «الطرازات المعلمة» ص١١١.

(٢) ينظر: الأندرابي: «الإيضاح» ٦٨ظ.

(٣) «النشر» ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٤) «الواضحة» ص٣٠، و«المفيد» (له) ص٣٩.

(٥) مالمبرك: «علم الأصوات» ص١٣٣-١٣٤.

وسوف نتناول في هذا الفصل دراسة ما يلحق أصوات العربية من تغير جزئي أو كلي، في السلسلة الكلامية، سواء في ذلك الأصوات الجامدة أو الذائبة، بادئين بدراسة المقطع في العربية، فإنه في الواقع ينتمي إلى موضوعات هذا الفصل.

المبحث الأول

المقطع في العربية

كلمة (المَقْطَع) لُغَةً من القَطْعِ، وهو إبانةُ بعض أجزاء الشيء من بعض، يقال: قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعاً، وقَطَعهُ واقتطعه فانقطع، وتَقَطَّعَ بتشديد الطاء للكثرة.

فالمَقْطَع: مَفْعَلٌ، اسم مكانٍ من قَطَع، ومَقْطَعُ كل شيء ومُنْقَطَعُهُ آخره حيث ينقطع، كمقاطع الرمال والأودية، والمَقطع: الموضع الذي يُقْطَعُ فيه النهر من المعابر.

ومَقاطِعُ القرآنِ: مواضعُ الوقوف، ومبادئه: مواضع الابتداء.

ومُقَطَّعاتُ الشيء: طرائقه التي يتحلل إليها ويتركب عنها، كمقطعات الكلام، ومقطعات الشِّعْرِ ومقاطيعه: ما تحلل إليه وتركب عنه من أجزائه التي يسميها عَرضيو العرب الأسباب والأوتاد[1].

والمَقْطَعُ في اصطلاح الأصواتيين أقرب إلى قول العرب: مُقَطّعات الكلام، أي أجزاؤه التي يتحلل إليها ويتركب عنها، يقول ابن الدهان (محمد بن علي ت٥٩٢هـ): «وبين الألفاظ والحروف المقاطعُ، والمقاطعُ تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، فالخفيف مُرَكَّبٌ من صامتٍ ومُصَوِّتٍ، والثقيل من صامتين ومصوِّت، لأن المصوِّت إمَّا أن يُنْطق به في أقصر زمان يكون فيه اتصال الصامت إلى الصامت وإلى السمع، وهو المقطع المقصور والسبب الخفيف العروضيُّ، مثل لَنْ، وإمَّا أن يُنْطق به في ضعف الزمان أو أضعافه، ويسمى مقطعاً ممدوداً والوتد المفروق العروضي مثل قاع»[2].

---

(١) ابن منظور: «لسان العرب» ١٠/١٤٥-١٥١ (قطع).

(٢) «تقويم النظر» ٢و.

ولم يُعْنَ اللغويون العرب وعلماء التجويد بالمقطع الصوتي، على الرغم من معرفة بعضهم به، مثل ابن الدهان[١]، لكن الأصواتيين العرب المحدثين توسعوا في دراستهم له، متاثرين في ذلك بالدرس الصوتي الغربي، وسوف أعرض هنا وجهات نظرهم في تعريف المقطع وأنواعه، ثم أُبَيِّن أهميته في تفسير كثير من الظواهر الصوتية والصرفية في العربية.

أولاً: تعريف المقطع:

أَحَسَّ الأصواتيون بأن الأصوات في السلسلة الكلامية تتابع على شكل مجموعات متتالية يمكن تمييز أصوات كل مجموعة من الأخرى، ولا تتطابق هذه المجموعات الصوتية غالباً مع الكلمات التي تؤلف تلك السلسلة، فقد تتألف الكلمة من مجموعة واحدة أو أكثر، وقد تتداخل تلك المجموعات بين كلمتين في الكلام المتصل، وأطلقوا على كل مجموعة منها اسم (المقطع).

وجاءت نتائج الدراسة التجريبية للعملية الكلامية مؤكدة لذلك، فقد أثبتت أن الصدر لا يواصل ضغطاً ثابتاً خلال المجموعة النَّفَسية، وأن عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط لكل مقطع[٢].

وعلى الرغم من اتفاق الدارسين اليوم على تلك الحقيقة فإنهم وجدوا أن تعريف المقطع أمر عسير[٣]، ومن ثم فإنهم لم يتفقوا على تعريف محدد له، ويرجع جانب من ذلك إلى أنهم يذهبون في تعريفه مذاهب شتى (صوتية فيزياوية، أو مخرجية (نطقية)، أو وظيفية) وإلى أن الأجهزة المستخدمة لم تمكنهم من رسم حدود

---

(١) أشار الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد ت٣٣٩هـ) في كتابه («الموسيقى الكبير» ص١٠٧٥) وقسمه إلى مقطع قصير، وهو ما يتبع الحرف الصامت فيه مصوت قصير، وإلى مقطع طويل، وهو ما يتبع الصامت فيه مصوت طويل. (ينظر: عبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص٢٧٤-٢٧٥).

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٣٧.

(٣) ينظر: فندريس: «اللغة» ص٨٥.

المقطع بدقة[1].

ويقرر علماء الأصوات أن لكل لغة قواعدها الخاصة بتجميع الوحدات الصوتية في مقاطع، والمجموعة التي تنطق في لغة ما على أنها مقطع واحد قد تنطق في لغة أخرى على أنها مقطعان، ومن ثم فإن تعريف المقطع سوف يختلف باختلاف اللغات[2]. وهذا الأمر يجعلنا نتجه بالحديث عن تعريف المقطع إلى ما يتناسب وطبيعته في اللغة العربية.

ويمكن للدارس أن يَعْرِضَ ثلاث وجهات نظر في تعريف المقطع، كلُّ وجهةٍ تنظر إليه من خلال اعتبارات معينة، تسهم كلها في الكشف عن طبيعة المقطع الصوتية ووظيفته اللغوية، وهي:

١- يمكن أن يُعَرَّفَ المقطعُ من الناحية النطقية بأنه مجموعة أصوات تُنْتَجُ بنبضة أو خفقة صدرية واحدة[3]. ويستطيع الدارس أن يضع كفه على أسفل صدره وينطق بكلمة (كَتَبَ) نطقاً متأنياً هكذا [كَـ تَ بَ] وسوف يحس بضغطات الحجاب الحاجز على الصدر، وهي ثلاث تقابل مقاطع الكلمة الثلاث، وكذلك لو نطق عبارة (لَمْ يَكْتُبْ) فإنه يستطيع أن يميز ثلاث مقاطع أيضاً [لَمْ يكْ تُبْ]. وأن يُحِسَّ بالخفقات أو الضغطات الصدرية الثلاث، وهكذا دائماً.

٢- ويمكن أن يُعَرَّفَ المقطع من الناحية الفيزياوية (أي الفيزيقية أو الأكوستيكية حسب تعبير بعض الدارسين) بأنه قمة إسماع تقع بين حدين يدنيين من الإسماع[4].

---

(١) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص١٥٤، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٣٨.

(٢) ينظر: المصدران السابقان ص١٥٦ و٢٥٠.

(٣) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٤٢، وينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٣٨.

(٤) عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٣٩، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٤١، وماريوباي: «أسس علم اللغة» ص٩٦.

وقد لاحظ الأصواتيون المحدثون أنه في حالة تسجيل الذبذبات الصوتية لجملة من الجمل فوق لوح حساس يظهر أثر هذه الذبذبات في خط متموج، ويتكون هذا الخط من قمم وقواعد، وتلك القمم هي أعلى ما يصل إليه الصوت من الوضوح، وتحتل الأصوات الذائبة (المصوتة) تلك القمم في معظم الأحيان، تاركة القواعد للأصوات الجامدة (الصامتة)[1].

ويشير دارسو الأصوات المحدثون إلى أن عالم اللغة الدانماركي أوتو يسبرسن (ت١٩٤٣م) كان يرى في ميل الأصوات إلى التجمع تبعاً لما تتميز به من جهر (أو وضوح سمعي) عاملاً حاسماً في تكوين البنية المقطعية، وهو يرى أن الوحدات الصوتية تتجمع حول الوحدة الأكثر إسماعاً (وغالباً ما تكون حركة)، وذلك بحسب درجة الوضوح السمعي، وقد رتب يسبرسن الأصوات بحسب الإسماع الترتيب الآتي، بادئاً بأقلها درجة:

١- الجوامد (الصوامت) المهموسة:

(أ) الوقفية (الشديدة) مثل: ك ت پ (P, t, k).

(ب) الاحتكاكية (الرخوة) مثل: س ف (S, F).

٢- الوقفية (الشديدة) المجهورة، مثل: ب د گ (b, d, g).

٣- الاحتكاكية المجهورة، مثل: ز ڤ (Z, V).

٤- الأنفية والجانبية، مثل: م ن ل (m, n, l).

٥- المترددة، مثل: ر (r).

٦- الذوائب (الحركات) الضيقة: ـِ ـُ (u, i).

٧- الذوائب (الحركات) نصف الواسعة: (O, e ɛ ɔ).

(١) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٦١، وحسام النعيمي: «أبحاث في أصوات العربية» ص١١.

٨- الذوائب (الحركات) الواسعة ـَ (a)[١].

ومن الواضح أن تجميع الأصوات تبعاً لدرجة إسماعها، كما فعل يسبرسن، هو تجميع على أساس درجة الانفتاح، وكان اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير قد سبق يسبرسن في صياغة تعريف المقطع على أساس درجة الانفتاح في الأصوات، وهو يرى أن الجوامد (الصوامت) تتجمع حول الذوائب (الحركات) تبعاً لدرجة الانفتاح، فالحد المقطعي يوجد حيث يكون الانتقال من صوت أكثر انغلاقاً إلى صوت أكثر انفتاحاً[٢].

٣- ويمكن تعريف المقطع من ناحية الوظيفة، بأنه تتابع صوتي من الجوامد (الصوامت) والذوائب (المصوتات)، ويتكون عادة من (حركة) تعتبر نواة المقطع، يحوطها بعض الجوامد، ولكل لغة قواعدها الخاصة بتجميع الوحدات الصوتية في مقاطع، ومن ثم فإن تعريف المقطع بالاستناد إلى الناحية الوظيفية له سوف يختلف باختلاف اللغات[٣].

وحاول عدد من الأصواتيين العرب تعريف المقطع من هذه الناحية، فقال أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين: «هو مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي»[٤]، وينحو هذا التعريف نحو التعميم، كما أنه يمزج بين الجانب الوظيفي، والجانب النطقي.

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٣٥، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٢٤، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٥٧.

(٢) دي سوسير: «علم اللغة العام» ص٧٥، وينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص١٥٩، وأخذ المستشرق الفرنسي جان كانتينو بهذا المذهب في تعريف المقطع ينظر: «دروس في أصوات العربية» ص١٩١.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٤٢. ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٥٥-١٥٦.

(٤) «المنهج الصوتي للبنية العربية» ص٣٨، وينظر أيضاً تعريفه له في كتاب «القراءات القرآنية» ص٢٥، و«علم الأصوات» لمالمبرك ص١٦٤.

وعرَّف أستاذنا الدكتور حسام النعيمي المقطع بقوله: «هو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد»(١).

ووُصِفَ هذا التعريف بأنه جامع مانع(٢). وهو كذلك بالنسبة للمقطع في العربية، مع ملاحظة أن عبارة (وحدة صوتية) قد تجلب اللبس، نظراً إلى استخدام البعض لها في ترجمة كلمة (الفونيم)، وأُفَضِّلُ استخدام عبارة (مجموعة أصوات) أو (تجمع صوتي) مكانها.

وقد يكون في التعريف السابق أيضاً نوع من الإطالة التي جلبتها الرغبة في الدقة الزائدة، فعبارة «وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت» يمكن أن يغني عنها صدر التعريف «تبدأ بصامت يتبعه صائت». ولو أشار التعريف إلى أن الصائت قد يأتي متبوعاً بصامت أو صامتين لأعطى ذلك وضوحاً أكثر، ولو نص على أن الصائت قد يكون قصيراً أو طويلاً لأعطى ذلك دقة أكثر. ويمكن إعادة صياغة التعريف في ضوء هذه الملاحظات على هذا النحو: «المقطع هو مجموعة أصوات (أو تجمع صوتي) تبدأ بجامد (صامت) يتبعه ذائب (مُصَوِّت) طويلٌ أو قصيرٌ، وقد يأتي متبوعاً بجامد أو جامدين».

ويظهر من العرض السابق لتعريفات المقطع أن كل تعريف يكشف جانباً من خصائصه، تبعاً للنظرة التي ينطلق منها كل تعريف، وهي تتكامل ولا تتعارض، كما أسلفنا، ويمكن تقديم تعريف يجمع عناصر التعريفات السابقة، مع مراعاة طبيعة المقطع في العربية، وهو:

المقطع: مجموعة أصوات تُنْتَجُ بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوت جامد يتبعه صوتٌ ذائبٌ (قصيرٌ أو طويلٌ)، وقد يأتي متبوعاً بصوت جامد أو اثنين، ويكون

---

(١) «أبحاث في أصوات العربية» ص٨.

(٢) عبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص٢٧٨.

الصوت الذائب فيه قمة الإسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع.

ويتألف التعريف السابق من ثلاثة أجزاء، كل جزء يمثل وجهة نظر معينة، ويمكن الاكتفاء بالجزء الأول من التعريف، ويمكن إضافة الجزء الثاني إليه أيضاً، وإذا أريد شمول التعريف مع احتمال الإطالة فيه فيمكن الأخذ به بأجزائه الثلاثة.

ثانياً: أنواع المقطع في العربية:

إنَّ تحديد خصائص النظام المقطعي للغة العربية يجب أن يُسْتَخْلَصَ مباشرة من النصوص، وكذلك ينبغي تحديد وسيلة لوصف ذلك النظام، وقد أسهمت جهود الأصواتيين العرب المحدثين في ذلك إلى حد كبير، وإن اختلفوا في المصطلحات المعبرة عن أنواع المقاطع العربية بعض الاختلاف. ووجدت أن مما يساعد القارىء على استجلاء معالم ذلك النظام، ويبعث في نفسه متعة المشاركة في اكتشافه، أن أعرضَ نصوصاً ونحللها لاكتشاف أنواع المقاطع التي تتألف منها، وسوف أختار ثلاثة نصوص: سورة الفاتحة من القرآن، وحديث النية في أول صحيح البخاري، وثلاثة أبيات من قصيدة حسان بن ثابت في مدح أصحاب رسول الله ﷺ والرد على الزبرقان بن بدر.

النص الأول: فاتحة الكتاب:

١- ب ـِـ س/م ـِـ ل/ل ـَـ ـَـ / هـ ـِـ ر/ر ـَـ ح/م ـَـ ـَـ/ن ـِـ ر/ر ـَـ/ ح ـِـ ـِـ م[1].

٢- ء ـَـ ل/ح ـَـ م/د ـُـ/ل ـِـ ل/ل ـَـ ـَـ/ هـ ـِـ/ر ـَـ ب/ب ـِـ ل/ع ـَـ ـَـ/ل ـَـ/م ـِـ ـِـ ن.

٣- ء ـَـ ر/ر ـَـ ح/م ـَـ ـَـ/ن ـِـ ر/ر ـَـ/ح ـِـ ـِـ م.

٤- م ـَـ ـَـ/ل ـِـ/ك ـِـ/ي ـَـ و/م ـِـ د/د ـِـ ـِـ ن.

---

(١) هذا المقطع مبني على أساس الوقف بالسكون، وكذلك بقية رؤوس آي السورة.

٥- ء ـِـ ي/ي ـَـ ـَـ/ك ـَـ/ن ـَـ ع/ب ـُـ/د ـُـ/و ـَـ/ء ـِـ ي/ي ـَـ ـَـ/ك ـَـ/ن ـَـ س/ت ـَـ/ع ـِـ ـِـ ن.

٦- ء ـِـ هـ/د ـِـ/ن ـَـ ص/ص ـِـ/ر ـَـ ـَـ/ط ـَـ ل/م ـُـ س/ت ـَـ/ق ـِـ ـِـ م/.

٧- ص ـِـ/ر ـَـ ـَـ/ط ـَـ ل/ل ـَـ/ذ ـِـ ـِـ/ن ـَـ/ء ـَـ ن/ع ـَـ م/ت ـَـ/ع ـَـ/ل ـَـ ي/هـ ـِـ م/غ ـَـ ي/ر ـِـ ل/م ـَـ غ/ض ـُـ ـُـ/ب ـِـ/ع ـَـ/ل ـَـ ي/هـ ـِـ م/و ـَـ/ل ـَـ ض/ض ـَـ ـَـ ل/ل ـِـ ـِـ ن.

النص الثاني: حديث رسول الله ﷺ في النية[1]:

١- ء ـِـ ن/ن ـَـ/م ـَـ ل/ء ـَـ ع/م ـَـ ـَـ/ل ـُـ/ب ـِـ ن/ن ـِـ ي/ي ـَـ ـَـ/ت ـِـ/و ـَـ/ء ـِـ ن/ن ـَـ/م ـَـ ـَـ/ل ـِـ/ك ـُـ ل/ل ـِـ م/ر ـِـ/ء ـِـ ن/م ـَـ ـَـ/ن ـَـ/و ـَـ ـَـ.

٢- ف ـَـ/م ـَـ ن/ك ـَـ ـَـ/ن ـَـ ت/هـ ـِـ ج/ر ـَـ/ت ـُـ/هـ ـُـ/ء ـِـ/ل ـَـ ل/ل ـَـ ـَـ/هـ ـِـ/و ـَـ/ر ـَـ/س ـُـ ـُـ/ل ـِـ/هـ ـِـ/ف ـَـ/هـ ـِـ ج/ر ـَـ/ت ـُـ/هـ ـُـ/ء ـِـ/ل ـَـ ل/ل ـَـ ـَـ/هـ ـِـ/و ـَـ/ر ـَـ/س ـُـ ـُـ/ل ـِـ هـ[2].

٣- و ـَـ/م ـَـ ن/ك ـَـ ـَـ/ن ت/هـ ـِـ ج/ر ـَـ/ت ـُـ/هـ ـُـ/ل ـِـ/د ـُـ ن/ي ـَـ ـَـ/ي ـُـ/ص ـِـ ـِـ/ب ـُـ/هـ ـَـ ـَـ/ء ـَـ/و ـِـ م/ر ـَـ/ء ـَـ/ت ـِـ ن/ي ـَـ ن/ك ـِـ/ح ـُـ/هـ ـَـ ـَـ/ف ـَـ/هـ ـِـ ج/ر ـَـ/ت ـُـ/هـ ـُـ/ء ـِـ/ل ـَـ ـَـ/م ـَـ ـَـ/هـ ـَـ ـَـ/ج ـَـ/ر ـَـ/ء ـِـ/ل ـَـ ي هـ[3].

---

(١) «فتح الباري» ١/٩ و٣٥، والنص من جمع روايتي الحديث رقم ١ و٥٤.

(٢) هذا المقطع مبني على الوقف بالسكون.

(٣) المقطع مبني على أساس الوقف عليه بالسكون.

النص الثالث: من قصيدة حسان في مدح أصحاب رسول الله - عليه السلام[1]:

١- ء ــِـ ن/ن ــَـ ذ/ذ ــَـ/و ــَـ ــَـ/ء ــِـ/ب ــَـ/م ــِـ ن/ف ــِـ هـ/ر ــِـ ن/و ــَـ/ء ــِـ خ/و ــَـ/ت ــِـ/هـ ــِـ م/.

ق ــَـ د/ش ــَـ ر/ر ــَـ/ع ــُـ ــُـ/س ــُـ ن/ن ــَـ/ت ــَـ ن/ل ــِـ ن/ن ــَـ ــَـ/س ــِـ/ت ــُـ ت/ت ــَـ/ب ــَـ/ع ــُـ ــُـ/.

٢- ي ــَـ ر/ض ــَـ ــَـ/ب ــِـ/هـ ــِـ م/ك ــُـ ل/ل ــُـ/م ــَـ ن/ك ــَـ ــَـ/ن ــَـ ت/س ــَـ/ر ــِـ ــِـ/ر ــَـ/ت ــُـ/هـ ــُـ ــُـ/.

ت ــَـ ق/و ــَـ ل/ء ــِـ/ل ــَـ ــَـ/هـ ــِـ/و ــَـ/ب ــِـ ل/ء ــَـ م/ر ــِـ ل/ل ــَـ/ذ ــِـ ــِـ/ش ــَـ/ر ــَـ/ع ــُـ ــُـ/.

٣- ق ــَـ و/م ــُـ ن/ء ــِـ/ذ ــَـ ــَـ/ح ــَـ ــَـ/ر ــَـ/ب ــُـ ــُـ/ض ــَـ ر/ر ــُـ ــُـ/ع ــَـ/د ــُـ و/و ــَـ/هـ ــُـ/م ــُـ ــُـ/.

ء ــَـ و/ح ــَـ ــَـ/و ــَـ/ل ــُـ ــُـ/ن ــَـ ف/ع ــَـ ن/ف ــِـ ــِـ/ء ــَـ ش/ي ــَـ ــَـ/ع ــِـ/هـ ــِـ م/ن ــَـ/ف ــَـ/ع ــُـ ــُـ/[2].

إن تحليل النصوص الثلاثة مقطعياً يكشف عن أنواع المقاطع التي تتألف منها كلمات اللغة العربية، ويُبَيِّن كذلك مقدار شيوع كل مقطع منها في بنية الكلمات، ولا شك في أن دلالة هذا التحليل غير كافية لإعطاء تصور نهائي عن نسبة الشيوع على الأقل، لضآلتها بالنسبة إلى مجموع نصوص العربية، لكنها يمكن أن تشير إلى الاتجاهات العامة للنظام المقطعي في العربية. وهذه خلاصة بأنواع المقاطع التي تضمنتها النصوص السابقة، ومرات ورودها فيها:

---

(١) «مغازي الواقدي» ٣/ ٩٧٧.

(٢) «مغازي الواقدي» ٣/ ٩٧٧.

وصف المقطع/النصوص	سورة	حديث	شعر	المجموع
١- جامد + ذائب قصير	٢٤	٤٥	٣٣	١٠٢
٢- جامد + ذائب طويل	١٢	٢٠	١٩	٥١
٣- جامد + ذائب قصير + جامد	٣٤	٢٣	٣٢	٨٩
٤- جامد + ذائب طويل + جامد	٨	-	-	٨
٥- جامد + ذائب قصير + جامدين	-	١	-	١
مجموع المقاطع	٧٨	٨٩	٨٤	٢٥١

ويتضح من النظر في هذا الجدول عدد من الملاحظات، منها:

١- يبدأ المقطع في العربية بصوت جامد يتبعه ذائب دائماً، ولا يجتمع صوتان جامدان في أول المقطع، وهو ما كان علماء العربية يعبرون عنه بقولهم: لا يُبْتَدَأُ بساكن[١]، أي بصوت جامد لا تتبعه حركة.

٢- لا يبدأ المقطع في العربية بصوت ذائب، بل يكون الذائب ثانياً في المقطع دائماً. وما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من وجود مقطع يتكوَّن من ذائب يتبعه جامد، ومَثَّل له بأداة التعريف[٢]، لا يصح إلا على إسقاط همزة الوصل، واحتساب الحركة التي تليها فقط[٣]. وهو ما لا يناسب نطق مُجيدي القراءةِ القرآنية في زماننا، ويناقض ما قرره علماء العربية من كون أداة التعريف تتكون من همزة متبوعة بحركة قبل اللام، لكنها همزة وصل تسقط في درج الكلام وتثبت في أوله.

(١) ينظر: الرضي: «شرح الشافية» ٢/٢٥١، والشريف الجرجاني: «شرح المواقف» ٥/٢٧٣.

(٢) «مناهج البحث في اللغة» ص١٤١.

(٣) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٥٦.

٣- الأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية هي الشائعة، وهي التي تكوِّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أما المقطعان الرابع والخامس فقليلا الشيوع، ولا يكاد الرابع يوجد في غير حالة الوقف، وحيث يأتي صوت ذائب طويل قبل صوت جامد مشدد، في مثل الضالِّين، والحاقّة، ودابَّة. أما الخامس فمختص بحالة الوقف على ما كان آخره جامداً مشدداً أو قبل آخره صوت جامد ساكن، نحو المستقَرُّ، وسَعْدٌ، وبَكْرٌ، في حالة الوقف(١).

وهناك مقطع آخر قليل الشيوع أيضاً لم يرد في النصوص السابقة، وهو مختص بحالة الوقف على المشدد المسبوق بذائب طويل، مثل كلمة (جانٌّ) في قوله تعالى: ﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمن]، وكلمة (يُشَادَّ) في قوله ﷺ: «ولن يُشَادَّ هذا الدين أحدٌ إلا غلبه»(٢). وأغفل كثير من الأصواتيين المحدثين الإشارة إلى هذا المقطع، وهو النوع السادس من أنواع المقاطع في العربية ويتكون من:

جامد + ذائب طويل + صوتين جامدين.

٤- تتكون الكلمة العربية من مقطع واحد أو عدة مقاطع، ولا تكاد الكلمة المشتقة حين تكون مجردة تزيد على أربعة مقاطع، وقد تتكون من خمسة، ومهما اتصل بالكلمة العربية من لواحق أو سوابق لا يزيد عدد مقاطعها على سبعة(٣).

٥- أطلق الأصواتيون على كل نوع من أنواع المقطع في العربية مصطلحاً أو وصفاً يحدد ملامحه، ويميزه عن غيره، كما استخدموا رموزاً للدلالة على الأصوات التي يتألف منها.

أما الرموز التي استخدموها للدلالة على الأصوات التي يتألف منها المقطع فمستمدة من المصطلحات المستخدمة للدلالة على نوعي الأصوات: الجامدة والذائبة، فمنهم من استخدم الرمزين (ص ع) الأول من كلمة (صحيح) والثاني من

---

(١) تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٣٨.

(٢) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٥٤.

(٣) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٦٣، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٦٠.

كلمة (علة)[1]. ومنهم من استخدم (س ع) الأول من كلمة (ساكن) والثاني من كلمة (علة)[2]. ومنهم من استخدم (ص ح) من كلمتي (صامت وحركة)[3]. وبعضهم لم يستخدم شيئاً من هذه الرموز، واكتفى باستخدام الكلمات المعبرة عن نوعي الأصوات[4].

وإذا كان لا بد من استخدام رموز في هذا الصدد فلا بد من أن تكون مأخوذة من المصطلحات التي رجحنا استخدامها للدلالة على نوعي الأصوات، وهي الجامد والذائب أولاً، ثم الصامت والمصوِّت ثانياً. فنستخدم (ج) من جامد، و(ذ) من ذائب، وتكرار الرمز (ذذ) يكون دليلاً على الطول، ويمكن استخدام (ص) من صامت و(م) من مصوت أيضاً، ولكني أرجح (ج - ذ) على الرغم من غرابتهما على القارىء، لأني رجحت من قبل استخدام المصطلحين: جامد وذائب.

أما المصطلحات التي تحدد نوع المقطع فإنها تدور على أربعة مصطلحات، هي: المفتوح، والمقفول (المغلق)، والقصير، والطويل[5]. ولما كانت المقاطع العربية ستة، والمصطلحات أربعة فإن بعض الدارسين استخدم مصطلحات إضافية لسد النقص، لكن الأصواتيين العرب لم يتفقوا على استخدام مصطلحات موحدة، وسوف أعرض هنا أشهر مذاهبهم في ذلك، ثم أحاول اختيار المصطلحات التي أجدها أكثر ملاءمة للتعبير عن أنواع المقاطع في العربية:

---

(١) تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٣٨.

(٢) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٥٤.

(٣) عبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» لمالمبرك ص١٦٤.

(٤) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٦٤، وحسام النعيمي: «أبحاث في أصوات العربية» ص٩.

(٥) ينظر: جان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص١٩١، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٥٧-٢٥٨.

هنا جدول بأسماء المقاطع في العربية ص٢١٠ من الأصل

جدول بأسماء المقاطع في العربية

ت	نوعه / اسم المؤلف	١	٢	٣	٤	٥	٦
		ج ذ	ج ذ ذ	ج ذ ج	ج ذ ذ ج	ج ذ ج ج	ج ذذ ج ج
١	د. تمام مناهج ص ١٤١	قصير مفتوح	متوسط مفتوح	متوسط مقفل	طويل مقفل	طويل مزدوج الإقفال	–
٢	د. محمود حجازي المدخل ٥٢	قصير مفتوح	طويل مفتوح	طويل مقفل	مغلق في الطول	مغلق بصامتين	–
٣	د. رمضان المدخل ١٠٢	قصير مفتوح	طويل مفتوح	طويل مغلق بحركة قصيرة	طويل مغلق بحركة طويلة	زائد في الطول	–
٤	د. عبد الصبور الأصوات ١٦٦	قصير	طويل مفتوح	طويل مقفل	مديد مقفل بصامت	مديد مقفل بصامتين	المتمادي مقفل بصامتين
٥	كمال ابراهيم المبرمج ١٤٥	قصير	قصير ممدود	متوسط	طويل	عنقودي	عنقودي طويل
٦	حسام النعيمي أبحاث ٩	قصير	طويل مفتوح	طويل مغلق	مديد	مزيد	متماد
٧	مقترح	قصير مفتوح	طويل مفتوح	قصير مغلق بجامد	طويل مغلق بجامد	قصيرمغلق بجامدين	طويل مغلق بجامدين

إن دراسة هذه المجموعات من المصطلحات تكشف عن فقدان بعضها للمنهج الواضح، وعدم اتفاقها في الغالب، ووجدت أنه يمكن اتخاذ المقطعين الأول والثاني أساساً لوصف بقية المقاطع، فالمقطع الذي فيه ذائب قصير يكون مقطعاً قصيراً، فإن لم يتبع الذائب صوتٌ جامد كان مفتوحاً، وإن تبعه جامد واحد فهو قصير مغلق بجامد، وإن تبعه جامدان فهو قصير مغلق بجامدين. والمقطع الذي فيه ذائب طويل يكون مقطعاً طويلاً مفتوحاً، ثم يكون مغلقاً بجامد ومغلقاً بجامدين، ولعل القارىء يستغرب من تسمية مثل (ج ذ ج و ج ذ ج ج) مقطعاً قصيراً، ولكن هذا الاستغراب يمكن أن يزول إذا أدرك أن الوصف بكلمة قصير وطويل يشير إلى الصوت الذائب في المقطع وليس إلى عدد أصوات المقطع (ينظر المقترح في رقم ٧ في الجدول أعلاه).

ثالثاً: أهمية المقطع في تفسير الظواهر اللغوية:

قد يتبادر إلى ذهن دارس أصوات العربية تساؤل عن أهمية دراسة المقطع في التحليل اللغوي وفهم ظواهر النطق، ومن ثم وجدتُ أن عرض عدد من المسائل الصوتية والصرفية في ضوء حقائق النظام المقطعي في العربية أمرٌ مفيد في توضيح ما يمكن أن تقدمه دراسة المقطع من إسهام في معالجة قضايا لغوية كثيرة وتفسيرها تفسيراً أقرب إلى طبيعة اللغة وواقعها. من ذلك:

١- همزة الوصل:

يقول ابن جني: «اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصّلاً إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ذلك في الطاقة فضلاً عن القياس»[١].

ومن الأفعال التي تدخل عليها همزة الوصل فعل الأمر إذا بقي أوله ساكناً بعد حذف حرف المضارعة، فصوغ الأمر من المضارع يتم بخطوتين: حذف حرف المضارعة ثم بنائه على ما يُجزمُ به مضارعه، نحو (يَتَعَلّمُ)، الأمر منه (تَعَلّمْ)، ونحو (يَكْتُبُ) الأمر منه (اكْتُبْ)، لكن أول هذا الفعل بقي ساكناً، وهو ما يؤدي إلى وجود مقطع في أول الكلمة يتتابع فيه صوتان جامدان: (ج ج ذ ج)، وهو ما لا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية ولا بد من خطوة ثالثة في هذا النوع من الأفعال، وهي إضافة مقطع مكوَّن من (ج ذ) متمثلاً بهمزة الوصل وحركتها، فيصير الفعل (أُكْتُب)، ويتشكل حينئذ من مقطعين من النوع الثالث (ج ذ ج)، أكثر المقاطع العربية شيوعاً في نسج الكلمة العربية.

وهكذا يتضح من هذا المثال أن زيادة همزة الوصل في أول فعل الأمر ضرورة اقتضتها طبيعة التأليف المقطعي للكلمة العربية، وهذا يصدق على جميع الكلمات التي تدخل عليها همزة الوصل[٢].

---

(١) «المنصف» ١/ ٥٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥٦، والرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٥٠.

٢- التقاء الساكنين:

يقرر علماء العربية أنه لا يجوز أن يلتقي ساكنان إلا في حالتين: الأولى في الوقف نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ۝ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ۝﴾ [الطارق]، ونحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝﴾ [الفاتحة]، والثانية إذا كان الساكن الأول حرف مَدٍّ وبعده حرف مشدَّدٌ، نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝﴾ [الفاتحة] و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى ۝﴾ [الأنعام]، فإن التقى ساكنان في ما سوى ذلك وجب التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول إذا كان حرفاً صحيحاً، وحذفه إذا كان حرف مد[١].

ويمكن معالجة موضوع التقاء الساكنين من خلال حقائق النظام المقطعي للغة العربية، لكن يجب التمييز بين ما يكون فيه الحرف الأول منهما حرفاً صحيحاً، وما يكون حرف مد، وذلك على النحو الآتي:

أ- ما يكون فيه الحرف الأول حرفاً صحيحاً:

ويكون ذلك من كلمة أو من كلمتين، فمثال ما كان من كلمةٍ الفعلُ المضارع المضعَّف نحو (يَشُدُّ) مقاطعه [ج ذ/ ج ذ ج/ ج ذ]، فإذا دخل عليه جازم ظهر في آخره مقطع لا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية، حيث يكون (لَمْ يَشُدُّ) فيكون في آخر الفعل مقطع من النوع الخامس [ج ذ ج ج]، وهذا لا يكون إلا في الوقف، ومن ثَمَّ سلكت العربية طريقين للتخلص من هذا المقطع في هذه الحالة، وذلك إما بإعادة الفعل إلى بنيته المقطعية الأولى (لم يَشْدُدْ)، فيكون الفعل مكوناً من مقطعين من النوع الثالث [ج ذ ج/ ج ذ ج]، وإما بإضافة حركة في آخره (لم يَشْدُدَ - يَشُدَّ) فيكون مؤلفاً من ثلاثة مقاطع متناسبة مع النظام المقطعي للعربية [ج ذ/ ج ذ ج/ ج ذ].

ومثال التقاء الساكنين من كلمتين والأول حرف صحيح (صوت جامد): (وقالت الأعرابُ) و(عَنِ المسجد) و(جزاءً الحسنى)، فيتشكل مقطع من النوع الخامس [ج ذ ج ج] من وصل الكلمة الأولى بالثانية وسقوط همزة الوصل، وهو ما لا يقره النظام المقطعي للعربية في غير الوقف، فيجب تحريك الساكن الأول لتفادي ذلك،

---

(١) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/١٢٠، والرضي: «شرح الشافية» ٢/٢١٠.

فيتكون حينئذ من الساكنين والحركة مقطع من النوع الثالث [ج ذ ج] [ت ــِـ ل/ ن ــِـ ل/ ن ــِـ ل].

ب- ما يكون فيه الحرف الأول حرف مد:

يصف علماء العربية أصوات المد بأنها ساكنة، وهو تعبير لا يخلو من قصور يثير اللبس، على نحو ما أشرنا من قبل، ولكنهم جروا على ذلك في معالجتهم مجيء مقطع من النوع الرابع [ج ذ ذ ج] في غير الموضعين اللذين أشرنا إليهما، وسوف نعالج ذلك على أساس طبيعة النظام المقطعي، معتبرين حروف المد أصواتاً ذائبة طويلة (حركات طويلة)، ويأتي ذلك أيضاً من كلمة ومن كلمتين.

فمثال ما جاء من كلمةٍ اتصالُ تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي المعتل بالألف نحو: رمى ودعا، حيث يصير رَمَاتْ ودَعَاتْ، فيتكون المقطع من النوع الرابع [ج ذ ذ ج] في غير موضعه المسموح به في العربية، مما جعل العربي يعيد صياغة التأليف المقطعي للكلمة، وذلك بتقصير صوت المد، فيتحول المقطع إلى النوع الثالث [ج ذ ج]، وتصير الكلمة رَمَتْ، ودَعَتْ، وعلماء العربية يعبرون عن ذلكِ بحذف حرف المد وبقاء الحركة تدل عليه.

ومثال ما جاء من كلمة أيضاً الفعل المضارع المعتل العين مثل: يقول ويبيع إذا دخله جازم، فيصير: لم يقولْ ولم يبيعْ، فيتكون مقطع من النوع الرابع [ج ذ ذ ج] في غير موضعه، فيصار إلى تقصير صوت المد فيتحول المقطع إلى النوع الثالث [ج ذ ج]، وتصير الكلمة لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ.

أما مثال ما جاء من كلمتين فنحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ١٨٧﴾ [البقرة]، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ٤٦﴾ [الحج]، حيث يتشكل المقطع [ج ذ ذ ج] فيغير موضعه، بعد سقوط همزة الوصل، ويصار إلى تقصير صوت المد، فيتحول المقطع إلى النوع الثالث [ج ذ ج]، ويكون ذلك في النطق دون الكتابة لأنه من كلمتين.

ويمكن تلخيص التغييرات التي حدثت في الحالات السابقة بما يأتي:

١- زيادة مقطع (ج ذ)، كما في حالة همزة الوصل.

٢- زيادة حركة، كما في (عنِ البيت).

٣- نقل حركة من موضع إلى آخر، كما في (يَشْدُدْ).

٤- حذف حركة أو تقصير صوت المد في نحو (إلى الليل).

وهذه التغييرات حدثت لتحقيق التوازن في نسج الكلمات العربية التي لا يسمح نظامها المقطعي بوجود مقاطع من النوع الرابع [ج ذ ج] والنوع الخامس [ج ذ ج ج] إلا في مواضع محددة، فإذا جاءت في غير تلك المواضع وجب إجراء نوع من التغيير حتى تتوافق مع قواعد المقطع في العربية.

ولا تنحصر الجوانب التطبيقية لدراسة النظام المقطعي في العربية على الحالات السابقة، بل يمكن أن تشمل كثيراً من التغييرات الصرفية في بنية الكلمات العربية، وبعض الظواهر النحوية المتعلقة بالحركات وحروف المد[1]، ولكن تتبع ذلك يحتاج إلى مجال أوسع مما تسمح به طبيعة هذا الكتاب، وإنما قصدت في هذه الإشارة الموجزة أن يكون القارىء على بينة مما يمكن أن تقدمه دراسة المقطع في التحليل اللغوي للعربية.

---

(١) مثال ذلك ما يحدث في باب إسناد الضمائر، ونون التوكيد، والإعلال.

المبحث الثاني

المماثلة

تعريف المماثلة وأنواعها:

تتأثر الأصوات بعضها ببعض عند تجاوزها في السلسلة الكلامية، على نحو ما أشرنا في صدر هذا الفصل، وتتنوع صور ذلك التأثر، إلا أن معظمها ينضوي تحت موضوع المماثلة[1]، وهي أن ينحو صوتان متجاوران أو أكثر نحو التماثل أو التقارب في المخرج أو الصفات[2].

وميل الأصوات نحو التماثل لا يحدث على نحو شامل ومطرد، فلو أُتيح لهذا الاتجاه أن يعمل بحرية فإنه سينتهي بالفروق بين الوحدات الصوتية إلى درجة الصفر، وهي فروق ضرورية للفهم، ومن ثم فإن اللغة غالباً ما تقاوم هذا التهديد بتثبيت الاختلافات الضرورية، عن طريق المواءمة بين الميل إلى المماثلة وبين ضرورة تحقيق الفهم، وهناك دائماً تجاذب بين عامل الحد الأدنى من الجهد وعامل الحد الأعلى من التأثير[3].

وتلجأ اللغة للتخفيف من آثار الاتجاه نحو المماثلة إلى ظاهرة معاكسة لذلك، وهي ظاهرة المخالفة، وهي أن يميل الصوتان المتماثلان إلى زيادة مدى الخلاف

---

(١) المماثلة ترجمة للمصطلح الإنجليزي assimlation (ينظر: محمد علي الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص٢٤).

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوتي اللغوي» ص٣٢٤، وماريوباي: «أسس علم اللغة» ص١٤٧، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٤١، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص١٣٢.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٣١، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٤٨.

بينهما، وهي ظاهرة تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة[1]، وذكر بعض الدارسين عدداً من أمثلة المخالفة في العربية، لكنها محدودة لا تقارن بما يحدث في العربية من ظواهر المماثلة[2].

وتتنوع صور التأثر بين الأصوات تنوعاً كبيراً، وتعددت أشكال المماثلة تبعاً لذلك التنوع، وصَنَّفَها علماء الأصوات وفق اعتبارات متعددة، يمكن أن نلخصها في ما يأتي[3]:

١- بحسب اتجاه التأثير: إذا أثر الصوت الأول في الثاني كانت المماثلة مُقْبِلَة، ويسميها بعض الدارسين تقدمية، وإذا أثر الصوت الثاني في الأول كانت مُدْبِرَة، وتسمى رجعية أيضاً، فإن كان التأثير مشتركاً بين الصوتين كانت متبادلة، وتسمى مزدوجة.

وأدرك بعض علماء السلف هذه الأنواع من المماثلة، وإن لم يطلق عليها ما أطلقه المحدثون من مصطلحات، يقول عبد الوهاب القرطبي: «ثم الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأول إلى الثاني، وهو الأكثر الأشيع، كقولك: النَّعيم، والسَّلام، وهو الأصل.

وتارة يكون بقلب الثاني إلى الأول نحو (مُذّكر) في لغة مَن أبدل من تاء افتعل ذالاً معجمة وأدغمها في الذال الأصلية.

وتارة يكون بأن يُبْدلا بحرف مناسب لهما، ثم يدغم، وذلك نحو (مدَّكر) بدال

---

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٢٩، وماريوباي: «أسس علم اللغة» ص١٤٧.

(٢) من أمثلة المخالفة في العربية قلب النون الثالثة في تظنن ألفاً، فتصير الكلمة تظنى، ومنها أيضاً إبدال الضمة فتحة إذا وقعت بعد ضمة، في مثل: سرر، ولذلك، فيقال: سرر وذلل (ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٣١، وعبد الصبور شاهين: «علم الأصوات» لمالمبرك ص١٤٩، ورمضان عبد التواب: «التطور اللغوي» ص٣٧-٤٨، وعبد القادر الخليل: «المصطلح الصوتي» ص١٣٩).

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٢٥، ورمضان عبد التواب: «التطور اللغوي» ص٢٢، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٤١-١٤٢.

غير معجمة»[١].

وذكر ذلك ابن يعيش أيضاً بقوله: «والإدغام على ثلاثة أضرب:

ضربٌ يقلب الأول إلى لفظ الثاني، ثم يدغم فيه، وهذا حق الإدغام.

وضربٌ يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأول، فيتماثل الحرفان فيدغم الأول في الثاني.

وضربٌ يبدل الحرفان معاً فيه مما يقاربهما ثم يدغم أحدهما في الآخر»[٢].

٢- بحسب درجة التأثير: إذا انقلب الصوت إلى مثل الصوت الآخر كانت المماثلة كلية أو كاملة، وإذا تأثر الصوت بالصوت الآخر تأثراً لا يصل إلى صيرورته مثل الآخر كانت المماثلة جزئية أو ناقصة، وأمثلة ذلك في العربية كثيرة، أكتفي هنا بالإشارة إلى إدغام النون الساكنة إن كان بغير غنة فالمماثلة كلية، وذلك في نحو: (من ربهم)، و(مَن لم يتب)، فإن كان الإدغام بغنة كانت المماثلة جزئية، وذلك في نحو: (من يقول) و(مِن وال).

٣- بحسب الاتصال والانفصال: إذا كان الصوت المؤثِّر متصلاً بالصوت الآخر كانت المماثلة متصلة أو تجاورية، وإذا كان منفصلاً كانت المماثلة منفصلة أو تباعدية، والمماثلة المتصلة أمثلتها في العربية كثيرة ومتنوعة لكن المنفصلة أمثلتها أقل، ومنها قلب السين صاداً بتأثير الطاء في مثل:

سراط ← صراط، ومسيطر ← مصيطر.

وفي التراث الصوتي العربي دراسة وافية لأنواع المماثلة جاءت تحت أبواب وعناوين متعددة من أشهرها باب الإدغام، وسوف نعرض هنا أشهر صور المماثلة في العربية من خلال دراسة موضوع المضارعة والإدغام.

---

(١) «الموضح» ص١٤٠، وينظر: الفراء: «معاني القرآن» ١/ ٢١٥ و٢/ ٢٨٩.

(٢) «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٢، وينظر: ابن السراج: «الأصول» ٣/ ٤١٣.

أولاً: المضارعة (المماثلة الجزئية):

المضارَعَةُ في اللغة: المشابهة والمقاربة[1]، وهي من مصطلحات سيبويه[2]، وسمَّاها ابن جني في «الخصائص» بالإدغام الأصغر، وذلك حيث قال: «قد ثبت أن الادِّغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوتٍ من صوت، وهو في الكلام على ضربين:

أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الادِّغام، فيدَّغم الأول في الآخر.

والآخر: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الادِّغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدَّغمه فيه... فهذا حديث الادِّغام الأكبر.

وأما الادِّغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادِّغام يكون هناك، وهو ضروب...»[3].

وسمَّاها ابن جني في كتابه «المنصف» بالتجنيس، وذلك حيث قال في باب ما تُقلب فيه تاء افتعل عن أصلها: «والعلة في أن لم يُنْطَق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها، وهي حروف الإطباق، أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف، كما في مَصْدَقٍ: مَزْدَقٌ.

كل ذلك ليكون العمل من وجه واحد، فهذا يَدُلُّك من مذهبهم على أن للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً»[4].

والتجنيس في كلام ابن جني هنا بمعنى المشاكلة والمشابهة أيضاً[5].

---

(١) ابن منظور: «لسان العرب» ١٠/ ٩٢ (ضرع).

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٧٧-٤٧٨.

(٣) «الخصائص» ٢/ ١٤١-١٤٣.

(٤) «المنصف» ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٥) ينظر: ابن منظور: «لسان العرب» ٧/ ٣٤٢ (جنس).

والمضارعة بين الأصوات لا تصل إلى درجة الإدغام الذي يقتضي تحول أحد الصوتين إلى مثل الصوت الآخر في مخرجه وصفاته، ولكنها تُغَيِّرُ بعض صفات أحد الصوتين بما يقرِّبُ بينهما بشكل يخفف من عملية النطق بهما، ولذلك سمَّاها ابن جني بالإدغام الأصغر، وهي مماثلة جزئية.

وتتنوع صور المضارعة بحسب الصفة التي تتغير في أحد الصوتين، وأشهر أمثلة المضارعة التي أشار إليها سيبويه وابن جني وغيرهما يمكن أن تندرج في الحالات الآتية:

١- الجهر والهمس:

ذكر سيبويه من أمثلة المضارعة الواقعة بين الأصوات المجهورة والمهموسة ما جاورت فيه الصاد والشين المهموستين الدال المجهورة، في مثل مَصْدر، وأشْدق، فقال عن المثال الأول: «فجعلوا الأول تابعاً للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال[1] من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق»[2]. وقال ابن جني: «فلما سكنتِ الصادُ فضَعُفَت به، وجاورتِ الصادُ، وهي مهموسة، الدالَ وهي مجهورة، قُرِّبت منها بأن أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر»[3].

ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زاياً أو دالاً أو ذالاً، فتقلب تاؤها دالاً، لمجاورتها هذه الأصوات المجهورة، نحو: ازدان، وادَّعى، واذدكر، والأصل ازتان، وادتعى، واذتكر. ويقال في اذدكر: ادَّكر أيضاً، لكن «التغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام»[4].

وبعض هذه الأمثلة ظواهر لهجية مثل (مَصْدَر وأشْدَق)، وبعضها من خصائص

---

(١) في «الكتاب» ٤/ ٤٧٧ (الذال) معجمة، وهو تصحيف في هذا الموضع والمواضع الأخرى السابقة واللاحقة التي تخص الموضوع.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٧٧-٤٧٨.

(٣) «الخصائص» ٢/ ١٤٦.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٤٥، وينظر: «المنصف» ٢/ ٣٣٠، والرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٢٧.

الفصحى مثل التغيير الذي يحدث في تاء (افتعل)، لكن علماء العربية والتجويد لاحظوا ظواهر أخرى من التأثر بين الأصوات المجهورة والمهموسة حذروا من الوقوع فيها، وعَدُّوها من اللحن الخفي، فقال الداني: «والحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والحروف المجهورة إذا لقيت الحروف المهموسة، فيلزم تَعَمُّلُ تلخيصها وبيانها، لئلا ينقلب المهموس إلى لفظ المجهور، والمجهور إلى لفظ المهموس، فتختلُّ بذلك ألفاظ التلاوة وتتغير معانيها»[1].

ومن أمثلة تأثر الأصوات المجهورة بالأصوات المهموسة وقوع الغين قبل صوت مهموس، يقول عبد الوهاب القرطبي: «وكذلك الغين إذا سكنت وبعدها شيء من حروف الهمس، في مثل قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ۝٦﴾ [المائدة]، ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ ۝٩﴾ [يس]... وما أشبه ذلك، وجب أن يؤتى بها بألطف ما يمكن لِتَخْلُصَ من شائبة الخاء، لقرب الغين من الخاء، ومشاركة هذه الحروف للخاء في الهمس، لاسيما مع الشين في مثل قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ ۝٩﴾ [يس] ﴿وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ ۝٧﴾ [نوح]، فإن ذلك أوقع في الشائبة، فنُبِّه عليه من أجله»[2].

٢- الترقيق والتفخيم:

التفخيم صفة صوتية تنتج من ارتفاع أقصى اللسان وتراجعه نحو الجدار الخلفي للحلق، على نحو ما أشرنا من قبل في الحديث على صفتي الإطباق والاستعلاء، وهناك تلازم بين التفخيم وهاتين الصفتين، يقول عبد الوهاب القرطبي: «إن التفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد»[3] ويقول محمد المرعشي: «إن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء... وبالجملة إن قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق»[4].

---

(١) «التحديد» ص١٣١.

(٢) «الموضح» ص١٨٧.

(٣) «الموضح» ص١٧٩.

(٤) «جهد المقل» ص١٥٤-١٥٥.

قال الوفائي: «اعلم أن الحروف بالنسبة إلى التفخيم والترقيق على أربعة أقسام:

١- منها ما هو مفخمٌ مطلقاً، وهي حروف الإطباق وبقية حروف الاستعلاء على الصواب.

٢- ومرقق مطلقاً، وهو سائر الحروف، إلا الراء واللام.

٣- والأول [أي الراء] أصله التفخيم، وقد يُرقق لموجب.

٤- والثاني [أي اللام] أصله الترقيق وقد يُفخم»[١].

وفصَّلَ علماء التجويد في أحوال أصوات العربية من حيث الترقيق والتفخيم، وخاصة أحكام الراء واللام لتعدد أحكامهما، وخلاصة تلك الأحكام أن الراء ترقق إذا كانت مكسورة أو ساكنة بعد كسرة، وتُفخم في ما سوى ذلك، وأن اللام في اسم (الله) المعظَّم ترقق فيه بعد الكسرة، وتُفَخَّم بعد الفتحة والضمة[٢]، وأشاروا كذلك إلى طبيعة الألف المحايدة، لأن «الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها»[٣]. قال الشيخ أحمد فائز الرومي: «والحاصل أن ترقيق الألف وتفخيمه يُعرف بتطبيق قاعدة تبعيةِ الألفِ لما قبلها»[٤].

ومن صُوَر المضارعة بين صوت مرقق ومفخم أن تقع السين قبل صوت مستعلٍ، فتُقرب منه بقلبها صاداً، وذلك قولهم في سُقْت: صُقْتُ، وفي سَلَخَ: صَلَخَ، وفي سَاخِط: صَاخِطٌ[٥].

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، فتقلب لها تاؤه طاءً، وذلك نحو: اصطبر، واضطرب، واطَّلع، واظطلم، فهذا تقريب من غير إدغام، فأما اطَّلع فمن هذا الباب أيضاً لكن إدغامه جاء تواراداً لا قصداً، وذلك أن فاءه طاءٌ،

---

(١) «الجواهر المضية» ٥٠ظ.

(٢) ينظر: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص٤٨٠-٤٩١.

(٣) علي القاري: «المنح الفكرية» ص٢٢.

(٤) «شرح الدر اليتيم» ٢٠ظ.

(٥) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/٤٧٩، والمبرد: «المقتضب» ١/٢٢٥، وابن جني: «الخصائص» ٢/١٤٤.

فلما أبدلت تاؤه طاءً صادفت الفاءُ طاءً فوجب الإدغام، لما اتفق حينئذ، ولو لم يكن هناك طاء لم يكن إدغام، ألا ترى أن اصطبر واضطرب واظطلم لما كان الصوت الأول منه غير طاء لم يقع إدغام[1].

ولاحظ علماء السلف أن من صور التقريب بين الأصوات ما يخرج إلى ما لا يجوز في الفصحى، وما لم يرد في اللهجات، ويدخل في باب اللحن الخفي، فمن هذا القبيل «التاء إذا جاورت حرفاً من حروف الإطباق، فبين همسها وأحسنْ تخلصها من الإطباق. وإلا صارت طاءً في مثل قوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف]. . . وشبهه، وذلك لأن التاء من مخرج الطاء، وإنما تمتاز الطاء بالإطباق، فإذا جاورها إطباق شابتها شائبة الطاء لذلك»[2]، «والسبب في ذلك أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما، إما بتفخيم أو إطباق أو تفشٍّ أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأن الحرف بسبب اتحاده بما يجاوره يجذبه إلى حيِّزه ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما. . .»[3].

ومن صور المضارعة غير الجائزة تفخيم الألف بعد صوت مرقق، إذا وقع بعده صوت مفخم، وذلك في مثل كلمة (بَاطِل)، فالألف هنا حكمها الترقيق، لكن اللسان قد يسبق إلى تفخيمه بسبب الطاء، وهو لحن يجب اجتنابه[4].

٣- صور أخرى للمضارعة:

ترد في النطق العربي صورٌ أخرى للمضارعة، سواء أكان ذلك في الفصحى أم اللهجات، أم من صور اللحن الخفي التي يجب اجتنابها، ومن تلك الصور:

أ- التأنيف أو الغنة: فقد تلحق الغنة بعض الأصوات القريبة من النون، خاصة اللام الساكنة قبل النون في مثل: جَعَلْنا، وقُلْنَا، وأَنْزَلْنا ونحوها، فيجب التحفظ من

---

(١) ابن جني: «الخصائص» ٢/١٤٣، و«المنصف» (له) ٢/٣٢٤، والرضي: «شرح الشافية» ٢/٢٢٦.

(٢) عبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص١٧٧.

(٣) المصدر نفسه ص١٧٧.

(٤) ينظر: ابن الجزري: «النشر» ١/٢١٦.

إعطاء اللام غنة في هذه الحالة، فإنه لحن يجب تجنبه[1].

وكذلك يجب الحذر من إعطاء حروف المد غنة، لما بينها من الشَّبه، «إذ كانت صوتاً جارياً في هواء الأنف، كما أن تلك أصوات تجري في هواء الفم»[2]. «وطريق الحذَر منها منع النَّفَس الجاري مع المد عن التجاوز إلى الخيشوم، وامتحان صوته بالإمساك على الأنف وتركه، إلى أن يتعود تخليص المد عنها»[3].

ب- الإمالة: ومن صور المضارعة الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالم وكتاب وسَعَى وقضى، فتقرَّبُ فتحة العين من عَالم إلى كسرة اللام منه، فتمال الألف نحو الياء، وعليه بقية الباب[4].

جـ- المضارعة في الحركات، فمن ذلك قراءَةُ من قرأ (الحمدُ لِلّه) بضم اللام (الحمدُ لُلّهِ) أو بجر الدال (الحمدِ لله)، وهذه وإن كانت لغة لا يُلتفت إليها، لكنها تشير إلى طلب الخفة بتقريب النطق بين الحركات[5] ومثل ذلك قول العرب: شِعِير، وبِعِير، ورِغِيف، وهذه لغةٌ لبعض العرب أرادوا بها تقريب حركة الحرف الأول من حركة الحرف الثاني[6].

ثانياً: الإدغام (المماثلة الكلية):

١- تعريف الإدغام:

الإدغام مصدر من أدْغَمَ، يقال: دَغَمَ الغيثُ الأرضَ، وأدغَمَها: إذا غَشِيَها، والإدغام: إدخال الشيء في الشيء، وإدخالُ اللجام في أفواه الدوابِّ. وإدغامُ الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، وكلاهما ليس بعتيق إنما هو كلام نحويٌّ.

ويقال: أدْغَمْتُ الحرفَ، وادَّغمته على افتعلته، والمصدر من هذا الادِّغام.

---

(١) ينظر: السعيدي: «التنبيه على اللحن الخفي» ص٤٢.

(٢) الخطيب الإسكافي: «درة التنزيل» ص٣٨١.

(٣) المرعشي: «جهد المقل» ص٢٨٥.

(٤) ابن جني: «الخصائص» ٢/١٤٣.

(٥) ينظر: الفراء: «معاني القرآن» ١/٣، والزجاج: «معاني القرآن وإعرابه» ١/٧.

(٦) ينظر: ابن جني: «الخصائص» ٢/١٤٥.

والإدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين، والادِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين[1]. والجاري اليوم في الاستعمال الإدغام بالتخفيف، مصدر أدغم.

والإدغام أعلى صور المماثلة بين الأصوات، فإذا كانت المضارعة تؤدي إلى تقريب صوت من صوت فإن الإدغام يؤدي إلى قلب الصوت إلى مثل نظيره، ونطقهما نطقاً واحداً، وجاءت تعريفات علماء العربية معبرة عن هذه الحقيقة.

قال ابن السراج في تعريف الإدغام: «هو وَصْلُكَ حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتدُّ الحرف»[2].

وقال الرضي: «وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرفٍ مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يُعْتَمَد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية... وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يُفَكَّ بينهما»[3].

ولا تخرج تعريفات علماء العربية والتجويد للإدغام عن هذا المعنى، وأصل ذلك كله وارد في كلام سيبويه، وإن كنا لا نجد له تعريفاً محدداً للإدغام في موضع واحد، فقال في باب مضاعف الفعل: «والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رَدَدْتُ ووَدِدْتُ... فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مُجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أَولى به، لأنه لما كان من موضع واحد ثَقُلَ عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثَقُلَ عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة، وذلك قولهم: رُدِّي... واحمرَّ، واحمارَّ، وهو يطمئنُّ»[4].

---

(١) ينظر: ابن منظور: «لسان العرب» ١٥/ ٩٣ (دغم)، وابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٢١، والرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٥.

(٢) «الأصول» ٣/ ٤٠٥.

(٣) «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٥.

(٤) «الكتاب» ٣/ ٥٣٠.

وقال في باب التضعيف: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يدركوا في موضع واحد ولا تكون مُهلة، كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك»[1].

وقال أيضاً في باب الإدغام: «هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحدا لا يزول عنه، وقد بينا أمرهما إذا كانا من كلمة لا يفترقان، وإنما نبينهما في الانفصال...»[2].

ويتضمن كلام سيبويه هذا العناصر الأساسية في تعريف الإدغام، وهي أن يلتقي حرفان متماثلان أو متقاربان، من كلمة أو من كلمتين، والأول منهما ساكن، أو متحرك فيُسَكَّنُ، ويُنْطَقُ بهما برفعة واحدة، بعد قلب الأول من جنس الثاني إذا لم يكونا متماثلين، وذلك لأن النطق بالصوت الأول ثم العودة إلى الموضع نفسه لنطق الصوت الثاني، فيه مشقة، فيلجأ المتكلم إلى التخفيف من تلك المشقة بالإدغام.

وسيرد في الفقرات الآتية ما يوضح حقيقة الإدغام، ويبين أصوله، ويفصل أنواعه.

٢- أصول الإدغام في العربية:

لظاهرة الإدغام في العربية أصول وضوابط، تصل إلى درجة القواعد، ولكل قاعدة أو ظاهرة لغوية شواذ، لا تُعارض بها تلك الضوابط والأصول، وبعض هذه الأصول عامة تنطبق على العربية وغيرها، وبعضها خاصٌّ بالعربية وحدها. وأشهر تلك الأصول ما يأتي:

أ- أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً[3]، لأن الصوت الأول متى تحرَّك امتنع الإدغام، لأن الحركة قد قد فصلت بين الصوتين، فتعذر الاتصال، فإذا ما أريد

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤١٧.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٧، وينظر: ٤/ ١١٧.

(٣) سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٧٢.

الإدغام في هذه الحالة فإنه يجب أن يُسَكَّنَ المتحرك الأول لتزول الحركة الحاجزة بين الصوتين، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، فيخف اللفظ[١].

ويُسَمَّى الإدغام إذا كان الصوت الأول متحركاً الإدغام الكبير، واشتهر به من القراء أبو عمرو بن العلاء، وهو منقول عن العرب أيضاً[٢]، وهو يخضع لضوابط الإدغام الأخرى، مثل الإدغام الصغير الذي يكون فيه الصوت الأول ساكناً أصلاً.

ب- وأصل الإدغام أن يُدْغَمَ الأول في الآخر[٣]، وجاءت كلمات معدودة أدْغِم الثاني فيها في الأول، خاصة في باب افتعل، إذا أبدلت تاء الافتعال صوتاً يماثل صوت الفاء، نحو: مُذَّكِر في مذدكر، ومُصَّبر في مصطبر، ومظَّلم في مظطلم، وسبقت الإشارة إلى ذلك في أنواع المماثلة.

جـ- وأصل الإدغام في حروف الفم واللسان، وليس حروف الحلق والشفتين بأصل للإدغام[٤]. ومن ثم فإن ما كان أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأدخل في الفم، وإنما يدغم الأبعد في الأقرب أبداً[٥]. وهذا الأصل يفسِّر شيوع الإدغام بين أصوات مخارج طرف اللسان وقلته في أصوات مخارج الحلق والشفتين.

د- أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى، لأن «الإدغام لا يَبْخَسُ الحروف ولا ينقصها»[٦]. «وجملة هذا أن حقَّ الناقص أن يدغم في الزائد، وحقُّ الزائد أن لا يدغم في الناقص»[٧]. ولعلماء التجويد كلام مفصل حول تقسيم الأصوات بحسب الصفات إلى قوية وضعيفة[٨]، يقول مكي: «واعلم أن الإدغام إنما يحسن في غير

---

(١) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٢١-١٢٢ و١٣١.

(٢) ينظر: ابن الباذش: «الإقناع» ١/ ١٩٥، وابن الجزري: «النشر» ١/ ٢٧٤.

(٣) سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٦٧ و٤٦٩، وينظر: الرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٦٤.

(٤) سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤١٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٤ و٤٦٢، وينظر: المبرد: «المقتضب» ١/ ٢٠٧، وابن السراج: «الأصول» ٣/ ٤١٣ و٤٢٨.

(٥) ينظر: الزبيدي: «الواضح» ص٢٨٤، وابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٤.

(٦) المبرد: «المقتضب» ١/ ٢١١، وينظر ١/ ٢٢٢.

(٧) ابن السراج: «الأصول» ٣/ ٤٢٨.

(٨) ينظر: مكي: «الكشف» ١/ ١٣٧، و«الدراسات الصوتية» ص٣٢٨.

المثلين ويقوى إذا سكن الأول، وهو على ضربين:

أحدهما: إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرف الأول أضعف من الثاني، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة، لأنك تبدل من الأول حرفاً من جنس الثاني، فإذا فعلت ذلك نُقِلَ لفظُ الضعيف إلى لفظ القوة، فذلك حَسَنٌ جيد.

والضرب الثاني: أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين، فيحسن الإدغام، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام.

وضربٌ ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام.

فالذي يزداد قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو: ﴿ وَقَالَت طَّآيِفَةٌ ﴿٧٢﴾ ﴾ [آل عمران] و﴿ وَدَّت طَّآيِفَةٌ ﴿٦٩﴾ ﴾ [آل عمران]، لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر[1] والاستعلاء والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة، فهذا لا تكاد العرب تظهره، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا.

فإن نقصت قوة الحرف الثاني، وهو مع نقص قوته أقوى من الأول حَسُنَ الإدغام والإظهار، نحو: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [الحج]، و﴿ حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [الأنعام] لأن الصاد نقصت عن قوة الطاء لعدم الجهر، وكون الهمس فيها، والظاء نقصت عن قوة الطاء لعدم الشدة، وكون الرخاوة فيها[2].

والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها رخوة، والقوة من جهة أنها مجهورة، كذلك التاء فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها مهموسة، والقوة من جهة أنها شديدة، فقد تقاربتا في القوة، والضعف من صفاتهما، والأول حسن في الإدغام، لأنك تزيد

---

(١) وصف علماء العربية والتجويد الطاء بالجهر، وهي في النطق المعاصر، مهموسة.

(٢) روى حفص عن عاصم إظهار التاء الساكنة عند الصاد والظاء (ابن الجزري: «النشر» ٢/٤-٥).

الحرف الأول قوة بالإدغام[1].

والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني نحو إدغام الراء في اللام، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه، وضعف اللام لعدم التكرير فيه، وضعف الجهر فيه، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف وذلك مكروه ضعيف[2]. فقس عليه هذا، فإنه الأصل الذي يعتمد عليه»[3].

وقال الداني: «لا يُدْغمُ الأفضل في الأنقص لذلك، ويُدْغم الأنقص في الأفضل لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى، وإخراج الأضعف إلى الأقوى جائز لأنه يقوى فيه.

وجملة الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف، وقد جمعتها في قولك: فزم ضرس شص: الشين والضاد والراء والصاد والسين والزاي والميم والفاء. أما الشين فمن أجل تفشيها، وأما الضاد فلاستطالتها[4]، وأما الراء فلتكريرها، وأما الصاد والسين والزاي فلصفيرهن، وأما الميم فلغنَّتها، وأما الفاء فلتفشِّيها»[5].

هـ- كلما تقاربت المخارج وتدانت كان الإدغام أقوى، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حُسْناً[6].

وهذا الأصل يفسر لنا كثيراً من حالات الإظهار والإدغام، ويكفي دليلاً على ذلك

---

(١) وذلك مثل ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران]، ﴿عُذْتُ﴾ [غافر]، وروى حفص عن عاصم إظهار الذال فيهما (ابن الجزري: «النشر» ٢/ ١٥-١٦).

(٢) وذلك مثل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [نوح] روى السوسي عن أبي عمرو فيه الإدغام (ابن الجرزي: «النشر» ٢/ ١٢).

(٣) «الكشف» ١/ ١٣٥-١٣٦.

(٤) الاستطالة من صفات الضاد القديمة (ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٥٧).

(٥) «الإدغام الكبير» ٦و-٦ظ، وينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٣، والرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٧٠.

(٦) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ٤٤٦، والداني: «الإدغام الكبير» ٦و، وابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٢.

ملاحظة حالات عدم إدغام لام التعريف والنون الساكنة والتنوين وإظهارهما، فإذا نظرتَ إلى خارطة توزيع مخارج أصوات العربية الآتية:

١: ب م و

٢: ف

٣: ث ذ ظ

٤: س ص ز

٥: ت د ط ض

٦: ن ل ر

٧: ش ج ي

٨: ك

٩: ق

١٠: غ خ

١١: ع ح

١٢: ء هـ

أدركتَ أثر قرب مخارج الأصوات بعضها من بعض في ظاهرة الإدغام، فلام التعريف تدغم فيما قَرُبَ إليها من أصوات، وهي أصوات طرف اللسان: أصوات المخارج رقم ٣ و٤ و٥ و٦ وصوت الشين من المخرج السابع، وتظهر عند بقية الأصوات لبعدها عنها.

وكذلك الحال في النون الساكنة، فإنها تدغم في أقرب الأصوات إليها، وهي اللام والراء، وتظهر عند أبعد الأصوات عنها، وهي أصوات الحلق الستة (ء هـ - ع ح - غ خ)، وتكون بين الإظهار والإدغام مع بقية الأصوات، وهي الحالة التي تعرف

بالإخفاء[1].

٣- أنواع الإدغام في العربية:

الإدغام ضرب من المماثلة، تنطبق عليه بعض أنواع المماثلة التي سبق ذكرها، لكن للإدغام أنواعاً أخرى تختص بأصوات العربية، ومن أشهرها:

أ- ينقسم الإدغام بحسب نوع العلاقة بين الصوتين على ثلاثة أقسام: إدغام متماثلين، وإدغام متجانسين، وإدغام متقاربين. يقول أبو بكر أحمد ابن الجزري: «اعلم أن الحرفين إذا التقيا إما أن يكونا مثلين أو جنسين أو متقاربين:

فالمثلان ما اتفقا مخرجاً وصفة، كالباء والباء، والتاء والتاء، والجيم والجيم، واللام واللام.

والمتجانسان ما اتفقا مخرجاً واختلفا صفة، كالدال والطاء، والثاء والذال، وكاللام والراء عند الفراء ومَن تابعه.

والمتقاربان ما تقاربا في المخرج أو الصفة، كالدال والسين، والثاء والتاء، والضاد والشين»[2].

وكان المتقدمون من علماء العربية والتجويد يستخدمون مصطلح المتماثلين والمتقاربين، ولم يرد عندهم مصطلح المتجانسين، لكن هذا المصطلح أخذ مكانه في الدراسات الصوتية العربية، وكان أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت في حدود ٥٠٠هـ) أقدم من استخدم هذا المصطلح فيما اطلعت عليه من مصادر[3]، وذلك حيث قال: «الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف من المتماثل أو المتجانس أو المتقارب، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرة واحدة مشددة... وقد أُجري

---

(١) لمن أراد التفصيل لإدغام لام التعريف والنون الساكنة ينظر: «الدراسات الصوتية» ص٤١٦ و٤٢٦.

(٢) «الحواشي المفهمة» ٤٠ظ، وأصل هذا التقسيم لابن الجزري والد المؤلف في «النشر» ١/ ٢٧٨.

(٣) وجدت الزمخشري يستخدم مصطلح المتجانسين بمعنى المثلين، (ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/ ١٢١).

المتجانس مجرى المتماثل في شدة لزوم الإدغام نحو: ﴿وَدَّت طَّآيِفَةٌ ۞﴾ [آل عمران]، ﴿إِذ ظَّـلَمُوٓاْ ۞﴾ [النساء]... ثم بعد ذلك الاختلاف متردد بين المتماثلين إذا تحركا، وبين المتجانسين والمتقاربين إذا تحركا أو سكن الأول منهما»[١].

وتقسيم الإدغام على هذا النحو يستند إلى أصل الصوتين المدغمين قبل حصول الإدغام، وليس إلى ما يؤول إليه الصوتان عند الإدغام، لأن الصوتين المتجانسين والمتقاربين يتحولان إلى متماثلين عند الإدغام، يقول الرضي: «لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما مثلين»[٢]، ويقول ابن يعيش مفصلاً هذه القضية: «فإذا التقى حرفان متقاربان، أُدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني، فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا في مثلين، إذ لو تركته على أصله من لفظه لم يجز إدغامه، لما فيهما من الخلاف، لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محال، لأن لكل حرف منهما مخرجاً غير الآخر»[٣].

ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر في هذه الأمثلة:

إذ ظلموا ← إظْ ظَلموا: إظَّلموا.

قالت طائفة ← قالَـطْ طائفة: قالَطَّائفة.

وَجَدْتُمْ ← وجَتْتُم: وَجَتُّمْ.

لَهُدِّمَتْ صوامع ← لهُدِّمَصْ صَوامع: لَهُدِّمَصَّوامع [في قراءة من أدغم].

حَمَلَتْ ظهورهما ← حمَلَظْ ظهورهما: حَمَلَظُّهورهما [في قراءة من أدغم].

ب- ينقسم الإدغام إلى: كامل وهو ما يتحول فيه الصوت الأول إلى مثل الصوت الثاني، وناقص وهو ما يبقى من صفات الصوت الأول شيء. والإدغام الناقص يختلف عن المضارعة، فهو وإن كان من جنس المماثلة الجزئية إلا أنه ينطبق

---

(١) «الإيضاح» ١٠٦ظ.

(٢) «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٥.

(٣) «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٢.

عليه تعريف الإدغام المتضمن وصل صوت ساكن بصوت متحرك، وارتفاع آلة النطق بهما ارتفاعة واحدة، لكن تبقى من الصوت الأول بعض صفاته.

يقول محمد المرعشي: «ثم إن الإدغام ينقسم إلى تام وناقص، لأن الحرف الأول إن أُدرج في الثاني ذاتاً وصفة بأن كانا مثلين أو متقاربين، لكن انقلب ذات الأول إلى ذات الثاني وصفته إلى صفته، فالإدغام حينئذ تامٌّ، مثل إدغام (مَدَّ)، وإدغام الذال في الظاء نحو (إذ ظلموا).

وإن أُدرج الحرف الأول في الثاني ذاتاً لا صفة بأنْ كانا متقاربين فانقلب ذات الحرف الأول إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقي في التلفظ، فالإدغام حينئذ ناقص.

والصفة الباقية من الحرف الأول:

إما غُنَّةٌ، وهي في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء.

وإما إطباق، وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية، نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢].

وإما استعلاء، وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]..»[١].

وتحدث سيبويه عن الإدغام الناقص، وإن لم يُسَمِّه، فقال في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا: «الطاء مع الدال كقولك: اضْبِدَّ لَما [= اضبطْ لَمَا] لأنهما من موضع واحد، وهي مثلها في الشدة إلا أنك قد تدعُ الإطباق على حاله فلا تذهبه... وكذلك الطاء مع التاء»[٢].

وقال الفراء: «قال بعض العرب: أَحَطُّ، فأدْخَلَ الطاء مكان التاء، والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيروا الطاءَ تاءً، فيقولون: أَحَتُّ»[٣].

---

(١) «جهد المقل» ص١٨٤.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٦٠.

(٣) «معاني القرآن» ٢/ ٢٨٩.

ويتلخص من كلام سيبويه والفراء أن العرب في إدغام الطاء في التاء في مثل (أحَطْتُ) ثلاثة مذاهب:

١- قلب الطاء تاءً: أَحَتُّ، وهو إدغام كامل، جاء على الأصل.

٢- قلب التاء طاء: أَحَطُّ، وهو نوع من الإدغام الكامل المقبل (التقدمي) الذي يقلب فيه الصوت الثاني إلى مثل الأول، وهو قليل في العربية.

٣- إدغام الطاء في التاء، مع إبقاء صفة الإطباق: أَحَطْتُ، وهو إدغام ناقص، وهو المشهور والمأخوذ به في قراءة القرآن، لأن «الحرف إذا كان له فضيلة ومزية على مقاربه امتنع الإدغام، وكان للطاء فضيلة ومزية على التاء بالإطباق الذي في الطاء كره ذهاب إطباقها بالإدغام مع القلب المحض، فغادروا فيه صويتاً من الإطباق لئلا يجحفوا بها، ويسلبوها مزيتها، فأدغمت في التاء مع إبقاء شائبة من الطاء لذلك»[1].

وأما القاف مع الكاف في مثل (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) «فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك، فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام، كهي في أحطتُ وبَسَطْتَ، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاماً محضاً، والوجهان صحيحان»[2].

وكذلك إدغام النون الساكنة في الواو والياء، فجمهور القراء على إدغامها فيهما مع إبقاء الغنة، وروي عن حمزة والكسائي إدغامهما فيهما بلا غنة إدغاماً كاملاً[3]، فتصير (مِن وال): مِوّوَال ← مِوَّال، و(مَن يقول): مَيْ يقولُ ← ميَّقول، أما من أدغمهما بغنة «فالصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطتُ

---

(١) عبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص١٥٠.

(٢) ابن الجزري: «النشر» ١/ ٢٢١، وينظر: مكي: «الرعاية» ص١٤٥، والداني: «التحديد» ص١٣١.

(٣) ينظر: ابن الجزري: «النشر» ٢/ ٢٤.

وبسطتَ)...»[1].

جـ- ينقسم الإدغام إلى واجب وجائز وممتنع[2].

ويستند هذا التقسيم إلى عدد من الاعتبارات، منها ما يتعلق بنوع العلاقة بين الصوتين، فالإدغام بين المتماثلين يغلب عليه الوجوب، بينما الإدغام بين المتقاربين يغلب عليه الجواز.

ومنها طبيعة الصوت وصفاته، فما كان من الأصوات يتصف بصفة أو مزية لا يدغم فيما هو أنقص منه، فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة.

ومنها مراعاة شكل الكلمة بعد الإدغام، فإن أدَّى الإدغام إلى حصول لبسٍ مع وزن آخر أو كلمة أخرى امتنع الإدغام.

ومنها كون الإدغام في كلمة أو كلمتين، فما كان من الإدغام في كلمة كان إلى الوجوب أقرب، وما كان من كلمتين فإنه يغلب عليه الجواز.

واستيعاب جميع صور الإدغام الواجبة والجائزة والممتنعة يحتاج إلى مجال أوسع مما تسمح به طبيعة هذا الكتاب، ولذلك سوف أقتصر على عرض الأمثلة المشهورة لها ملخصة من «شرح المفصل» لابن يعيش خاصة.

التقاء الصوتين المتماثلين يكون على ثلاثة أضرب[3]:

أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، وهذا شرط الإدغام، فيحصل الإدغام ضرورة، سواء أريد أم لم يُرَدْ، إذ لا حاجز بينهما من حركة ولا غيرها، نحو: لم يَرُحْ حاتم، ولم أقلْ لك.

الثاني: أن يكون الأول متحركاً والثاني ساكناً، نحو: ظَلَلْتُ، ورَسُولُ الْحَسَنِ، وما كان كذلك، فإن الإدغام يمتنع فيه لأمرين: أحدهما: تحرُّكُ الأول، والحرف

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢٨.

(٢) ينظر: الرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ١٠/١٢١-١٢٣، وابن الحاجب: «الإيضاح في شرح المفصل» ٢/٤٧٦-٤٧٩، والرضي: «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٤.

الأول متى تحرك امتنع الإدغام لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتماثلين، فتعذر الاتصال. والأمر الثاني: سكون الحرف الثاني، والإدغام لا يحصل في ساكن لأن الأول لا يكون إلا ساكناً، فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز.

والثالث: أن يتحركا معاً، وهما في كلمة واحدة، ولم يكن الحرف مُلْحَقاً قد جاوز الثلاثة، ولا البناء مخالفاً لبناء الفعل، فإنه يجب أن يدغم بأن يسكن المتحرك الأول لتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، فيخف اللفظ، ولي فيه نقض معنى ولا لبس. وذلك نحو: رَدَّ وشدَّ، والأصل: رَدَدَ، وشَدَدَ، فكل العرب يدغم ذلك.

فإن كان المثلان من كلمتين منفصلتين كنت مخيراً في الإدغام وتركه، وذلك نحو: أَنْعَتُ تِلْكَ، والمالَ لزيد، فإذا أردت الإدغام أسكنتَ الأول منهما، لأنهما مثلان، فأرادوا أن يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة فيكون اللفظ بهما أخفَّ، وكلما كثرت الحركات حَسُنَ الإدغام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلْ لَّكم﴾ [البقرة: ٢٢] بالإدغام. فإن شئت قلت: (جَعَلَ لكم) من غير إدغام.

وإنما كان ترك الإدغام جائزاً في المنفصلين ولم يجز في المتصلين لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين.

وإنما يمتنع الإدغام في المتماثلين في كلمة أو كلمتين في ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون الحرف الثاني من المثلين للإلحاق نحو الفعل: جَلْبَبَ، فالحرف الثاني كُرِّرَ ليَلْحَقَ ببناء دَحْرَجَ، فلو أدغمت لزم أن تقول: جَلبَّ، فيبطل غرض الإلحاق، والأحكام موضوعة للتخفيف، فإذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت.

والضرب الثاني: أن يؤدي الإدغام إلى لبس، نحو: سُرُرٍ، وطَلَلٍ، وجُدَدٍ، فإنه لا يدغم المثلان هنا، وإن كانا أصلين مثلهما في شَدَدَ ومَدَدَ من قبل أن الإدغام يحدث لبساً واشتباه بناءٍ ببناء، إذ لو أدغمت لم يعلم المقصود منها، ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو شدَّ ومَدَّ لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على وزن فَعْل

ساكن العين، فيلتبس به.

والضرب الثالث: أن يلتقي المثلان من كلمتين وما قبل الأول حرف صحيح ساكن غيرُ مدةٍ، نحو: قَرْمُ مالك، وإنما امتنع الإدغام لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين.

أما الإدغام في غير المتماثلين فيشمل الإدغام بين المتجانسين، وهما الصوتان اللذان يشتركان في المخرج ويختلفان في الصفة، ويشمل المتقاربين وهما الصوتان اللذان بينهما تقارب في المخرج أو الصفات، ويغلب إطلاق مصطلح المتقاربين على النوعين، لأن التفريق بين المتجانس والمتقارب من عمل المتأخرين، خاصة علماء التجويد.

وأكثر صور إدغام المتجانسين والمتقاربين من نوع الإدغام الجائز، وفيه بعض حالات الإدغام الواجب، والإدغام الممتنع. وسوف أعرض أشهر أمثلة هذين النوعين منخصة من كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش أيضاً[١].

الأصوات المتقاربة في الإدغام مثل الأصوات المتماثلة، إلا أنك إذا أدغمت المتقاربين قلبت الأول إلى مثل الثاني ثم أدغمت، فلا يصح الإدغام إلا في متماثلين، كما أسلفنا.

ويتضح في إدغام غير المتماثلين الأصل الثالث من أصول الإدغام، وهو أن أصلَ الإدغام لأصواتِ طرف اللسان، ويقلُّ في أصوات الحلق وأقصى اللسان والشفتين، كما أن الأبعد عن طرف اللسان لا يدغم في الأقرب، فإذا كنا نجد أن إدغام المتماثلين سائغ في معظم أصوات العربية فإن الإدغام في غيره ترد عليه استثناءات كثيرة، منها أن الأصوات (س ص ز ض م ر ف ش) لا تدغم في مقاربها، ويدغم مقاربها فيها، لأن كل صوت فيه صفة زائدة لا يدغم فيما هو أنقص منه.

وأوضح مثال لهذه الحالة هو أن اللام تدغم في الراء في مثل ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]، وفي مثل: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴿١٥٨﴾﴾ [النساء]، ولكن الراء لا تدغم في

---

(١) «شرح المفصل» ١٠/١٣١-١٤٧.

اللام في مثل ﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا﴾ [الأعراف]، لأن الإدغام هنا يؤدي إلى ذهاب صفة التكرار من الراء.

ويمكن تقسيم الإدغام في غير المتماثلين إلى مجموعتين: أصوات يَقِلُّ فيها الإدغام، وأصوات يكثر فيها الإدغام.

أما الأصوات التي يقل فيها الإدغام فهي ما عدا أصوات طرف اللسان ويشمل ذلك أصوات الحلق والشفتين وأقصى اللسان ووسطه.

وأما الأصوات التي يكثر فيها الإدغام فأصوات طرف اللسان ل ن ر - د ت ط ض[1] - س ص ز - ذ ث ظ، على تفاوت في كثرة الإدغام في بعضها، مثل الراء وحروف الصفير.

واستيفاء الحديث عن كل صوت وحالات إدغامه في غيره أمر يطول، ويخرج بالقارىء من البحث في الأصول العامة للإدغام في العربية الفصحى، إلى صور من الإدغام اللهجي، وأمثلة من الإدغام التي وردت في بعض القراءات، وهذا غير مقصود في خطة البحث في هذا الكتاب، ويمكن الرجوع للوقوف على تفاصيل ذلك إلى كتب علماء العربية وعلماء القراءة، ويكفي هنا عرض بعض الأمثلة التي تشير إلى الاتجاهات العامة للإدغام في العربية.

من ذلك إدغام اللام، فإذا كانت للتعريف فإنه يجب إدغامها في ثلاثة عشر صوتاً، وهي أصوات طرف اللسان وما اتصل بها (ت ط د ض - س ص ز - ظ ذ ث - ر ن - ش)، فهذه الأصوات تدغم فيها لام التعريف، ولا يجوز ترك الإدغام معها لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الإدغام: منها المقاربة في المخرج، ومنها كثرة لام المعرفة في الكلام، ومنها أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه، لأنه لا يوقف عليها.

فإن كانت اللام لغير التعريف فإن إدغامها في تلك الأصوات جائز غير لازم،

---

(١) الضاد القديمة التي تتميز بالرخاوة والإطباق والجهر والاستطالة نص العلماء أنها لا تدغم إلا في مثلها، ويدغم فيها بعض أصوات طرف اللسان، أما الضاد المعاصرة فإنها من مجموعة (د ت ط) وينبغي أن تعامل معاملتها.

وبعضها أقوى من بعض في الإدغام.

ومن ذلك أيضاً إدغام الدال، فإنها تدغم وجوباً في التاء والطاء في مثل: حَصَدْتُم، وعَبَدْتُم، وقَدْتَبَيَّنَ، وأحَطْتُ، بَسطْتَ، فرَّطْتُ. وتدغم جوازاً في أصوات أخرى، وقد اختلف قراء القرآن في إدغام دال (قد) في ثمانية أصوات (ذ ظ ض ج ش س ص ز) في مثل:

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ۝١٧٩﴾ [الأعراف]، ﴿فَقَدْ ظَلَمَ ۝٢٣١﴾ [البقرة]، ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ۝٥﴾ [الملك]، ﴿قَدْ سَمِعَ ۝١﴾ [المجادلة]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ۝٤١﴾ [الإسراء]، ﴿قَدْ شَغَفَهَا ۝٣٠﴾ [يوسف]، ﴿قَدْ ضَلُّواْ ۝٧٧﴾ [المائدة]، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ ۝١٢٨﴾ [التوبة].

فقرأها عاصم بن أبي النجود، صاحب القراءة المشهورة اليوم، بإظهار الدال شاركه في ذلك نافع وابن كثير وابن عامر، وقرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي بإدغام الدال في الأصوات الثمانية[1]، وإظهار الدال يقتضي قلقلتها قلقلة صغرى لطيفة.

ولعل القارىء يدرك سبب وجوب الإدغام في (قد تبين)، وجوازه في الأمثلة الأخرى، فالتاء والدال من مخرج واحد والأصوات الثمانية من مخارج مقاربة، وهكذا يتحكم القرب والبعد في المخارج في أحكام الإدغام بشكل عام.

٤- حقيقة الصوت المشدد:

التشديد علامة الإدغام[2]، ويسمى التشديد التضعيف أيضاً، وذكر سيبويه أن علامة التضعيف الشين[3]. والتشديد أو التضعيف ينتج من إدغام المتماثلين، ومن إدغام المتقاربين أيضاً، ومن التشديد ما هو من أصل الصيغة مثل ما جاء على (فَعَّل) من الأفعال، ومنه ما هو ناتج من المماثلة بين الأصوات مثل: الشَّمس والسَّلام، ومثل ذلك ايضاً شدَّ ومدَّ فأصلهما شَدَدَ ومَدَدَ.

ويبدو أن التفريق بين الإدغام والتضعيف أمر لا يستند إلى حقائق صوتية واضحة،

---

(١) ينظر: ابن الجزري: «النشر» ٢/٣.

(٢) الخليل: «العين» ١/٤٩.

(٣) «الكتاب» ٤/١٦٩.

وقد ذهب إلى ذلك أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين، فإنه فرّق بين الإدغام الحاصل بين الأصوات المتقاربة والمتجانسة، الذي يصدق عنده إطلاق مصطلح الإدغام عليه، وبين الإدغام الحاصل بين الأصوات المتماثلة الذي يرى أن يسمى بالتضعيف، وذلك حيث قال: «فأما ما قيل: إنه إدغام المثلين، فهو ليس في رأينا إدغاماً، ولكنه تضعيف محض، مثل: قَدْ دَخَلَ، فالدال الأولى لقيت دالاً مثلها، ونُطِقَ الصوتان صوتاً واحداً مشدداً، دون أدنى تغيير»[١].

والاتجاه العام في كتب التراث الصوتي العربي القديمة والحديثة عدم الأخذ بمثل هذا التفريق الذي يمكن أن يكون مقبولاً إذا خصصنا مصطلح الإدغام بالدراسة الصوتية، والتضعيف بالدراسة الصرفية، سواء كان ذلك ناتجاً عن صوتين متماثلين أو متجانسين أو متقاربين.

ولا يخفى على القارىء أن أكثر صور الإدغام تؤول إلى إدغام المتماثلين على نحو ما أشرنا إلى ذلك من قبل، قال ابن يعيش: «فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا في مثلين»[٢].

قال الرضي: «لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما مثلين».

وسواء كان الصوت المشدد (المضعَّف) ناتجاً عن إدغام صوتين متماثلين أم متقاربين فإن الأصواتيين بحثوا في حقيقة ذلك الصوت، وانقسم علماء السلف في حقيقته قسمين:

فقال عدد منهم: إن الصوت المشدد يقوم مقام حرفين ويستغرق نطقه من الوقت ما يستغرقه النطق بحرفين، وكان مكي بن أبي طالب قد ذهب هذا المذهب، حيث قال: «وكل حرف مشدد مقام حرفين في الوزن واللفظ، والحرف الأول منهما ساكن والثاني متحرك»[٣]. وقال أيضاً: «فإذا اجتمع في اللفظ حرفان مشددان فهما بوزن

---

(١) «علم الأصوات» لمبالمبرك ص١٤٧.

(٢) «شرح المفصل» ١٠/ ١٣٢.

(٣) «الرعاية» ص٢١٩.

أربعة أحرف»[١]. وقال: «فإذا اجتمع في اللفظ ثلاث مشددات متواليات فهن مقام ستة أحرف في الوزن والأصل»[٢].

وذهب هذا المذهب أيضاً عبد الوهاب القرطبي، فقد قال: «الواجب معرفته من كيفية النطق بالمشدد وصفة التلفظ به هو أن يكون مقدار زمان النطق بحرفين: ساكن ومتحرك، ولا يزيد على ذلك فيصير كأنه نائب مناب أكثر من حرفين، ولا يقصر دونه فيكون قد أخل من الكلام بحرف، بل يتحرى من ذلك ما يكفيه مؤونة الزيادة والنقصان، وينظم له المقصود في أبهى معرض من الحسن والإحسان»[٣].

وقال أبو الفتوح الوفائي: «الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما»[٤].

وذهب عدد آخر من علماء السلف إلى أن المشدد أطول من الصوت الواحد وأقصر من الصوتين، فقال الداني: «وأما المدغم من الحروف فحقه إذا التقى بمثله أو مقاربه، وهو ساكن، أن يُدْخَلَ فيهما إدخالاً شديداً، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعة واحدة، لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتمادة واحدة، فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويُشَدُّ الحرف ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أن احتباسه في موضع الحرف، لما زيد فيه من التضعيف، أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد»[٥].

وقال الرضي: «والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويّ»[٦]، وقال الجاربردي: «وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين»[٧].

---

(١) «الرعاية» ص٢٢١.

(٢) «الرعاية» ص٢٢٥.

(٣) «الموضح» ١٤١.

(٤) «الجواهر المضية» ٥٤ظ.

(٥) «التحديد» ص٩٩.

(٦) «شرح الشافية» ٣/ ٢٣٥.

(٧) «شرح الشافية» ص٢٣٤.

أما الأصواتيون المحدثون فإنهم ينظرون إلى الصوت المشدد من زاويتين: فمن الناحية الصوتية المحضة يعد المشدد صوتاً واحداً طويلاً، ومن الناحية الصرفية (أو الوظيفة) ينبغي أن ينظر إليه باعتباره صوتين متواليين[١].

وتنبغي الإشارة إلى أن إدغام المتماثلين يؤدي إلى اختصار في عملية النطق، فليس القول: إن إدغام المتماثلين هو نطق الصوتين صوتاً واحداً «دون أدنى تغيير» دقيقاً، لأنَّا حين ننطق تاءين متواليين في مثل ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة] فإننا لا ننطق عادة التاء الأولى بصورة كاملة، أي مع إغلاق متبوع بانفجار، لأن هذا سيكون عملاً زائداً، بأن نفتح أولاً مجرى الهواء لنغلقه مرة أخرى من أجل التاء الثانية، بل إننا نتمسك بالاتصال الأول ونكتفي بإغلاق طويل، وبذلك نقتصد حركتين مخرجيتين، هما: انفجار التاء الأولى، وإغلاق التاء الثانية[٢].

---

(١) ينظر: داود عبده: «دراسات في علم أصوات العربية» ص٢٥-٣٠، وعبد الصبور شاهين: «المنهج الصوتي للبنية العربية» ص٢٠٧، وسلمان العاني: «التشكيل الصوتي» ص١١٩.

(٢) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص١٣٤.

المبحث الثالث

التلوين الصوتي

إن من الحقائق الصوتية الظاهرة في النطق الإنساني أنه لا يتطابق نطق اثنين مطابقة تامة، حتى ولو كان المنطوق نصّاً واحداً، لأن كل إنسان يطبع كلامه بطابع خاص، يجعله متميزاً عما سواه، وأنت تستطيع دائماً تمييز الأشخاص الذين تعرفهم من سماع أصواتهم، فالصوت الإنساني مثل بصمة الأصابع من مميزات الأشخاص التي لا تتكرر.

كذلك من الحقائق الصوتية أن الكلام المنطوق يتنوع بين الارتفاع والانخفاض، وبين الرقة والغلظة، بحسب الأشخاص وبحسب المواقف، فصوت الصغير يختلف عن صوت الكبير، وصوت الرجل يختلف عن صوت المرأة، كما أن أصوات حالة الغضب تختلف عن أصوات حالة الرضا، وأصوات الفرح تختلف عن أصوات الحزن، ويختلف الصوت في أسلوب التعجب عن الصوت في أسلوب الاستفهام أو الخبر. وهكذا تتنوع طرق أداء صوت اللغة الواحدة.

ودراسة الأصوات في السلسلة الكلامية لا تكتمل بدراسة المقاطع الصوتية وأشكال المماثلة، إذا لم تُتبع بدراسة الجوانب الصوتية الأخرى في الكلام الإنساني، فعلماء الأصوات المحدثون يقسمون الوحدات الصوتية (الفونيمات Phonemes) إلى رئيسة وثانوية، ويعنون بالرئيسية تلك الوحدة الصوتية التي تكون جزءاً من أبسط صيغة لغوية ذات معنى منعزلة عن السياق، أو هي ذلك العنصر الذي يكون جزءاً أساسياً من الكلمة المفردة، وذلك كالباء والتاء والثاء. أما الوحدات الثانوية فهي ظاهرة أو صفة صوتية تظهر في الكلام المتصل، ولا تكون جزءاً من تركيب الكلمة، وإنما تظهر وتُلاحَظُ حين تُضَمُّ كلمة إلى أخرى، أو حين تستعمل الكلمة الواحدة بصورة خاصة، ومن ثم سميت الوحدات الرئيسية بالوحدات التركيبية (أو التمييزية)، وسميت

الوحدات الثانوية بوحدات ما فوق التركيب أو التطريزية[١].

وسمى بعض الأصواتيين العرب هذا النوع بموسيقى الكلام[٢]، وفضلت استخدام عبارة (التلوين الصوتي) على ما فيها من مجاز، لأن كلمة الموسيقى تدل في عصرنا على معنى يتعلق بالألحان والغناء[٣]، وما نريد الحديث عنه في هذا المبحث أوسع من ذلك بكثير، ولا يتعلق بهذا المعنى الفني إلا من بعيد، على أننا استفدنا هذا المصطلح، أعني التلوين الصوتي، من عبارات متناثرة وردت في كتابات الأصواتيين المعاصرين[٤].

ويمكن ملاحظة مجموعة من العناصر التي تسهم في التلوين الصوتي للكلام، بعضها فردية أي تظهر في النطق الفردي، وبعضها جماعية أي يشترك فيها أفراد المجموعة اللغوية، وسوف أحاول بحث تلك العناصر مستفيداً من جهود السابقين، على الرغم من ضعف هذا الجانب في الدراسات الصوتية المعاصرة، بسبب صعوبته وتعدد وجهات نظر الدارسين فيه.

أولاً: عناصر التلوين الصوتية الفردية:

يرتبط تنوع أداء الصوت الواحد أو مجموعة أصوات في اللغة الواحدة على ألسنة الناطقين بها بعدة عوامل هي انعكاس للاختلاف العضوي بين أعضاء آلة النطق عند شخص وآخر، فقد يكون هذا واسع الفم، أو غليظ الشفتين أو ضيق الحنجرة، ويكون شخص آخر بخلاف ذلك، بدرجات تؤثر في نوع الصوت الناتج عن اتخاذ أعضاء النطق هيئة واحدة لدى الشخصين، هذا في حالة انعدام الفوارق الشخصية المرتبطة بالعمر والجنس والموقف الكلامي[٥].

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢١٠، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٨٥، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٤٥.

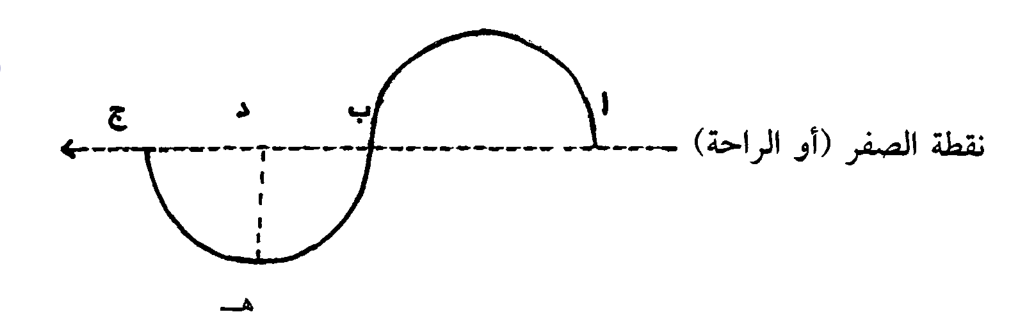
(٢) إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص١٧٦.

(٣) ينظر: «المعجم العربي الأساسي» (إصدار الجامعة العربية) ص١٦٠.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: «موسيقى الشعر» ص٤٥، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٤٥، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٥، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٣.

(٥) «ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٥٦.

وهناك أمران مهمان ينتج عنهما جانب كبير من الفروق الفردية في نطق الأصوات، هما درجة الصوت، وشدة الصوت، اللذان يرتبطان بالموجة الصوتية ومكوناتها. فالصوت يصل إلى الأذن عن طريق الموجات الصوتية المكونة من ذبذبات صادرة عن جسم مهتز، والذبذبة الواحدة هي حركة الجسم في اتجاهٍ ما حتى يبلغ نقطة ما، ثم رجوعه في اتجاه عكسي، بحيث يجاوز النقطة التي كان فيها عند سكونه (نقطة الصفر) إلى نقطة أخرى، لا يلبث أن يرتد منها حتى يبلغ نقطة الصفر. ولكن لو فرض أن استمر الجسم في حركته بعد هذا متجاوزاً نقطة الصفر، فإنه يكون قد بدأ ذبذبة ثانية. ويمكن أن نرمز لتلك الحركة بالرسم التخطيطي الآتي:



فحركة الجسم من (أ) إلى (جـ) تمثل ذبذبة كاملة (وتسمى دورة)، والمسافة (د-هـ)، وهي المسافة بين نقطة الصفر والنقطة التي يبلغها الجسم المتذبذب، هي سعة الذبذبة، ويتحدد شكل الموجة عادة بعدد الدورات في الثانية الواحدة، وبسعة الذبذبة أيضاً[١].

وترتبط شدة الصوت، من قوة وضعف، ووضوح في السمع وخفوت، بسعة الاهتزازة أو الذبذبة، فعلى قدر اتساع الذبذبة يكون علو الصوت ووضوحه، ويتوقف مدى اتساع الموجة بصفة رئيسية على مقدار القوة التي جعلت مصدر الصوت يتذبذب، وتتمثل عند الإنسان بشدة ضغط الحجاب الحاجز وعضلات الصدر على الرئتين، ومقدار توتر وانشداد أعضاء النطق فوق الحنجرة. ويحتاج النطق المرتفع أو

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص٩٧، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٨-٩، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٢.

الصياح إلى جهد أكبر من النطق المنخفض أو الهادىء. فَعُلُوُّ الصوتِ هو الأثرُ السمعي الناتج عن اتساع الذبذبات زيادة ونقصاً.

أما درجة الصوت فتعتمد على نسبة تردد الموجات الصوتية، والتردد هو عدد الذبذبات التي ينتجها مصدر التصويت في الثانية الواحدة، فإذا زادت الذبذبات أو الاهتزازات ازداد الصوت حدة، ويسمى الصوت دقيقاً أو حاداً أو رقيقاً، وإذا قلَّت الذبذبات كان الصوت سميكاً أو عميقاً أو غليظاً. فدرجة الصوت إذن هي الأثر السمعي الناتج عن عدد ذبذباته في الثانية زيادة ونقصاً[(١)].

وهناك تفصيلات لأنواع الموجات الصوتية، وطريقة قياس كل من شدة الصوت ودرجته، لا يتسع المجال لإيرادها، وقد تكفلت كتب فيزياء الصوت، أو علم الصوت الفيزياوي بالحديث عنها، ودارس أصوات اللغة يمكنه إدراك سبب رئيسي من أسباب تنوع الصوت الإنساني بوقوفه على الارتباط بين شدة الصوت ودرجته، وذلك التنوع.

فالنغمة الحنجرية الصادرة عن اهتزاز الوترين الصوتيين والتي تعتبر مكوناً أساسياً للأصوات الذائبة (المصوتات) ولكثير من الجوامد (الصوامت) تتنوع بناء على اختلاف عدد ذبذبات الوترين في الثانية الواحدة لدى كل شخص، والمسمى بالتردد الذي يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ ذبذبة في الثانية للرجل، و٢٠٠- ٣٠٠ ذبذبة للمرأة، ويرتبط ذلك أيضاً بالعمر، وكل ذلك يؤثر في طريقة نطق الشخص للأصوات بين الرقة والخشونة.

ويرتبط علو الصوت وانخفاضه بالشدة الناتجة عن سعة الذبذبات المرتبطة بمقدار الضغط المسلط على الرئتين ومقدار توتر أعضاء النطق المشاركة في نطق الأصوات، ويتنوع ذلك تبعاً للحالة الانفعالية للشخص ومقدار حاجته إلى رفع الصوت وخفضه.

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٦-٧، وعبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٠١- ١٠٢، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص١٢-١٣.

ثانياً: النبر:

جاء في «لسان العرب»: «النَّبْرُ بالكلام: الهمز، قال: وكل شيء رَفَعَ شيئاً فقد نَبَرَه. والنَّبْرُ مصدر نَبَرَ الحرف يَنْبِرُ نَبْراً هَمَزَهُ... والنبرةُ: الهمزة.

ابن الأنباري: النَّبْرُ عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نَبَرَ الرجل نبرةً إذا تكلم بكلمة فيها عُلُوٌّ... ونبرة المغني: رَفعُ صوتهِ عن خفضٍ»[١].

والنَّبْرُ[٢] في الدرس الصوتي الحديث يدل على معنى يقترب مما ورد في قول ابن الأنباري من أن النبر عند العرب ارتفاع الصوت، أو هو عُلُوٌّ في كلمة، سوى أن المحدثين يربطون بين النبر والمقطع الصوتي، وأنهم استخلصوا لذلك العلو في الكلام قواعد أو ضوابط من ملاحظته في عدد من اللغات الإنسانية.

عرَّف المستشرق الفرنسي جاك كانتينو النبر بأنه «الضغط على مقطع معين بزيادة العلو الموسيقي، أو التوتر، أو المدة، أو عدد من هذه العناصر معاً، بالنسبة إلى عناصر المقاطع المجاورة ذاتها»[٣]. ويرتبط النبر في المقطع بما فيه من ذوائب (مصوتات) التي تشكل قمة المقطع أو نواته فتكون أكثر أجزائه بروزاً في السمع[٤]. وتؤثر درجة النبر في طول الصوت الذائب وعلو الصوت، إذ أن هناك تناسباً طردياً بين درجة النبر من ناحية وطول الذائب وعلو الصوت من ناحية أخرى[٥].

ويتضح من تعريف كانتينو للنبر أن هناك ثلاثة أشكال منه:

١- النبر الموسيقي، إذا تم إبراز بعض أجزاء الجملة بمساعدة النغمة[٦].

---

(١) «لسان العرب» ٧/٣٩-٤٠ (نبر).

(٢) يقابله في الإنجليزية كلمة stress.

(٣) «دروس في علم أصوات العربية» ص١٩٤، وينظر: عبد الصبور شاهين: «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث» ص٢٦.

(٤) ينظر: داود عبده: «دراسات في علم أصوات العربية» ص١٠٤.

(٥) ينظر: محمد علي الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص٢٦٨.

(٦) وهذا أقرب إلى موضوع التنغيم منه إلى موضوع النبر (ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٥٢).

٢- نبر التوتر.

٣- نبر الطول.

وشرح الدكتور إبراهيم أنيس ما يحدث لأعضاء آلة النطق عند النطق بمقطع منبور، فقال: «النبر هو نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد، فعند النطق بمقطع منبور نلحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط، إذ تنشط عضلات الرئتين نشاطاً كبيراً، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ويقتربان أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرب أقل مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عالياً واضحاً في السمع، هذا في حالة الأصوات المجهورة، أما مع الأصوات المهموسة فيبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما مع الصوت المهموس غير المنبور، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء.

وكذلك يلاحظ مع الصوت المنبور نشاط في أعضاء النطق الأخرى، كأقصى الحنك واللسان والشفتين، ولكنا حين النطق بالصوت غير المنبور نلحظ فتوراً في أعضاء النطق...»[١].

وللنبر قواعد تختلف من لغة إلى لغة، وقد تختلف من لهجة إلى لهجة في اللغة الواحدة. فقد يقع النبر في بعض اللغات على مقطع بعينه في أغلب الحالات، كما في اللغة التشيكية حيث يقع (في الغالب) على المقطع الأول في الكلمة، والفرنسية حيث يقع على المقطع الأخير، والبولندية والسواحيلية حيث يقع (في الغالب) على المقطع السابق للأخير. وقد يختلف موقع النبر في الكلمة باختلاف تركيبها الصوتي أو المقطعي، أو باختلاف وظيفة الكلمة النحوية[٢].

ويهمنا هنا الوقوف عند مظاهر النبر في العربية، ويتفق الدارسون على أن المتقدمين من علماء العربية والتجويد لم يتعرضوا لهذا الموضوع في كتبهم، وحمل بعض الدارسين ذلك على عدم تنبههم إلى تلك الظاهرة، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: «وليس عندنا أي دليل مادي يبين كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم،

---

(١) «الأصوات اللغوية» ص١٧٠-١٧١.

(٢) داود عبده: «دراسات في علم أصوات العربية» ص١٠٠.

لأن اللغويين القدماء لم يهتموا بتسجيل هذه الظاهرة، وربما لم تلفت نظرهم لعدم تدخلها في تغيير المعنى، أو ربما تنبهوا إليها ولكنهم فسروها بطريقة أخرى»[1].

وذهب المستشرق الألماني برجشتراسر إلى أبعد من ذلك حيث قال: «ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها، أو لم يكد يوجد. . .»[2].

وكان المستشرق الفرنسي هنري فليش أكثر صراحة حين قال: «نبر الكلمة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم، تلك التي كانت بالرغم من ذلك وافرة غزيرة، ذلك أن نبر الكلمة لم يؤد أي دور في علم العروض العربي، وهو المؤسَّسُ على تتابع مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة المحدودة، فهو على هذا كَمِيٌّ، ولقد لزم واضعو هذا العروض الصمت إزاء موضوعه، تماماً كما فعل النحاة، وقفَّى على أثرهم المؤلفون في علم التجويد. . .»[3].

وإذا كان لنا أن نقيس الماضي على الحاضر، أي أن نتصور النبر في العربية الفصحى في العصور السابقة من خلال النطق العربي المعاصر للعربية الفصحى متمثلاً بالتلاوة القرآنية وإنشاد الشعر وإلقاء الخطباء في المحافل - أمكننا القول: إن النبر في العربية الفصحى لم يؤد دوراً متميزاً يحمل الدارسين على ملاحظته وتدوين قواعده، كما أنه لم يكن بارزاً بروزاً واضحاً يسهل تحديده، مما جعل العلماء يسكتون عنه، لكنهم كما يبدو لم يكونوا غافلين عن تلك الظاهرة تماماً، ويكفي دليلاً ما نقله ابن منظور عن ابن الأنباري من قوله: «النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة: إذا تكلم بكلمة فيها علو. . .» فكيف يصح القول بعد هذا بأن النحاة لم يوجد عندهم اسم له؟!

وبدأ تقعيد النبر في العربية على يد المستشرقين، ثم أخذه عنهم الأصواتيون

---

(١) «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٠٨.

(٢) «التطور النحوي» ص٧٢.

(٣) «العربية الفصحى» ص٤٩.

العرب، لكن «يجب ألا يغيب عن البال أن مثل هذه القواعد تقريبية من ناحية، وجزئية من ناحية أخرى، فلا يُدَّعى لها شمول العالم العربي بأجمعه، كما أنها ليست مثل قواعد النحو أو أحكام الصرف يُعَدّ الخروج عليها خطأً لغوياً»(١).

ويبدو أن المستشرق الألماني بروكلمان كان أقدم من حاول وضع قواعد للنبر في العربية الفصحى، وذلك في قوله: «في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر، تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول منها»(٢).

ويقول جان كانتينو: «إذا صَدَّقْنَا ما جاء في أكثر الكتب التي صنفها الأوروبيون في النحو العربي أمكننا القول بأن مكان نبرة الكلمة في العربية الفصحى معروف، وإن كانت حقيقة هذه النبرة مجهولة، ونجدهم عادة قد وضعوا القاعدة التالية في هذا السياق: تقع النبرة على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداء من آخرها، وإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة وقعت النبرة على المقطع الأول منها، ثم إن النبرة لا تقع البتة على المقاطع الطويلة الآخرة، وذلك نحو: يقاتلوا، وقَاتَلَ، ولم يقاتلوا: النبرة على قَا»(٣).

وذكر كانتينو أن هذه القواعد لا تعتمد في الحقيقة على أية رواية قديمة، ويبدو أنها مستلهمة من سماع نطق المثقفين المصريين في فترات سابقة، كما يقول(٤).

وحاول الأصواتيون العرب صياغة قواعد النبر في العربية بالاعتماد على ملاحظات المستشرقين، وكان الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله تعالى أول من فصَّل تلك القواعد، فيما أحسب، وأعطى لها أمثلة من الكلمات العربية، ويمكن تلخيصها في

---

(١) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٠٨.

(٢) «فقه اللغات السامية» ص٤٥.

(٣) «دروس في علم أصوات العربية» ص١٩٤-١٩٥.

(٤) المصدر نفسه ص١٩٥، وينظر: هنري فليش: «العربية الفصحى» ص٥٠.

ما يأتي[١]:

١- لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولاً إلى المقطع الأخير فإن كان من النوع الرابع أو الخامس أو السادس [كما في: نستعينْ، ومُسْتَقَر، وتحابّ] كان هو موضع النبر].

٢- وإلاَّ نظرنا إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث آو الرابع [كما في: آخوكَ، وكَتَبْتُمْ، وتحابَّتْ] حكمنا بأنه موضع النبر.

٣- أما إذا كان من النوع الأول، نُظِر إلى ما قبله، فإن كان مثله. أي من النوع الأول أيضاً [كما في: كَتَبَ، ويَنْكَسِرُ، وحَاسَبَكَ، وضالَّتَهُ] كان النبر على المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة.

٤- أما إذا لم يكن الثالث من آخر الكلمة من النوع الأول [كما في: قَاتَلَ، ويَكْتُبُ، وجادَّةٌ] فإن النبر يقع على المقطع قبل الأخير.

٥- ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول [كما في: حَرَكَةٌ، ويَحْتَرِمُكَ].

وتناول تلك القاعدة أيضاً بالعرض والتحليل بعد الدكتور إبراهيم أنيس كل من الدكتور تمام حسان[٢]، والدكتور أحمد مختار عمر[٣]، والدكتور رمضان عبد التواب[٤]، والدكتور عبد الصبور شاهين[٥]، والدكتور سلمان العاني[٦]، وناقش

---

(١) ينظر: «الأصوات اللغوية» ص١٧٣، وداود عبده: «دراسات في علم أصوات العربية» ص١١٢.

(٢) في كتابيه: «مناهج البحث في اللغة» ص١٦٠، و«العربية معناها ومبناها» ص١٧٠.

(٣) «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٠٨.

(٤) في كتابيه: «المدخل إلى علم اللغة» ص١٠٣، و«التطور اللغوي» ص٨٧.

(٥) ينظر: «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث» ص٢٠٨-٢١٣، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص١٩٧ وما بعدها.

(٦) «التشكيل الصوتي» ص١٣٤.

الدكتور داود عبده القواعد التي وضعها كل من الأساتذة إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وسلمان العاني، واقترح إعادة صياغتها على نحو أكثر دقة وشمولاً، كما أنه لاحظ أن القواعد الموضوعة للنبر تعتمد جميعاً على نوع المقطع، وهو يرى أنه «من الممكن صياغة قواعد النبر بطريقة أقل تعقيداً إذا اعتمد في صياغتها على التركيب الصوتي للكلمة من صحاح وعلل، بدلاً من التركيب المقطعي»، وقد أفاض في شرح الصياغة الجديدة لقواعد النبر، وهي محاولة جادَّة تستحق الدراسة والنظر. [ينظر: «دراسة في علم أصوات العربية» ص١١٧].

ويحسن بنا قبل أن ندع الحديث عن موضوع النبر الإشارة إلى بعض الملاحظات، منها:

١- أن الدارس قد يصعب عليه ملاحظة النبر وهو يعيش في محيط لغوي متجانس، لكنه سيرى الاختلاف واضحاً حين يستمع إلى نطق من بيئة أخرى، كما هو الشأن عند سماعنا ونحن في بلدان المشرق العربي نطق العربية من بعض أبناء المغرب العربي، أو من بعض المسلمين من غير العرب، أو من بعض المستعربين الغربيين.

ويمكن أيضاً للدارس أن يلمح آثار النبر في العربية حين ينطق كلمات أو جملاً في تراكيب مختلفة، ويمكن الاستعانة بالقواعد التي أشرنا إليها في فهم ما يحدث من تغير في مواضع النبر في تلك الكلمات أو التراكيب.

٢- إن إغفال علماء السلف لموضوع النبر لا ينبغي أن يجعلنا نخرج بنتيجتين، أحسب أن كلتيهما غير صحيحة، الأولى: عجزهم عن إدراك هذه الظاهرة، والثانية: عدم وجودها في العربية أصلاً. فكل ما في الأمر هو أن النبر في العربية من النوع غير التمييزي، أي لا تأثير له في المعنى، وأنه وإن كان يسهل على السامع تمييزه فإنه يصعب في الوقت نفسه على الدارس تحديده وتقعيده، وهو أمر عانى منه الأصواتيون المحدثون من العرب وغيرهم. حتى قال أحدهم وهو يناقش قضية النبر والتنغيم في اللغات: «ومن الأسلم ألا يحاول المرء وضع قانون صارم يحدد طريقة

النطق»[1].

ثالثاً: التنغيم:

إنَّ التأثير الصوتي من أهم المداخل إلى النفس البشرية[2]، ويقول الذين كتبوا في علم النفس الموسيقي: إن هناك ميلاً غريزياً لدى الإنسان إلى الكلام ذي الجرس الموسيقي الجميل[3]، ومن ثم فإن الكلام الإنساني يحمل كثيراً من عناصر الانسجام الصوتي حتى في غير النصوص الشعرية التي تتبع نظاماً من التتابع المقطعي والإيقاعي تتميز به عن الكلام المنثور.

وسبقت الإشارة في موضوع عناصر التلوين الصوتي الفردية إلى دور درجة الصوت الناتجة عن التردد في النغمة الحنجرية، أي عدد ذبذبات الوترين الصوتيين في الثانية، في رقة الصوت وغلظه، مما يؤدي إلى تنوع في صور الأداء وأنماط الكلام، من شخص إلى آخر، أو من جماعة لغوية إلى أخرى[4].

وزيادة على ذلك فإن المتكلم الواحد لا يسير على وتيرة واحدة في نطق مقاطع كلامه، فهناك ارتفاع وانخفاض في درجة النطق بالأصوات، وهناك قدر مشترك من العادات النطقية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة في هذا المجال، تكون فوق مستوى الخصائص الفردية، وتعطي اللغة أو اللهجة صفاتها المميزة لها.

ويطلق على نظام توالي درجات الصوت مصطلح التنغيم، أو موسيقى الكلام، وترتبط به مجموعة مصطلحات مثل النغمة واللحن والإيقاع، وهي مصطلحات ذات دلالات فنية في مجال الموسيقى والغناء، ولكننا نستخدمها هنا بالدلالات المتعارف عليها عند دارسي الأصوات اللغوية.

---

(١) ماريوباي: «أسس علم اللغة» ص٩٥.

(٢) ينظر: محمود السعران: «اللغة والمجتمع» ص١١٤.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: «موسيقى الشعر» ص١١.

(٤) ينظر: فوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٥٢.

ويُعَرَّفُ التنغيم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام[١]. وهو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين[٢].

ويُفَرِّقُ بعض الدارسين بين النغمة واللحن، فأما النغمة فيقصد بها تنغيم المقطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية، فتوصف النغمة بأنها صاعدة، أو هابطة، أو مستوية. وأما اللحن فهو مجموع النغمات في المجموعة الكلامية، أي الترتيب الأفقي للنغمات[٣]. ويقترب بذلك معنى اللحن من دلالة مصطلح التنغيم[٤].

ويبدو أن تحديد إطار لظاهرة التنغيم في العربية في العصر الحديث يجد صعوبات تحول دون تحقيقه، ومن ثم نجد أن الدكتور إبراهيم أنيس يقول: «لهذا نؤثر ترك الحديث عن موسيقى الكلام العربي إلى مجال آخر، عسى أن تكفل لنا البحوث المستقبلية القيام به»[٥]. ويقول الدكتور أحمد مختار عمر: «ومعظم أمثلة التنغيم في العربية (ولهجاتها) من النوع غير التمييزي الذي يعكس إما خاصة لهجية، أو عادة نطقية للأفراد، ولذا فإن تقعيده أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً، وكل المحاولات التي قدمت حتى الآن لدراسة التنغيم في اللغة العربية قامت على اختيار مستوى معين من النطق، وعلى اختبار نغمات الصوت بالنسبة لفرد معين داخل هذا المستوى. ولكن التنوع بين الأفراد في هذه الناحية يحول بين الباحث وبين تعميم النتائج»[٦].

وأشهر أنواع النغمات ثلاث هي[٧]:

---

(١) تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٦٤، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢١٢، ورمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص١٠٦.

(٢) ماريوباي: «أسس علم اللغة» ص٩٣.

(٣) ينظر: تمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٦٦، ومحمود السعران: «علم اللغة» ص٢١١.

(٤) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٥٥.

(٥) «الأصوت اللغوية» ص١٧٦.

(٦) «دراسة الصوت اللغوي» ص٣١٥.

(٧) ينظر: عبد الرحمن أيوب: «أصوات اللغة» ص١٥٣-١٥٤، وتمام حسان: «مناهج البحث في اللغة» ص١٦٥.

١- النغمة الصاعدة: وتعني وجود درجة منخفضة في مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر علواً منها.

٢- النغمة الهابطة: وتعني وجود درجة عالية في مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر انخفاضاً.

٣- النغمة المستوية: وتعني وجود عدد من المقاطع تكون درجاتها متحدة، وقد تكون هذه الدرجات قليلة أو متوسطة أو كثيرة.

وللتنغيم في اللغة العربية وظيفة نحوية ودلالة مهمة، فالجملة الواحدة قد تكون خبرية أو استفهامية، والتنغيم هو الفيصل في الحكم والتمييز بين الحالتين. وبذلك نستطيع عن طريق التنغيم أن نقرر نوع الأسلوب الذي ينتمي إليه الحدث الكلامي، كالخبر أو الاستفهام أو التقرير أو التعجب[(١)].

ودرس الدكتور سلمان العاني العلاقة بين النبر ودرجة الصوت، وهو يقرر أن درجة الصوت تختلف عن النبر، لأنها لا تنبني على شدة الصوت، ولكنها تعتمد بشكل أساسي على الذبذبة الأولية النسبية التي تتوالى إلى داخل التعبير. ولا يعني هذا أن النبر ودرجة الصوت لا يقعان على نفس المقطع في التعبير، بل كما يمكن لدرجة الصوت أن تعمل مستقلة عن النبر فإنه يمكن أن يجتمعا على نفس المقطع[(٢)].

وحاول الدكتور سلمان العاني تحليل النغم في مختلف أنواع الكلام المستعمل في اللغة مثل: الجملة الخبرية، والطلب، والنداء، والاستفهام، وهو يقول: «وليس هذا التحليل بأية حال عملاً شاملاً لظاهرة التنغيم ولكنه عرض متواضع للجوانب الرئيسية المستعملة في اللغة»[(٣)].

ويعمل في النظام النغمي كما يعرضه الدكتور سلمان العاني أربعة مستويات لدرجة الصوت، وتعرف هذه المستويات بالأرقام، وعلى النحو الآتي:

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢١٢، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٥٧.

(٢) «التشكيل الصوتي» ص١٤١.

(٣) «التشكيل الصوتي» ص١٣٩.

١ = درجة منخفضة.

٢= درجة متوسطة.

٣= درجة عالية.

٤= درجة عالية جداً.

ومن المؤكد أن هذه المستويات الأربعة ليست مطلقة، بل نسبية. ويمكن أن نوجز نتائج تلك الدراسة فيما يأتي:

الجملة الخبرية: النمط الغالب ٢ - ٢ - ١.

الأمر: النمط الغالب ٢ - ٣ -١.

الاستفهام: النمط الغالب ٣ - ٢ -١.

النداء: النمط الغالب ٢ - ٣ -١.

التعجب: النمط الغالب ٢ - ٣ -١.

ويتضح من هذا التحليل تميز الجمل الخبرية بنمط متوسط ومنخفض من النغمات، بينما يتميز أسلوب الطلب بأنواعه بنمط عال من النغمات[١].

ويحسن بنا قبل أن نختم هذا الموضوع أن نقف عند جهود علماء العربية والتجويد في دراسة التنغيم، لاسيما أننا نجد من المحدثين من يقول: «ولم يعالج أحد من القدماء شيئاً من التنغيم ولم يعرفوا كنهه»[٢]. وهذا كلام غير دقيق، لأن القدماء تحدثوا عن التنغيم وعرفوا كنهه على نحو ما يتضح من النصوص التي عثرنا عليها، والتي سوف ننقل بعضاً منها هنا.

وأول ما يشار إليه هنا أننا نقرأ في «لسان العرب»: «النَّغْمَةُ: جَرْسُ الكلمة، وحسن الصوت في القراءة وغيرها، والجمع نَغْمٌ... وكذلك نَغَمٌ»[٣]. ثم نقف ثانياً

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ص١٤٣-١٤٤.

(٢) د. رمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص١٠٦.

(٣) «لسان العرب» ١٦/ ٧٠ (نغم).

عند جهود الشيخ محمد بن محمود بن محمد السمرقندي الأصل، الهمذاني المولد، البغدادي الدار، المتوفى سنة ٧٨٠هـ[١]، فهو يقول في كتابه «نجوم البيان في الوقوف، وماءات القرآن»: «إن العرب ترفع الصوت بـ(ما) النافية والجاحدة، وتخفض الصوت بالخبرية، وتمكِّنُ بالاستفهامية بحيث تصير بين بين، أي بين النافية والخبرية، مثال ذلك: إن قال قائل: ما قلتُ، ويرفع الصوت بها يُعْلَمُ أنها نافية، وإذا خفض الصوت يُعْلَمُ أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعْلَمُ أنها استفهامية»[٢].

وأكد السمرقندي هذا المعنى في قصيدته المعروفة في التجويد المسماة «العقد الفريد» وشَرْحِها المسمى (رَوْح المريد)، فيقول في باب كيفية تلفظ ماءات القرآن:

إذا (ما) لنفيٍ أو لجحدٍ فَصَوْتَها أَرْ فَعَنْ، وللاستفهام مكِّنْ وعَدلا

وفي غيرِ اخفضْ صَوْتها، والذي بـ(ما) شبيهٌ بمعناه فقِسْهُ لِتَفْضُلا

كهمزةِ الاستفهام، مَع (مَنْ) و(أنْ) و(إنْ) وأفْعَلِ تفضيلٍ، وكيف، وهل، ولا

وقال في شرح هذه الأبيات: «فمن إعراب القرآن معرفة الماءات، وذلك أن الإعراب إنما دخل على الكلام للإبانة عن المعاني بالألفاظ، مثال ذلك: فلو قال قائل: ما قلتُ، ويرفعُ الصوت بـ(ما) يُعْلمُ أنها نافية، وإذا خفض يُعْلَمُ أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعْلَمُ أنها استفهامية، وهذه العادة جارية في جميع الكلام، وفي جميع الألسن»[٣].

ويمكن للقارىء أن يوازن بين الأنماط التي ذكرها الدكتور سلمان العاني، وصور التلفظ بـ(ما) التي ذكرها السمرقندي، ليلاحظ التشابه بينها، على الرغم من اختلاف الوسائل التي استخدمها كلا الرجلين.

ولعل قائلاً يقول: إن السمرقندي لم يستخدم كلمة (النغمة) في حديثه عن الموضوع، وهذا القول صحيح، ولكنه لا يقلل من قيمة كلامه، ثم إننا نجد غيره من العلماء مَن استخدم كلمة النغمة، فالنسفي يقول في تفسير قوله تعالى في سورة

---

(١) تنظر ترجمته: ابن الجزري: «غاية النهاية» ٢/ ٢٦٠.

(٢) «نجوم البيان» ورقة ٥ظ.

(٣) «روح المربد» ص١٩٨.

يوسف ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝٦٦﴾[1]: «بعضهم يسكت على (قال) لأن المعنى: قال يعقوب، غير أن السكت يفصل بين القول والمقول. وذا لا يجوز، فالأولى أن يفرَّقَ بينهما بالصوت، فيُقْصَدُ بقوة النغمة اسم الله تعالى»[2].

وقال المرعشي معلقاً على كلام النسفي: «قوله (فيقصد)[3] معناه: يمنع اسم الله تعالى عن أن يكون فاعلاً لـ(قال) بقوة النغمة، فيعلمُ أنه ليس بفاعل لـقال»[4].

وعلى الرغم من أن هذه النصوص لا تقدم دراسة كاملة للتنغيم في العربية إلا أنها كافية لرد قول من يقول: «لم يعالج أحد من القدماء شيئاً من التنغيم، ولم يعرفوا كنهه»، على أنها ليست الوحيدة في هذا الميدان[5].

---

(١) تمام الآية: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝٦٦﴾.

(٢) «مدارك التنزيل» ٢/ ٢٣٠.

(٣) ذكر المرعشي هذه الكلمة بالراء (فيقصر).

(٤) «جهد المقل» ص٢٨٥.

(٥) ينظر: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص٥٦٩.

المبحث الرابع
الوقف وأثره في الأصوات

لكلِّ حَدَث كلاميّ مَبْدأ ومُنْتَهى، لكنَّ الحَدَثَ الكلاميَّ قد تتخلله توقفات تكثُرُ أو تقلُّ بحسب طول ذلك الحدث، ويستدعي تلك التوقفات أحد أمرين: الأول: حاجة المتكلم إلى إعادة مَلْءِ رئتيه هواءً، ليستأنف عملية النطق من جديد، والثاني: حاجة المتكلم إلى إبراز المعنى أو تحديده بالوقوف في مواضع معينة من كلامه.

وأخَذَ موضوع الابتداء بالكلام والوقف عليه جانباً كبيراً من جهود علماء العربية وعلماء قراءة القرآن الكريم، وصار عِلْماً مستقلاً أُلِّفت فيه عشرات الكتب[1]، وكتبت فيه أبواب أو فصول في معظم مؤلفات علماء العربية[2]. ولهذا الموضوع حالتان ذكرهما ابن الجزري بقوله: «وأما الوقوف والابتداء فلهما حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه ويُبْتَدأُ به.

والثانية: كيف يوقف، وكيف يُبْتَدَأُ»[3].

واستأثرت الحالة الأولى بجهود علماء القراءة، وكتبت فيها كتب مستقلة أشهرها «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» لأبي بكر بن الأنباري، و«القطع والائتناف» للنحاس، و«المكتفى في الوقف والابتدا» لأبي عمرو الداني.

واستأثرت الحالة الثانية بجهود علماء العربية وعلماء التجويد، ولم تتجاوز تلك الجهود في هذه الحالة كتابة باب أو فصل في مؤلفاتهم، لأن الحالة الأولى تقتضي

---

(١) ينظر: ابن النديم: «الفهرست» ص٣٨، والسيوطي: «الإتقان» ١/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ١٦٦، وابن السراج: «الأصول» ٢/ ٣٦٧، والداني: «التحديد» ص١٥٩، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٢٠٦، وابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٩٦، والرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٧١.

(٣) «النشر» ١/ ٢٢٤.

تتبع مواضع الوقف وبيان أنواعه في جميع القرآن الكريم، فاحتاج ذلك إلى إفراده بمؤلفات خاصة، أما موضوعات الحالة الثانية فإنها لا تتعدى ذكر قواعد كيفيات الوقف الواردة عن العرب، وبيان أثره في المقاطع النهائية الموقوف عليها، مع إيراد الشواهد والأمثلة التي توضح ذلك، وهو ما لا يحتاج إلى أكثر من باب أو فصل في كتب النحو أو الصرف.

والحالة الأولى، وهي معرفة مواضع الوقف، تنبني على أسس نحوية أو دلالية، ولهذا كانت موضع عناية اللغويين والنحويين خاصة، والحالة الثانية، وهي معرفة هيئات الوقف، تنبني على أسس صوتية، وكانت موضع عناية الصرفيين من علماء العربية خاصة وعلماء التجويد، وهي موضع اهتمامنا في هذا المبحث، إن شاء الله.

ولم يحظ هذا الموضوع بعناية علماء الأصوات المحدثين الذين كتبوا في أصوات العربية، على الرغم من أهميته وأثره في النطق العربي، وهناك من أشار إلى نوع من السكت بين أجزاء الكلام، يسمى بالمَفْصِل[(١)] «وهو عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظٍ ما أو مقطع ما وبداية آخر، ولكن بعض الكُتَّاب يَدَّعِي أن اختلاف الدلالة لا يتكوَّنُ من الوقفة، بقدر ما يتكون من إعطاء قيم مختلفة للسواكن [أي الجوامد] والعلل [أي الذوائب]، وكذلك مخالفة التنغيم»[(٢)].

والمَفْصِلُ بهذا المعنى لا علاقة له بموضوع الوقف الذي نتحدث عنه هنا، إضافة إلى أن أثره غير واضح في النطق العربي الطبيعي، وتطبيقاته محدودة في تفسير ظواهر ذلك النطق[(٣)].

والمباحث المتعلقة بالابتداء محدودة لا تتجاوز تقرير قاعدة عدم جواز الابتداء بالساكن في العربية، فإن جاء بناءٌ ساكنُ الأولِ اجْتُلِبَتْ همزة الوصل للابتداء بذلك

---

(١) ترجمة للمصطلح الإنجليزي juncture، ينظر: محمد علي الخولي: «معجم علم اللغة النظري» ص١٤٢.

(٢) ماريوباي: «أسس علم اللغة» ص٩٥.

(٣) ينظر: حسام النعيمي: «أبحاث في أصوات العربية» ص٦١، وفوزي الشايب: «محاضرات في اللسانيات» ص٢٦١.

الساكن، وهي تتحرك بالكسر عادة إلا إذا جاء في الكلمة ما يقتضي الضم، ولها مواضع مخصوصة وأحوال معروفة[1].

أما المباحث المتعلقة بالوقف فكثيرة العدد متنوعة الأشكال، قال أبو حيان: «الوقف: قَطْعُ النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياريٌّ... وغالباً تلزمه تغييرات:

إما في الحركة: بحذف، وهو السكون، أو برَوْمٍ، أو إشمام.

وإما في الكلمة: بزيادة عليها: إما بتضعيف وإما بهاء السكت.

أو بنقص: بحذف حرف العلة أو بقلب آخر الكلمة إلى حرف علة، وبإبدال حرف صحيح منه»[2].

وقال ابن الجزري: «إن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق»[3].

ويبدو من تعدد كيفيات الوقف وتنوع أثره على المقطع الموقوف عليه أن آخر الكلام من المواضع التي يكثر فيها التغيير، «لأن الوقف للاستراحة، ومحلُّ التخفيف الأواخر، لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها»[4]. فالوقف «يمكِّنُ الحرفَ ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه... وليس كذلك الوصل، لأن الأخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك[5]، ألا ترى أنك إذا قلت: بَكْرْ في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت مالا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في زَيْد وغيرهما من الحروف، لأن الصوت إذا لم يجد منفذاً انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويُوَفَّرُ فيه، فلذلك

---

(١) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ١٤٤، وابن السراج: «الأصول» ٢/ ٣٦٧.

(٢) «ارتشاف الضرب» ١/ ٣٩٢.

(٣) «النشر» ٢/ ١٢٠.

(٤) الرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٧٤.

(٥) ينظر: ابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٧٠٨، و«الخصائص» (له) ١/ ٥٩.

يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل...»[1].

ومناقشة كلام علماء العربية والتجويد في معالجة ظواهر الوقف أوسع من أن نستوعبه في هذا المبحث، ولذلك آثرت الإشارة إلى الاتجاهات العامة في التغييرات التي تترتب على الوقف، مستنداً في أكثره إلى كلامهم، لأن معالجة الأصواتيين العرب لهذا الجانب من الدرس الصوتي تكاد تكون معدومة.

أولاً: أثر الوقف على الذوائب (الحركات وحروف المد):

الأصل أن يوقف على الكلم المتحركة، إذا كانت حركاتها إعراباً أو بناءً بالسكون، لأن الوقف ضد الوصل، ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي تُتْرَكُ[2]، ونصَّ سيبويه على جواز الوقف عليه بالإشمام وبالرَّوْم وبالتضعيف[3]. «والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف...»[4].

فالسكون هو الأصل، والأغلب الأكثر، لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت وإنما يدركه البصير دون الأعمى، ويستعمل فيما يعالج بالشفتين من الحركات وهو الرفع والضم لا غير، وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور أيضاً.

وأما الرَّوم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً، وبعضهم لا يرى الروم في المفتوح لخفَّتِه، فإذا حاول الناطق الإتيان ببعض الفتحة جاءت كلها.

وأما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً، فيلزم

---

(١) ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٧١.

(٢) الداني: «التحديد» ص١٦٩.

(٣) «الكتاب» ٤/ ١٦٨.

(٤) الرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٧٢.

الإدغام، نحو: هذا خالدّ، وهذا فَرَجْ[1].

قال سيبويه: «ولهذا علاماتٌ: فللإشمام نقطة، وللذي أجرِيَ مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروْم الحركة خطٌ بين يدي الحرف، وللتضعيف شين»[2].

وإذا كان آخر الكلمة حرف علة، فإن كان ما قبل حرف العلة ساكناً، وذلك إنما يكون مع الواو والياء، فإنه يجري مجرى الصحيح في الوقف، وذلك نحو: ظبْيٍ ودَلوٍ وغَزْوٍ.

فإن كان آخر الكلمة ياء قبلها كسرة، نحو: قاضٍ وجوارٍ وعَمٍ، ففي الوقف عليه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وجهان: الأول وهو أجودهما حذف الياء والوقف على ما بقي من الكلمة بالسكون، فتقول: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، والوجه الآخر أن تثبت الياء فتقول: هذا قاضي، ورامي، وغازي.

فإن كان فيه ألف ولام نحو: الرامي والغازي والعمي، فإن إثبات الياء في الوقف أجود، فتقول: هذا الرامي، والغازي، والقاضي، ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف.

فإن كان الاسم منصوباً فليس فيه إلا إثبات الياء، فتقول: رأيت القاضي، وأكرمت الغازي.

وأما المقصور، وهو ما كان آخره ألفاً، فإنه يوقف عليه بالألف سواء كان منصرفاً أو غير منصرف، نحو: هذه عَصَا، وتلك هُدَى.

وأما الفعل فعلى ضربين أيضاً صحيح ومعتل، فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضعيف، لأن العلة واحدة، وأما المعتل فيوقف على المرفوع والمنصوب منه بإثبات آخره، نحو: يغزو ويرمي،

---

(١) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/١٦٨، والداني: «التحديد» ص١٦٩، وابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/٦٩، وابن الجزري: «النشر» ٢/١٢٠، والمرعشي: «جهد المقل» ص٢٧٦-٢٧٨.

(٢) «الكتاب» ٤/١٦٩. وينظر في تفسير هذه العلامات: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/٦٨.

ولن يغزو، ولن يرمي، ويوقف على المجزوم بأحد وجهين: الإسكان بعد حذف حرف العلة، نحو: لم يَغْزْ، ولم يَرْمْ، والوجه الآخر بإلحاق هاء السكت بالفعل، محافظة على حركة آخره الدالة على الحرف المحذوف، فتقول: لم يَغْزُهْ، ولم يَرْمِهْ، وتقول في الأمر: اغزُهْ، وارْمِهْ[1].

ثانياً: أثر الوقف على الجوامد:

يؤثر الوقف على عدد من الأصوات الجامدة الكائنة في آخر الكلمة الموقوف عليها، حذفاً وإثباتاً، وأشهر حالات ذلك التاثير:

أ- التضعيف: ذكر سيبويه أن ما كان آخره متحركاً جاز فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف، ثم قال: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع»[2].

والتضعيف له شرائط ثلاثة: أحدها: أن يكون حرفاً صحيحاً، والآخر: أن لا يكون همزة، لثقل اجتماع الهمزتين، والثالث: أن يكون ما قبل الآخر متحركاً، لأنه إذا كان ساكناً وضاعفتَ اجتمع معك ثلاثة سواكن، وذلك مما لا يكون في كلامهم[3].

ب- تاء التأنيث: إذا كانت تاء التأنيث في آخر الاسم المفرد ووُقِفَ عليها قُلِبَتْ هاءً، نحو: شَجَرَهْ، وفاطمهْ، ومدينهْ، وتثبت التاء في الفعل والجمع وصلاً ووقفاً، في المذهب الأشهر. والجمهور على أن التاء هي الأصل، والهاء بدل منها في الوقف بدليل أنها تصير تاء في الوصل، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير[4].

جـ- التنوين: كل اسم مُنَوَّن فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف،

---

(١) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/ ١٨٣، وابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٧٤.
(٢) «الكتاب» ٤/ ١٦٨.
(٣) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٧٠، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/ ٣٩٥.
(٤) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٨١، والرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٢٨٨.

كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف. ويحذف التنوين في الرفع والجر، ويوقف على الاسم بالسكون، وبعض العرب يجري المنوَّن المرفوع والمجرور مجرى المنون المنصوب، فيقف على المرفوع بالواو، وعلى المجرور بالياء[1].

هـ- هاء السكت: قد يؤدي الوقف بالسكون على بعض الكلمات إلى الإجحاف بها، إما ببقائها على حرف واحد، أو بحذف حركة ذات دلالة معينة يحرص الناطق على المحافظة عليها، لكن بقاء حركة في آخر الاسم الموقوف عليه مما لا يسوغ في العربية، وقد أدى هذا إلى زيادة هاء ساكنة على آخر هذا النوع من الكلمات للمحافظة على تلك الحركات، مع خفة الهاء في النطق، وسميت هذه الهاء بهاء السكت أو هاء الوقف. ولها ثلاثة مواضع[2]:

أحدها: الفعل المُعَلُّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: لم يَغْزُهْ، ولم يَخْشَهْ، ولم يَرْمِهْ، أو لأجل البناء، نحو: اغْزُهْ، واخْشَهْ، وارْمِهْ. والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من وَعَى يعي، فإنك تقول: عِهْ، ومثله: فِهْ وقِهْ. من وفى ووقى.

الثاني: ما الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ، نحو: عَمَّ، وفيمَ، فإذا وقفت عليها ألحقتَها الهاءَ حفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يشبِهِ المُعْرَبَ، وذلك كياء المتكلم، وكهي، وهو، وفي التنزيل: ﴿ مَا هِيَهْ ۝١٠ ﴾ [القارعة]، ﴿ مَالِيَهْ ۝٢٨ ﴾ [الحاقة]، و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ ﴾ [الحاقة].

---

(١) ينظر: سيبويه: «الكتاب» ٤/١٦٦، وابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/٧٠، والرضي: «شرح الشافية» ٢/٢٧٤.

(٢) ابن هشام: «أوضح المسالك» ٣/٢٩٢، وينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/٨٣، والرضي: «شرح الشافية» ٢/٢٩٤، و«شرح الكافية» (له) ٢/٤٠٨.

ثالثاً: أثر الوقف على الصفات الصوتية:

يظهر أثر الوقف على أصوات المقطع الموقوف عليه في تغيير بعض صفات تلك الأصوات، ولم أقف على دراسة تعنى بتحديد أشكال ذلك التغيير، ولكني لاحظت بعض الظواهر، أهمها:

أ- تغير طول أصوات المد، فإذا وقعت أصوات المد قبل الآخر فإنها تزداد طولاً في حالة الوقف، لوقوعها قبل السكون العارض، مثلما تزداد طولاً إذا وقعت بعدها الهمزة. قال عبد الوهاب القرطبي: «أما المد فهو حكم يجب لحروف المد واللين إذا كان عقبها همزة أو ساكن مدغم أو مظهر، كالسماء... ونستعينْ، والأبرارْ، ويوقنونْ، ويعملونْ، إذا وقفت عليها»[1]. وسبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الخاص بالذوائب.

ب- الجهر والهمس: قد يؤثر الوقف على صفة الجهر في الصوت الموقوف عليه، إذا سبقه صوت مهموس، وهذا أمر لم أجد مَن نص عليه، لكني سمعته من أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين[2]، فإنه يرى أن الواو يلحقها الهمس في مثل قوله تعالى: ﴿قُلِ العَفْوْ﴾ [البقرة: ١٩] في حالة الوقف. ويمكن أن نقيس عليه الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَولٌ فَصْلْ﴾ [الطارق: ١٣] فاللام تبدو مهموسة في حالة الوقف، بسبب مجاورتها الصاد المهموسة، بينما تحافظ على جهرها إذا سبقها صوت مجهور في الآية التي بعدها ﴿وَمَا هُوَ بالهَزْلْ﴾ [الطارق: ١٤].

جـ- الكشكشة: قال سيبويه: «فأما ناسٌ كثير من تميم، وناس من أسدٍ فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف، لأنها ساكتة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث... وقومٌ يُلحقون الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوها مكانها للبيان، وذلك قولهم: أعْطَيْتُكِشْ،

---

(١) «الموضح» ص١٢٨، وينظر: «الدراسات الصوتية» ص٥٢٦.

(٢) في محاضراته التي ألقاها على طلبة الماجستير في العام الدراسي ٧٣-١٩٧٤ في كلية دار العلوم، ولم أقف عليه مكتوباً.

واكْرِمْكِشْ، فإذا وصلوا تركوها»[1]. وهذه الظاهرة تعرف بالكشكشة، وسوف أعود لمناقشتها في فصل تطور الأصوات. إن شاء الله.

د- النَّفْخ: قسَّم سيبويه الحروف الموقوف عليها بحسب طريقة نطقها أو كيفية انفتاح مخارجها إلى عدة أقسام هي:

أولها: حروف القلقلة، وهي حروف مُشْرَبَة (= مجهورة) ضُغِطَت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْت، ونبا اللسانُ عن موضعه، وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف.

وثانيها: حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النَّفْخَة، ولم تضغط ضغط الأولى، وهي نوعان: مشربة (= مجهورة) وهي أربعة: الزاي والظاء والذال والضاد (القديمة)، وغير مشربة وهي المهموسة، فكلها تقف عندها مع نفخٍ، وبعض العرب أشد نفخاً.

وثالثها: حروف مشربة (= مشربة) لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً، لأنها لم تضغط ضغط حروف القلقلة، ولا تجد منفذاً مثل الحروف الأربعة، وهي اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة[2].

رابعاً: أثر الوقف على النظام المقطعي:

يؤدي الوقف إلى تغيير شكل المقطع الموقوف عليه في أكثر الأحيان، فإذا كان آخر الكلمة مقطعاً قصيراً مفتوحاً فإن العربية تكره الوقوف عليه، فيجب تغييره بحذف حركته وإلحاقه بالمقطع الذي يسبقه، وذلك في مثل (كَتَبَ)، تتكوَّن من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة / ك ـَ / ت ـَ / ب ـَ / وتتحول في الوقف إلى مقطعين / ك ـَ / ت ـَ ب /، وكذلك (نَسْتعينُ) تتكون من أربعة مقاطع: / ن ـَ س/

---

(١) «الكتاب» ٤/ ١٩٩.

(٢) «الكتاب» ٤/ ١٧٤، وينظر: ابن الطحان: «مخارج الحروف وصفاتها» ص٩٦-٩٧، و«مرشد القارىء» ص٣٩.

ت ـَـ / ع ـِـ ـِـ/ ن ـُـ/ تتحول في الوقف إلى ثلاثة /ن ـَـ س/ ت ـَـ/ ع ـِـ ـِـ ن/ .

ويتغير شكل المقطع الموقوف عليه إذا كان منوناً، لأن الوقف يؤدي إلى حذف التنوين، فكلمة (زَيْدٌ) تتألف من مقطعين: /ز ـَـ ي/ د ـُـ ن/ ، تتحول في الوقف إلى مقطع واحد / ز ـَـ ي د/ ، فإن كانت الكلمة منصوبة فإنها تحافظ على مقطعيها لكن الثاني يتحول من مقطع قصير مقفل بجامد، إلى مقطع طويل مفتوح، على هذا النحو: / ز ـَـ ي/ د ـَـ ن/ ← /ز ـَـ ي/ د ـَـ ـَـ/ .

وإذا كان المقطع الأخير ينتهي بأحد حروف المد، أو كان حرفاً ساكناً في الأصل فإن التركيب المقطعي للكلمة لا يتغير، لأن الوقف لم يؤد إلى تغيير في أصوات الكلمة، وذلك مثل: يدعو، ويرمي، والقاضي، ولم يكتبْ.

وإذا أدى الوقف إلى اجتماع صوتين جامدين في آخر الكلمة وهو مما يستثقل، وذلك في مثل: بَدْر، وبَحْر، وبكْر، فإن قسماً من العرب يحركون الحرف الأول إما بنقل حركة الإعراب إليه، أو بإتباعهِ حركةَ الحرف الذي قبله، قال سيبويه: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك، لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومِن بَكِرْ، ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ. . . وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول، لأنه ليس من كلامهم فِعُل، فشبهوها بمُنْتُن أتبعوها الأول. وقالوا: في البُسُرْ، ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأول. . . ولا يكون هذا في زَيْد وعون ونحوهما»[1].

وتفسير هذه الظاهرة من الناحية المقطعية هو أن المقطع القصير المغلق بجامدين (ج ذ ج ج) مقطع مستثقل، وهو من المقاطع الخاصة بالوقف، وبعض العرب استثقل هذا المقطع حتى في الوقف، فلجأ إلى اجتلاب حركة تغير شكل المقطع، ويُذْهب الاستثقال، فكلمة (بَكْر) في الوقف تتألف من مقطع واحد من هذا النوع

(١) «الكتاب» ٤/١٧٣-١٧٤، وينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/٧١، والرضي: «شرح الشافية» ٢/٣٢١، وأبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/٣٩٨.

(ج ذ ج ج)، ويؤدي نقل الحركة إلى تحوله إلى مقطعين / ج ذ/ ج ذ ج/ = ب ـَـ / ك ـِـ ر/ .

ونقل الحركة قليل في العربية كقلة التضعيف للصوت الموقوف عليه[١]. لأن الوقف مما يُحتمل فيه الجمع بين ساكنين، لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفِّره على الحرف الموقوف عليه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل[٢].

☆ ☆ ☆

تلك أهم المسائل الصوتية المترتبة على الوقف، وقد عرضتها بطريقة تتناسب والمنهج الصوتي الذي انْبنتْ عليه موضوعات هذا الكتاب، لكنني لم أستوف مناقشة احتجاجات وعلل علماء العربية لظواهر الوقف، طلباً للإيجاز كما أني لم يتح لي دراسة ظواهر الوقف دراسة صوتية معمقة تستند إلى نتائج أجهزة مختبر الصوت، لعوم توفرها، ولأن دارسي أصوات العربية من المحدثين لم يفحصوا هذه الظواهر من خلال تلك الأجهزة، وهي تحتمل البحث في كثير من جوانبها، وعسى أن يتاح لغيري استيفاء دراسة هذه الظواهر دراسة وافية.

---

(١) ينظر: الرضي: «شرح الشافية» ٢/ ٣٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش: «شرح المفصل» ٩/ ٧١.

الفصل الخامس

تطور الأصوات اللغوية

لعل في تنوع لغات البشر وتعددها ما يدل دلالة واضحة على حصول تطور كبير في اللغة الإنسانية الأولى، واستمرار ذلك التطور عبر أجيال البشرية المتعاقبة، حتى صار المؤرخون للغات البشر يشيرون إلى وجود تنوع هائل في اللغات التي تتكلمها شعوب الأرض اليوم، يصل إلى آلاف اللغات واللهجات[1].

وكان ذلك الاختلاف بين لغات البشر آية عجيبة استحقت أن تذكر في القرآن الكريم مع الآيات الكونية العظيمة الأخرى، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الروم].

ودرس علماء اللغة التغييرات التي تصيب جوانب اللغة المتعددة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وحددوا الاتجاهات التي تسلكها والآثار التي تتركها على اللغات في حاضرها ومستقبلها. وأكثر جوانب اللغة استجابة لعوامل التغير اللغوي هو الجانب الصوتي[2]، فاللغة قبل كل شيء أصوات يتخذ منها أهل اللغة رموزاً ودوالَّ على المعاني، والتطور يصيب الرموز والدوال كما يصيب المعاني.

وتوسع علماء الأصوات في دراسة ما يصيب الأصوات اللغوية من تطور، والقوانين أو الاتجاهات التي تتحكم في ذلك، وصار هذا النوع من الدرس الصوتي أحد فروع علم الأصوات العام، وأطلق عليه علم الأصوات التطوري[3].

---

(١) ذكر الدكتور حسن ظاظا أن عدد اللغات المعروفة يتراوح بين ٢٥٠٠ إلى ٣٥٠٠ لغة، مع تفاوت كبير في عدد من يتكلمها (ينظر: «اللسان والإنسان» ص١٤٦).

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣١٧.

(٣) مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٥.

وهذا الفصل مخصص لدراسة نصيب العربية من التطور والعوامل المؤثرة فيه، من خلال ثلاثة مباحث: الأول: عن القوانين الصوتية، والثاني عن مظاهر التطور في أصوات العربية الفصحى، والثالث: عن مظاهر التطور في أصوات اللهجات العربية.

المبحث الأول

القوانين الصوتية

من الأمور المعروفة جيداً - الآن - أن نطق لغة ما لا يبقى على حاله بصورة دائمة، فهو يتعرض خلال تاريخه لتغيرات عديدة، تكون أحياناً بطيئة وأحياناً أخرى سريعة[1]. وقد لاحظ الدارسون أن انتقال النطق من جيل إلى جيل لا يكون متطابقاً، فمن النادر جداً أن يكون نظام الطفل الصوتي بعد أن تنتهي مرحلة التعليم مماثلاً تماماً لنظام والديه، بل إن من علماء الصوت من يذهب إلى أن ذلك لا يقع مطلقاً[2].

وتقسم التغييرات الصوتية عموماً على قسمين كبيرين هما[3]:

التغييرات التركيبية: وهي التي تصيب الأصوات نتيجة تجاورها في السلسلة الكلامية، ويتم ذلك عن طريق المماثلة أو المخالفة أو القلب المكاني خاصة.

والتغييرات التاريخية: وهي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتاً آخر.

وتختلف التغييرات التاريخية للأصوات عن التغييرات التركيبية في أمرين[4]:

١- التغييرات التركيبية سريعة تحدث للصوت بمجرد أن يدخل تركيباً بينه وبين أحد أصواته تنافر، فتاء الافتعال تتحول إلى طاء بمجرد أن يكون فاء الافتعال صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً. أما التغييرات التاريخية فلا تحدث إلا ببطء شديد، وخلال

---

(١) مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٥.

(٢) فندريس: «اللغة» ص٦٤، وإبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٣١.

(٣) ينظر: محمد الأنطاكي: «الوجيز» ص٢٥١، ورمضان عبد التواب: «التطور اللغوي» ص١٧.

(٤) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٥.

قرون وأجيال. بل إنها لشدة بطئها لا يمكن لأبناء الجيل الواحد أن يشعروا بها خلال كل حياتهم.

٢- التغييرات التركيبية مشروطة بالتركيب ومحدودة به، فما يكاد الصوت يخرج منه حتى يسترد شكله الذي كان له، فتاء الافتعال تعود تاء بمجرد أن ينزع ما قبلها من أصوات الإطباق، كما أن بقية تاءات العربية تظل هي هي من غير تغيير. أما التغييرات التاريخية فمطلقة. بمعنى أنها إذا أصابت صوتاً ما فإنها لا تصيبه في كل تركيب من تراكيب اللغة. كما حصل للضاد العربية القديمة التي اختفت من النطق العربي تماماً وحل مكانها صوت آخر.

وقد تتداخل التغييرات التركيبية بالتغييرات التاريخية، فعوامل التطور الصوتي تؤثر دون توقف في أية لغة، وهي تُحْدِث دائماً تغييرات صغيرة في النطق، وبعض هذه التغييرات ذو صبغة مؤقتة، على حين يثبت بعضها الآخر، وينتهي بأن يدخل في القاعدة أو الأصل، ومن المؤكد أن عدداً من الظواهر الصوتية التاريخية ناشىء عن ظواهر تركيبية مؤقتة[١].

ويهتم المعنيون بدراسة التطور الصوتي بمعرفة العوامل التي توجه ذلك التطور وتؤثر فيه، وهناك نظريات متعددة في تحديد أسباب ذلك التطور، ترجع إلى عوامل اجتماعية، وسياسية، وثقافية، ونفسية، وعضوية. وقد يطول الحديث إذا أردنا الوقوف عندها[٢]. ولكن يجب التنبيه إلى أنه «لا يمكن تفسير التغيرات التي تتعرض لها العادات اللغوية لمجموعة من الناس إلا في إطار التحولات في المجتمع بشكل عام. فمن الخطأ أن نحاول عزل لغة عن وسطها الذي لا تفهم بدونه، وهي تعكس خواصه الثابتة، كما تعكس ما فيه من تحولات»[٣].

ومن الضروري أيضاً ملاحظة أن التغييرات الصوتية قد يكون مصدرها فرداً واحداً،

---

(١) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٥.

(٢) ينظر عن أسباب التطور الصوتي: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٢٣٢، ومحمد الأنطاكي: «الوجيز في فقه اللغة» ص٢٥٩، وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣١٩.

(٣) مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٦.

ولكنه يرتدي صبغة لغوية بمجرد أن يصير مشتركاً بين أفراد الجماعة، فواقع النطق الفردي هو نقطة انطلاق، ولكنه لا يكوّن في ذاته تغييراً لغوياً، «لأن التغيير الوحيد الذي يُعتبر في عين العالم اللغوي هو التغير الذي يظهر في كلام مجموعة من الأفراد»[١].

ونتج عن دراسة التطور الصوتي في اللغات صياغة مظاهر ذلك التطور في قوانين[٢] تفسِّر التغييرات الصوتية التي تحدث في لغة ما. وثار نقاش حول عمل تلك القوانين، فكان من الدارسين الغربيين من يعتقد «أن كل تغيير في صوتيات اللغة يخضع لقوانين معينة لا استثناء لها»[٣]، وأن تلك القوانين تعمل بصورة حتمية، لكن النظر في تطبيقات تلك القوانين أثبت أنها لا تشبه قوانين الطبيعة، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد يكثر أو يقل من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها، وتؤدي إلى استثناءات في تطبيق القوانين الصوتية[٤].

ومن ثم فإن الحديث صار عن الاتجاه أو الميل الأصواتي، أكثر من الحديث عن (القانون)، فكل نظام صوتي محكوم بعدد من الاتجاهات النطقية والبنيوية، وهذه الاتجاهات تعمل في أغلب الحالات، في حين أن بعض الكلمات لا تخضع لها، لأسباب مختلفة. ولذلك فإن مصطلح (قانون) صار يعد مصطلحاً غير دقيق، لأن التغييرات الأصواتية تنشأ بتأثير بعض الاتجاهات، وليس طبقاً لبعض القوانين بالمعنى الدقيق للمصطلح[٥].

---

(١) فندريس: «اللغة» ص٦٩، وينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٦٠.

(٢) مثل قوانين جريم Grimm المتعلقة بالإبدال المباشر في السواكن الجرمانية - (فندريس: «اللغة» ص١٧)، وقانون الأقوى، لجرامونت Grammont، وملخصه أنه «حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي) هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر» (أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣١٩، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٥٧). وينبغي التذكير هنا أن علماء العربية والتجويد سبقوا المحدثين في تحديد قانون الأقوى (راجع أصول الإدغام).

(٣) ماريو باي: «لغات البشر» ص٣٨، و«أسس علم اللغة» (له) ص١٤٠.

(٤) ينظر: فندريس: «اللغة» ص٧٢.

(٥) ينظر: مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٦٠-٢٦١.

واللغة في حياتها يتنازعها عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى.

أما عامل المحافظة فإن اللغة بعد أن تصبح قادرة على أداء وظيفتها في التفاهم بين أبناء المجتمع الواحد، تكتسب في نفوس أبنائها مكانة تتجاوز حد التفاهم إلى صورة تعبر عن الفكر والحضارة والفن، ومن ثم فإن الإنسان لم يعد يكتفي من اللغة بمجرد الفهم والإفهام، بل راح يتلذذ بالجرس الحسن والصيغة الجميلة، والتعبير المحكم، والصورة البيانية الرائعة، وأخذ يتذوق ذلك، ويجذب إليه انتباه أبنائه ومن يهمه أمرهم من ذويه، ليحرصوا على احتذائه، والنسج على منواله، والمحافظة عليه.

أما عامل التطور فهو عامل حيوي فاعل، يعمل بشكل مطرد، ويؤدي إلى إحداث تغييرات في عناصر اللغة المختلفة، فاختلاط الناس بعضهم ببعض، والرحلة من مكان إلى آخر، ووجود عناصر بشرية جديدة تدخل على مجموعة مستقرة فتؤثر في نطقها، والهجرة الجماعية من البيئة الأصلية إلى أمصار بعيدة أخرى، وتعاقب الأزمان والأجيال، مع وجود الفارق في دقة التلقي عن طريق السمع، وعن طريق المحاكاة بين الأبناء والآباء، كل ذلك يُحدث عاهات عميقة في شكل اللغة، بل يظهر فيها لهجات تتنوع وتنفصل عن اللغة الأم[١].

وقد توفرت للغة العربية خلال القرون الماضية مؤثرات تعمل على استقرار صورتها الصوتية، ومؤثرات تساعد على تغيير ملامح هذه الصورة، وبين هذين النوعين من المؤثرات المحافظة والمغيِّرة نحاول أن نتتبع حركة التطور في أصوات اللغة الفصحى[٢]. ولكن بعد أن نقف عند الإجابة عن تساؤل حول مقدار استجابة أصوات العربية لعوامل التطور الصوتي وقوانينه.

---

(١) ينظر: حسن ظاظا: «اللسان والإنسان» ص٩٨-١٠١.

(٢) عبد الصبور شاهين: «في التطور اللغوي» ص٢٠٨، وينظر: د. إبراهيم أنيس: «في اللهجات العربية» ص٨٦-٨٧. وكمال محمد بشر: «دراسات في علم اللغة» ق٢ ص١٢٧.

يرى بعض المحدثين من أُولي الغيرة على العربية والاعتزاز بها أن أصوات العربية الفصحى ثابتة لم ينلها التطور، وأننا ننطقها اليوم كما كان العرب ينطقونها منذ أربعة عشر قرناً، وينتهون من ذلك إلى أن ما استنبطه علماء الغرب من قانون التطور الذي يصيب أصوات اللغة لا ينطبق إلا على ألسنتهم وحدها، ولا ينطبق ذلك على اللغة العربية، لسببين:

أحدهما: ما عند العرب في أصل فطرتهم من ميل إلى المحافظة على ما لا موجب لتغييره في حياتهم، وعلى ما يعتزون بالمحافظة عليه.

وثانيهما: أن القرآن هو كتاب العربية الخالد الذي اجتمع عليه العرب وتناقلوه جيلاً بعد جيل، ولا يجوز أن يغير فيه حركة أو حرف أو حركة، لأنه كتاب الله المنزل على رسوله ﷺ يقرؤه المصلون خمس مرات كل يوم سراً وجهراً، جماعة وفرادى[1].

ويقول الأستاذ محمد الأنطاكي: «ونحب أن نقول لهؤلاء إن الغيرة على عربيتنا ليست مسوغاً لنا أن نخرج عن جادة العلم الصحيح، فليست العربية شيئاً فذاً بين الألسن، إنها لسان من ألسن خلق الله جميعاً، ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها، وتخضع للقوانين نفسها التي تخضع لها الألسن جميعاً.

ومع ذلك فإننا لا نرفض دعوى هؤلاء برمتها، فنحن معهم في أن العربية محافظة، وأنها تميزت خلال تاريخها الطويل بشدة المراس وعدم الانقياد والاستسلام للتطور العنيف، وأن ما أصابها من التغير خلال عمرها الطويل لا يعد شيئاً مذكوراً إذا نسب إلى ما أصاب غيرها من الألسن، ولكن الثبات الذي يزعمونه شيء، والمحافظة التي نقول بها شيء آخر مختلف عنه»[2].

وقد أحسن - في نظري - الدكتور رمضان عبد التواب في التعبير عن العلاقة بين

---

(١) محمد المبارك: «فقه اللغة وخصائص العربية» ص٢٥١-٢٥٣، وينظر: صبحي الصالح: «دراسات في فقه اللغة» ص٢٨٥.

(٢) «الوجيز في فقه اللغة» ص٢٦٧-٢٦٩.

العربية الفصحى والقرآن الكريم(١)، وأثر تلك العلاقة في حياة العربية، وفي المحافظة على خصائصها، وهو صاحب المقولة: «لولا القرآن ما كانت عربية»(٢)، وذلك حين قال في كتابه «التطور اللغوي»: «والقضية الثالثة التي نريد تأكيدها هنا أن العربية الفصحى لها ظرف خاص، لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم، وهذا الظرف يجعلنا نرفض ما ينادي به بعض الغافلين - عن حُسْنِ نية أو سوء نية أحياناً - من ترك الحبل على الغارب للعربية الفصحى، لكي تتفاعل مع العاميات، تأخذ منها وتعطي، كما يحدث في اللغات كلها.

حقاً إن العربية كائن حيٌّ، يتطور على ألسنة المتكلمين، فينشأ من هذا التطور اختلاف بين لغة عصر والعصر الذي سبقه... تلك سنة الحياة، وتاريخ اللغات كلها يشهد بهذا، ولا نعرف لغة على ظهر الأرض جمدت على شكل واحد مئات السنين.

غير أن العربية لها كما قلنا ظرف لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم، ذلك أنها ارتبطت بالقرآن، منذ أربعة عشر قرناً، ودُوِّنَ بها التراث العربي الضخم، الذي كان محوره هو القرآن الكريم في كثير من مظاهره، وقد كفل الله لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال عَزَّ مِن قائلٍ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]. ولولا أن شرفها الله - عز وجل - فأنزل بها كتابه، وقَيَّض له من خَلْقِه من يتلوه صباح مساء، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجاتُ العربية المختلفة، وازدادت على مر الزمان بعداً عن الأصل الذي انسلخت منه.

هذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيس العربية الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة، فإن أقصى عمر هذه اللغات، في شكلها الحاضر، لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتفاعل مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي، ولا تجد في ذلك حرجاً، لأنها لم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية... التي استمرت حية أربعة عشر قرناً، والتي

---

(١) لم يحسن الدكتور حسن ظاظا - في نظري - في التعبير عن تلك العلاقة في كتابه: «اللسان والإنسان» ص١٠٠.

(٢) «فصول في فقه العربية» ص٩٠.

ستستمر في حياتها إلى ما شاء الله تستمد من ارتباطها بالقرآن الكريم عنصر الحياة»[1].

(١) «التطور اللغوي» ص٧-٩.

المبحث الثاني

مظاهر التطور في أصوات العربية الفصحى

يبدو عامل المحافظة في العربية الفصحى أقوى من عامل التطور، على نحو ما أشرنا، فيمكن متعلمَ العربية اليوم أن يقرأ من نصوص العربية ما يرجع إلى مئات السنين، لكن ذلك لا يمنع احتمال حدوث تغير في بعض أصواتها، ما دام التغير في اللغات أمراً حتمياً[1].

وسلكت العربية في تطورها سبيلين[2]:

الأولى: على ألسن الناس في بيوتهم وأسواقهم ومتاجرهم، فتطورت أصواتها التطور الطبيعي، وتداخلت مع غيرها من أصوات اللغات المختلفة بها، وابتعدت عن اللغة العربية يوم درسها العلماء واستنبطوا قواعدها.

الثانية: ما كان على ألسن الأدباء والشعراء والعلماء، حيث تطورت في إطار ثبات أصولها، فصار العربي وغير العربي يتعلمها ويجتهد في أن يطوِّع لسانه للنطق الصحيح المتفق مع ما استنبطه العلماء من أصولها، وهي اللغة التي كُتِبَ بها التراث العربي منذ أربعة عشر قرناً، والتي تتحقق بأجلى صورها في قراءة القرآن الكريم.

وسوف نحاول في هذا المبحث تتبع مظاهر التطور في أصوات الفصحى، ونعرض في المبحث اللاحق صوراً من تطور أصوات العربية في اللهجات الدارجة إن شاء الله.

وإذا نظرنا في وصف علماء العربية لأصوات الفصحى، نجد خلافاً بين طريقة وصفهم لعدد من الأصوات وطريقة وصف المحدثين لها، ويرجع ذلك الخلاف إلى

---

(١) فندريس: «اللغة» ص٤١٩.

(٢) ينظر: حسام النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص١٤.

أحد أمرين[١].

أولهما: أن نطق العربية الفصحى أصابه التطور، فاختلف نطق العربية في زماننا على مستوى النطق الفصيح عنه في زمان أولئك العلماء، الذين وصفوا النطق الذي سمعوه في زمانهم، وأصابوا في هذا الوصف.

والثاني: أن يكون نطق الفصحى في زماننا هو بعينه نطق العرب القدماء، لم يصبه تطور، ولم يحدث فيه تغيير، غير أن القدماء وهموا في وصف هذا النطق.

ولابد من بحث في الظواهر وتحليل النصوص لتحديد أي الأمرين يرجع إليه الخلاف في وصف أصوات العربية الفصحى بين القدماء والمحدثين، وهو ما أحاول القيام به هنا.

وأول من أثار النقاش في هذه المسألة هم المستشرقون، وفي مقدمتهم المستشرق الألماني برجشتراسر (ت١٩٣٣م). في محاضراته عن (التطور النحوي للغة العربية) التي ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م. فقد لاحظ «أن بعض الحروف يختلف نطقه الحالي عنه في الزمان القديم، وهي: ق، ج، ط، ض، ط...»[٢]. وكذلك المستشرق الألماني أرتور شاده في محاضرته عن (علم الأصوات عند سيبويه وعندنا) التي ألقاها في الجمعية الجغرافية الملكية في القاهرة، والتي نشرت في صحيفة الجامعة المصرية في العددين الخامس والسادس سنة ١٩٣١م.

وصارت هذه المسألة قضية معروفة للنقاش في كتابات الأصواتيين العرب، لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب علم الأصوات المكتوبة في العربية. وهم يتناولون بالنقاش مجموعة من أصوات العربية، منها: الضاد، والطاء، والقاف، وبعضهم يضيف إليها الهمزة، والعين، والغين، والخاء، والجيم، وسأقتصر على مناقشة ما يتعلق بالأصوات الثلاثة الأولى، لأنها أكثر الأصوات إثارة للنقاش وحاجة إلى التفسير، أما الأصوات الأخرى فأمرها أسهل، ويترجح عندي أن ما أُثير حولها من نقاش لا يدخل في مجال تطور الأصوات في الفصحى، وإنما هو نوع من الاختلاف في وجهات

---

(١) ينظر: د. رمضان عبد التواب: «المدخل إلى علم اللغة» ص٦٢.

(٢) «التطور النحوي» ص١٦.

النظر في التعبير عن صفات الأصوات التي لا يبدو حصول أي تغيير فيها أو تطور، وسبقت مناقشة جوانب مما يتعلق بها عند الحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها.

أولاً: صوت الضاد:

لعل صوت الضاد من أكثر أصوات العربية إثارة للاهتمام منذ العصور الأولى للبحث اللغوي العربي، وزادت العناية به والنقاش حوله كلما تقدم الزمان، ولا شك في أن وصف سيبويه للضاد هو أساس ذلك النقاش، لأن حديث سيبويه عن أصوات العربية يُعَدُّ أقدم دراسة مفصلة في هذا المجال وصار ما كتبه مقياساً تقاس عليه أصوات العربية في عصورها اللاحقة. وسوف أناقش قضية الضاد في العربية من خلال ما كتبه سيبويه ومن خلال النطق المعاصر لهذا الصوت، مستفيداً من مناقشات القدماء والمحدثين، حتى ننتهي إلى إجابة مقنعة عن السؤال الآتي: هل حدث تطور في صوت الضاد؟

١- الضاد عند سيبويه:

حدد سيبويه مخرج الضاد بقوله: «ومن بين أول حافَّة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»[١]. ويريد سيبويه بأول حافة اللسان حافته من جهة أقصى اللسان لا من جهة طرفه، لأنه ذكر مخارج الحروف مبتدئاً بمخارج الحلق صاعداً إلى مخارج الفم والشفتين. ويشارك الضاد في مخرج الحافة صوت اللام، إلا أن مخرج اللام من أدنى حافة اللسان من جهة طرفه[٢].

أما صفات الضاد التي ذكرها سيبويه فهي: الجهر[٣]، والرخاوة[٤]، والإطباق[٥]،

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نفسه ٤/ ٤٣٤.

(٤) نفسه ٤/ ٤٣٤-٤٢٥.

(٥) نفسه ٤/ ٤٣٦.

والاستعلاء[١]، والاستطالة[٢]. وسبق الحديث عن دلالة هذه الصفات عند سيبويه وعند غيره من دارسي الأصوات.

أما علاقة الضاد بغيره من الأصوات في السلسلة الكلامية فقد وضحها سيبويه في أثناء حديثه عن الإدغام، ويُسْتَخْلَصُ من كلامه أن الأصوات التي تدغم في الضاد سبعة هي: اللام، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء[٣].

ولا يُدْغم الضاد في شيء من الأصوات، قال سيبويه: «ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أُدغم فيها من هذه الحروف»[٤]. وقال ابن يعيش: «الضاد تدغم في مثلها فقط، كقولك: ادْحَضْ ضَرَمَة، ولا تدغم في غيرها، لما فيها من الاستطالة التي يُذْهِبُها الإدغام»[٥].

ويمكن تلخيص ما ذكره سيبويه عن الضاد في النقاط الآتية:

١ - الضاد يتميز بمخرجه، فلا يشاركه فيه غيره.

٢- الضاد عند سيبويه صوت رخو لا ينحبس الهواء في مخرجه، مجهورٌ، مطبق، مستعلٍ، مستطيل.

٣- وكل صوت فيه زيادة صفة لا يدغم في ما هو أنقص منه، وفي الضاد استطالة ليست في شيء من الأصوات الأخرى، فلم يدغم في ما سواه لذلك.

٤- الضاد بهذه الصفات صوت متفرد، ولهذا قال سيبويه: «ولولا الإطباق... لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»[٦].

٥- وتحدث سيبويه عن نطق لهجي للضاد سماه الضاد الضعيفة ومن غير اليسير

---

(١) نفسه ٤/١٢٨-١٣٠.

(٢) نفسه ٤/٤٥٧ و٤٦٥.

(٣) ينظر: «الكتاب» ٤/٤٥٧ و٤٦٥.

(٤) «الكتاب» ٤/٤٦٦.

(٥) «شرح المفصل» ١٠/١٤٠.

(٦) «الكتاب» ٤/٤٣٦.

تصور حقيقة هذا الصوت، يقول سيبويه: «إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه...»[1].

٢- الضاد عند علماء العربية والتجويد بعد سيبويه:

التزم علماء العربية والتجويد بعبارة سيبويه في تحديد مخرج الضاد وفي بيان صفاته، لكن كثيراً منهم أشار إلى صعوبة النطق به، وتحوله إلى أصوات أخرى على ألسنة الناطقين بالعربية.

من ذلك قول مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): «ولابد (للقارىء) من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصِّرُ فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة، لصعوبة من لم يَدْرُب فيه... ومتى فرَّط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال، فيكون مبدِّلاً ومغيِّراً. والضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارىء إخراجها على حقها أتى بغير لفظها، وأخلَّ بقراءته...»[2].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة، لأن إخراجها ظاء تبديل»[3].

وقال ابن الجزري: «واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به.

فمنهم من يجعله ظاءً مطلقاً... وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق...

ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة. لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب.

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٢.

(٢) «الرعاية» ص١٥٨.

(٣) «الموضح» ص١١٤.

ومنهم مَن يخرجها لاماً مفخمة، وهم الزيالع[1] ومن ضاهاهم.

واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم»[2].

ومن مظاهر اهتمام علماء العربية والتجويد بصوت الضاد أنهم ألَّفوا رسائل في معالجة المشكلة المترتبة على صعوبة نطقه، وهذه الرسائل اتخذت اتجاهين:

الأول: جمع الألفاظ التي تنطق بالضاد والظاء في رسائل تشبه المعجمات الصغيرة، يسهل الرجوع إليها، ومعرفة ما يكتب من تلك الألفاظ بالظاء أو الضاد، وهذا الاتجاه هو الذي استأثر بجهود اللغويين والنحاة. وكانت جهودهم منصبة على التمييز الكتابي للصوتين، من غير تعرض للخصائص النطقية... وذلك مثل رسالة «الفرق بين الظاء والضاد» للصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)، ورسالة محمد بن نشوان الحميري (ت٦١٠هـ)، وغيرهما كثير[3].

الثاني: دراسة الخصائص النطقية لصوت الضاد، والانحرافات التي تلحقه على ألسنة الناطقين، والأصوات التي يختلط بها أو يقترب منها واستأثرت جهود علماء التجويد المتأخرين بهذا الاتجاه، فكتبوا رسائل كثيرة في ذلك، ومن أشهر تلك الرسائل:

١- «غاية المراد في معرفة إخراج الضاد» - لشمس الدين محمد بن أحمد، المشهور بابن النجار، المتوفى سنة ٨٧٠هـ[4].

---

(١) زيلع: جبل من السودان في طرف أرض الحبشة، وهم مسلمون وأرضهم تعرف بالزيلع (ينظر: ياقوت: «معجم البلدان ٢/٩٦٦).

(٢) «التمهيد» ص١٤٠-١٤١.

(٣) أحصى الدكتور حاتم صالح الضامن أكثر من أربعين باباً في موضوع الضاد والظاء، وذلك في مقدمة تحقيقه كتاب «الاعتماد في نظائر الظاء والضاد» لابن مالك، (ينظر: المجمع العلمي العراقي، مج٣١، ج٣، ص٢-٨).

(٤) حققه الدكتور طه محسن، ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٨٨، مج٣٩، ج٢.

٢- «بغية المرتاد لتصحيح الضاد» - لعلي بن غانم المقدسي، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ[١].

٣- «كيفية أداء الضاد» - لمحمد المرعشي المتوفى سنة ١١٥٠[٢].

وتجمع الرسائل الثلاث على تخطئة من ينطق بالضاد ممزوجة بالدال المفخمة أو الطاء، وهي التي سماها ابن غانم المقدسي بالضاد الطائية، يقول ابن النجار: «وبعضهم يخرجها ممزوجة بالدال أو بالطاء المهملة، فيصير لفظها إذا تحقق بالسمع قريباً من لفظ الدال والطاء، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب، ويزعم أن هذا هو الصواب، وهو خطأ محض وتبديل فاحش»[٣].

وقال ابن غانم المقدسي بعد أن ناقش الموضوع وأورد الحجج: «من ينطق بالضاد من مخرجها الخالص، مع تحصيل صفاتها المميزة لها حتى عن الظاء، فهو في أعلى مراتب النطق بها من الفصاحة.

ودونه من ينطق بها من مخرجها مشوبة بالظاء لكن من مخرجها وبينهما نوع فرق.

ودونه من ينطق بها ظاء خالصة، ومن يشمها الذال، ومن يشمها الزاي، ومن يجعلها لاماً مفخمة.

وكذا من ينطق بالضاد طائية فهو من أسفل المراتب النطقية إلى من سبق ذكره»[٤].

ويقول محمد المرعشي: «إن ما شاع في أكثر الأقطار من تلفظ الضاد المعجمة كالطاء المهملة في السمع بسبب إعطائها شدة وإطباقاً كإطباق الطاء، وتفخيماً بالغاً

---

(١) حققه الدكتور محمد عبد الجبار المعيبد، ونشره في مجلة المورد ببغداد سنة ١٩٨٩، مج١٨، ع٢.

(٢) حققه الدكتور حاتم صالح الضامن، ونشره في مجلة مجمع الغة العربية بدمشق سنة ١٩٩٥، مج٧٠، ع٤.

(٣) «غاية المرتاد» (بحث في مجلة) ص٢٦٣.

(٤) «بغية المرتاد» (بحث في مجلة) ص١٣٠.

كتفخيمها خطأ. . .»[١].

ويتضح من أقوال علماء العربية والتجويد السابقة أن صوت الضاد كما وصفه سيبويه لم يعد يجري على ألسنة الناطقين بالعربية والتالين للقرآن، وأنه صار ينطق بصورة متعددة، أشهرها نطقه ظاءً أو قريباً من الظاء، ونطقه دالاً مفخمة، وهو ما أطلقوا عليه الضاد الطائية، وانشغل أولئك العلماء بتحديد أي الصوتين أقرب إلى الصواب وأولى بالاتباع.

٣- الضاد في النطق العربي المعاصر:

يذهب المهتمون بالنطق العربي في العصر الحديث إلى أن الضاد التي وصفها سيبويه بأنها صوت حافيٌّ (جانبي)، رخو، مجهور، مطبق، مستطيلٌ، لم تعد تجري على ألسنة الناطقين بالعربية، وقد حَلَّ محلها أحد صوتين: صوت الظاء، كما ينطقها أهل العراق وبلدان الجزيرة العربية. وصوت الدال المطبقة (أو الطاء المجهورة) كما ينطقها أهل مصر وبلاد الشام[٢].

ولما كان قراء القرآن من المصريين يحتلون في عصرنا موقع الريادة في العالم الإسلامي، سواء في احتراف قراءة القرآن أم في التدريس في معاهد الإقراء، وهم ينطقون الضاد طاء مجهورة، أو دالاً مطبقة، فإن تأثيرهم كان كبيراً في ترسيخ هذا النطق في العالم العربي والإسلامي فصار نطق الضاد شديدة من مخرج الطاء والدال والتاء هو النطق الفصيح الذي يجري على ألسنة قراء القرآن، وقد سبق أن وصفنا هذا الصوت وحددنا مخرجه وصفاته الصوتية في الفصل الخاص بدراسة مخارج الأصوات وصفاتها.

ويبدو أن نطق الضاد كما ينطقها قراء القرآن في مصر والشام خاصة، ومن تابعهم في ذلك النطق من قراء العالم الإسلامي هو النطق الذي يجب أن يحتذى في نطق

---

(١) «كيفية أداء الضاد» (بحث في مجلة) ص٦٤٩-٦٥٠.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٤٨، ويوسف الخليفة أبو بكر: «أصوات القرآن» ص٦٩، وحسام النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٥٠.

العربية الفصحى اليوم[1]، خاصة عندنا في العراق حيث يخلط الناس بين الضاد والظاء، فما دام الرجوع إلى الضاد القديمة غير ممكن، وما دام أكثر قراء القرآن في العالم الإسلامي ينطقون الضاد الطائية، وهم القدوة في النطق الفصيح للعربية، فإن الاجتماع على هذا النطق، وهو يحقق التمييز بين الضاد والظاء، خير سبيل لتوحيد النطق العربي في هذا الصوت الذي لحقه التغيير خلال القرون، وتطور على صورة متعددة في البلدان الناطقة بالعربية.

ثانياً: صوت الطاء:

حدد سيبويه مخرج الطاء مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، مع الدال والتاء[2]، ووصفه بأنه شديد[3]، مجهور[4]، مطبق[5]، وأثار وصفةُ الطاءَ بالجهر مشكلة صوتية، لإجماع المحدثين على أن الطاء في النطق المعاصر صوت مهموس مهموس[6].

وتعامل سيبويه مع صوت الطاء بصفته صوتاً مجهوراً، وكذلك فعل علماء العربية والتجويد من بعده، حيث قال: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»[7]. وقال أيضاً وهو يتحدث عن الإدغام في الأصوات المتقاربة: «وكذلك الطاء مع التاء، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً، لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة»[8].

---

(١) ينظر: حسام النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٣٨.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

(٣) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٤) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٥) «الكتاب» ٤/ ٤٣٦.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٦٢. وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٣٠، وحسام النعيمي: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٣٥.

(٧) «الكتاب» ٤/ ٤٣٦.

(٨) «الكتاب» ٤/ ٤٦٠.

ويُشْبِهُ صوت الطاء عند سيبويه صوت الضاد التي يُؤخذ بها في قراءة القرآن في زماننا، وتجري على ألسنة أكثر أهل مصر والشام. بينما الطاء في النطق المعاصر تقابل مهموس الضاد، فليس بين الضاد الحديثة والطاء المعاصرة من فرق سوى الجهر والهمس، وليس بين هذه الطاء وصوت التاء سوى أن الطاء مطبقة والتاء منفتحة، وإذا أردنا أن نقلد سيبويه في قوله السابق لقلنا: «ولولا الإطباق لصارت الطاء تاء، والضاد دالاً، بحسب النطق المعاصر.

وناقش الأصواتيون العرب هذه القضية محاولين تقديم تفسير لوصف سيبويه صوت الطاء بالجهر، وأشهر الأقوال في هذا المجال ثلاثة، لخصها الدكتور كمال محمد بشر بقوله: «وهناك ثلاثة احتمالات يمكن تقديمها لتفسير ما ذهب إليه هؤلاء اللغويون من وصفهم للطاء بأنها صوت مجهور:

الاحتمال الأول: ليس من البعيد أن يكون هؤلاء العرب قد أخطأوا التقدير، فظنوا أن الطاء مجهورة.

الاحتمال الثاني: لعل تطوراً حدث في نطق ذلك الصوت الذي يُرمز إليه كتابةً بالحرف [ط]، فلعلهم كانوا ينطقونه في القديم بما يشبه الضاد الحالية.

الاحتمال الثالث: لعلهم كانوا يصفون صوتاً يشبه صوت الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن، وهو صوت طاء مشربة بالتهميز...»[(١)].

وذهب الدكتور حسام النعيمي إلى وصف صوت الطاء بالجهر، وكذا القاف والهمزة، عند القدماء، مبني على أساس فهمهم للصوت المجهور والمهموس، فإذا كان المجهور عند المحدثين ما يهتز الوتران الصوتيان عند النطق به، والمهموس عكسه، فإن مفهوم الجهر والهمس عند القدماء ليس مبنياً على نفس الاعتبار بحسب رأيه، ومن ثم فإنه «ليس صحيحاً أن يحاكم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم فيه في لفظة وخالفناهم في معناه»، فضابط الجهر والهمس عند سيبويه - حسب تفسيره - جَرْيُ النَّفَس مع الحرف أو عدمه، وهو يرى لذلك أن

---

(١) «الأصوات» ص١٣٠-١٣١.

الطاء والقاف والهمزة لا ينطبق عليها ضابط الهمس، فهي إذن مجهورة بضابط القدماء[١].

ومع تقديري لعمق التحليل الذي قدمه أستاذنا الدكتور حسام النعيمي لتفسير معنى الجهر والهمس عند سيبويه، فإنه كما يبدو لي استند إلى الشق الغامض من تعريف سيبويه، وهو ترديد الحرف مع جري النفس، وأهمل الشق الاكثر وضوحاً وهو صوت الصدر، وسبق أن رجحت أن مفهوم سيبويه للجهر يتطابق مع تفسير المحدثين، استناداً إلى ما نُقِلَ عنه من وصف الصوت المجهور بأنه ما أشرب صوت الصدر، وهو أثر اهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة.

وإذا صَحَّ ما أرجحه من أن معنى الجهر عند سيبويه يتطابق مع تفسير المحدثين له، وإذا استبعدنا احتمال خطأ سيبويه في وصفه الطاء بالجهر، فإن ذلك يشير إلى حدوث تغيير في صوت الطاء العربية القديمة، وذلك بفقدانها صفة الجهر، وكان سيبويه قد ذكر من بين الحروف الفرعية غير المستحسنة «الطاء التي كالتاء»[٢]، وهذا الصوت يمكن أن يكون مثل الطاء التي ننطقها اليوم، وهي تشارك التاء بالهمس، ويمكن أن يكون أقرب إلى التاء وذلك بفقدان الطاء صفتي الجهر والإطباق.

ولا شك في أن القول بتطور صوت الطاء تقف في طريقه عقبات، وتترتب عليه أمور، فعلى الدارس أن يلاحظ إجماع الناطقين بالعربية اليوم على نطق الطاء مهموسة، ومنهم قراء القرآن الكريم الذين يُرْجَعُ إليهم دائماً في تحقيق صورة النطق الصحيح، وإذا كانت الوقائع تشير إلى حصول تطور في صوت الضاد على نحو لا يقبل الرد، فإن حصول تطور في الطاء يظل احتمالاً أكثر من كونه حقيقة نهائية.

ولعل مما يكمل الحديث عن صوت الطاء في العربية القديمة أن الدارسين المحدثين يشيرون إلى وجود آثار من النطق القديم للطاء في عدد من اللهجات العربية الدارجة اليوم. فذكر المستشرق أرتو شاده... أن سكان جنوب جزيرة العرب

---

(١) ينظر: «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٢٧-٢٨، وعبد العزيز الصيغ: «المصطلح الصوتي» ص١٠٤-١٠٦.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٢.

مثلاً يلفظون الطاء كأنها ضاد المصريين، والقاف كأنها الجيم القاهرية، فيقولون مثلاً: [و ـِ گـ ـَ ع/ ف ـَ و گـ ن ـَ ـَ/ م ـَ ض ـَ ر] يعني: وقع فوقنا مطر. ويقولون: [گـ ـَ ض ـَ ع ت ـُ/ و ـَ ر ـَ گـ ـَ ه] يعني: قطعتُ ورقة[1].

ويبدو أن قول شاده بأن سكان جنوب الجزيرة العربية ينطقون بالطاء ذلك النطق فيه تعميم كبير، فقد سمعت نطق كثير من أهل اليمن وقت إقامتي في حضرموت للتدريس في جامعتها عامي (١٩٩٩- ٢٠٠٠م) ولاحظت أنهم ينطقون بالطاء مهموسة مثل غيرهم من الناطقين بالعربية، غير أن أحد الطلبة شكا إليَّ لثغة في لسانه، وعندما استوضحت منه حقيقة تلك اللثغة، فإذا هي نطقه الطاء ضاداً، وسمعت منه ينطق: (اهدنا الصراط المستقيم): اهدنا الصراض المستقيم! وإذا بهذه اللثغة التي شكا منها هذا الطالب لهجة شائعة في قريته، إحدى قرى صنعاء، غاب عني اسمها الآن.

ويؤيد ذلك ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من نطق أهل اليمن وبعض البدو للطاء في كلمة مثل (مطر وأمطار) كأنما هي (مضر وأمضار)[2]. ويؤيده أيضاً ما ذكره الدكتور حسام النعيمي من أنه سمع، وهو في بغداد، بعض الطلبة في الدراسات العليا من الصومال ينطقون الطاء ذلك النطق، مع ملاحظته أنهم يختلط في نطقهم الطاء والظاء والضاد[3].

ويترجح عندي من هذا العرض ومما تقدمه عند الحديث عن الضاد أن الطاء العربية القديمة كانت مجهورة، وأنها فقدت صفة الجهر في وقت ما، فآلت إلى الطاء المهموسة التي تنطق اليوم، ولكن الطاء القديمة أبت أن تدخل في عداد الأصوات المنقرضة فأخذت مكان الضاد العربية القديمة، التي تشير كل الشواهد إلى زوالها من النطق العربي منذ مدة طويلة، وصارت الطاء القديمة تُنطق مكانها في مصر والشام، وهي التي ينطق بها قراء القرآن في أكثر البلدان، بعد أن كان عدد من العلماء

---

(١) «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا» ص٥٨، وينظر: جان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص٥٠-٥١.

(٢) «الأصوات اللغوية» ص٦٣.

(٣) «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٣٠-٣١.

السابقين يستنكر هذا النطق، على نحو ما نقلنا ذلك من قبل عن ابن النجار، وابن غانم المقدسي، ومحمد المرعشي.

ثالثاً: صوت القاف:

أثار وصف سيبويه لصوت القاف نقاشاً بين الدارسين المحدثين أيضاً، فمخرج القاف عنده «من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى». وجعل مخرج الكاف «من أسفل من موضع القاف من اللسان ومما يليه من الحنك الأعلى»[(١)]. وهو عنده شديد مجهور[(٢)]. وتابع جمهور علماء العربية والتجويد سيبويه في تحديد مخرج القاف وصفاته.

ولاحظ الأصواتيون المحدثون أن القاف كما ينطق بها مجيدو قراءة القرآن الكريم اليوم صوت مهموس[(٣)]. ومن ثم وجب تقديم تفسير مقبول لوصف سيبويه صوت القاف بالجهر، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن سيبويه حين وصف القاف بالجهر فإنه كان يقصد مجهور الكاف الذي يطلق عليه عند الدارسين اليوم الجيم القاهرية. وذهب آخرون إلى أنه أراد صوتاً يشبه صوت الغين، وهو نطق للقاف مسموع اليوم في السودان وبعض أنحاء العراق[(٤)]. وهو صوت مجهور.

وعلى الرغم من شيوع نطق القاف كافاً مجهورة في اللهجات العربية القديمة[(٥)]، والحديثة، إلا أن هناك ما يمنع من حمل وصف سيبويه للقاف بالجهر على هذا الصوت، لأنه كان قد حدد مخرج القاف من نقطة هي أعمق من النقطة التي تخرج منها الكاف، ومن غير المحتمل أن يغيب عن سيبويه أن (الكاف المجهورة) تخرج من موضع الكاف المهموسة نفسه، وهو الذي لاحظ اشتراك عدد من الأصوات في

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٣٣.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٤.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٨٥، وجان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية» ص١٠٧، ويوسف الخليفة أبو بكر: «أصوات القرآن» ص٨٢.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: «الأصوات اللغوية» ص٨٥-٨٦، وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٤١.

(٥) ينظر: أبو حيان: «ارتشاف الضرب» ١/ ٩، وابن خلدون: «المقدمة» ص٥٥٧.

مخرج واحد، ولم يفرق بينها إلا الجهر والهمس، مثل (ع ح - غ خ - د ت - س ز - ث ذ)، لاسيما أنه نَفَى أن يكون القاف يخرج من مخرج الكاف بقوله: «إنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت: قَقْ قَقْ لم تر ذلك مخلاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ بهن»[١].

ويبدو أن حمل كلام سيبويه حين وصف القاف بالجهر على صوت يشبه صوت الغين أبعد من الاحتمال السابق، لأن من غير المعقول أن يغيب عن نظر علماء العربية وعلماء التجويد ذلك القرب الشديد حينئذ بين نطق القاف ونطق الغين، ولو أن سيبويه حين وصف القاف بأنها صوت مجهور أراد صوتاً يشبه الغين لما وصف القاف بأنها صوت شديد، فمن غير المعقول ألا يفطن إلى رخاوة ذلك الصوت، وهو قد وصف الغين والخاء بالرخاوة!

وذهب الدكتور حسام النعيمي إلى «أن الصوت لم يدخله تغيير في الفصيح، فالقاف حرف لهوي شديد، وهو مجهور على وفق ضابط الجهر الذي وضعه القدماء، وهو عدم جريان النفس عند إخفاء الحرف وترديده»[٢]. ويترجح عندي ما سبق أن ذكرته من اتفاق ضابط الجهر عند سيبويه والمحدثين، ومن ثم فإن وصف سيبويه للقاف بالجهر لا يزال ينتظر تفسيراً مقنعاً.

وإذا كان ما ذكرته لا يقدِّم تفسيراً مقبولاً لوصف سيبويه للقاف بالجهر، فإنه يترجح عندي أن سيبويه وَهَمَ في ذلك الوصف، لأني أجد كلام سيبويه ينطبق تماماً على القاف التي يقرأ بها القراء، وينطقها الفصحاء من أهل زماننا، وهي مهموسة في قول جميع الدارسين المحدثين. ويمكن أن نجد تفسيراً لوقوع سيبويه بمثل هذا الوهم، وهو الذي أصاب في معظم ما ذكره عن أصوات العربية، في أمرين:

الأول: ما في صوت القاف من ضخامة ونصاعة وقوة[٣] تجعل كثيراً من المبتدئين

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٤٨٠.

(٢) «أصوات العربية بين التحول والثبات» ص٢٩.

(٣) ينظر: الخليل: «العين» ١/ ٥٣.

بدراسة الأصوات في زماننا يتوهمون كونه مجهوراً[1].

الثاني: صعوبة أو استحالة نطق صوت شديد مجهور من مخرج القاف. على نحو ما يمكن مع صوت الكاف[2].

أقول: فلعل اجتماع هذين الأمرين أوقعا سيبويه - رحمه الله - في ذلك الوهم، وسار من جاء بعده من العلماء في إثره في عد صوت القاف مجهوراً، حتى تنبه المحدثون إلى حقيقة الأمر، وذهبتْ بهم الظنون مذاهب شتى في تفسير ما ذهب إليه سيبويه، ولا يزال هذا الأمر يحتمل الاجتهاد، فإذا كنا نجد اجتماع كلمة الدارسين على أن تطوراً حصل في نطق الضاد القديمة، وترجيحهم حصول مثل ذلك التطور في نطق الطاء، فإن الأمر في القاف يظل معلقاً لتعارض الأدلة، وعدم ظهور ما يرجح أحد الاحتمالات على نحو قوي، اللهم إلا القول باحتمال وقوع سيبويه في التوهم، والله أعلم.

☆ ☆ ☆

والآن وبعد هذه النظرة السريعة والموجزة في ماضي أصوات العربية وحاضرها يظهر للدارس أن قانون التطور اللغوي قد أصاب أصوات العربية الفصحى في أضيق الحدود، فلم يتأكد حصول مثل ذلك التطور إلا في صوت الضاد، وما ذلك إلا بفضل الارتباط الوثيق الذي ربط العربية بالقرآن الكريم وقراءته، فجعل عامل المحافظة أقوى من عامل التغير، ولكن ذلك لا يُعْفِي حُرَّاس هذه اللغة ومحبيها من اليقظة الدائمة، والعمل الجاد والمتواصل، حتى لا نفاجأ بحصول تطور آخر في أحد أصواتها، يصعب حينذاك تداركه[3].

---

(١) توهم ذلك بعض الباحثين أيضاً: ينظر: علي مزهر الياسري «أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة» ص٢٢٤.

(٢) ينظر: كتابي: «الدراسات الصوتية» ص٢٥٤-٢٥٦.

(٣) ما يشار حول تحديد مخرج الغين والخاء، وحول طبيعة صوت الجيم، لا يدخل في نظري في باب التطور الصوتي، وإنما هو من باب الاختلاف في التعبير عن الحقيقة الواحدة. وسبق أن ناقشت ما يتعلق بهذه الأصوات في فصل مخارج الأصوات وصفاتها، ويمكن الرجوع إليه. =

= أما وصف سيبويه والعلماء اللاحقون له للهمزة بالجهر فإن هذه المسألة أخف، لأن الدارسين المحدثين يوافقون علماء العربية في تحديد مخرج الهمزة، ويختلفون معهم في وصفها بالجهر، فمنهم من يقول: إنها مهموسة، ومنهم من يقول: إنها صوت لا مجهور ولا مهموس، ويبدو أن سيبويه وعلماء العربية لم يتمكنوا من نطق الهمزة معزولة عن الحركات ومن ثم ذهبوا إلى أنها مجهورة (ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص١٤٢).

المبحث الثالث

مظاهر التطور الصوتي في اللهجات العربية

(دراسة في مثال واحد)

إن تناول التطور الصوتي في اللهجات العربية أوسع من أن يُحاط به في كتاب واحد، كما أن مباحثه ومفرداته أكبر من أن يُلمَّ بها دارس واحد، وهو موضوع لم تكتمل أدواته للباحثين، لأنه يقتضي دراسة وصفية للهجات العربية القديمة والحديثة، وهو ما لا يتوافر منه بأيدي الباحثين إلا الشيء القليل، وذلك لاستئثار دراسة أصوات الفصحى بجهود علماء العربية والتجويد، وانصراف أكثر الباحثين المحدثين عن الدخول فيه لصعوبته ولقلة جدواه في نظر الكثيرين.

وسوف أحاول في هذا المبحث تناول مجموعة صوتية واحدة وملاحظة اتجاهات تطورها في اللهجات العربية القديمة والحديثة، بقدر ما يتيسر لي من معلومات، وأحسب أن مثل هذه الدراسة يمكن أن تحقق أكثر من هدف، وفي مقدمتها:

١- كشف اتجاهات التطور الصوتي الخاصة بأصوات العربية، وهو أمر يمكن أن يساعد في تفسير بعض الظواهر الصوتية الخاصة بالعربية الفصحى، وفي تجنب الظواهر النطقية المنحرفة في مستويات النطق الفصيح.

٢- تأكيد ضرورة التمسك بالنطق الفصيح لأصوات العربية، لأن الانجرار وراء صور النطق اللهجي لكثير من أصوات العربية قد يؤدي إلى انفراط العقد الذي يجمعُ الأمة ويُوحِّدُها.

وهناك مجموعتان صوتيتان يمكن أن تكونا موضوعاً للدراسة التي نريد إجراءها في هذا المبحث، كل منهما قد تطورت وابتعدت عن أصوات الفصحى، وهما مجموعة الأصوات الأسنانية، أعني مجموعة (ث ذ ظ)، ومجموعة أصوات أقصى اللسان ووسطه، خاصة مجموعة (ق ك ج)، وسوف أختار هذه المجموعة لتكون موضوعاً

للدراسة، لأن المجموعة الأولى لا تمثل مشكلة صوتية في بلادنا[1]، فالناس ينطقونها نطقاً يطابق النطق الفصيح، بينما تعددت صور نطق أصوات المجموعة الثانية، مما يتيح مادة وفيرة في متناول يد الدارس.

أولاً: القاف والكاف والجيم في اللهجات العربية القديمة:

لم يشر سيبويه إلى شيء من أصوات القاف الفرعية، لكنه أشار إلى أصوات متفرعة عن الكاف والجيم، فذكر في الحروف الفرعية المستحسنة «الشين التي كالجيم»، وذكر في الحروف الفرعية غير المستحسنة «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين»[2].

ووضَّح السيرافي ما أراده سيبويه بهذه الحروف، ومثَّل لها، وذلك حيث قال: «فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وقد خبَّرنا أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في جمل: كمل[3]، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد، يقول بعضهم: «كَمَلٌ وركُلٌ، في جَمَل ورَجُل[4]. وهي عند أهل المعرفة منهم معيبة مرذولة.

والجيم التي كالكاف، هي كذلك، وهما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم، وأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما.

والجيم التي كالشين، ويكثر ذلك في الجيم إذا سكنت وبعدها دال أو تاء، نحو: اجتمعوا والأجْدَر، يقولون فيه: اشتمعوا والأشدر، فيقربون الجيم من الشين... وذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الخمسة والثلاثين حرفاً، وذلك عنده من الكثير المستحسن، وذكر الجيم كالشين في تتمة الاثنين والأربعين حرفاً، وذلك عنده مما لا يستحسن، والفرق بينهما أن الشين التي كالجيم في نحو الأشدق إنما قربت فيه الشين من الجيم بسبب الدال...»[5].

---

(١) أعني العراق عامة، ومنطقة تكريت خاصة.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٤٣٢.

(٣) ينظر: «الجمهرة» ١/ ٥.

(٤) هذا في زمن السيرافي، ولا أثر له اليوم في نطق أهل بغداد.

(٥) «شرح كتاب سيبويه» ٦/ ٤٤٨-٤٤٩.

ويمكن أن نقسّم الأصوات الفرعية التي ذكرها سيبويه ووضحها السيرافي قسمين:

الأول: أصوات لهجية، أي أنها تمثل نطقاً لهجياً، وذلك مثل الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف في مثل ركل وكمل، مع ملاحظة أن الصوت في هاتين الكلمتين أصله الجيم.

وهذا الصوت هو مجهور الكاف، وهو الذي يسميه كثير من الدارسين بالجيم القاهرية، لغلبته على الجيم التي ينطقها أهل القاهرة.

الثاني: أصوات ناتجة عن نوع من المماثلة سماها سيبويه بالمضارعة والتقريب، فالشين في (الأشدق) قد يلحقها الجهر بسبب مجاورتها الدال فتقرب من الجيم بسبب ذلك. والجيم في (اجْتَمَعُوا) قد يلحقها الهمس فتقرب من الشين، وتصير صوتاً هو المقابل المهموس للجيم، والذي رمزنا له بالرمز (چ).

ويبدو لي أن الجيم المنطوق به في كلمة (الأجدر) حين يكون بين الجيم والشين، لا يتطابق مع الجيم في (اجتمعوا)، لأن الأول يجاور صوت الدال وهذا لا يؤدي إلى سلب الجهر من الجيم، بينما الثاني يجاور التاء مما يؤدي إلى سلب الجهر منه، ويترجح عندي أن الجيم في الأجدر إذا لحقه التغيير فإنه يتحول إلى شين مجهورة، على نحو ما يُسْمَعُ في (الأشدق).

وخلاصة ذلك أن سيبويه أشار إلى ثلاثة أصوات هي:

١- كاف مجهورة، قد تسمى الجيم القاهرية، ورمزنا لها بالرمز (گـ).

٢- جيم مهموسة، ورمزنا لها بالرمز (چ).

٣- شين مجهورة، وهي التي تعرف بالجيم الشامية ورمزنا لها (ژ).

وأشار اللغويون بعد سيبويه إلى نطق لهجي للقاف، قال ابن دريد: «فأما تميم فإنهم يُلحقون القاف بالكاف، فتغلظ جداً، فيقولون: الگوم، يريدون: القوم، فتكون القاف بين الكاف والقاف، وهذه لغة معروفة في بني تميم، قال الشاعر:

ولا أَكُـولُ لِكِـدرِ الكَـوْمِ كَـدْ نضجـت ولا أَكُـولُ لبــابِ الــدار مكْفُــولُ»[١]

وقال السيرافي: «ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف»[٢].

ويبدو من عدد من النصوص أن هذا النطق لصوت القاف قد شاع في كثير من البيئات العربية، حتى ظن البعض أنه يمثل النطق الصحيح لهذا الصوت، فقال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في «شرح المفصل»: «وبقي حرف لم يتعرض له، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به، وهي القاف التي كالكاف، كما يتكلم بها أكثر العرب اليوم، حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها، حتى توهم أنهم كذلك يقرؤون بها. والظاهر أنها في كلامهم، وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم، وأن القرآن لم يُقرأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله الأثبات متواتراً، ولو كانت تلك قرىء بها لنُقِلَت كما نُقِلَ غيرها، ولمَّا لم تُنْقَلْ دَلَّ على أنها لم يُقْرأ بها، أو قرأ مَن لم يُعْتَدَّ بنقلٍ عنه»[٣].

وقال أبو حيان: «وأما القاف المعقودة فقال السيرافي: «رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف، انتهى. وهي الآن غالبة في لسان من يوجد في البوادي من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين، والمنقولة على وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن»[٤].

وأشار إلى ذلك النطق أيضاً ابن خلدون بقوله: «ومما وَقَعَ في لغة هذا الجيل العربي لهذا العهد، حيث كانوا من الأقطار، شأنهم في النطق بالقاف، فإنهم لا ينطقون بها من مخرج القاف عند أهل الأمصار، كما هو مذكور في كتب العربية... بل يجيئون بها متوسطة بين الكاف والقاف...»[٥].

---

(١) «الجمهرة» ١/ ٥، وينظر: ابن فارس: «الصاحبي» ص٣٦، وعبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ص٨٥.

(٢) «شرح كتاب سيبويه» ٦/ ٤٥١، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: «الموضح» ٨٧.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» ٢/ ٢٨٤، وينظر: القسطلاني: «لطائف الإشارات» ١/ ١٨٥.

(٤) «ارتشاف الضرب» ١/ ٩.

(٥) «المقدمة» ص٥٥٧.

ويتضح من هذه النصوص أن للقاف نطقين: أحدهما: يمثل النطق الفصيح، وهو الذي سمَّاه أبو حيان بالقاف الخالصة، وهي التي وصفها سيبويه ولا نزال نسمعها من قراء القرآن الكريم، ومن مثقفي عصرنا الذين يحرصون على تمثل النطق الفصيح في كلامهم.

والثاني: نطق لهجي، وهو نطق القاف كافاً مجهورة، وسمى أبو حيان هذا الصوت بالقاف المعقودة، وهو يتطابق مع صوت الكاف الذي بين الجيم والكاف، وصوت الجيم التي كالكاف، الذي مرَّ ذكره، والذي يطلق عليه في زماننا الجيم القاهرية، ولعله هو الذي عناه ابن الجزري بالكاف الصماء[١].

☆ ☆ ☆

وجاءت روايات عن ظواهر من الإبدال اللهجي لصوت القاف والكاف والجيم، فذكر أبو حيان القاف كالكاف، كقولهم في القمح: الكمح[٢]. وذكر الفراء أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قرأ: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ﴿١١﴾﴾ [التكوير]: قُشِطت، بالقاف. قال: «وهما لغتان، والعرب تقول: القافور والكافور، والقَفُّ والكَفُّ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات»[٣].

وذكر ابن السكيت عدداً من الكلمات التي حصل فيها إبدال بين القاف والكاف، منها:

دَقَمَهُ ودَكَمَهُ: أي دفع في صدره.

وعربيٌّ قُحٌّ وكُحٌّ: أي مَحْضٌ خالص.

وقشطتُ عنه جلده وكشطتُ، قال: «وقريش تقول: كُشِطَتْ، وقيس وتميم وأسد تقول: قُشِطت. وفي مصحف عبد الله بن مسعود قُشِطت بالقاف».

وقَحَطَ القَطْرُ وكحطَ.

---

(١) «النشر» ١/ ٢٢١.

(٢) «ارتشاف الضرب» ١٠١.

(٣) «معاني القرآن» ٣/ ٢٤١.

وقهرتُ الرجلُ كهرته، وقرأ بعض بني أسد «فلا تكهر»[١].

ومما يتصل بهذا الموضوع ظاهرة الكَشْكشة[٢]، وهي إبدال كاف المؤنثة شيناً أو إلحاق الشين بها عند الوقف، قال سيبويه: «فأما ناسٌ كثير من تميم وناسٌ من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف... وقوم يُلْحِقُون الشين ليبيِّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان، وذلك قولهم: أَعْطَيْتُكِشْ، وأكْرَمْتُكِشْ، فإذا وصلوا تركوها»[٣].

وهناك شواهد كثيرة على قلب كاف المؤنث شيناً في الوصل كذلك، بل هناك بعض الشواهد التي نرى فيها ظاهرة الكشكشة بقلب الكاف شيناً في غير كاف المؤنث[٤].

ولعل الصوت الذي يخلف كاف المؤنثة هو صوت الجيم المهموسة[٥]، الذي وصفه سيبويه بالجيم التي بين الجيم والشين، والذي رمزنا له بالرمز (چ)، ولا يزال هذا الصوت ينطق مكان الكاف في مناطق كثيرة من العراق، على نحو ما سنشير إليه في الفقرة اللاحقة من هذا المبحث، إن شاء الله.

ومن الظواهر التي تتصل بنطق الجيم في اللهجات العربية القديمة هو إبدالها ياء، فيقال في شجرة: شَيَرة، في لغة بعض العرب، وأكثر منه هو إبدال الياء المشددة، والمخففة أحياناً، جيماً، فيقال في بصريّ بَصْرِجٍّ، وبالعَشِيِّ: بالعَشجِّ، وفي حِجَّتِي: حِجَّتِجْ، وهي الظاهرة التي تعرف بالعجعجة[٦].

ويتضح مما سبق أن الأصوات الثلاثة: القاف والكاف والجيم لحقها كثير من

---

(١) «الإبدال» ص١١٣-١١٤، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٢٧٤.

(٢) ينظر: ابن منظور: «لسان العرب» ٨/ ٢٢٣ (كشش).

(٣) «الكتاب» ٤/ ١٩٩.

(٤) ينظر: رمضان عبد التواب: «فصول في فقه العربية» ص١٢٢-١٢٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ص١٢٦-١٢٧.

(٦) ينظر: ابن السكيت: «الإبدال» ص٩٥، وابن جني: «سر صناعة الإعراب» ١/ ١٩٢، ورمضان عبد التواب: «فصول في فقه العربية» ص١١٠-١١٥.

التغيير في اللهجات العربية القديمة، وبعض صور ذلك التغيير يمثل نطقاً لهجياً لبعض العرب، وبعضه يمثل ظواهر سياقية ناتجة عن ميل الأصوات إلى التماثل في بعض المواقع. وهذه الظواهر بنوعيها سوف نجد آثارها في اللهجات العربية المعاصرة في صور وأشكال مختلفة. ويمكن تلخيص التغييرات التي أصابت الأصوات الثلاثة في النطق العربي القديم بما يأتي:

الصوت في الفصحى	الصوت في اللهجات القديمة
ق	(١) گـ
	(٢) ك
ك	(١) چ
	(٢)ش
ج	(١) گـ
	(٢) ي

وهناك ملاحظة نقلها أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت في حدود ٥٠٠هـ) عن أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت٤٥٤هـ) حول نطق القاف، يمكن أن نفسِّرَ شكلاً من أشكال نطق القاف في اللهجات العربية الدارجة اليوم، وهي قوله[١]: «ينبغي لقارىء القرآن... أن يحترز من... إخراج الحرف بلفظ مقاربه مما جاء في بعض اللغات المتعسفة: كالجيم التي كالشين، وبالعكس... والقاف كالغين، وبالعكس». وقول الرازي: القاف كالغين يشير إلى أن من العرب من ينطق القاف غيناً في زمانه، ومنهم من ينطق الغين قافاً، وهو عين ما يجري على ألسنة بعض الناطقين بالعربية اليوم.

(١) «الإيضاح» ٦٩و.

ثانياً: القاف والكاف والجيم في اللهجات العربية المعاصرة:

يبدو هذا العنوان أوسع مما أريد أن أتحدَّث عنه هنا، فليس متيسراً لي الآن الحديث عن هذه الأصوات الثلاثة في اللهجات العربية الدارجة كلها، ولا حتى تلك اللهجات في العراق، وإنما سأقتصر على وصف نطق الأصوات الثلاثة في منطقة محدَّدة، هي مدينة تكريت وما حولها، وهي المنطقة التي أعيش فيها وأسمع نطق أهلها، وأستخدم إحدى لهجاتها.

وسأجعل الحديث عن صوت القاف أساساً للمناقشة لأنه يجر بشكل متلازم إلى الحديث عن الصوتين الآخرين، لتحول صوت القاف إلى أحدهما في كثير من الكلمات في بعض اللهجات في منطقة تكريت، وينبغي أن أذكِّر القارىء بمجموعة الأصوات التي ستتعامل معها هذه الدراسة حتى لا تلتبس عليه في أثناء المناقشة، وهي:

١- القاف الخالصة [ق] وهي المنطوق بها في اللغة الفصحى، وهي صوت لهوي شديد (انفجاري) مهموس.

٢- القاف المعقودة [گـ]، وهي مجهور الكاف، أو هي الجيم القاهرية، ويسميها بعض الدارسين بالكاف، وهي صوت طبقي شديد (انفجاري) مجهور.

٣- الكاف العربية الفصيحة [ك]، وهي صوت طبقي شديد (انفجاري) مهموس.

٤- الجيم العربية الفصيحة [ج]، وهي صوت غاري شديد (انفجاري) مجهور، ويصفه بعض المحدثين بأنه مركب، على نحو ما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٥- الجيم المهموسة [چ]، وهي الجيم التي كالشين، والتي تظهر في مثل (اجتمعوا) إذا فقدت الجيم جهرها، ويُمثَّلُ لها أحياناً بالصوت الأول في الكلمة الإنجليزية chair، وهذا الصوت غاري شديد (انفجاري)، أو مركب، مهموس.

ويمكن تقسيم اللهجات السائدة في منطقة تكريت إلى مجموعتين: الأولى: لهجة مدينة تكريت الغالبة على أهلها، وتتسم بنطق القاف العربية الخالصة، ويطلق عليها المشتغلون بدراسة اللهجات العربية بأنها من مجموعة (قُلْتُ) بالإضافة إلى خصائص نطقية أخرى.

والثانية: مجموعة لهجات تنتشر في بادية (أوبَرِّية) تكريت والأرياف (القرى) المجاورة أو المقابلة لها، وهي مختلفة الخصائص متباينة في طريقة النطق لكنها تجتمع في نطق القاف معقودة، أي كافاً مجهورة، ويطلق عليها الدارسون مجموعة (گُلِتْ).

تتميز لهجة تكريت بالاحتفاظ بصوت القاف الخالصة الفصيحة، وتشاركها في ذلك مجموعة من المدن العراقية، هي الموصل، وعانة، وهيت[1]، ويمكن أن نضيف إليها مدينة (الدور) في الجنوب الشرقي من تكريت، شرقي دجلة، وهناك امتداد للعوائل التكريتية إلى عدد من المدن الأخرى منها مدينة بيجي، والشرقاط، ومنطقة الكرخ في بغداد.

ويكفي مثالاً لنطق القاف في لهجة تكريت أن نذكر عدداً من الكلمات، مع ملاحظة أن بعضها يتطابق وزنها ونطقها مع الفصحى وبعضها لحقه شيء من التغيير، وإن احتفظ بنطق القاف الفصيحة:

النطق الصحيح	لهجة تكريت
قالَ	قالْ
قُلْتُ	قُلْتُ
قَتَلٌ	قَتِلْ
قِدْر	قِدُغ
سُوق	سيق
وَقْت	وَقِت
نَقَص	نُقُصْ
قاعد	قِيعِد[2].

(١) ينظر: سلمان العاني: «تطور توزيع نطق القاف في العراق» (بحث) ص٨٩.

(٢) قدغ: بقلب الراء غيناً، وسيق، وقيعد بإمالة الواو والألف نحو الياء.

أما مجموعة لهجات (گُلِتْ) في منطقة تكريت فإن نطق القاف يأخذ فيه أشكالاً متعددة، فالأصل فيها هو نطق القاف معقودة (كافاً مجهورة) إلا أن هناك كلمات تطور فيها ذلك النطق إلى أصوات أخرى، كما أن هناك كلمات أخرى تنطق فيها القاف الخالصة.

فمن الكلمات التي تنطق بالگاف:

قَال: گَالْ

قلتُ: گْلِتْ

قَمَر: گُمَرْ

بَقَر: بْگَرْ

أزرق: أزْرَگْ

مُشتاق: مِشْتَاگ

ويمكن أن تطول القائمة إلى عشرات الكلمات المماثلة، لكني لست هنا بصدد الإحصاء وإنما أريد الوقوف عند الاتجاهات. وإذا كانت لهجة تكريت قد حافظت على صوت القاف الفصيح خالصاً، فإن مجموعة اللهجات المجاورة لتكريت قد تطوَّر فيها صوت القاف بحسب قانون الصوت الحنكي تطوراً كبيراً، وخلاصة هذا القانون أن أصوات أقصى الحنك (الأصوات الطبقية) مثل الكاف ومجهوره (الجيم القاهرية) تميل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية (الغارية)، حين تليها في النطق حركة أمامية كالكسرة، لأن هذه الحركة تجتذب أصوات أقصى الحنك إلى الأمام قليلاً فتنقلب إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك، فتتحول الگاف إلى صوت الجيم الفصيحة وتتحول الكاف إلى الجيم المهموسة[1]. مثال ما تحولت فيه القاف جيماً:

---

(١) ينظر: رمضان عبد التواب: «التطور اللغوي» ص٩٢.

النطق الفصيح	النطق اللهجي
قاعِد	جاعِد
شرْقِيٌّ	شَرْجِي
قِدْر	جِدِر
قَرِيب	جِرِيب
ثَقيل	ثِجيلْ
قَدَم	جِدَم
قَرْن	جَرِنْ

ولا شك في أن الجيم هذه تطورت عن القاف المعقودة، وليس عن القاف الفصحى، وإنما ذكرت النطق الفصيح حتى يدرك القارىء معاني الكلمات التي جاءت بالجيم، والدليل على ذلك أن هذه الجيم تعود إلى القاف المعقودة إذا زالت عن مجاورة الكسرة، مثل:

قَعَد: گَعَد

قُدُور: إگْدور

ثُقْل: ثُگُل

قُرُون: إگْرون

ولدينا أربع كلمات تحوَّلت فيها القاف إلى كاف خالصة[1]، وذلك بتحولها أولاً إلى قاف معقودة (كاف مجهورة) لكنها جاورت صوتاً مهموساً مما أدى إلى تحولها إلى كاف مهموسة، وهي:

---

(١) ينظر: سلمان العاني: «تطور توزيع نطق القاف في العراق» ص٩٦.

النطق الفصيح	النطق المتوقع	النطق الفعلي
وَقْت	وَگِتْ	وَكِتْ
قَتْل	گتْل	كَتِل
وَقح	وَگِح	وَكِح
قَفَخ[1]	گفخ	كُفَخ

وحين يعمل قانون الصوت الحنكي فإنه يؤدي إلى تحول الكاف إلى جيم مهموسة في كلمة (كَتِل) خاصة، فتتحول إلى (جَتِل) ولم تتحول الكاف في الكلمات الأخرى، وإذا زالت الكسرة عن الكاف لم يلحقها التغيير، ولهذا يقال في: أَقْتُلُكَ قَتْلا: أَكُتْلَكْ جَتِل، فتتحول الثانية ولا تتحول الأولى.

ولا يتوقف تحول الكاف في لهجات قرى تكريت على ما كان أصله القاف، ولا ما كان مكسوراً فقط، فيكثر في هذه اللهجات قلب الكاف جيماً مهموسة، وإن كان ذلك يحدث مع الكسرة بشكل أكبر، ومن أمثلة ذلك:

النطق الفصيح	النطق اللهجي
كَبِير	چِبِيرْ
كَثِير	چِثِيرْ
كَبْش	چَبِشْ
كَتِف	چَتِفْ
كَذِب	چِذِب
كَسَل	چِسَلْ

(١) قفخت الرجل: إذا ضربته بالعصا على رأسه (ينظر: ابن منظور: «لسان العرب» ٤/١٧).

كَلْب				جَلِبْ

كانَ				جَانْ.

ولا شك في أن هناك حالة لغوية جديدة في منطقة تكريت، كما هي في المناطق العراقية الأخرى، ناتجة عن هجرة سكان القرى والبوادي إلى المدن، وعن انتشار التعليم، ووسائل الإعلام، فأدى ذلك كله إلى تقارب لغوي، كما أدى إلى تسامي النطق اللهجي نحو النطق الفصيح، لكن ذلك لن يؤدي في يوم ما إلى توحد لغوي مطلق، فوجود لغة أدبية ولهجات محلية ظاهرة لغوية إنسانية، ومن هنا تنبع أهمية العربية الفصحى في جمع الناطقين بالعربية، وإنقاذهم من التشتت والتفرق بسبب التنوع اللهجي الهائل في البلاد العربية.

وشاعت في معظم اللهجات في منطقة تكريت، كما في المناطق الأخرى كلمات تنطق بالقاف الفصيحة، بسبب انحدارها من الكلمات الحضارية التي يُقتبسُ نطقها من النطق الفصيح ومن تلك الكلمات:

بطاقة - حَقِل - أخلاق - قطار - سباق - طريق - فقير - قدوة - اقتصاد - قاضي - قلم - قناعة - قياس... إلخ.

وإلى جانب الأشكال السابقة لنطق القاف في منطقة تكريت نجد من ينطق القاف غيناً، في بعض المناطق الريفية، والبوادي النائية، وخاصة في الكلمات المنحدرة عن الفصحى التي تنطق قافاً خالصة في كثير من المناطق، مثل:

قِطار - غَطَار

قضية - غَضِيَّة

قانون - غانون

مع ملاحظة أن من ينطق القاف غيناً لا يفعل ذلك في جميع القافات، وأنه ينطق في مقابل ذلك الغين قافاً في عدد من الكلمات، مثل(١):

---

(١) ينظر: سلمان العاني: «تطور توزيع القاف في العراق» ص٩٥.

غَريب - قَريب

غازي - قازي

غُبْشَه - قُبشة[1].

ويمكن من خلال العرض السابق تلخيص أشكال تطور القاف في منطقة تكريت بما يأتي:

ق ← (١) گـ ← (١) ك ← چ

(٢) غ (٢) ج

وإذا أضفنا إلى هذه الأشكال نطق القاف همزة عند أهل القاهرة وبيروت ومن جاراهم، ظهر لنا مقدار ما أصاب هذا الصوت من تطور، يكاد يفوق تطور أي صوت آخر من أصوات العربية، وقد يقاربه تطور الجيم، فلدينا: الجيم الفصحى، والجيم القاهرية، والجيم الشامية، والجيم الدالية (في صعيد مصر) والجيم اليائية (في جنوب العراق ودول الخليج). أما الكاف فلها صورة لهجية واحدة، هي الجيم المهموسة (چ).

---

(١) ينظر: سلمان العاني: «تطور توزيع القاف في العراق» ص٩٥.

خاتمة

أولاً: أهمية علم الأصوات في الدراسات اللغوية:

قد يتساءل بعض الناظرين في هذا الكتاب من المهتمين باللغة العربية وتدريسها عن القيمة العلمية لموضوعه، والجدوى المتحققة من مباحثه، لاسيما أنهم قد درسوا في أقسام اللغة العربية في كليات التربية والآداب علوم اللغة العربية، ولم يدرسوا فيها علم الأصوات، وقد يُلمون ببعض مباحث هذا العلم في مرحلة الدراسات العليا، وقد هيأ لهذا الوضع البائس لعلم الأصوات في جامعاتنا ما يرون من اكتساب متعلم اللغة لأصواتها في السنين الأولى من عمره، وكأن غاية هذا العلم هو إجادة النطق بأصوات اللغة فقط، فلماذا يُحَمَّل المتعلم أعباء معرفة مباحث علم الأصوات - في نظر هؤلاء - إذا كانت ثمرته يمكن تناولها عن طريق أسهل وأقصر؟

وقد أَوْلى المؤلفون في علم الأصوات عناية كبيرة لبيان أهمية علم الأصوات في الدراسات اللغوية والجوانب التطبيقية لمباحث هذا العلم، حتى قالوا: إنه «من الصعب أن تكون لغوياً دون أن تكون لديك معرفة متينة في علم الأصوات»[1]. لأن «أي دراسة تفصيلية للغةٍ ما تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية، أو لعناصرها التكوينية، وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية»[2].

ولا شك في أن أهمية علم الأصوات في دراسة اللغة العربية وعلومها لا تقل عنها في دراسة اللغات الأخرى، وتراثنا اللغوي زاخر بمباحث هذا العلم منذ العصور الأولى للتأليف اللغوي، وزادت مكانة هذا العلم بعد أن جمع موضوعاته علماء القراءة القرآنية في كتب علم التجويد، ولا شك في «أن هذا العلم حين يخدم كتاب الله يقتضينا أن نُعْنى به أشد عناية، وأن نتعمق في أصوله ودقائقه، وأن نوسع في

(١) مالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٦٨.

(٢) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٤٧.

ميادينه بحيث يشمل كل العلوم اللسانية، حتى تظل عربيتنا سليمة صحيحة، إذ في صحتها صحة أداء القرآن وسلامته»[١].

ويشير الدارسون إلى عدد من الأمور التي تظهر من خلالها فائدة علم الأصوات، أهمها[٢]:

١- **تعليم اللغة**: فمتعلم اللغة القومية أو الأجنبية ينتفع كثيراً من معرفته المبادىء الأساسية لعلم الأصوات، ولا شك في أن مُعَلّمَ اللغة أكثر حاجة إلى ذلك ليتمكن من إبراز دقائق النطق لمن نتعلم اللغة على يديه. وكل واحد منا لمس ذلك في مراحل تعلمه، فحين كنا تتعلم اللغة الإنجليزية في مراحل التعليم الأساسي كنا نحتار في إدراك الفرق بين صوتي (b.p) وصوتي (F, V)، لأننا كنا نجهل تماماً مبادىء علم الأصوات، وما كان معلمونا ينبهوننا إليها، وهذا مثال من أمثلة كثيرة لما يمكن أن يقدمه علم الأصوات لمتعلم اللغة الأجنبية.

وكذلك الأمر في تعلم اللغة القومية أي اللغة الأدبية المشتركة، فطلبتنا محرومون من معرفة شيء عن الجانب الصوتي من لغتهم، ولذلك قد تَعْلَقُ بأذهانهم تصورات مخطوءة عن أصوات اللغة، فالنظام الكتابي العربي يوحي بوجود علاقة ما بين (ع - غ) و(ح - خ) و(د - ذ) و(ر - ز) بسبب التشابه في الرسم، بينما العلاقة الصوتية تكون بين (ع - ح) و(د - ت)... إلخ. إضافة إلى أمور أخرى كثيرة تتعلق بإدراك حقيقة الأصوات وكيفية النطق بها.

٢- **دراسة اللغة**: اللغة قبل كل شيء أصوات تنتظم في كلمات وجمل، وتتوقف معرفة النظام الصرفي والنحوي للغة معرفة دقيقة على معرفة نظامها الصوتي، ولدينا أمثلة كثيرة لما يمكن أن يتحقق من مراعاة الحقائق الصوتية عند بحث القضايا الصرفية والنحوية للغة العربية[٣].

---

(١) كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٢٠.

(٢) ينظر عن هذا الموضوع: إبراهيم أنيس، «الأصوات اللغوية» ص٢٥٩. وكمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢١٦. وأحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٢٤٧، ومالمبرك: «علم الأصوات» ص٢٦٧. ومحمد صالح بن عمر: «الثورة التكنولوجية واللغة» ص٥٥.

(٣) ينظر: كمال محمد بشر: «الأصوات» ص٢٣٩.

٣- **تعليم الصم والبكم النطق، ومعالجة عيوب النطق:** فقد صار من التخصصات العلمية المتطورة استخدام حقائق علم الأصوات في تعليم الذين حرموا من حواسهم التي تمكنهم من اكتساب اللغة بصورة طبيعية، أو أن تلك الحواس لم تمكنهم من أخذ اللغة بصورة صحيحة، فظهرت في نطقهم عيوب تشوِّه أداءَهم اللغوي، وقد تُسَبِّبُ لهم حرجاً اجتماعياً ينعكس على وضعهم النفسي أو تصرفاتهم تجاه الآخرين.

٤- **تصنيع أجهزة الاتصالات الحديثة:** تَدْخلُ حقائق علم الأصوات اللغوية في اعتبارات المصنعين لأجهزة الاتصالات والأجهزة الصوتية المختلفة، لأن هذه الأجهزة مصنعة خصيصاً للتعامل مع الصوت البشري، ومع أجهزة استقبال هذا الصوت لدى الإنسان «ولهذا لا نعجب إذا علمنا أن الأصواتيين ومهندسي الصوت والاتصال يبذلون الآن جهوداً مشتركة لحل مشكلات اللغة وبعض مهندسي الصوت والاتصال يبذلون جهوداً مشتركة لحل مشكلات اللغة المتكلمة، والاهتمام بتحسين وسائل الاتصال، وطرق تسجيل الصوت، وإعادة إنتاجه»[١].

٥- هذه بعض الأمور التي تدعونا إلى الاهتمام بعلم الأصوات، وهناك قضايا أخرى يشير إليها الدارسون، مثل: علاقة علم الأصوات بوضع أبجديات (نظم كتابية) للغات، وعلاقة علم الأصوات بفن الأداء والإلقاء الصوتي.

٦- وأختم هذا الكتاب، والحديث عن الأمور التي تدعونا إلى الاهتمام بهذا العلم وإفساح المجال له ليحتل مكانه بين علوم العربية التي تُدَرَّسُ للمتخصصين باللغة العربية وتدريسها في أقسام اللغة العربية في كليات التربية والآداب، بعرض أمثلة لما يمكن أن يقع فيه من يفتقد المعرفة بمبادىء هذا العلم من أخطاء وأوهام في التعامل مع نصوص اللغة في أثناء التحقيق أو البحث، مما وقفت عليه في فترات سابقة.

المثال الأول: قرأت في كتاب «الرعاية» لمكي قوله: «وكذلك يجب أن يُتَحَفَّظَ بإخراج الزاي التي بعد الجيم الساكنة فيما ذكرنا، لئلا تقرب من (الشين)، لأن (الشين) بالجيم أشبه وأليق من الزاي بعد الجيم، لأن (الشين) حرف مهموس، فهو أضعف من الجيم وأقل كلفة على اللسان، وهي مؤاخية للزاي في الصفير فيتأتى أن

---

(١) أحمد مختار عمر: «دراسة الصوت اللغوي» ص٣٥٢.

تخلف الزاي»[١].

وقد وضعتُ كلمة (الشين) الواردة في النص ثلاث مرات بين قوسين، لتنبيه القارىء إلى ما حصل فيها من تصحيف، فالصواب هو (السين) في المواضع الثلاثة، لأن الكلام على كلمات مثل (الرجز)، وآخر النص السابق يؤكد ذلك، فعبارة مكي: «وهي مؤاخية للزاي في الصفير» لا تستقيم مع (الشين)، وإنما تستقيم مع (السين) فقط. أضف إلى ذلك أن مكياً قال في موضع آخر من الكتاب: «وإذا كانت الزاي بعد الجيم بُيِّنَتِ الجيمُ، لئلا يقرب لفظ الزاي من السين أيضاً، وقد ذكرنا هذا في باب الجيم بأبين من هذا، نحو (رجزاً)، و(الرجز) وشبهه»[٢].

المثال الثاني: قرأت في كتاب «معاني القرآن» للأخفش، وهو يتحدث عن الإدغام في ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة] قوله: «ومثله (يَذَّكرون) و(تَذَّكرون) و(أفلم يدَّبروا القول)، ومثله في القرآن كثير، وإنما هو (يَتَدَبَّرُون) فأدغمت التاء في (الدال)، لأن التاء قريبة المخرج من (الدال)، مخرج (الدال) بطرف اللسان وأطراف الثنيتين، ومخرج التاء بطرف اللسان وأصول الثنيتين، فكل ما قرب مخرجه فافعل به هذا»[٣].

إن كلمة (الدال) الواردة في النص ثلاث مرات، والتي وضعتها بين قوسين يجب أن تكون (الذال) المعجمة، كما أن كلمة (يتدبرون) يجب أن تكون (يتذكرون)، لأن قول الأخفش: «مخرج (الدال) بطرف اللسان وأطراف الثنيتين» ينطبق على الذال وليس على الدال، لأن الدال من مخرج التاء، ولا معنى حينئذ للحديث عن تقارب المخارج، ومن ثم يجب أن تكون كلمة (يتدبرون): يتذكرون حتى يتسق كلام المؤلف، لاسيما أن الحديث عن الإدغام في (يذّكرون) وليس (يدَّبرون).

المثال الثالث: «وقرأت في كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب قوله: «وأما المجهورة الرخوة، ونعني بالرخوة ههنا ما ليس بالشديدة، فهو ما وُجِدَ فيما عدا «ستشحثك خصفه»، وفيما عدا «أجدْت طبقك» وهي: **الدال**، والزاي،

---

(١) «الرعاية» ص١٥١.

(٢) «الرعاية» ص١٨٣-١٨٤.

(٣) «معاني القرآن» ٢/١٠٦-١٠٧.

والـراء، **والصـاد**، **والطـاء**، والعيـن، والغيـن، والـلام، والميـم، والنـون، والـواو، والياء»[١].

إن الأصوات الثلاثة: الدال والصاد والطاء التي وضعتُ تحتها خطوطاً يجب أن تكون: الذال والضاد والظاء، لأن الحديث عن الأصوات المجهورة الرخوة، والدال مجهور شديد، والصاد مهموس رخو، والطاء مجهور شديد عند علماء العربية، فإن كان هذا من الطابع فإنه خطأ مطبعي شنيع، وإن كان من المحقق فإنه يشير إلى الحاجة إلى المعرفة بمبادىء علم الأصوات.

المثال الرابع: وقرأت في كتاب «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش، وهو يتحدث عن إظهار النون الساكنة والتنوين عند أصوات الحلق الستة: «فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء، ثم الحاء، ثم العين. وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين.

وقال ابن مجاهد: النون والتنوين يُبَيَّنَان عند الهاء والخاء والغين (☆) ضرورة من غير تَعَمُّلٍ.

وحدثنا أبو داود وأبو الحسن، حدثنا أبو عمرو، قال: ويُبَيَّنَان عند الهمزة والعين والحاء بتَعَمُّل»[٢].

وقد أضاف محقق الكتاب هامشاً في موضع النجمة (☆) جاء فيه: (في الأصل «عند الهاء والحاء والعين»، وما أثبته من حاشيته).

والمحقق يكون بذلك قد حذف الصواب وأثبت المصحَّف، وكذلك تصحَّفَ الموضع الثاني الذي نقل فيه قول أبي عمرو الداني، فالصواب في قول أبي عمرو هو: «ويبيَّنان عند الهمزة والغين والخاء بتعمُّلٍ».

ولعل ما حصل من تصحيف في هذا النص يرجع إلى اضطراب النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحقق، وعدم تنبهه إلى القضية التي يتضمنها، وهي قضية قررها

---

(١) «الإيضاح» ٢/ ٤٨٧.

(٢) «الإقناع» ١/ ٢٥٦.

ابن مجاهد[1]، ووضحها الداني بما لا يدع مجالاً للشك في أن الأصوات التي يُتَعَمَّلُ عندهن لبيان النون الساكنة هي: الهمزة والغين والخاء، وأن الأصوات التي لا يتعمل عندهن هي الهاء والعين والحاء[2]. وسبق لي مناقشة هذه القضية بما يغني عن إعادة ذلك هنا[3].

وهذه الأمثلة تؤكد ما ذكرته من أهمية علم الأصوات اللغوية في الدراسات اللغوية العربية، وفي التعامل مع نصوص تراثنا اللغوي، والأمثلة من هذا النوع أكثر من أن تستوعبها هذه العُجَالة، وإنما قصدنا تنبيه القراء إلى دلالة هذه الأمثلة على ما نحن بصدده من بيان أهمية موضوع الكتاب في حياتنا اللغوية وثقافتنا العامة.

ثانياً: أهم معالم الكتاب:

١- يستند تأليف هذا الكتاب إلى قناعة كاملة بضرورة إعادة كتابة علم أصوات العربية لتحقيق هدفين اثنين: الأول إبراز الجوانب المشرقة في التراث الصوتي العربي، التي ظلت مهملة في صفحات الكتب القديمة، لتأخذ مكانها في الدراسات الصوتية العربية المعاصرة.

والهدف الثاني: إزالة الحواجز بين علم أصوات العربية وحقائق علم الأصوات الحديث، حتى تزول الفجوة القائمة بين دراسات المحدثين وجهود علماء السلف في دراسة أصوات العربية.

٢- ناقش الفصل الأول مجموعة من القضايا التاريخية والمنهجية، وانتهت تلك المناقشة إلى تحديد طبيعة نشأة الدراسة الصوتية العربية، تلك النشأة التي تتميز بالأصالة التي فرضتها طبيعة التحول الذي حدث في حياة العرب بعد أن تشرفت لغتهم بنزول القرآن الكريم بها، وتتميز بالعملية التي أنتجها المنهج الوصفي الذي استندت إليه الدراسات الصوتية العربية التي كانت تعتمد على الملاحظة الذاتية المباشرة، وليس على الافتراضات العقلية المحضة.

---

(١) ينظر: السيرافي: «شرح كتاب سيبويه» ٦/ ٥٣٢.

(٢) ينظر: الداني: «التحديد» ص١١١-١١٢.

(٣) ينظر: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ص٤٣٠-٤٣٢.

وانتهت تلك المناقشة أيضاً إلى تحديد ملامح المنهج الذي سارت عليه الدراسة في هذا الكتاب من حيث التركيز على موضوعات علم الأصوات النطقي، والاعتماد على المصطلحات الصوتية العربية، والأخذ برموز الكتابة العربية عند الحاجة إلى الكتابة الصوتية.

٣- وناقش الفصل الثاني موضوع إنتاج الأصوات اللغوية، وما يلزم من وصف يسير لأعضاء آلة النطق، وكيفية إسهام تلك الأعضاء في إنتاج الأصوات، ثم الوقوف عند أسس تصنيف الأصوات، وسبق علماء السلف إلى تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع، وإلى جامدة (صامتة) وذائبة (مصوتة)، ثم تصنيفها بحسب المخارج والصفات.

٤- تناول الفصل الثالث بالدراسة مخارج أصوات العربية وصفاتها، وناقشتُ فيه وجهات نظر علماء السلف في مخارج أصوات العربية، ووجهات نظر الأصواتيين المحدثين، وانتهت تلك المناقشة إلى ترجيح الرأي القائل بأن مخارج أصوات العربية الجامدة اثنا عشر مخرجاً، هي المخارج التي حددها سيبويه بعد جعل أصوات اللام والراء والنون من مخرج واحد، وجعل مخرج الضاد من مخرج الطاء والدال والتاء، وحذف مخرج النون المخفاة.

واتبعتُ في دراسة صفات أصوات العربية منهج المرادي في تقسيم الصفات إلى مُمَيِّزة ومُحَسِّنَة، لأنه يقوم على أسس صوتية محضة، ويُفصح عن فهم صحيح لصفات الأصوات، وهو لا يمنع مع ذلك من الاستفادة مما يقدِّمه علم الأصوات المعاصر من حقائق تتعلق بدراسة الصفات.

وناقشت في هذا الفصل أيضاً موضوع الذوائب (المصوِّتات) واتبعت في ذلك خطة تستند إلى مناقشة الموضوع عند المحدثين أولاً، ثم عرض جهود علماء السلف في دراسة الذوائب بعد ذلك، حتى يتضح للقارىء مقدار ما أنجزه علماء السلف في دراسة هذه الأصوات، ولكي يفهمه في ضوء حقائق علم الأصوات الحديث، لتصحيح الفكرة التي وردت في كتابات بعض الأصواتيين المحدثين من أن علماء السلف لم يُعْنَوْا بالأصوات الذائبة العناية اللائقة بها، وهي فكرة قائمة على استقراء ناقص لجهود علماء السلف في هذا المجال، ولا تَثبتُ بجانب التمحيص العلمي

النزيه.

٥- وتضمن الفصل الرابع دراسة أصوات العربية في السلسلة الكلامية، فقد اعتاد معظم دارسي الأصوات اللغوية الانطلاق من دراسة الجزء إلى الكل أو من المفرد إلى المركب لأن الحدث الكلامي لا يقع على شكل أصوات مفردة، وإنما هو سلسلة متصلة من الأصوات، ويلجأ الدارسون إلى تحليل الكلام إلى أصوات مفردة ودراسة خصائصها الصوتية لأغراض علمية وتعليمية محضة.

ووجدت أن أوْلَى الموضوعات بالبحث في صدر هذا الفصل هو المقطع، لأنه أول مظهر لتتابع الأصوات في السلسلة الكلامية، وتبرز أهميته في دراسة عدد من الموضوعات الصوتية والصرفية خاصة.

وأهم الموضوعات الصوتية الناتجة عن تتابع الأصوات في السلسلة الكلامية هو موضوع المماثلة، وهي ميل الأصوات المتجاورة إلى التماثل، وتقسم إلى مماثلة جزئية، ومماثلة كلية، ولعلماء العربية والتجويد إسهام كبير في استنباط ضوابط المماثلة في العربية، وتوضيح أنواعها، قَصَّرَتْ عنه معظم دراسات المحدثين من الأصواتيين العرب.

ولا شك في أن الكلام الإنساني يتنوع من شخص إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى، ومن موقف لغوي أو أسلوب تعبيري إلى آخر، وقد تناولت العناصر التي تسهم في ما يمكن تسميته بالتلوين الصوتي، وهي تتمثل بدرجة الصوت وشدته، والنبر والتنغيم، وهي موضوعات لم يقل دارسو أصوات العربية كلمتهم الأخيرة حولها.

ولكل حدث كلامي غاية ينتهي إليها، سواء كانت تلك النهاية توقفاً يمثل استراحة وسط الحدث الكلامي، أو كانت خروجاً منه بالكلية، ولعلماء العربية والتجويد بحوث مطولة حول أثر الوقف على أصوات المقاطع الموقوف عليها، وهي مفيدة لمن أراد استيفاء دراسة الأصوات في السلسلة الكلامية، لكن الأصواتيين المحدثين لم يلموا بها إلا يسيراً، وهي لا تزال بها حاجة إلى الدراسة دراسة علمية تستند إلى الوسائل الحديثة في مجال البحث الصوتي.

٦- وكان الفصل الخامس آخر فصول الكتاب، ووقفت فيه عند ظاهرة التطور التي تلاحق أصوات اللغة، ومقدار ما أصاب العربية من ذلك التطور، وحاولت إبراز أثر ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم الذي جعل عوامل الثبات في أصوات الفصحى أقوى من عوامل التغير. ومن ثم فإن ما أصاب تلك الأصوات من تغير يكاد ينحصر في صوت الضاد، أما القاف والطاء فإن الدارسين لا يزالون مترددين في الجزم بحصول تغير في نطقهما.

أما تطور أصوات العربية في مستواها اللهجي فكان حقيقة واقعة. سواء كان ذلك في القديم أو الحديث، وهو موضوع أوسع ما إن يحيط به باحث واحد، أو أن يضمه كتاب واحد، واقتصرتُ لذلك على عرض قضية واحدة لتطور أصوات العربية في اللهجات القديمة تتعلق بأصوات القاف والكاف والجيم، ثم تتبعت تطور هذه الأصوات في اللهجات العربية الدارجة في منطقة تكريت خاصة، لمعرفتي بالواقع اللغوي فيها.

وأحسب أن ما حصل من تطور صوتي كبير في اللهجات العربية الدارجة يجعلنا نفكر في أنجع وسيلة للوقوف بوجه هذا الطوفان الجارف من الرطانات العامية في كل البلدان الناطقة بالعربية، ولا يختلف اثنان في أن تلك الوسيلة ليست شيئاً غير الوسيلة التي حافظت على أصوات العربية الفصحى طيلة القرون الماضية، وهي إدامة الرابطة الأزلية بين القرآن الكريم والعربية، فهذه الرابطة أوجدت حالة لغوية متميزة حافظت على العربية في القديم، وهي قادرة على تحقيق ذلك في المستقبل أيضاً، ولا شك في أن ما نشهده اليوم من إقبال على تعلم القرآن الكريم، وحرصٍ على ضبط تلاوته، وتنوع الوسائل المستعملة في ذلك، يجعل الدارس متفائلاً لمستقبل العربية، لكن ذلك لا يُعفي المهتمين بأمر هذه اللغة من إدامة التفكير في الوسائل التي تمكِّن لها وتجعلها تواجه متطلبات الحياة في المستقبل. وأرجو أن يكون هذا الكتاب إسهاماً متواضعاً في ذلك الاتجاه.

٧- فإذا كانت تلك هي أهمية علم الأصوات اللغوية في الدرس اللغوي، وإذا كانت موضوعاته على هذا النحو من التنوع والسعة، فإن هذا العلم جدير بأن يأخذ مكانه في مناهج الدراسة الجامعية في أقسام اللغة العربية في بلادنا، إلى جانب علوم

اللغة الأخرى من نحو وصرف وبلاغة وأدب على نحو ما هو معمول به في كثير من الجامعات العربية.

ولا شك في أن تثبيت مادة عن الدراسات الصوتية في مناهج الدراسات العليا أمر طيب، ولكنه غير كاف، حيث يذهب جزء كبير من الوقت في مناقشة مبادىء علم الأصوات، وينتهي الفصل الدراسي قبل أن يتمكن الدارسون من النظر في الموضوعات الأساسية لهذا العلم، ويفوتهم الوقوف على الجوانب التطبيقية للمسائل الصوتية التي يمكن أن تسهم في التحليل اللغوي للمشكلات الصرفية والنحوية والدلالية، في اللغة العربية.

إنني أدعو وأنا أختم هذا الكتاب إلى تثبيت مادة (علم الأصوات) في مناهج أقسام اللغة العربية، حتى يُسهم ذلك في تصحيح النطق، كما يُسهم في تزويد مدرس اللغة العربية بثقافة صوتية تجعله أكثر فهماً للقواعد التي يدرسها للمتعلمين على يديه.

وآخرُ دَعْوَانا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ

مصادر الكتاب

١- إبراهيم أنيس (دكتور):

أ- «الأصوات اللغوية»، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

ب- «في اللهجات العربية»، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٣م.

جـ- «موسيقى الشعر»، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

٢- أحمد بن الجزري (أبو بكر): «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة»، مخطوط، مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (الرقم ٢٤٠٤).

٣- أحمد فائز الرومي: «شرح الدر اليتيم» للبركوي، مخطوط، مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد (الرقم ٦١٠).

٤- أحمد مختار عمر (دكتور):

أ- «البحث اللغوي عند العرب»، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

ب- «دراسة الصوت اللغوي»، ط١، عالم الكتب ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٥- الأخفش (سعيد بن مسعدة): «معاني القرآن»، تحقيق د. فائز فارس، ط٢، دار البشير ودار الأمل، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٦- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): «تهذيب اللغة»، ج١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

٧- الأندرابي (أحمد بن أبي عمر): «الإيضاح في القراءات»، مخطوط، جامعة استانبول (الرقم ١٣٥٠) ومنه نسخة مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي وقد حققته منى عدنان غني في الرسالة التي قدمتها للحصول على الدكتوراه من كلية التربية للبنات بجامعة تكريت ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

٨- ابن البادش (أحمد بن علي): «الإقناع في القراءات السبع»، ط١، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ.

٩- برجشتراسر: «التطور النحوي للغة العربية»، أخرجه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٠- بروكلمان (كارل): «فقه اللغات السامية»، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١١- بسام بركة: «علم الأصوات العام»: «أصوات اللغة العربية»، بيروت ١٩٨٨م.

١٢- البقري (محمد بن القاسم): «غنية الطالبين ومنية الراغبين»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم ١٣٩٧٥).

١٣- تمام حسان (دكتور):

أ- «العربية معناها ومبناها»، القاهرة ١٩٧٣م.

ب- «مناهج البحث في اللغة»، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

١٤- جامعة الدول العربية: «المعجم العربي الأساسي»، تأليف جماعة من اللغويين العرب، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، توزيع لاروس ١٩٨٩م.

١٥- جان كانتينو: «دروس في علم أصوات العربية»، ترجمة صالح القرمادي، تونس ١٩٦٦م.

١٦- ابن الجرزي (أبو الخير محمد بن محمد):

أ- «التمهيد في علم التجويد»، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

ب- «غاية النهاية في طبقات القراء»: تحقيق برجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ= ١٩٣٢م.

جـ- «المقدمة في ما على قارىء القرآن أن يعلمه»، منظومة منشورة ضمن كتاب «إتحاف البررة بالمتون العشرة»، جمع الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٤هـ= ١٩٣٥م.

د- «النشر في القراءات العشر»، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٧- ابن جني (أبو الفتح عثمان):

أ- «الخصائص»، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.

ب- «سر صناعة الإعراب»، ط١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤هـ= ١٩٥٤م.

جـ- «المنصف شرح تصريف المازني»، ط١، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

١٨- جورج مونين: «تاريخ علم اللغة»، ترجمة د. بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

١٩- ابن الحاجب (عثمان بن عمر): «الإيضاح في شرح المفصل»، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م.

٢٠- ابن حجر (أحمد بن علي): «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ.

٢١- حسام سعيد النعيمي (دكتور):

أ- «أبحاث في أصوات العربية»، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٨م.

ب- «أصوات العربية بين التحول والثبات»، جامعة بغداد، بيت الحكمة ١٩٨٩م.

جـ- «الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني»، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٠م.

٢٢- حسن ظاظا (دكتور): «اللسان والإنسان»، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

٢٣- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): «ارتشاف الضرب من لسان

العرب»، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط١، القاهرة، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٤- الخطيب الإسكافي (محمد بن عبد الله): «درة التنزيل وغرة التأويل»، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٢٥- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): «مقدمة ابن خلدون»، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦- الخليل بن أحمد الفراهيدي: «العين»، ج١، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٢٧- الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ- «الإدغام الكبير»، مخطوط، مكتبة المتحف البريطاني (الرقم ٣٠٣٧ مشرقيات).

ب- «التحديد في الإتقان والتجويد»، ط٢، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٩٩٩م= ١٤٢٠هـ.

جـ- «الموضح في الفتح والإمالة»، مخطوط، مكتبة الجامع الأزهر، ضمن مجموع (من ورقة ٢٣-٧٣) (الرقم ١٠٣ قراءات).

٢٨- دانيال جونز: Daniel Jones

أ- تلفظ الإنجليزية (باللغة الإنجليزية)

The Pronunciation of English, Forth edition. Reprinted 1963.

ب- الملخص في أصوات الإنجليزية (باللغة الإنجليزية)

An Outline of English Phonetisc, Ninth edition. Reprinted 1969.

٢٩- داود عبده (دكتور): «دراسات في علم أصوات العربية»، مؤسسة الصباح، الكويت، (د. ت).

٣٠- الدركزلي (حسن بن إسماعيل الموصلي): «خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم ٢٣٥١٣).

٣١- ابن دريد (محمد بن الحسن): «جمهرة اللغة»، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٤٥هـ.

٣٢- ابن الدهان (محمد بن علي): «تقويم النظر في الأدلة واختلاف الفقهاء»، مخطوط، دار الكتب المصرية، (الرقم ٥٢ فقه شافعي).

٣٣- دي سوسير: «علم اللغة العام، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٥م.

٣٤- الرازي (محمد بن عمر): «التفسير الكبير»، المطبعة البهية المصرية (د. ت).

٣٥- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي):

أ- «شرح الشافية»، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة.

ب- «شرح الكافية»، دار الكتب العلمية»، بيروت ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٦- رمضان عبد التواب (دكتور):

أ- «التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه»، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٤هـ= ١٩٨٣م.

ب- «فصول في فقه العربية»، ط١، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٣م.

جـ- «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي»، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ= ١٩٨٢م.

٣٧- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): «الواضح في علم العربية»، تحقيق د. أمين علي السيد، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.

٣٨- الزجاج (إبراهيم بن السري):

أ- «خلق الإنسان»، تحقيق د. إبراهيم السامرائي (ضمن رسائل في اللغة)، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٤م.

ب- «معاني القرآن وإعرابه»، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية

بيروت، صيدا ١٩٧٣م.

٣٩- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق): «كتاب الجمل في النحو»، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٤٠- الزركلي (خير الدين): «الأعلام»، دار العلم للملايين ١٩٨٠م.

- ابن زَيْلة (الحسين بن محمد): «الكافي في القوافي»، تحقيق زكريا يوسف، دار القلم، القاهرة ١٩٦٤م.

٤١- السخاوي (علم الدين علي بن محمد): «جمال القراء وكمال الإقراء»، تحقيق د. علي حسين البواب، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٤٢= ابن السراج (محمد بن السري): «الأصول في النحو»، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤٣- سعد مصلوح (دكتور):

أ- «دراسة السمع والكلام»، عالم الفكر، القاهرة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

ب- «المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي»، دراسة نقدية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، مج٢، ع٢، ١٩٨٤م.

٤٤- السعيدي (علي بن جعفر): «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي)، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، ضمن: رسالتان في تجويد القرآن» للسعيدي، دار عمار ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٤٥- ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق): «كتاب الإبدال»، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٤٦- سلمان حسن العاني (دكتور):

أ- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة د. ياسر الملاح، ط١، جدة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

ب- «تطور توزيع نطق القاف في العراق»، بحث ضمن: دراسات معاصرة في اللهجات العربية، ترجمة د. خليل إبراهيم حماش، وزارة التربية، بغداد ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٤٧- السمرقندي (محمد بن محمود):

أ- «روح المريد في شرح العقد الفريد»، تحقيق إبراهيم عواد إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ب- «نجوم البيان في الوقوف وماءات القرآن»، مخطوط، مكتبة جامعة الرياض (الرقم ٢٥٢١).

٤٨- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): «الكتاب»، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

٤٩- السيرافي (الحسن بن عبد الله): «شرح كتاب سيبويه»، ج٦، مخطوط، دار الكتب المصرية (الرقم ٥٢٨ نحو - تيمور)، نسخة مصورة يحتفظ بها الدكتور محمد البكاء.

٥٠- ابن سينا (أبو علي بن عبد الله): «أسباب حدوث الحروف»، طبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٢هـ، وطبعة تفليس بجورجيا ١٩٦٦م.

٥١- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):

أ- «الإتقان في علوم القرآن»، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة ١٩٦٧م.

ب- «الأشباه والنظائر في النحو»، ط٢، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٥٩هـ.

جـ- «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

٥٢- شادِه (أرتور): «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، إخراج د. صبيح التميمي، ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٥٣- أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل): «باب مخارج الحروف وصفاتها»، من كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني»، مخطوط، مكتبة الأوقاف العامة، بغداد (الرقم ٢٤٠٧).

٥٤- الشريف الجرجاني (علي بن محمد): «شرح المواقف»، ج٥، ط١، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ= ١٩٠٧م.

٥٥- صبحي الصالح (دكتور): «دراسات في فقه اللغة»، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.

٥٦- طاش كبري زاده (أحمد بن مصطفى): «شرح المقدمة الجزرية»، مخطوط، مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد، (الرقم ٦٢١/٣).

٥٧- أبن الطحان (عبد العزيز بن علي السماتي الأندلسي):

أ- «الإنباه في تجويد القرآن»، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، منشور في مجلة الأحمدية، دبي، العدد الرابع ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ب- «مخارج الحروف وصفاتها»، تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني، ط١، بيروت ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

جـ- «مرشد القارىء إلى تحقيق معالم المقارىء»، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ودار البشير ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٥٨- عبد الدائم الأزهري: «الطرازات المعلمة في شرح المقدمة»، تحقيق نزار خورشيد مامه، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة تكريت، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م، طبع في دار عمار/ الأردن عام ٢٠٠٣م.

٥٩- عبد الرحمن أيوب (دكتور):

أ- «أصوات اللغة»، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٣م.

ب- «الكلام إنتاجه وتحليله»، ط١، جامعة الكويت، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

جـ- «محاضرات في اللغة»، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦م.

٦٠- عبد الصبور شاهين (دكتور):

أ- «علم الأصوات» لمالمبرك، تعريب ودراسة، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥م.

ب- «في التطور اللغوي»، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

جـ- «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث»، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦م.

د- «المنهج الصوتي للبنية العربية» مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٦١- عبد العزيز الصيغ (دكتور): «المصطلح الصوتي في الدراسات العربية»، ط١، دار الفكر، دمشق ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٦٢- عبد الغني النابلسي: «كفاية المستفيد في علم التجويد»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم ١٠٨٩٥).

٦٣- عبد القادر مرعي العلي الخليل: «المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر»، ط١، جامعة مؤتة ١٩٩٣م.

٦٤- عبد الوهاب بن محمد القرطبي: «الموضح في التجويد»، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٦٥- ابن عصفور (علي بن مؤمن): «المقرّب»، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٦٦- العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني): «التمهيد في معرفة التجويد»، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٦٧- أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد): «الحجة في علل القراءات السبع»، ج١، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكتاب العربي، الكتاب، القاهرة، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.

٦٨- علي بن سلطان القاري: «المنح الفكرية على متن الجزرية»، المطبعة

الميمنية بمصر ١٣٢٢هـ.

٦٩- علي القاسمي: «مختبر اللغة»، ط١، دار القلم، الكويت ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.

٧٠- غانم قدوري الحمد (دكتور):

أ- «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد»، ط١، مطبعة الخلود، بغداد ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، ط٢، دار عمار، الأردن ٢٠٠٣م.

ب- «رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية»، بيروت ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م، ط٢، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٤م.

جـ- «علم التجويد: نشأته ومعالمه الأولى»، بحث في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد، العدد السادس ١٩٨٠م (ص٣٣١-٣٩٦).

د- «المصوتات عند علماء العربية»، بحث في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد، العدد الخامس ١٩٧٩ (ص٣٩١-٤٥٦).

٧١- ابن غانم المقدسي (علي بن محمد): «بغية المرتاد لتصحيح الضاد»، تحقيق د. محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، مج٨- ع٢، بغداد ١٩٨٩م.

٧٢- الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد): «كتاب الموسيقى الكبير»، تحقيق غطاس عبد الملك خشبه ود. محمود محمد الحنفي، دار الكاتب العربي، القاهرة.

٧٣- ابن فارس (أبو الحسين أحمد): الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

٧٤- الفاسي (محمد بن الحسن): «اللالئ الفريدة في شرح القصيدة»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم ١٦٣٤).

٧٥- الفراء (يحيى بن زياد): «معاني القرآن»، تحقيق محمد علي النجار آخرين، القاهرة.

٧٦- فرج توفيق الوليد: «قواعد التلاوة وعلم التجويد»، ط١، دار الرسالة

للطباعة، بغداد ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٧٧- فندريس (ج): «اللغة»، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

٧٨- فوزي حسن الشايب (دكتور): «محاضرات في اللسانيات»، ط١، وزارة الثقافة، عمان ١٩٩٩م.

٧٩- القسطلاني (أحمد بن محمد): «لطائف الإشارات لفنون القراءات»، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، والشيخ عامر السيد عثمان، القاهرة ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

٨٠- كمال محمد بشر (دكتور):

أ- «دراسات في علم اللغة»، ق١، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

ب- «دراسات في علم اللغة»، ق٢، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

جـ- «علم اللغة العام»: القسم الثاني: «الأصوات»، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

٨١- ماريو باي:

أ- «أسس علم اللغة»، ترجمة د. أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، ليبيا ١٩٧٣م.

ب- «لغات البشر: أصولها طبيعتها تطورها»، ترجمة د. صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٧٠م.

٨٢- مالمبرك (برتيل): «علم الأصوات»، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥م.

٨٣- المبرد (محمد بن يزيد): «المقتضب»، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٨٤- محمد الأنطاكي: «الوجيز في فقه اللغة»، مكتبة الشهباء، حلب ١٩٦٩م.

٨٥- محمد صالح بن عمر (دكتور): «الثورة التكنولوجية واللغة»، ط١، دار

الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦م.

٨٦- محمد علي الخولي (دكتور): «معجم علم اللغة النظري»، مكتبة لبنان، بيورت ١٩٨٢م.

٨٧- محمد بن قيصر الماردينى: «الذر النضيد في معرفة التجويد»، مخطوط، مكتبة جستربتي (الرقم ٣٦٥٣/ ٤).

٨٨- محمد المبارك: «فقه اللغة وخصائص العربية»، ط٥، دار الفكر، بيروت ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

٨٩- محمد المرعشي (الملقب ساجقلي زاده):

أ- «بيان جهد المقل»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات (الرقم ١١٠٦٨/ ٥).

ب- «جهد المقل»، تحقيق د. سالم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

جـ- كيفية أداء الضاد، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية بذمشق، مج٧٠، ج٤، ١٩٩٥م.

٩٠- محمد مكي نصر: «نهاية القول المفيد في علم التجويد»، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٤٩هـ.

٩١- محمود السعران (دكتور):

أ- «علم اللغة مقدمة للقارىء العربي»، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.

ب- «اللغة والمجتمع»، ط٢، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٣م.

٩٢- محمود فهمي حجازي (دكتور): «المدخل إلى علم اللغة»، دار الثقافة، القاهرة ١٩٧٦م.

٩٣- المرادي (الحسن بن قاسم):

أ- «شرح الواضحة في تجويد الفاتحة»، تحقيق د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.

ب- «المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد»، تحقيق، د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٩٤- مكي بن أبي طالب القيسي:

أ- «الرعاية لتجويد القراءة»، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دمشق ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م، ط٢، دار عمار، الأردن، ١٩٩٦م.

ب- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها»، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٩٥- ابن منظور (محمد بن مكرم): «لسان العرب»، طبعة بولاق.

٩٦- ابن المؤدب (القاسم بن محمد): «دقائق التصريف»، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٩٧- ناصر الدين الطبلاوي (محمد بن سالم): «مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين»، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم ٥/٦٩٠).

٩٨- ابن النجار (محمد بن أحمد): «غاية المراد في معرفة إخراج الضاد»، تحقيق د. طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي مج٣٩، ج٢، ١٩٨٨م.

٩٩- ابن النديم (محمد بن إسحاق): «الفهرست»، تحقيق رضا، تجدد، طهران ١٩٧١م.

١٠٠- النسفي (عبد الله بن أحمد): «مدارك التنزيل وحقائق التأويل»، المشتهر بتفسير النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠١- نصر الهوريني: «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية»، ط٢، المطبعة الميرية ببولاق مصر، ١٣٠٢هـ.

١٠٢- ابن هشام (عبد الله بن يوسف): «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ط٥، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٦م.

١٠٣- هنري فليش:

أ- «التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب»، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢٣، القاهرة ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.

ب- «العربية الفصحى»، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت ١٩٨٣م.

١٠٤- الواقدي (محمد بن عمر): «مغازي الواقدي»، تحقيق مارسدن جونس، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.

١٠٥- الوفائي (أبو الفتوح سيف الدين بن عطا الله): «الجواهر المضية على المقدمة الجزرية»، مخطوط، مكتبة الأوقاف العامة، بغداد (الرقم ٢٤٠٢/٢).

١٠٦- ياقوت الحموي: «معجم البلدان»، لايبزج ١٨٦٧م.

١٠٧- ابن يعيش (يعيش بن علي): «شرح المفصل»، المطبعة المنيرية بمصر.

١٠٨- يوسف الخليفة أبو بكر: «أصوات القرآن، كيف نتعلمها ونعلمها»، ط١، مكتبة الفكر الإسلامي، الخرطوم ١٣٩٢هـ= ١٩٧٣م.



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: دراسة في المصادر والمنهج	٩
المبحث الأول: نشأة الدراسات الصوتية العربية وتطورها	٩
المبحث الثاني: مصادر الدرس الصوتي العربي	١٣
أولاً: كتب علماء العربية	١٣
ثانياً: كتب علم التجويد	١٥
ثالثاً: كتب علم الأصوات الحديثة	١٦
المبحث الثالث: قضايا منهجية	٢٠
أولاً: فروع علم الأصوات	٢٠
١- علم الأصوات النطقي	٢٠
٢- علم الأصوات الفيزياوي	٢١
٣- علم الأصوات السمعي	٢٣
ثانيا: مناهج الدرس الصوتي	٢٤
ثالثاً: مستويات الدرس الصوتي	٢٥
رابعا: الدراسة الصوتية الآلية	٢٨
خامساً: الكتابة الصوتية	٢٩
سادساً: المصطلحات الصوتية	٣٩
الفصل الثاني: إنتاج الأصوات اللغوية وأسس تصنيفها	٤٣
المبحث الأول: أعضاء آلة النطق	٤٥
المبحث الثاني: إنتاج الأصوات اللغوية	٦١

الموضوع | رقم الصفحة

أولاً: دور الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات ٦٢
ثانياً: العارض وأثره في إنتاج الأصوات.............. ٦٤
ثالثاً: مقدار الاعتراض وأثره في نطق الأصوات.......... ٦٦
المبحث الثالث: تصنيف الأصوات اللغوية ٦٩
أولاً: تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع ٧٠
ثانياً: تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة ٧٥
ثالثاً: تصنيف الأصوات بحسب المخارج والصفات ٧٩
الفصل الثالث: مخارج أصوات العربية وصفاتها ٨٣
المبحث الأول: مخارج الأصوات الجامدة (الصامتة) ٨٣
أولاً: آراء علماء العربية والتجويد ٨٣
ثانياً: آراء الأصواتيين العرب المعاصرين ٨٦
ثالثاً: مخارج الأصوات الجامدة: موازنة بين علماء
العربية والمحدثين ٨٨
رابعاً: مخارج أصوات العربية الجامدة في النطق المعاصر ... ٩٢
المبحث الثاني: صفات الأصوات الجامدة ٩٦
أولاً: الصفات المميزة ١٠١
١- الجهر والهمس........................ ١٠١
٢- الشدة والرخاوة ١٠٧
أ- الأصوات الشديدة ١٠٨
ب- الأصوات الرخوة................ ١١٠
جـ- الأصوات المتوسطة ١١١
٣- الإطباق والانفتاح ١١٤
ثانياً: الصفات المحسنة......................... ١١٧
١- القلقلة ١١٨

الموضوع رقم الصفحة

٢- الصفير ١٢٢

٣- الغنة ١٢٤

٤- الانحراف ١٢٦

٥- التكرير ١٢٨

٦- التفشي ١٣٠

٧- الاستعلاء ١٣١

٨- اللين ١٣٢

المبحث الثالث: الذوائب (المصوتات) في العربية ١٣٥

أولاً: الذوائب في الدرس الصوتي الحديث ١٣٧

١- تعريف الصوت الذائب ١٣٧

٢- منطقة الذوائب ١٣٨

٣- الذوائب المعيارية ١٤٠

٤- الذوائب في العربية ١٤٧

٥- هل في العربية ذائب مزدوج ١٤٩

ثانياً: الذوائب في التراث الصوتي العربي ١٥٢

١- سبب بحث الموضوع ١٥٢

٢- إدراك علماء السلف لطبيعة الأصوات الذائبة ١٥٣

٣- مخارج الأصوات الذائبة ١٥٧

٤- هل الذوائب أصوات ساكنة ١٦٣

٥- أنواع أخرى من الذوائب ١٦٦

٦- المد والقصر في الذوائب ١٦٨

٧- الذوائب وعلاقتها بالكتابة العربية ١٧٠

المبحث الرابع: وصف الأصوات ١٧٤

أولاً: وصف الأصوات عند علماء العربية والتجويد ١٧٥

ثانياً: وصف الأصوات عند المحدثين ١٧٧

الموضوع رقم الصفحة

ثالثاً: جدول وصف أصوات العربية ١٧٩

الفصل الرابع: أصوات العربية في السلسلة الكلامية ١٨٥

المبحث الأول: المقطع في العربية ١٨٨

أولا: تعريف المقطع ١٨٩

ثانياً: أنواع المقطع في العربية ١٩٤

ثالثاً: أهمية المقطع في تفسير الظواهر اللغوية ٢٠١

المبحث الثاني: المماثلة ٢٠٥

تعريف المماثلة وأنواعها ٢٠٥

أولاً: المضارعة (المماثلة الجزئية) ٢٠٨

١- الجهر والهمس ٢٠٩

٢- الترقيق والتفخيم ٢١٠

٣- صور أخرى للمضارعة ٢١٢

ثانياً: الإدغام (المماثلة الكلية) ٢١٣

١- تعريف الإدغام ٢١٣

٢- أصول الإدغام في العربية ٢١٥

٣- أنواع الإدغام في العربية ٢٢٠

٤- حقيقة الصوت المشدد ٢٢٨

المبحث الثالث: التلوين الصوتي ٢٣٢

أولاً: عناصر التلوين الصوتي الفردية ٢٣٣

ثانياً: النبر ٢٣٦

ثالثاً: التنغيم ٢٤٢

المبحث الرابع: الوقف وأثره في الأصوات ٢٤٨

أولاً: أثر الوقف على الذوائب ٢٥١

ثانياً: أثر الوقف على الجوامد ٢٥٣

الموضوع	رقم الصفحة

ثالثاً: أثر الوقف على الصفات الصوتية ٢٥٥

رابعاً: أثر الوقف على النظام المقطعي ٢٥٦

الفصل الخامس: تطور الأصوات اللغوية ٢٥٩

المبحث الأول: القوانين الصوتية ٢٦١

المبحث الثاني: مظاهر التطور في أصوات العربية الفصحى ٢٦٨

أولاً: صوت الضاد ٢٧٠

١- الضاد عند سيبويه ٢٧٠

٢- الضاد عند علماء العربية والتجويد بعد سيبويه ... ٢٧٢

٣- الضاد في النطق العربي المعاصر ٢٧٥

ثانياً: صوت الطاء ٢٧٦

ثالثاً: صوت القاف ٢٨٠

المبحث الثالث: مظاهر التطور الصوتي في اللهجات العربية ٢٨٤

أولاً: القاف والكاف والجيم في اللهجات العربية القديمة .. ٢٨٥

ثانياً: القاف والكاف والجيم في اللهجات العربية المعاصرة . ٢٩١

خاتمة ٢٩٩

أولاً: أهمية علم الأصوات في الدراسات اللغوية ٢٩٩

ثانياً: أهم معالم الكتاب ٣٠٤

مصادر الكتاب ٣٠٩

فهرس الموضوعات ٣٢٣